جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

شعر بني أسد
فى كتاب سيبويه
دراسة نحوية وصرفية

الدكتور
أبو زيد إبراهيم شحاتة
أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بالزقازيق

العدد الحادي والعشرون
للعام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م
الجزء الأول
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٧م
الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله رب العالمين القائل في كتابه الكريم: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ ﴾ سورة إبراهيم ــ آية ٤ ٠

وأصلي وأسلم على سيدنا محمد ــ ﷺ ــ أفضل الأنبياء وأكملهم، وخير من نصح العباد لمعرفة ربهم وأفصحهم ــ صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه ومن اتبع هديه إلى يوم الدين ٠

وبعد

فالمكتوب ــ بعد تلك المقدمة ــ بحث عنوانه (شعر بني أسد في كتاب سيبويه) ــ دراسة نحوية وصرفية ٠

وقد بنيت خطته على ما يأتي:

أولا: مشكلة البحث والدافع إليه ٠

ثانيا: الدراسات السابقة عليه ٠

ثالثا: توطئة البحث، وجاء فيها الكلام عن (قبيلة أسد ــ بطونها ــ موطنها ــ لغتها وفصاحتها ــ شعراؤها) ٠

رابعا: الدراسة، وجاءت مفصلة في (شعر بني أسد في كتاب سيبويه) ٠

خامسا: خاتمة البحث، وقد تضمنت ما ارتآه، وما خلص إليه من نتائج ٠

سادسا: مصادر البحث ومراجعه ٠

وقد اقتضت الكتابة في هذا البحث ــ حسب عنوانه ــ أن تكون الدراسة قائمة على إحصاء الأبيات التي استشهد بها صاحب الكتاب ــ سواء المنسوبة لشعراء تلك القبيلة أو التي لم تنسب حسبما وردت في أبواب الكتاب، فقد يكون للشاعر بيت أو أكثر في غير باب.

هذا؛ ولم تقم الدراسة على ضم النظير إلى نظيره، إنما قامت على بحث كل بيت في بابه ــ وإن اختلفت مواضعه وموضوعاته ــ ولهذا كانت أسسها على النحو الآتي:

أولا: رتبت الشعراء ترتيبا هجائيا.

ثانيا: ترجمت للشاعر بذكر طرف من نسبه، وأخباره.

ثالثا: جمعت أبيات شعره من الكتاب محددة في أبوابه ــ معتمدا طبعة (بولاق) أساسا في البحث.

رابعا: وضعت عنوانا لنص المسألة التي جاء البيت شاهدا عليها.

خامسا: ذكرت كلام سيبويه في الباب والمسألة التي عليها شاهد البيت، إما تاما، وإما مختصرا.

سادسا: درست البيت دراسة تحليلية، فوضحت غريب ألفاظه وبينت شاهده، مناقشا ما دارت عليه المسألة معتمدا آراء النحاة، ذاكرا أقوالهم، منتهيا إلى ما يراه البحث من رأي فيه أو نظر معضدا ذلك بالدليل، مرجحا ما أراه متمما المعنى، دالا على المقصود. هادفا من وراء تلك الدراسة إلى شيء مفاده: تأكيد ما اعتمده النحاة من قبائل العرب ــ وبنو أسد واحدتها ــ أهلا للاحتجاج، وقد تكلمت بما عضده النحاة في أمثلتها وشواهدها، وإن كان هناك ما يخالف ما جاءت عليه سجيتها، ونطقت به ألسنتها، فما ذلك إلا لأنه ليس شيء من اللغة

اجتمع عليه أهلها يوجب الأخذ به دون سواه، وما يعربه اللسان إنما قام في أغلب أحواله على الجواز ــ ولكل قبيلة لسانها ــ وما لا يحتج به في قبيلة قد يحتج به في غيرها في ذلك الموطن بعينه على حد فصاحتها وإعراب لسانها ــ فذلك شرط الاحتجاج بملفوظها وتراكيب كلامها.

فإن كنت هديت لما أردت، وأصبت ما إليه رميت، فمن الله وحده الفضل والمنة.

وإن كانت الأخرى، فمن نفسي والهوى والشيطان، وذلة السير على غير الوجه، وأعوذ بالله من ذلك كله، فإنه لا حول ولا قوة إلا به، وهو دائما حسبي،،،

وكتبه

أبوزيد إبراهيم شحاتة

صبيحة يوم الخميس، التاسع من شهر رجب الأصم، سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة وألف من الهجرة.

الموافق السادس من شهر نيسان (أبريل) سنة سبع عشرة بعد الألفين من الميلاد.

مشكلة البحث ودوافعه

قد يسأل سائل: لم قامت الدراسة على شعر بني أسد؟ ولم كان كتاب سيبويه محط الدرس وهدفه؟

والإجابة عن هذين السؤالين تتركز في أن:

ـ تلك القبيلة لها شأن عند النحويين من حيث الاحتجاج بلغتها في نظر أهل اللغة، وكذلك الأخذ بما لهج به لسانها في تقعيد القواعد اعتمادا على مبدأ الفصاحة وحد الفصيح من الكلام، ومن يؤخذ عنه من قبائل العرب، ولأن تلك القبيلة تعد من أول القبائل التي اعتمد على لسانها النحاة في وضع قواعد أبنية اللغة وتراكيبها. كانت النظرة إلى تلك القبيلة هي محط الدرس.

ـ ولما كان الاحتجاج بالشعر شاهدا من أبرز صور الدراسات اللغوية والنحوية ـ لما يحمله من صور المعاني والدلالات التي هي أصل في تقعيد القواعد.

ـ ولما كان كتاب سيبويه هو أول كتاب دون في هذا الفن ـ وقد عده المؤرخون دستور النحو العربي الذي جمع فيه فكر أستاذه الخليل بما حواه من آراء ونظريات وتعليلات.

ـ ولما كان مجموع شواهده قد بلغ حدا كبيرا وعددا كثيرا، فجاء عدد شواهده ألفًا وخمسين. الأمر الذي يدلل على الأهمية الجوهرية للشاهد في الدرس اللغوي والنحوي عنده ـ وقد لحظ البحث أنه يقدمه على غيره من المسموع في مختلف مستويات الدرس من تفسير أو تعليل أو تحليل أو تأصيل لقاعدة.

كل ذلك كان في نظر البحث السبب الرئيس في تحديد هدف الدرس من شعر تلك القبيلة في ذلك الدستور الذي هو (كتاب سيبويه).

الدراسات السابقة

سبقت دراسات حول تلك القبيلة جاءت في جوانب مختلفة عما يرمي إليه البحث ــ ولا شك في أنه أفاد منها ــ أسردها في الآتي:

١ – الاحتجاج بالشعر في اللغة (كتاب) ــ طبعة دار الفكر العربي ــ ١٩٨٦م ألفه الأستاذ الدكتور/محمد حسن حسن جبل–رحمه الله–.

وجاءت الدراسات فيه بهدف الاستدارك على المعاجم العربية؛ لمواجهة قضية الاحتجاج، وتحديد زمنه في كتب اللغة والنحو، وقد تعرض فيه للحديث عن (السليقة اللغوية ــ الشاهد ومعنى الاستشهاد ــ أثر نُطُق الاحتجاج ــ ما وقع من الأئمة اللغويين من تجاوز في احتجاجاتهم اللغوية ــ استخلاص دلالة الاحتجاجات الكثيرة لشعر المولدين).

وقد أفاد منه البحث في تأكيد التدليل على فصاحة ما استشهد به سيبويه من أبيات لشعراء فصحاء زَمنُهُم زَمَنُ ما يُحْتَجُّ به ــ سوى ثلاثة أبيات دار عليها نقد من جاء بعده من النحاة.

٢ – شواهد الشعر في كتاب سيبويه (كتاب) طبعة الدار الشرقية ــ ١٩٨٩م ألفه الدكتور/ خالد عبدالكريم جمعة.

هذا الكتاب أصل رسالة دكتوراه تناول فيه الكلام عن (أثر الرواة والعلماء في كتاب سيبويه، ومنهج صاحبه في معالجة القضايا النحوية والصرفية، وموقفه من اللهجات والروايات المختلفة والضرورة الشعرية).

وقد أفاد منه البحث في الاهتداء بما أحصاه من شعراء بني أسد، وذلك من صفحة ٢٨٣ إلى صفحة ٢٨٥ من الكتاب، فهذا مما يدل البحث إلى ما يطلبه.

٣ – لهجة قبيلة أسد (كتاب) طبعة وزارة الثقافة والإعلام ــ العراق ١٩٨٩م، ألفه الأستاذ/ علي ناصر غالب.

هذا الكتاب يحوي دراسة لهجة بني أسد، وأثرها في الناحية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

وقد أفاد منه البحث في تحديد موطن القبيلة وتاريخها ـ وإن كنا جميعا نتكئ فيما يكتب في مثل ذلك على كتب التواريخ والتراجم والأنساب.

ولكن إفادتي منه كانت في نقطة تحديد من كتبوا عن القبيلة، فرجعت إلى كتبهم ليكون ما يكتب موثقا في نصوصه دون نقل أو نسخ فليس هذا من شيمة البحث في نظري.

٤ - شعر بني أسد في الجاهلية ـ دراسة فنية (كتاب) طبعة دار الكنوز الأدبية ـ بيروت ـ ١٩٩٥م، ألفه الدكتور/ أحمد موسى الجاسم.

هذا الكتاب دراسة أدبية قامت على التحليل الفني لشعر شعراء بني أسد في الجاهلية من حيث موضوعات شعرهم وصورها وخصائصها الفنية.

وذلك بعد مقدمة كتبها في نسب القبيلة، وموطنها وعلاقتها بمن جاورها وحياتها اجتماعيا ودينيا.

٥ - لهجة بني أسد ـ سماتها الصوتية والصرفية (رسالة ماجستير) إعداد الطالبة/ نسرين رفعت أمين ـ قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب ـ جامعة النجاح الوطنية ـ نابلس ـ فلسطين ـ ١٩٩٧م.

والرسالة خاصة بدراسة لهجة بني أسد من حيث المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي. فكانت وصفا للظاهرة الصوتية في الصوامت والصوائت وأثر ذلك في الظواهر الصرفية.

ولم ينشر من تلك الرسالة غير مقدمتها وخطة البحث فيها.

٦ - أثر شعر بني أسد في التقعيد النحوي (رسالة ماجستير) إعداد الطالب/ زياد أرشيد محمد الشديفات ـ قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة آل البيت ـ الأردن ـ ٢٠١٠م.

ذكر الطالب فيها موطن القبيلة وفصاحة أهلها والسمات اللهجية لها وأثر شعرها في التقعيد النحوي بعامة وذلك في كتب التراث، ذاكرا ما ورد من شعرها في باب المرفوعات وذلك في مسألتين وباب المنصوبات وذلك في عشر مسائل وباب المجرورات وذلك في مسألتين، ثم مسائل متفرقة جاءت في أربع مسائل.

ولم يفد منها البحث في شيء سوى الرجوع إلى ما فيها اطمئنانا حتى لا يكون خلط أو مشابهة.

٧ - من الخصائص اللغوية لقبيلة أسد ــ إعداد الأستاذة/ وفاء فهمي السنديوني ــ بحث منشور بمجلة جامعة الملك سعود ــ الرياض ــ ١٤٠٩هـ.

حاولت فيه الباحثة تلمس السمات اللغوية لقبيلة أسد، وما تحمله من ظواهر فجاءت الدراسة مبينة الخصائص اللغوية للقبيلة من حيث بنية الألفاظ ودلالتها وأثرها في النحو ومسائله وما وافق منها بعض قراءات القرآن.

٨ - شواهد شعراء بني أسد في التراث النحوي والتصريفي (رسالة ماجستير) إعداد الطالبة/ حصة بنت حمد بن عبدالله المحيذيف ــ قسم النحو والصرف ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الإمام محمد بن سعود ــ السعودية ــ ١٤٣٥هـ.

تناولت فيها الطالبة جمع شواهد شعر بني أسد المستشهد بها من كتب التراث النحوي والتصريفي، ولم تقم بدراستها كاملة، مقتصرة على دراسة بعض منها ــ ظنا منها أن ما قامت به يفي بغرضها من الدراسة ــ مرتبة ما درسته على وفق أبواب النحو والصرف عند ابن مالك في ألفيته، حسب ما ورد في خطة بحثها.

وتلك الدراسة غير منشورة.

توطئة البحث
(قبيلة أسد ـ بطونها ـ موطنها ـ
لغتها وفصاحتها ـ شعراؤها)

توطئة البحث:

١ - عرف كلام العرب ــ شعرا ونثرا ــ بأنه أول مصدر من مصادر الاحتجاج في اللغة. والذين نعنيهم ممن يحتج بلغتهم منهم هم أصل سكان اليمن والحجاز، وسائر ما جاورهما من البلاد التي عرفت بـ(جزيرة العرب)، وسكان صحارى الشام والجزيرة والعراق.

وقد اختلفت قبائل تلك البلاد والأماكن، فلم تكن واحدة، إنما هي أنساب شتى، وشعوب مفرقة.

ولاختلاف تلك القبائل والشعوب جاءت ألسنتهم ــ لغاتهم ــ على أنحاء شتى مختلفة كما يختلف لسان البلد الواحد عن لسان بلد آخر.

جاء في (الرسالة) للشافعي: "لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا، ولا نعلم يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه"(١).

فأما القبائل المحتج بكلامها فهي الموثوق بفصاحتها، وصفاء لغتها ــ جاهلية وإسلاما ــ وقبيلة قريش أفصحها ــ كما قال الفارابي "كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق بها، وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب وفي التصريف..."(٢).

(١) الرسالة للإمام الشافعي/ ٤٢ .
(٢) الحروف للفارابي/ ١٤٥ وعنه نقل السيوطي في المزهر ١/ ٢١١ .

فقد اعتمد ــ في تقعيد قواعدهم نحوا وصرفا ــ على لغات تلك القبائل ــ فكما اعتمدوا على لغة قريش، وسمَّوْها (لغة الحجاز) اعتمدوا كذلك في الفصاحة على لسان قبائل غيرها مثل أسد وتميم وقيس وطيئ... [١].

فكان شرط فصاحة لسان القبيلة سببا في عدم الأخذ عن قبائل أخرى.

يعلل ابن جني لذلك في (خصائصه) بما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، "ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم، كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها[٢]..."

وقد جاء المحتج به من كلام العرب ــ مسموعا ــ شعرا ونثرا، فكان الشعر أفشى وأوسع وأشيع في نظرية الاستشهاد من النثر، لما في الشعر من شيوع حفظه، وسهولة ذلك في ذاكرة العربي ــ وإيقاع الشعر يساعد على ذلك ــ وروايته أحرى أن تكون أضبط له.

كما أنه يمثل الطبقة العليا من الكلام في بادية العرب وحاضرتهم، فقد احتجوا به على إثبات اللغة وبيان معانيها.

ذكرت المصادر أن عمر بن الخطاب ﷺ تساءل عن معنى التخوف من قول الله ــ تعالى ــ : ﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ ﴾[٣] فقام شيخ من هذيل فقال: هذه لغتنا يا

(١) راجع: فقه اللسان ١/ ٣ وما بعدها نقلا عن ارتقاء السيادة في علم أصول النحو/ ٤٧ .
(٢) الخصائص ٢/ ٥ وما بعدها.
(٣) من الآية رقم ٤٧ من سورة النحل.

أمير المؤمنين. التخوف: التنقص. قال عمر: فهل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ قال: نعم، قال شاعرنا أبوكبير الهذلي(١):

تَخَوَّفَ الرحلُ مِنَّا تَامِكًا قَرِدًا ∴ كما تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ(٢)

فقال عمر: "أيها الناس: عليكم بديوانكم، شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم"(٣).

هذا، ولما كان الشعر منظوم القول، غلب عليه؛ لشرفه وزنا وقافية، وقائله شاعر يعلم به غيره، فيشعره به. لما كان كذلك كان الهدف منه ــ مذ وجد ــ تحقيق غايات من أهمها حفظ اللغة وتراكيبها التي نطق بها الناطق من خلال البناء الذي جاء عليه، ولهذا: كان وعاء اللغة ومستودعها.

٢ – حظي الشعر بمنزلة غير منكورة بين العلوم والفنون، ومنها علم العربية على اختلاف مستوياتها.

---

(١) واسمه: عامر بن الحليس، أحد بني سعد بن هذيل، ثم أحد بني جريب. قيل: أدرك الإسلام وأسلم. ترجمته في سمط الآلي/ ٣٨٧، والشعر والشعراء/ ٢٥٧، والأعلام ٣/ ٢٥٠ .

(٢) لم أجد البيت ولم أعثر عليه في ديوان الهذليين، وقد اختلف في نسبته لكثير من الشعراء. فجاءت نسبته بين ذي الرمة كما في الصحاح (خوف ــ سفن) وتاج العروس (سفن) واللسان (سفن) وزهير كما في أساس البلاغة (خوف) وبين قعنب بن أم صاحب كما في اللآلي لأبي عبيد/ ٧٣٨ .

وجاء بغير نسبة في القلب والإبدال/٣١، وأمالي القالي٢/١١٣ والمخصص١٣/٢٧٧.

وهذا البيت لتميم بن مقبل كما في ديوانه/ ٢٨٣ بلفظ:

تخوف السير منها تامكا قردا ∴ كما تخوف عود النبعة السفن

وتخوف: تنقص. والضمير في (منها) يعود إلى الناقة. والتامك: السنام. والقرد ــ بفتح القاف وكسر الراء: الذي قد تجعد وبره وانعقدت أطرافه. و(عود النبعة) السهم المتخذ من أشجار جبال السراة، وتسمى شجر النبع، تتخذ منها السهام والقسي. و(السفن) مبراة الحديد تبرى بها السهام.

(٣) راجع الرواية بكمالها في تفسير الكشاف ٢/ ٦٠٨، والبيت فيه لزهير، وتفسير الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١١٠ وما بعدها.

فلم يغب عن علماء العربية ــ وهم يضعون قواعد نحوها وصرفها ــ ما لهذا الفن من أهمية في رصد الظواهر التي تعزى له من مستويات الكلام، وقد عرفوا له تلك المنزلة، فأجازوا لقائله ــ الشاعر ــ ما لم يجيزوا لغيره[١].

فإذا رجعنا إلى ذكر الاحتجاج به في علم النحو وجدنا أن أول كتاب دون في هذا العلم هو كتاب سيبويه ــ الكتاب الذي لم يضع له صاحبه عنوانا ولم يحدد له منهجا، إنما وضعه سماعا عن شيوخه ومشافهة معاصريه ــ مناقشا متسائلا مرجحا موضحا رأيه في كل ما احتوى عليه الكتاب من فنون تخدم ذلك العلم.

وجاءت شواهد ذلك الكتاب التي بلغت ألفا وخمسين جميعها عن فصحاء العرب فلم يكن سوى ثلاثة أبيات عد أصحابها مؤرخو الطبقات من المولدين[٢].

وعليه اعتمد من جاءوا بعده، فأخذوا عنه، ونقلوا ــ وإن زادوا عليه ــ معتمدين كما اعتمد صاحب الكتاب مبدأ الدقة والحذر، فلم يأخذوا إلا عمن ثبت عندهم صحة نسبته وفصاحة وصدق روايته، وذلك أبرز ما احتج به في تقرير التحديدات والضوابط اللغوية ومستويات الدرس النحوي.

---

(١) راجع في ذلك الخصائص ٢/ ٢٣ (باب في الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره).

(٢) وتلك الأبيات الثلاثة هي:

١ – بيت ابن مروان النحوي:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ∴ والزاد حتى نعله ألقاها

الكتاب ١/ ٥٠ (بولاق).

٢ – بيت اللاحقي:

حذر أمورا لا تضير وآمن ∴ ما ليس منجيه من الأقدار

والبيت غير منسوب في الكتاب ١/ ٥٨ (بولاق) وراجع الكلام عنه في المقتضب ١١٥/٢، وخزانة الأدب ٨/ ١٦٩ .

٣ – بيت خلف الأحمر:

ومنهل ليس له حوازق ∴ ولضفادي جمه نقانق

والبيت غير منسوب في الكتاب ١/ ٣٤٤، وراجع الكلام عنه في: المقتضب ٣٨٢/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٠/ ٢٤، ٢٨، وشرح شواهد الشافية ٤/ ٤٤١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٢ .

ولذا كان تعريف الشاهد ــ كما يؤيده البحث ــ : (ما يؤتى به من الكلام العربي الفصيح؛ ليشهد بصحة نسبة لفظ أو صيغة أو عبارة أو دلالة إلى العربية)[١].

قبيلة أسد:

قبيلة عدنانية، تلتقي مع قبيلة قريش في خزيمة بن مدركة، كما التقت مع هذيل في مدركة بن إلياس بن مضر[٢].

وبنوأسد: هم بنو أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ابن نزار بن معد بن عدنان[٣].

وأسد: هو أسد بن عبدالعزى بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب من قريش[٤].

بطون بني أسد:

ذكرت كتب الأنساب والتراجم أن بني أسد بطن من أزد شنوءة من اليمن[٥]، أو بطن من قضاعة من القحطانية[٦]، وبطونها كثيرة.

ومن بطون أسد خزيمة: بنو فَقْعَس، وبنودُبَيْر، وبنومالك، وبنوغنم بن دودان، وهؤلاء هم الذين اعتمد عليهم أهل اللغة والنحو في تقعيد القواعد؛ إذ عدوا تلك القبيلة، وبطونها من القبائل التي رفدت العربية الفصحى[٧].

---

(١) راجع: الاحتجاج بالشعر في اللغة/ ٥١ .
(٢) جمهرة الأنساب / ١١ .
(٣) السابق.
(٤) الأنساب للسمعاني ١/ ٢١٤ .
(٥) السابق ١/ ٢١٤ .
(٦) كما في نهاية الأرب/ ٣٨ .
(٧) وليست أسد ربيعة كما ذهب بعض المحدثين. وراجع ذلك في اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور/ عبده الراجحي/ ٣٢، ١٨٠، ولهجة قبيلة أسد/ ١٠ .

موطنها:

لم يتفق المؤرخون القدامى على تحديد موطن تلك القبيلة.

فيذكر الهمداني أنه (إذا خرجت من تيما قصد الكوفة ثانيا، فأنت في ديار (بُحْتُر) من طيئ، إلى أن تقع في ديار بني أسد قبل الكوفة بخمس) [١].

وقال اليعقوبي أن أسد (منتشرة من لدن قصور الحيرة إلى تِهَامة)[٢].

وذكر البكري أن موطنهم (الحِلْس والقِنَان وأَبَان الأبيض وأَبَان الأسود إلى الرِّمة) [٣].

واستوطن بعضهم مكة، وصاهر قريشا، منهم بنوغنم بن دودان. وقد جاورت تلك القبيلة قبائل أخرى منها: (بنوسليم) في مكان يسمى (ذات الأَسْل)[٤]. الأَسْل)[٤].

و(بنويربوع) في مكان يسمى (خَوّ)، و(بنوعامر) في مكان يسمى (الرشاء) و(بنوطيئ) في موضع يسمى (الرَيَّان) و(بنوفَيْد) ويفصل بينهما جبل (شَرَوْرَي)، و(بنويَشْكُر) في مكان يسمى (العُنَّاب).

هذا؛ وقد ذكر المستشرق (لايل) ــ من المحدثين ــ أن موطنهم (جنوب تيماء) المشهورة، وشرق طريق التجارة من الشمال إلى الجنوب ــ وهو طريق الحج من معانٍ إلى المدينة ــ وغرب وجنوب الحد الغربي بين (أَجَأ) و(سَلْمَى) وكانت أقصى قبائل (مَعَدّ) شمالا على الطريق من الجنوب إلى فلسطين وسورية

(١) صفة جزيرة العرب/ ١٣١ .
(٢) تاريخ اليعقوبي ١/ ٢٣٠ .
(٣) معجم ما استعجم ١/ ١٣ .
(٤) السابق ١/ ١٠٧ .

وراءها قبائل (عُذْرَة وجُذَام) وإلى شرقها وشمالها الشرقي قبيلة (كَلْب) بوادي (سرحان)، ويفصلها عن أسد ما يسمى بمنطقة (النفود)[١].

وقد استوطنت تلك القبيلة (الكوفة) بعد أن اختطها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في السنة الرابعة من إمارته، فنزلوا في قبلة صحن مسجدها في مجاورة (النخع)[٢].

نخلص مما سبق إلى شيء مفاده أن تلك القبيلة انتشرت انتشارا واسعا في أرجاء كبيرة من وسط الجزيرة العربية باتجاه العراق، كما أنها كانت أكثر قربا ــ عن غيرها من القبائل ــ من الحجاز التي كانت رمز حضارة واستقرار آنذاك. الأمر الذي أدى إلى شدة التأثير والتأثر بينهما، وبخاصة بين لهجتيهما.

وكانت حياة تلك القبيلة مظهرا للبداوة بأشكالها المختلفة من نزاعات وقتل وفتك بينها وبين من جاورتها من القبائل، وقد عدوا ذلك من مفاخرهم[٣].

لغة قبيلة أسد وفصاحتها:

ذكرت كتب اللغة والأدب أن بني أسد لسان مضر وأفصح العرب قاطبة.

فيحكي الخليل أن أفصح العرب نصر بن قعين، وهم من بني أسد[٤].

ويقول ابن عبد ربه أن معاوية سأل دغفل بن حنظلة الشيباني (ت٦٥هـ) عن بني أسد فقال: (عَافَةٌ[٥] قَافَةٌ[٦] فُصَحَاءُ كافة)[١].

---

(١) مقدمة المستشرق تشارلز ليال لديوان عبيد بن الأبرص، وقد ذكرها الدكتور/ حسين نصار في تصدير تحقيقه للديوان من صـ٨ إلى صـ٢٥. وراجع ما ذكره عن موطن القبيلة في صـ١٣ من المقدمة.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ٣/ ١٤٧، ١٤٩، ١٥٢، وخطط الكوفة/ ١١، ١٧ .

(٣) لم أرد التفصيل عن مظاهر حياة بني أسد اقتصاديا واجتماعيا ودينيا، إذ ليس هذا مقام البحث، وقد ورد ذلك مفصلا في: العقد الفريد ٣/ ٣٣٥، ومقدمة ابن خلدون ٢/ ٤٢٦، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٣٦٥/١، وشعر بني أسد في الجاهلية من صـ٤١ ــ إلى صـ٦٨، فمن يرد النظر في ذلك فليراجعه في مواضعه التي ذكرت.

(٤) العين (قعن ١/ ١٦٩).

(٥) يقال: عاف يعيف عيفا إذا زجر وحدس وظن. قال ابن منظور: (وبنو أسد يذكرون بالعيافة ويوصفون بها...) اللسان (عيف ١٠/ ٣٥٥).

(٦) جمع قائف، وهو الذي يعرف الآثار ويتتبعها، ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه. عن اللسان (قوف ١٢/ ٢٢٠) بتصرف.

وجاء عن محمد بن السائب الكلبي (ت١٤٦هـ) أن معاوية سأله عن أفصح العرب فقال: بنو أسد[٢].

وقال رجل للكسائي ــ وقد رآه في حلقة الخليل بالبصرة ــ : تركت أسد الكوفة وتميمها وعندهما الفصاحة وجئت إلى البصرة![٣].

ويذكر الجاحظ عن عمر بن عبدالعزيز أنه قال: (ما كلمني رجل من بني أسد إلا تمنيت أن يمد له في حجته حتى يكثر كلامه فأسمعه)[٤].

ويقول الفارابي أنهم تعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم (ومن أشدهم توحشا وجفاء، وأبعدهم إذعانا وانقيادا وهم: قيس وتميم وأسد وطيئ ثم هذيل، فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب...) [٥].

شعراؤها:

برز في تلك القبيلة عدد من الشعراء كثير حظي بعناية اللغويين والنحويين، ولئلا يخرج البحث عن خطته والصورة التي رسمت لمنهجه، رأيت أن أذكر ما جاء في الكتاب ــ الذي عليه مدار الدرس ــ مؤكدا اعتماد سيبويه في كثير من شواهد كتابه التي بلغت ألفا وخمسين بيتا شعريا، على كثير من شعراء تلك القبيلة، فقد بلغ عدد شعرائها عنده ما يزيد عن العشرين شاعرا، فقد استشهد بشعر: (بشر ابن أبي خازم ــ الحذلمي ــ حنظلة بن فاتك ــ الربيع الأسدي ــ سحيم ــ سماعة النعامي ــ ضرار بن الأزور ــ عبدالرحمن بن جهيم ــ عبدالله بن الزبير ــ عبيد بن الأبرص ــ أبوعطاء السندي ــ عُقَيبة الأسدي ــ عمرو بن شاس ــ قُرَّان الأسدي ــ الكميت بن زيد ــ الكميت بن معروف ــ المَرَّار الأسدي

---

(١) العقد الفريد ٣/ ٢٨٣ .
(٢) العقد الفريد ٣/ ٢٨٦ .
(٣) إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ٢/ ٢٥٨ .
(٤) البيان والتبيين ١/ ١٧٤ .
(٥) الحروف للفارابي/ ١٤٧ .

ـ مُضَرَّس بن ربعي ـ معروف الدبيري ـ مغلس بن لقيط ـ مُلَيح بن علاق ـ منظور بن مرثد ـ نقادة الأسدي) وسيأتي الكلام عنهم تفصيلا في أثناء البحث.

بشر بن أبي خازم(*)

استشهد سيبويه بأبيات له على ثلاثة مسائل في ثلاثة مواضع من الكتاب.

المسألة الأولى: رفع الاسم بعد (أما) بالابتداء، وقد جاءت في باب (ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم)... وهو ما عرف عند النحاة بباب الاشتغال:

وجاء بيت الشاهد في موضع من مواضع هذا الباب مرجحا فيه الرفع على النصب، وذلك: إذا وقع بعد (أَمَّا) في الابتداء.

قال سيبويه: (وإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك: مبني عليه الفعل أنه في موضع (منطلق) إذا قلت: عبدالله منطلق(١)، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول، وارتفع به، فإنما قلت: عبدالله، فنبهته، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء، ومثل ذلك قوله ــ عزوجل ــ: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾(٢) وإنما حَسُن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر، وشغلته به .... وقد قرأ بعضهم(٣):﴿ وَأَمَّا ثمودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾.

(*) بشر بن أبي خازم. شاعر جاهلي. فارس. من أهل نجد. كنيته أبونوفل. مات مقتولا في إحدى غاراته. ترجمته في: أسماء المغتالين٦/ ٢١٤، والشعر والشعراء ١/ ٢٧٠، والمؤتلف والمختلف/ ٦٠، ومعجم الشعراء/٢٢٢ .

(١) يريد أنه مبني على المبتدأ والخبر، فلم يعمل فيه ما قبله شيئا.

(٢) من الآية رقم ١٧ من سورة فصلت.

(٣) وهي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق، فنصبا (ثمود) بغير تنوين، كذا عند الطبري ــ وقرأ الحسن وابن إسحاق والأعمش كذلك بالنصب مع التنوين وقرأ ابن وثاب والأعمش وأبوبكر بن حبيب (ثمود) بالرفع والتنوين، أما قراءة العامة فهي برفع (ثمود) بدون تنوين، على الابتداء والجملة بعده خبر وهو متعين عندهم، فقاعدة النحاة في هذا الأسلوب تفرض رفع (ثمود) للفصل بـ(أما) فيكون ما بعدها مبتدأ ــ فهي مثل (إذا) لا يحمل بواحدة منهما آخر على أول .. فلا يجوز الاشتغال هنا إلا على قلة.

راجع القراءة في: جامع البيان ٢٤/ ٦١ ومعاني القرآن للفراء ١/٢٤١، ٣/١٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٤١، والإملاء/ ٥١٧، والبحر ٧/٤٩١، والإتحاف/ ٣٨١ .

وأنشدوا هذا البيت على وجهين. على النصب والرفع، قال بشر ابن أبي خازم:

فأما تميمُ تميمُ بن مُرّ ∴ فألفاهم القوم روبى نياما[١]

.. والنصب عربي كثير، والرفع أجود)٠

وشاهد البيت ــ كما نص الأعلم ــ أن حكم الاسم بعد (أمَّا) حكمه في الابتداء، لأنها لا تعمل شيئا، فكأنها لم تذكر قبله[٢]٠

وقد روي البيت رفعا ونصبا، فالرفع على أن حكم الاسم بعد (أما) حكمه في الابتداء٠

جاء في الأمالي: "وأما (أمَّا) المفتوحة فلها ثلاثة مواضع. أحدها: أن تكون لتفصيل ما أجمله المتكلم واستئناف كلام .... ومن أحكامها: أنها لا يليها إلا الاسم مرفوعا بالابتداء أو منصوبا بفعل بعده غير مشغول عنه ... فمثل ارتفاع الاسم بعدها قولك: (أما زيد فعالم) تقديره عند النحويين: مهما يكن من شيء فزيد عالم . وإذا أوليتها الاسم المنصوب بما بعده قلت: أما بكرا فأهنت ...."[٣]٠

وأما النصب، فعلى إعمال الفعل المفسر، وقد أجازه سيبويه، لأن (أما) وإن لم يليها فعل، فقد وليها معمول الفعل المفرغ كثيرا، وقد يليها معمول فعل مقدر

---

(١) البيت من المتقارب، في ديوانه/ ١٩٠ وقبله:

ويوم النسار ويوم الجفار ∴ كانا عذابا وكانا غراما

ورد في الكتاب ١/ ٤٢ (بولاق)، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٤٨، والمعاني الكبير/ ٩٣٧، والأعلم على الكتاب ١/ ٤٢، وشرح السيرافي ٣٧٤/١، وشرح ابن السيرافي ١/ ٢٨٠، والنكت ١/ ٣١٢ ٠

و(النسار): أجبل صغار شبهت بالنسور. و(يوم النسار): يوم اجتمعت فيه الرباب وغطفان وبنوأسد لمحاربة تميم وبني عامر. و(الجفار): موضع لبني تميم في نجد. راجع: العمدة لابن رشيق ٢/ ٢٠٩. و(الغرام): ما لزم من العذاب. و(ألفاهم): وجدهم. و(رَوْبَى): جمع رائب، وهو: الخاثر النفس. يريد الشاعر: أنه تركهم قتلى كأنهم نيام٠

(٢) الأعلم على الكتاب ١/ ٤٢ ٠

(٣) الأمالي الشجرية ٢/ ٣٤٧ ٠

بعده مفسر بمشغول ــ كما ورد في قراءة ﴿ثمود﴾ بالنصب، ونظير ذلك ما مثلوا به في مثل: (أما زيدا فضربت).

وإنما أجاز سيبويه الرفع وحسنه، لحسن بناء الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر وقد شغل به، ولولا ذلك لم يحسن، (لأنك لم تشغله بشيء)[١].

كأنه وجه الرفع ابتداء الكلام، وقطع ما تقدم، إذ لا يقع بعد (أمَّا) إلا الاسم[٢].

ونجد سيبويه يقول ــ بعد أن ذكر البيت ــ (... والنصب عربي كثير والرفع أجود) يريد: في قوله (تميم) وفي (زيد ضربته) لماذا؟

وإجابة عن هذا نقول:

لعله أراد: أنه لما كانت الجملة بعد (أمَّا) ذات وجهين، من قبل أنها ابتدأت بمبتدأ وختمت بمعمول فعل كانت اسمية من جهة فعلية من جهة أخرى، فإذا توسط عاطف بينها وبين الاسم المشتغل عنه جاز رفعه ونصبه جوازا حسنا ــ دون ترجيح ــ لأنه إذا رفع كان مبتدأ مخبرا عنه بجملة فعلية. لكن لما وقع بعد العاطف (أمَّا) أبطلت حكم العطف، فكان للاسم بعدها ماله مفتتحا به، فإن كان معه ــ سوى العطف ــ ما يرجح النصب عمل بمقتضاه ، وإلا فالرفع أرجح، وهو ما عليه البيت.

وربما يكون الرفع جيدا هنا، راجحا في هذا الموضع؛ لأن النصب ــ وإن كان عربيا كثيرا ــ محوج إلى تكلف إضمار عامل، بخلاف الرفع فلا يحوج لذلك.

---

(١) الكتاب ١/ ٤١ .

(٢) كأن الرفع هو الأولى والأوجه، والنصب ضعيف على حده في الابتداء، لأنه يفصل الكلام الواقع بعدها عن الذي قبلها، كما أنه لا يقع بعد (أما) الفعل مظهرا، وإن كان يقع بعدها مضمرا. راجع: التذييل ٦/ ٣٠٢ ــ ٣٠٥ بتصرف، والبسيط ٢/ ٦٣٠ .

وهذا ما يفهم من نص السيرافي: (لأنك إذا رفعت لم تحتج إلى إضمار شيء وإذا نصبت أضمرت فعلا[١]، وأنت لو أردت إعمال الفعل في الاسم كان يمكنك أن تحذف الضمير الذي في الفعل، وتصل إلى الاسم، ولم يكن يحتاج إلى هذا التأويل البعيد .... والرفع فيما بعد (أمَّا) أجود؛ لأن ما بعد (أمَّا) مبتدأ؛ لأنها من حروف الاستئناف)[٢].

نعود فنقول:

إن وجه الرفع، أنك تجعل ما بعد الاسم المرفوع خبرا عنه، أما وجه النصب فإنك تجعله ــ أي الاسم ــ مبنيا على الفعل، بمعنى أنك تجعل الفعل عاملا فيه، فتنصب.

والبحث يرى أنه لا شيء يوجب تخصيص أحدهما عن الآخر، كما أنه ليس المقصود من ترجيح الرفع هنا التناسب ــ كما قال بعض النحويين. إنما المقصود هو عدم التكلف في التقدير، فكان الرفع أولى[٣].

---

(١) ويرى الدنوشري أن في الرفع تخلصا من تقدير العامل، فكان ينبغي التساوي بين الرفع والنصب. ورد الشيخ ذلك؛ بأن مراعاة التشاكل أقوى مما ذكر، فلم يعتبر ما سواه . حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/ ٣٠١، وراجع: شرح الكافية ١/ ٤٢٤، والأشموني ١٩٢/١ .

(٢) شرح السيرافي على الكتاب ١/ ٣٧٥ .

(٣) راجع المسألة في: المقرب ١/ ٨٩، وشرح الجمل ١/ ٣٦٦، وشرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ٣٣، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٧٠، والتوطئة للشلوبين/ ١٨٤، ١٨٥، وشرح الألفية للمرادي ٢/ ٤٥، وشرح الأشموني ٧٩/٢، وشرح التصريح ١/ ٣٠٤، وحاشية الخضري ١٧٦/١ .

المسألة الثانية: (بدل النكرة من المعرفة) وجاءت في باب (مجرى نعت المعرفة عليها)[١]:

قال: (.... وأُنْشِدَ لبعض العرب الموثوق بهم:

فإلى ابنِ أمِّ أُنَاسَ أرحلُ ناقتي ∴ عمروٍ فتبلغ حاجتي أو تزحفُ

ملكٍ إذا نزل الوفودُ ببابه ∴ عرفوا مواردَ مزبد لا ينزفُ[٢]

---

(١) الكتاب ١/ ٢١٩ ــ ٢٢٢ (بولاق).

(٢) البيتان من بحر الكامل. ولم ينسبهما سيبويه في الكتاب ١/ ٢٢٢، وكذا الأعلم في شرح شواهده ١/ ٢٢٢، والسيرافي ٢/ ٣٤٣، وابن السيرافي ١٤/٢، والنحاس في شرح أبيات سيبويه/ ١١١، والأنباري في الإنصاف ٤٩٦/٢، وهمع الهوامع ٣/ ١٥٢، والدرر ٦٨/٦، والخزانة ١٤٩/١. والبيتان في ديوان بشر بن أبي خازم/١٥٥ من قصيدة يمدح فيها ابن أم إياس (عمرو ابن الحارث ــ من ملوك كندة) و(أم إياس): بنت عوف بن محلم بن ذهل ابن شيبان. وأول القصيدة:

إن الفؤاد بآل كبشة مدنف ∴ قطع القرينة غدوة من تألفُ

وقبل البيتين:

أكّال تَنَّوم النقاع كأنّه ∴ حبشيّ حازقةٍ عليه القَرْطفُ

وبعدهما:

متحلبُ الكفين غيرُ غُضَبَّة ∴ جزلُ المواهب مُخلِفٌ ما يتلفُ

والبيتان وردا في الديوان بلفظ (إياس) بدل (أناس) ولفظ (ستنجح حاجتي) بدل (فتبلغ حاجتي) وبلفظ (عرفوا غوارب) بدل (عرفوا موارد).

ونعوت ابن أم إياس في القصيدة أمثال (ملك ــ متحلب ــ الواهب) وغيرها واردة مرفوعة.

وورد البيتان في شرح القصائد السبع الطوال/ ٥٠٠ بلفظ (أناس) كرواية الكتاب.

و(التنوم) بتشديد النون: شجر أغبر يأكله النعام والظباء. و(النِّقاع) جمع نَقْع، وهو من الأرض القاع الذي يستنقع فيه الماء. و(الحازقة): الجماعة و(القرطف): كساء من قطيفة لها خمل. و(أنجحت حاجتي): ظفرت بها وأفلحت. وأنجحها غيري: أعانني على إدراكها، وأسعفني بها. و(تزحف): من أزحف البعير، إذا أعيا من طول السفر. و(مزبد) أي: مائج يدفع بالزبد. و(الغوارب) هنا: أعالي الموج. شبهها بغوارب الإبل، جمع غارب وهو أعلى السنام. و(متحلب الكفين) كناية عن الكرم والسخاء. و(الغُضُبّ): العبوس، سريع الغضب شديده. و(مخلف ما يتلف): أي: يخلف بالعطاء ما يتلف بالغارة.

وقد ذكر سيبويه البيتين شاهدا على أن ما كان للنكرة صفة كان للمعرفة خبرا، والإبدال من المعرفة كالإبدال من النكرة، وجر (عمرو) في البيت الأول على البدلية.

وأما البيت الثاني، فيجوز في (ملك) الرفع على الخبرية، كأنه قصد: هو ملك، والنصب على الحالية ــ لتعريف الموصوف ــ والجر على البدلية مما ورد في البيت السابق عليه.

نقول:

لما كانت فائدة النعت تخصيص المنعوت، وإخراجه من الاشتراك بصفة ينفرد بها جاز وصف المعرفة ــ إلا المضمر؛ لأنه لا يخلو من أن يكون عائدا على معهود، أو يكون واقعا على متكلم أو مخاطب، فلم يحتج إلى النعت بخروجه عن الاشتراك.

ومذهب سيبويه في هذا الباب أن يكون نعت المعرفة دونها في التخصيص، أو مساويا لها؛ لأن حق الكلام أن يجعل الأخص هو الذي يبدأ به، فإن اكتفى به المخاطب لم تحتج أن تأتي بنعت، فإن احتاج إلى زيادة، ولم يكتف زدت من المعرفة.

جاء في الكتاب في هذا الباب قوله:

١ - (واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة...) [١] وهذا أصل القاعدة عنده، وعند جميع النحويين[٢].

(١) الكتاب ١/ ٢٢٠ (بولاق).
(٢) وإنما وجبت الموافقة والمطابقة هنا حذرا من التدافع بين ما هو في المعنى واحد؛ لأن في التعريف إيضاحا، وفي التنكير إبهاما، والنعت والمنعوت في المعنى واحد فتدافعا.

٢ – **وقال أيضا: "وإنما منع (أخاك) أن يكون صفة للطويل، أن الأخ إذا أضيف كان أخص؛ لأنه مضاف إلى الخاص، وإلى إضماره، فإنما ينبغي لك أن تبدأ به وإن لم تكتف بذلك زدت من المعرفة ما يزاد به معرفة"(١).**

٣ – **وقال ثالثا: "وإذا قال (الطويل)، فإنما يريد أن يعرفك شيئا بقلبك، ولا يريد أن يعرفك بعينيك، فلذلك صار (هذا) ينعت بالطويل، ولا ينعت (الطويل) بـ(هذا) (٢)؛ لأنه صار أخص من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئا بمعرفة العين، ومعرفة القلب(٣)، وإذا قال (الطويل) فإنما عرفه شيئا بقلبه دون عينه، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخص"(٤).**

---

(١) الكتاب ١/ ٢٢١ (بولاق).

(٢) يريد: أن المبهمات يوصف بها ولا توصف ، لما فيها من عموم وشيوع بخلاف المضمرات، فإنها لا توصف ولا يوصف بها؛ إذ المقصود من وضعها رفع الالتباس والمضمر لا يكون موصوفا من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني وكذلك فالمضمر لا يكون صفة من قبل أنها تحلية. وهذا ما يفيده كلام الشيخ الرضي في شرح الكافية: (أما أنه لا يوصف فلأن المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل ..... وأما أنه لا يوصف به فلما يجيئ من أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخص أو مساويا، ولا أخص من الضمير ولا مساوي له حتى يقع صفة).

راجع: شرح الكافية ١/ ٢٨١، ٢٨٧ ــ ٢/ ٣، والكتاب ١/ ٢٢٣ (بولاق)، وابن يعيش ٣/ ٥٦ .

ورد ابن ولاد قوله، وأن الصفة تكون أعم من الموصوف، وتكون مثله، ولا تكون أخص، والمضاف إلى المعرفة يوصف بما هو مساو له وبما هو أعم منه. كما أن ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام إنما يعرف ويخصص من حيث يعرف ما فيه الألف واللام. إذ الألف واللام عرفتهما جميعا، وليس أحدهما أخص من الآخر فهما متساويان.

راجع: المقتضب ٤/ ٢٨٢، والانتصار لابن ولاد/ ١١٣ ــ ١١٤ (بتصرف)، وشرح السيرافي ٢/ ٣٤٠، ٣٤١، وابن يعيش ٣/ ٥٧، والرضي على الكافية ١/ ٢٨٩ .

(٣) (ويلحظ أن سيبويه أطلق لفظ المضاف ولم يخصصه، بينما خصه المبرد بما أضيف إلى غير ما فيه الألف واللام، كأنه اعترض على إطلاق سيبويه، وأن الأصل أن يوصف الأخص بالأعم، والمعرف بالألف واللام أخص مما أضيف إلى الألف واللام فلا ينبغي القياس عنده في مثل (رأيت غلام الرجل الظريف) إلا على البدل

(٤) الكتاب ١/ ٢٢١ (بولاق) ورد المبرد ذلك في المقتضب ٤/ ٢٨٤ قال: (وزعم سيبويه أن الشيء لا يوصف إلا بما هو دونه في التعريف، فإذا قلت: (هذا) فقد عرفته المخاطب بعينه وقلبه، وإذا قلت: الرجل، أو الظريف فإنما تعرفه شيئا بقلبه دون عينه).

وقال ابن خروف ــ فيما نقله السيوطي عنه ــ أنه (توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة، من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم)[١].

أما البدل، فمذهب الجمهور على أنه لا تجب موافقته المبدل منه في التعريف وغيره، فتبدل النكرة من المعرفة والمظهر من المضمر والمفرد من غيره والعكس كذلك. كل ذلك بشرط الإفادة.

وذهب أهل الكوفة ــ وتبعهم السهيلي وابن أبي الربيع إلى عدم جواز ذلك ، فلا يجوز عندهم إبدال النكرة من المعرفة، ما لم تكن النكرة موصوفة، فإذا لم توصف لم تكن فائدة، فلا يجوز عندهم: (مررت بزيد برجل)، كذا حكى السيوطي[٢]، وهو موافق لما قاله السهيلي فقد نص على أن (حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة أن تكون النكرة منعوتة وإلا لم يقع بها فائدة، ولا كانت بيانا لما قبلها)[٣].

أما ما حكاه عن ابن أبي الربيع فليس على إطلاقه[٤].

وبقول أهل الكوفة قال أهل بغداد[٥].

وعلى رأي الجمهور جاءت رواية البيت عند سيبويه، والنكرة فيه (ملك) غير موصوفة.

---

(١) همع الهوامع ٣/ ١١٨ .
(٢) همع الهوامع ٣/ ١١٨ .
(٣) نتائج الفكر/ ٢٣٢ .
(٤) راجع البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٩٤ ففيه: (وليس البدل والمبدل منه كالشيء الواحد، لأنه في تقدير تكرار العامل، فهما جملتان، فيجوز أن تكون إحداهما معرفة والأخرى نكرة) وقال في ١/ ٣٩٨ (واعلم أن النكرة إذا كانت بدلا بدل شيء من شيء فأكثر ما تكون موصوفة على حسب ذكره وقد تكون غير موصوفة) وهو قول الزمخشري قبله، غير أنه لا يحسن عنده أن تكون غير موصوفة .
راجع: شرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ٦٨ .
(٥) فاشترطوا في بدل النكرة أن تكون من لفظ الأول، كما اشترطوا وصفها.
راجع: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١، والفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٨٠٨/٢ .

وقد ذكر سيبويه في باب (مجرى نعت المعرفة عليها ... أن كل شيء كان للنكرة صفة فهو للمعرفة خبرا[١]، وذلك قولك: مررت بأخويك قائمين، فالقائمان هنا نصب على حد الصفة في النكرة، وتقول: (مررت بأخويك مسلما وكافرا) هذا على من جر، وجعلهما صفة للنكرة، ومن جعلهما بدلا من النكرة جعلهما بدلا من المعرفة كما قال الله عزوجل:﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴾[٢].

وكان تعليق الأعلم على بيت الشاهد أنه أجرى فيه (ملك) على ما قبله بدلا منه، وهو من بدل النكرة من المعرفة، لما فيه من زيادة الفائدة).

وزيادة الفائدة المرادة عنده هي رفع الإلباس، وهذا جائز؛ لما بين النكرة والمعرفة من عموم وخصوص.

ولو رفع (ملك) على القطع لكان حسنا مقبولا.

وكأن نص سيبويه أصل في تحديد مجرى الاسم الثاني من الاسم الأول ــ تنكيرا وتعريفا ــ ولذا كان وصف النكرة نكرة، والمعرفة معرفة؛ لاتحاد ما يجري بين الاسمين. ولذا كان الحد: (ما كان للنكرة صفة، كان للمعرفة خبرا).

وعليه كان تعليق السيرافي على ما مثل به سيبويه في نحو: (مررت بأخويك مسلما وكافرا) قال: "أما من نصب فهو الذي كان يقول: مررت برجلين مسلم وكافر ــ على الصفة، فصارت الصفة حالا؛ لتعريف الموصوفين. وأما من جر، فهو الذي كان يقول: مررت برجلين مسلم وكافر ــ على البدل فلما عرف الأول لم يتعين البدل. وأما الذي يرفع فهو الذي يقول: مررت برجلين (مسلم، وكافر) على ما فسرنا قبل..."[٣].

كأنه يريد: الإخبار[٤].

---

(١) والمقصود بالخبر في كلام سيبويه: الحال، وكثيرا ما يعبر عنه بذلك.
(٢) من الآية رقم ١٥ والآية رقم ١٦ من سورة العلق.
(٣) شرح السيرافي على الكتاب ٢/ ٣٤٣ .
(٤) تقدير الكلام: هو ملك ...

المسألة الثالثة: (العدول عن العطف على اسم إنّ): وقد جاءت في (باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنيا على الابتداء) ... وفي آخر الباب جاء نصه: (واعلم أن ناسا من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذاك إن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال: هم، كما قال:

..... ∴ ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جَائِيَا[1]

على ما ذكرت لك، وأما قوله ــ عزوجل ــ ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[2] فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ بعدما مضى الخبر. وقال بشر بن أبي خازم:

وإلا فاعلموا أَنَّا وأَنْتُم ∴ بُغَاةٌ ما بقينا في شِقَاق[3]

---

(١) بالجر على توهم دخول الباء في خبر (ليس) فعطف عليه مجرورا، وخبر (ليس) تدخل عليه الباء كثيرا فتوهم العطف بالجر لذلك كأنه يريد: لست بمدرك ولا سابق.

وما أنشده سيبويه عجز بيت من الطويل صدره:

بَدَا لِيَ أَنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ∴ .....

قاله زهير بن أبي سلمى (ديوانه/ ١٦٩)، ورد في: الكتاب ١/ ٢٩٠، والإنصاف ١/١٩١، والخصائص ٢/ ٣٥٥، ٤٢٦ .

(٢) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ الآية رقم٦٩ من سورة المائدة.

(٣) البيت من الوافر، في ديوانه من قصيدة يهجو بها أوس بن حارثة وقبله:

فإذ جُزَّتْ نَوَاصِي آل بدر ∴ فأدَّوها وأسرى في الوثاق

و(جزت) بالبناء للمفعول، من الجز، وهو القطع، و(النواصي) جمع ناصية، وهي الشعر في مقدم الرأس مفرق الجبهة. و(أسرى) جمع أسير، و(الوثاق): القيد. و(بغاة) جمع: باغ، وهو الطالب، ومعناه في البيت: يبغي بعضنا على بعض. والشِّقَاق: مصدر شاقّه مشاقّة وشِقاقًا: المخالفة.

وبيت الشاهد في ديوان بشر/ ١٦٥، ورد في الكتاب ١/ ٢٩٠، والأعلم على الكتاب ١/٢٩٠، والنكت ٢/ ١٢٨، وشرح السيرافي ٢/ ٤٨٢، وابن السيرافي ٢/ ١٤، وأسرار العربية/ ١٥٤، والإنصاف ١/ ١٩٠، وشرح أبيات سيبويه صـ٤٧، وشرح ابن يعيش على المفصل ٨/ ٧٠، وأوضح المسالك ١/ ٢٥٨، والخزانة ١٠/ ٢٩٣ .

كأنه قال: بغاة ما بقينا وأنتم.

هذا آخر نصه في الباب.

ونقول: الأصل في العطف على موضع اسم (إنّ) أن يكون بعد الخبر، لا قبله فإن توهمت قبلية العطف، فإما أن يكون الكلام على التقديم والتأخير أو على حذف الخبر من الأول، إذ الثاني يغني عنه، ويدل عليه.

وقد حمل سيبويه بيت الشاهد على التقديم والتأخير ــ وإن كان ابن مالك يرى أن تقدير الخبر أسهل منه، وحذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب(١).

أما ما ذكره سيبويه عن غلط بعض النحويين في (إنهم أجمعون ذاهبون) و(إنك وزيد ذاهبان) فمحله أن لفظ (هم) يكون للرفع في قولك: (هم قائمون) وأشباه ذلك، فتوهموا (إنهم) في تقدير (هم)، وكذلك جعلوا (إنك) في تقدير: أنت.

كأن سبب الغلط أن (ذاهبون) خبر (هم) و(ذاهبان) خبر الكاف و(زيد) في قولهم: إنك وزيد. مرفوع بالابتداء، وخبر (إن) يرتفع بغير الذي يرتفع به خبر المبتدأ، فلو قالوا: إنك ذاهب وزيد، كان من أجود كلام(٢).

ومذهب الكوفيين أن مثال ذلك جائز، ولا غلط فيه، فالكسائي يجيزه فيما يظهر فيه عمل (إن) وفيما لا يظهر فيه. فيجوز عنده: (إنَّ زيدا وعمرو قائمان) و(إنك وعمرو قائمان).

وكذا عند الفراء، إلا أنه لا يجيزه فيما يظهر فيه الإعراب، فلا يجوز عنده (إن زيدا وعمرو قائمان) بخلا ما خفي فيه الإعراب، فيجوز فيه ذلك كما في (إني وزيد قائمان).

---

(١) راجع قوله في شرح التسهيل ٢/ ٥١ ، وقارن بما ذكره أبوحيان في: التذييل ١٨٦/٥ .
(٢) راجع: شرح السيرافي على الكتاب ٢/ ٤٨٢ .

قال في إعراب ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[١]:

(فإن رفع ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ على أنه عطف على ﴿ٱلَّذِينَ﴾، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه[٢]، فلما كان إعرابه واحدا وكان نصب ﴿إِنَّ﴾ نصبا ضعيفا ــ وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره. جاز رفع ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾، ولا أستحب أن أقول: (إن عبدالله وزيد قائمان) لتبين الإعراب في (عبد الله)، وقد كان الكسائي يجيزه، لضعف (إن).....)[٣].

وضعف عمل (إن) عندهما، أنها تعمل في الاسم وحده، فلا تتخطى إلى الخبر، فهو مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها.

وقولهما ــ الكسائي والفراء ــ بهذا ضعيف مردود، فقد ثبت في (إن) وأخواتها قوة شبهها بـ(كان وأخواتها)، وكما امتنع بكان أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ، فيمتنع كذلك بـ(إن) ولو جاز أن يكون اسم (إن) مرفوع المحل ــ باعتبار عروض العامل لجاز أن يكون خبر (كان) مرفوع المحل كذلك،ولا اعتبار لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب[٤].

نعود إلى ما ذكره سيبويه في بيت بشر.

فإن الشاهد فيه عنده على التقديم والتأخير، وليس عطفا على موضع اسم (إنَّ) بتقدير حذف الخبر من الأول، ودليل ذلك عنده ما ذكره من غلط العرب في قولهم: (إنهم أجمعون ذاهبون) و(إنك وزيد ذاهبان) فمعناه عنده معنى الابتداء، كأنه قال: هم. وكذلك التقديم في البيت على معنى : نحن بغاة ما بقينا وأنتم.

---

(١) من الآية رقم ٦٩ من سورة المائدة.
(٢) يريد: أنه مبني لا تظهر عليه حركة إعراب وإن اختلف العامل.
(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠، ٣١١ .
(٤) راجع: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥١ .

كأن المقصود والمفهوم من ذلك أن الرفع بالعطف على الابتداء والخبر تقديما وتأخيرا.

وعليه جاء تفسير شاهده عند الأعلم، فتقديره عنده: فاعلموا أنَّا بغاة وأنتم. فـ(أنتم) مبتدأ، والخبر محذوف لعلم السامع به، وإن كان يجوز فيه أن يكون المحذوف خبر (أنَّ) فحذف خبر الأول لدلالة الثاني عليه[١].

أما الرضي، فقد خرجه على تقدير (ما بقينا في شقاق) خبر (أنَّ) وجملة (وأنتم بغاة) اعتراض[٢]، وجعل البغدادي ذلك أحسن من العطف، للزوم العطف قبل تمام المعطوف عليه.

والبحث يرى أن القول بالابتداء على التقديم والتأخير أحسن، لما فيه من فائدة أصلها الاهتمام بأمر المقدم في البيت، مؤيدا ما ذكره الزمخشري في ذلك. قال: (فإن قلت: ما التقديم والتأخير إلا لفائدة، فما فائدة هذا التقديم؟ قلت: فائدته التنبيه ..... كما أن الشاعر قدم قوله (وأنتم) تنبيها على أن المخاطبين أوغل في الوصف بالبغاة من قومه، حيث عاجل به قبل الخبر الذي هو (بغاة) لئلا يدخل قومه في البغي قبلهم، مع كونهم أوغل فيه منهم وأثبت قدما)[٣].

ونخلص من هذا إلى أنه في العطف حالة الرفع مذاهب وعليها يمكن توجيه بيت الشاهد.

---

(١) ولم يجعل المذكور خبرا عنه، لأنه ليس عطفا على اسم (إن) وإلا لقال: إنا وإياكم بل هو من عطف الجمل لا من عطف المفردات، ولا يقال فيه العطف على الجملة قبل تمامها.
راجع: مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف للشيخ محمد عليان (بهامش الكشاف) ٦٦١/١، وقارن بما ذكره النحاس في شرح أبيات سيبويه/ ٤٧، ١٢٧، وفيه: (وكان الوجه أن يقول: إنا وإياكم على عطف المنصوب، ولكن معناها: إنا بغاة وأنتم، فالثاني متعلق بالأول، كأنه قال ذلك على تقدير الابتداء.
(٢) راجع: شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٥٣ .
(٣) الكشاف ١/ ٦٦١ .

أحدها: وقوع (أنتم) بين اسم (إن) وخبرها ــ معطوفا ــ كأنه قدر جملة عطفت على جملة، ويكون الكلام: إنا بغاة ما بقينا وأنتم، فيكون خبر (إنا) مفهوما من خبر (أنتم) ــ كأن العطف على (إن) وما عملت فيه.

وثانيها: كون الكلام على التقديم والتأخير كما عند سيبويه وعليه جمهور البصريين.

وثالثها: العطف على موضع اسم (إن)، لأنه قبل دخولها كان في موضع رفع وعليه رأي الأخفش[١] والمبرد[٢] وابن السراج[٣] والفارسي[٤].

ورابعها: وعليه كلام الكسائي والفراء بجواز العطف بالرفع على اسم إن قبل ذكر الخبر، قياسا على ظاهر هذا الشاهد[٥].

---

(١) راجع معاني القرآن/ ٢٦٢ .
(٢) راجع المقتضب ٤/ ١١١ .
(٣) راجع: الأصول في النحو ١/ ٢٥٣ .
(٤) راجع: الإيضاح/ ١١٦ .
(٥) راجع: الكتاب ٢/ ١٥٦ هامش رقم ٢، والإنصاف ١/ ١٩٠، وابن يعيش ٦٩/٨، والتذييل والتكميل ٥/ ١٨٦ .

الحذلي(*)
(الرفع على الاستئناف للمعنى)

استشهد سيبويه ببيتين له وإن لم ينسبهما في باب واحد من الكتاب هو: (باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة) (١) ، وقال فيه:

(وقد جاء(٢) في النكرة في صفتها، فهو في ذا أقوى. وقال الراجز:

وسَاقِيَنْ مثلِ زيدٍ وجُعَلْ
سقبانِ ممشوقانِ مكنوزًا العضلْ(٣)

(*) أبومحمد الفقعسي، عبدالله بن ربعى بن خالد. راجز إسلامي. والحذلمي نسبة إلى حذلم وهو لقب أحد أجداده واسمه: حذلم بن فقعس بن طريف بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن داودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة ابن إلياس بن مضر. من عدنان. جد جاهلي. بنوه بطن من أسد.

ترجمته في: سمط اللآلي ١/ ٤٨، والمقتضب من كتاب جمهرة النسب لياقوت/ ٨٧ .

(١) الكتاب ١/ ٢٢٤ ــ ٢٢٦ (بولاق): كأن التعريف هنا جعل القطع على الابتداء أقوى من البدلية ــ سواء اتحدا اللفظان أم لم يتحدا ــ لعدم نقض المعنى، إذ فيه زيادة فائدة لاحتمال ما يرد من سؤال في ذهن من توجه له الخطاب، فأراد أن يعرف من دار عنه الحديث في أول الكلام فكان الجواب: هو فلان أو: هو من صفته كذا وكذا. ولذا كان قطع صفة النكرة أقوى من الجر على البدلية .

(٢) يريد: قطع النكرة الموصوفة على الابتداء أقوى من جعلها بدلا مما قبلها.

(٣) البيتان من الرجز. وردا في الكتاب ١/ ٢٢٦ غير منسوبين، وكذا عند الأعلم في شرح شواهد الكتاب ١/ ٢٢٦، وكذا في اللسان (شعب) ٢٠٦/٧، و(كنز) ١٣/ ١١٨، إنشادا لسيبويه بدون نسبة.

وأسند النحاس إنشادهما في شرح أبيات سيبويه/ ٩٥، إلى عيسى بن عمر أما ابن السيرافي فقد أسندهما في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠ للحذلمي.

هذا، وقد ورد البيتان ضمن أرجوزة له بلفظ غير ما أنشده سيبويه، فالذي في الأرجوزة:

يجبي لها أهيفُ ممسودُ العضل
مثل فُضَيْل أو جُمَيْح أو جُعَل
للدلو في أيديهم سفح عجل
صقبان ممشوقان مأروما الأصُل

و(يجبي: يجمع الماء في الحوض) و(الأهيف: الخميص البطن) و(الممسود: المفتول)، و(فضيل، وجميح، وجعل: أسماء رعاة) و(سفح عجل: صب سريع) ، و(سقبان: مفرده=

فإنشاده رفعا بالقطع حملا على الابتداء، وهو أقوى هنا، ولو كان جرا على البدل من (زيد) و(جعل) لجاز ذلك. ولو نصبه على المدح لجاز كذلك.

كذا ذكر الأعلم[١]. وقال: "إلا أنه اضطر إلى التزام الرفع لقوله: مكنوزا العضل، ولو جر فقال: مكنوزي العضل لانكسر الشعر"[٢].

كأن التزام الرفع ــ في رأي الأعلم ــ محمول على الاضطرار، مع أن الشاعر كان بإمكانه أن يجرهما على تقدير: سِقْبَيْن مَمْشُوقَيْنِ مَكْنُوزَيْ عضل ــ بلا ألف ولام ــ كما في رواية النحاس عن الخليل إنشادهما بالجر[٣].

هذا، وإن كان الرأي يختلف عنه عند سيبويه، فقد رأى سيبويه الرفع والاستئناف على احتمال سؤال يريد السامع تفسيره، كأنه قال: ما هما؟ فقيل: هما سقبان صفتهما كذا وكذا.

ولذلك قال سيبويه: (وقد جاء في النكرة في صفتها فهو في ذا أقوى) [٤] والنكرة إذا وصفت قربت من المعرفة فتصير مثلها، فلا توصف بها نكرة كما لا توصف المعرفة بنكرة.

والقول هنا: إن التعريف جعلها في الابتداء أقوى، لعدم نقض المعنى، إنما فيه زيادة، إذ يحتمل ورود سؤال في ذهن من يتوجه له الخطاب، فأراد أن يعرف من دار عنه الحديث في أول الكلام، فجاء الجواب: هو فلان، أو: هم من صفتهم كذا وكذا...

=سقب ــ بالسين ــ وهو ولد الناقة ــ وصقبان في سقبان لغة. ومعناها: الطويل). و(الممشوق: الذي لم يكثر لحمه) و(المأروم: المفتول).
راجع في الأرجوزة وتخريج أبياتها: تهذيب الألفاظ/ ١٦٤، وتهذيب إصلاح المنطق ٤٧٣/١، وسمط اللآلئ/ ٦٨٠، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ١٠، بإنشاد الأصمعي. وما تبقى من أراجيز الحذلمي ــ جمع وتحقيق وشرح الدكتور/ محمد جبار المعيبد ــ بغداد ــ الطبعة الأولى ٢٠٠١م صـ٧٧.

(١) راجع: النكت ٢/ ٤٣.
(٢) راجع: شرح شواهد الكتاب للأعلم ١/ ٢٢٦.
(٣) راجع: شرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٩٥.
(٤) الكتاب ١/ ٢٢٦.

حنظلة بن فاتك(*)
(حذف الواو من ضمير الغيبة (هو) في الضرورة واختلاس الحركة)

جاء بيت من شعره شاهدا على جواز حذف الواو الواقعة صلة لضمير الغائب ضرورة، وقد استشهد به سيبويه في الكتاب في باب (ما يحتمل الشعر من الضرورة) قال:

"..... ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها، ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف(١) ....." وقال حنظلة بن فاتك:

وأَيْقَنَ أنَّ الخَيْلَ إنْ تَلْتَبِسْ بِه ∴ يكن لغسيل النخل بَعْدَهُ آبِرُ(٢)

فسكن الواو ثم حذفها ــ من ضمير الغيبة (هو) في الوصل كما في الوقف ــ ضرورة بعد ضرورة(٣).

(*) لم يترجم له فيما وقعت عليه من المصادر. والذي في الأعلام ٢/ ٢٨٧ (حنظلة بن مالك بن زيد مناة. من تميم . جد جاهلي . بنوه عدة بطون منهم بنوالظليم وبنو قيس وبنوعمرو، وبنويربوع).

(١) الكتاب ١/ ١١ (بولاق).

(٢) البيت من الطويل وقبله:

شفيت غليلا من سُمَيْرٍ وجَعْوَنَ ∴ وأقْلَتَنَا رَبُّ الصَّلاَصِلِ عامرُ

وأيقن أن الخيل ..... ∴ ..... البيت

ورد منسوبا في الكتاب ١/ ١١، وشرح شواهده للأعلم ١/ ١١، والنكت ١/٢٣٩، وضرائر الشعر/ ١٢٣، وما يحتمل الشعر/ ٢٧٣ لحنظلة بن فاتك، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ١/ ٢٥٤، والغندجاني في فرحة الأديب/ ٦٢، لتليد العبشمي.

وجاء غير منسوب عند السيرافي في شرح الكتاب ١/ ٢١٧، وما يحتمل الشعر من الضرورة/ ٢٧، والنحاس في شرح أبيات سيبويه/ ٣٢، والأنباري في الإنصاف ٢/٥١٧ .

و(سمير) بالتصغير، و(جعون) من أبناء بني سعد، قتلتهم طائفة من بني سعد. و(رب الصلاصل): صاحب السلاح. والصلصلة: صوت الحديد. والمراد هنا: صوت السيوف. و(فسيل النخل): صغارها، و(الآبر): الذي يصلح النخل ويلقحه.

(٣) راجع: الأعلم على الكتاب ١/ ١٠، ١١ في شاهد هذا البيت وما ورد في نظائره وعلتها من أبيات.

ونقول: هاء الكناية إذا اتصلت بحرف مفتوح أو مضموم فحكمها أن تضم، وتزاد عليها واو في الوصل، تقول: (رأيتهو) و(غلامهو)٠

وذلك؛ لأن الهاء خفية، فأرادوا إبانة حركتها، فألحقوها الواو والياء، فإذا كان قبلها ساكن، فإن شئت ألحقت الواو أو الياء فيما كان قبل الهاء منه ياء. وإن شئت ألحقت الواو فيما كان قبل الهاء غير الياء، وإن شئت لم تلحق. تقول: (عَلَيْهِ ــ عَلَيْهي) و(عَلَيْهُ ــ عَلَيْهُو) فإذا وقفت على ذلك الحرف الذي هو الهاء كان ساكنا، وكلاهما جيد بالغ. قاله السيرافي[١] فإن كان ما قبل الواو أو الياء متحركا فلا يجوز حذفهما إلا في الشعر٠

ومما جاء على ذلك محذوفا منه قول حنظلة:

..... ∴ يكن لفسيل النخل بَعْدَهُ آبرُ

وهو الشاهد عند سيبويه، فحذف الواو، وأبقى ضمة الهاء، وإنما جاز الحذف لكونها زائدة تسقط في الوقف، فأجراها في الوصل مجراها في الوقف، وهذا ما يعرف بـ(اختلاس الحركة)[٢]٠

وقد جعل سيبويه ذلك[٣] ــ وتبعه المبرد[٤] ــ من الضرورة، وخالفهما في ذلك أحد أساتذتنا[٥]، معتمدا على ما ارتآه في آيات قرآنية تواترت عليها قراءات القراء[٦]، وربما يكون اعتماده في ذلك على ما ورد عن الأخفش من كون تسكين

(١) شرح السيرافي على الكتاب ١/ ٢١٧، وراجع: ما يحتمل الشعر من الضرورة/ ١٢٦ ٠
(٢) كأنه استلب الحركة من حرفها كاملة من غير صلة، فلم يشبع٠
(٣) الكتاب ١/ ١١ ٠
(٤) في المقتضب ١/ ١٧٦ ٠
(٥) هو الأستاذ الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ــ رحمه الله ــ وراجع كلامه بهامش المقتضب ١/ ١٧٧ ٠
هذا، وقد ذكر أستاذنا الدكتور/ إبراهيم حسن ــ رحمه الله ــ أن هناك فرقا بين اختلاس حركة هاء الغائب في الضرورة وما ورد في القراءات التي اعتمدها الشيخ عضيمة دليلا على قوله. راجع ذلك مفصلا في كتابه (سيبويه والضرورة الشعرية/ ٧٥) ٠
(٦) فمن الآيات التي جاءت عليها قراءات القراء، واعتمد عليها شيخنا:

الهاء لغة بعض قبائل العرب كأزد السراة وبني عقيل وبني كلاب فسكنت الهاء هنا كما سكنت في (له) [١] فهم يسكنونها، وعلى ذلك لم يجعلها من باب الضرورة[٢].

= أ – قوله ــ تعالى ــ: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۚ﴾من الآية رقم ٩٠ من سورة الأنعام (من غير اشباع).

ب – قوله ــ تعالى ــ: ﴿لَا يَأۡتِيكُمَا طَعَامٞ تُرۡزَقَانِهِۦٓ﴾من الآية رقم ٣٧ من سورة يوسف (من غير إشباع).

ج – قوله ــ تعالى ــ: ﴿فَأَلۡقِهِۥٓ إِلَيۡهِمۡ﴾من الآية رقم ٢٨ من سورة النمل (بالإشباع والإسكان).

د – قوله ــ تعالى ــ: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾من الآية رقم ٧٥ من سورة آل عمران (بالإشباع والإسكان).

وراجع في قراءات تلك الآيات. النشر٢/ ٢٤٠، ٢٦٠، ٢٩٥، ٣٣٧ .

(١) من قول الأحول الأزدي:

فظلْتُ لدى البيتِ العتيقِ أخيْلُه ∴ ومطواي مشتاقان لهْ أرقان

وراجع أيضا: خزانة الأدب ٢/ ٤٠١ .

(٢) راجع الخصائص ١/ ١٢٨ وفيه بعد أن ذكر قول الشماخ (له زجل كأنهْ صوت حاد) (.... والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعا وتسكن الهاء فيقال (كأنهْ) .... وقال أبو إسحاق في نحو هذا: إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ... على أن أبا الحسن حكى أن سكون الهاء في هذا النحو لغة لأزد السراة.

الربيع الأسدي(*)

(الرفع على الحكاية)

استشهد سيبويه ببيت له ــ على جواز رفع ما حقه النصب في المعرفة ــ حكاية ــ مؤيدا بذلك مذهب شيخه الخليل.

فجاء في باب (ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة) وذلك قوله: "هذا عبدالله منطلق، حدثنا بذلك يونس وأبوالخطاب عمن يوثق به من العرب. وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين(١) ..." ويقويه في ذلك قوله:

على حينَ أن كانت عُقَيْلٌ وشائظًا ∴ وكانت كلابٌ خامِرِي أُمَّ عامِرِ(٢)

(*) الربيع بن زياد بن عبدالله بن سفيان بن ناشب العبسي. أحد دهاة العرب وشجعانهم ورؤسائهم في الجاهلية. يروى له شعر جيد. اتصل بالنعمان بن المنذر ونادمه مدة ثم أفسد لبيد الشاعر بينهما، فارتحل الربيع. وأقام في ديار عبس إلى أن كانت حرب داحس والغبراء، فحضرها. أخباره كثيرة. راجع ترجمته في: الأغاني ١٦/ ١٩ (ساسي)، والأعلام ٣/ ١٤ .

(١) إما على إضمار هذا أو هو. كأنك قلت: هذا منطلق أو هو منطلق. والكلام عائد على عبدالله. فيكون عبدالله منطلق خبرا عن هذا أو هو.

وإما على أن يكون ما بعد اسم الإشارة في المثال: خبرا بعد خبر، فجمع بين الاسم وما عليه حاله وصفته.

وذكر السيرافي وجهين آخرين. أحدهما: أن يكون (عبدالله) معطوف على اسم الإشارة أو بدلا منه. والثاني: أن يكون (منطلق) بدلا من (عبدالله) فيكون التقدير: هذا عبدالله رجل منطلق. ثم حذف الموصوف (رجل) وأقام الصفة مقامه .

راجع شرحه على الكتاب ٢/ ٤١١، وفيه كلمة (زيد) بدل (عبدالله) فصححتها ليتناسب المثال مع توجيه التقدير.

(٢) البيت من الطويل. ورد في الكتاب ١/ ٢٥٩ غير منسوب وفي طبعة الشيخ هارون ٢/ ٨٥ منسوب للربيع الأسدي، ونسبه الأعلم في شرح شواهد الكتاب ٢٥٩/١ للأخطل، وليس في ديوانه، وورد في شرح السيرافي على الكتاب ٤١١/٢، وكذلك في شرح أبيات سيبويه/ ١٢٠، وإعراب القرآن المنسوب ١٥/١، والنكت ٢/ ٨٤ غير منسوب.

والوشائظ. واحدها: وَشَظٌ. وهو الخسيس الزائد في القوم الملزق بهم. وأم عامر: هي الضبع، والعرب تستحمقها، شبهت قبيلة كلاب بها لحماقتها. وخامري أم عامر. مثل، وأصل مورده أن العرب إذا أرادوا صيدا رموا في جحرها حجرا فتحسبه شيئا تصيده، فتخرج لتأخذه فتصاد عند ذلك. ويضرب للأحمق الذي لا يعرف عواقب الأمور.

ورد في فصل المقال/ ١٨٧ ، وجمهرة الأمثال ١/ ٤١٦، ومجمع الأمثال ٥٧٩/١ .

وشاهده: أنه وضع (خامري) موضع خبر كان على معنى الحكاية يريد: وكانت كلاب التي يقال لها: خَامِرِي أُمَّ عامر، ولو لم يرد هذا المعنى لقال: وكانت كليب مخامرة[١]، فجاء ذلك حكاية في اللفظ، وهذا ما يقوي مذهب الخليل، كما يقويه ما أنشده سيبويه لرجل من بني أسد:

كَذَبْتُمْ – وبيتِ الله لا تَنْكِحُونَهَا – ∴ بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وتَحْلُبُ[٢]

كأنه أراد: يا بني المرأة التي يقال لها: شاب قرناها، فحمله على الحكاية متروكا على حاله لا يغير؛ إذ إن اللفظ الذي سمي به قد عمل بعضه في بعض، فلم يكن فيه إلا الحكاية، ولذا قال سيبويه: (فهذا كله يترك على حاله ..... فإن غيره عن حاله، فقد ترك قول الناس وقال ما لا يقوله أحد ..... وكل شيء عمل بعضه في بعض فهو على هذه الحال)[٣].

ومما يقوي ما ذهب إليه في إرادة الحكاية ما جاء في معنى بيت الأخطل:

ولقد أبيت من الفَتَاةِ بمنزل ∴ فأبيت لا حَرِجٌ ولا محرومُ[٤]

على إرادة: الذي يقال له: لا حرج ولا محروم.

= ومعنى البيت: أن الضبع إذا دخلت وجارها، دخل خلفها رجل وقال لها: خامري أم عامر، أي: سامحي فلا يزال بها كذلك حتى تلين له فيضع في عنقها حبلاه، فيجرها ويخرجها، فهؤلاء كذلك .

(١) شرح أبيات سيبويه للنحاس/ ١٢٠ .

(٢) البيت من الطويل، قاله رجل من بني أسد، قيل: إنه لبشر بن أبي خازم. وقيل: إنه للطرماح ورد في الكتاب ٢/ ٦٥ (بولاق)، والمقتضب ٩/٤، والكامل ١/ ٢٨٤، وشرح السيرافي ٤١٢/٢، والنكت ٢/ ٨٥، وما ينصرف وما لا ينصرف/ ٢٠، ١٢٣، والخصائص ٢/ ٣٦٧، والإنصاف ١/ ١١٣، وانظر تعليق محققه في هامش ٦٤ من الصفحة ١١٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٢/ ٥٩٣ .

(٣) الكتاب ٢/ ٦٥ .

(٤) البيت من الكامل. في ديوانه/ ٨٤ بلفظ (ولقد أكون) وجاءت روايته في معاني القرآن للفراء ٣/ ١٢٦ بلفظ (..... لا زان ولا محروم) وقال قبله: (ولو رفعت ما بعد لا لكان صوابا من كلام العرب .. أنشدني بعضهم....).

فرفعهما (حرج ــ محروم) على الحكاية، وإن كان وجه الكلام النصب على الخبر أو الحال. ويجوز رفعهما على إضمار خبر، تأويله: لا حرج ولا محروم في مكاني[١].

وسبب تقوية ما سبق، وإرادة الحكاية فيه أنه كلام سمي به وعمل بعضه في بعض، فصار كاللفظ الواحد لا يتجزأ، ولا يجوز فيه ما يجوز في باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، إذ هنا جملة لا يمكن حذف موصوفها لو كانت كذلك. إنما أريد الخبر في مثل تلك الشواهد.

(١) راجع: خزانة الأدب ٦/ ١٣٩، ١٤٠ .

سُحَيْم عبد بني الحَسْحَاس(*)

استشهد سيبويه ببيتين له على مسألتين في موضعين من الكتاب:

المسألة الأولى: (ما ينصب من المصادر بإضمار فعل) في (باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهاره)(١) قال: "... وذلك قولك: حنانيك ... ولكنهم حذفوا الفعل؛ لأنه صار بدلا منه(٢)، ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة .... وزعم الخليل أن معنى التثنية أنه أراد: تَحَنُّنًا بعد تَحَنُّنٍ(٣) .... ومثله إلا أنه قد يكون حالا وقع عليه الفعل قول الشاعر وهو عبد بني الحسحاس:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مثلُه ∴ دَوَالَيْك حتى ليس لِلْبُرْدِ لابِسُ(٤)

(*) من المخضرمين. أدرك الجاهلية والإسلام، لا يعرف له صحبة. أسود شديد السواد. وبنو الحسحاس: من بني أسد بن خزيمة. والحسحاس بن نفاثة بن سعد بن عمرو بن مالك بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس. عاش إلى أواخر عهد عثمان وقتله بنوالحسحاس وأحرقوه؛ لتشبيبه بنسائهم، له ديوان شعر. ترجمته في: الخالديان/ ١٥٣، والأعلام ٣/٧٩، وراجع مقدمة ديوانه/ ٥ .

(١) الكتاب ١/ ١٧٥ (بولاق).

(٢) وكذلك صار دالا عليه كما قالوا: حذاريك ولبيك وسعديك، فجاءت التثنية دالة على معنى الفعل مؤكدة له، كأن المعنى: حذرا بعد حذر وإجابة بعد إجابة. قال سيبويه: (وكأن هذه التثنية أشد توكيدا).

(٣) ولم يقصد بهذا التثنية خاصة، وإنما يراد به التكثير، فجعلت التثنية علما لذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره. راجع: الأعلم على الكتاب ١/١٧٤ .

(٤) البيت من الطويل في ديوانه/ ١٦، ورد في الكتاب ١/ ١٧٥، والأعلم بهامشه ١/ ١٧٥، والنكت ١/ ٥١٨، وشرح السيرافي ٣/ ١٣٤، والخصائص ٣/٤٥، ومجالس ثعلب ١/ ١٣٠، وأمالي الزجاجي/ ١٣١، وابن يعيش ١/١١٩، والعيني ٣/ ٤٠١، وخزانة الأدب ٢/ ٩٩، والمقاصد الشافية ٤/٦١، والتذييل ٧/ ١٨١، وهمع الهوامع ١/ ١٨٩ .

هذا، وقد جاءت روايته في الديوان من قصيدة كلها مجرورة. فرواية الضم إقواء وقبله:

فكم قد شققنا من رداءٍ مُنيَّرٍ ∴ ومن برقع عن طفلة غير عانس

وعجز البيت في الديوان:

..... ∴ **دَوَالَيْكَ حتى كلنا غيرُ لابس**

أي: مداولتك ومداولة لك. وإن شاء كان حالا" انتهى كلام سيبويه.

وشاهده في بيت سحيم: (دواليك) الذي هو مصدر مثنى دوال بالكسر فنصبه على الحال؛ لأنه وضع موضعه.

ودل قوله: إذا شق برد في أول البيت على الفعل الذي نصب (دواليك) على معنى: نشقهما متداولين(١)، بإضمار فعل له.

وهذا المصدر ونظائره لا يتصرف بمعنى أنه لا يأتي في الكلام إلا منصوبا. ونصبه على الحالية بفعل من غير لفظه، هذا مذهب سيبويه(٢).

=يقال: برقع ــ بضم الباء وفتح القاف، وبرقع ــ بضمهما ، وبرقوع؛ هو للدواب ونساء الأعراب، فيه فرقان للعينين (عن اللسان ١/ ٦٩)، والطفلة ــ بفتح الطاء: اللينة وبكسرها: الصغيرة. والعانس: الكبيرة.

ودَوَالَيْ: مثنى دوال. والدوال بالكسر :مصدر، وبالفتح اسم مصدر، والفعل منه: داولت.

ومعنى دواليك: مداولة بعد مداولة، وثنى؛ لأنه فعل اثنين. قال الشاطبي في: المقاصد الشافية ٤/ ٦١ "لا تجوز إضافته إلى الظاهر" وقال الأعلم: "الكاف للخطاب، ولذلك لم يتعرف بها ما قبلها".

واختلفوا ــ أي النحاة ــ في مثل هذه المصادر من نحو (دواليك وحنانيك وسعديك ولبيك وهذاذيك....) أهي تثنية يشفع بها الواحد أم يراد بها التكثير؟ فمذهب السيرافي وجماعة منهم الأعلم أنها يراد بها التكثير ومداومة الفعل يؤكد ذلك قول ابن جني: (وهذه التثنية لا يراد بها ما يشفع الواحد مما هو دون الثلاثة وإنما الغرض فيها التوكيد بها والتكرير لذلك المعنى ... قال الخليل في قولهم: لبيك وسعديك: إن معناهما أن كلما كنت في أمر فدعوتني إليه أجبتك وساعدتك فيه وكذلك قوله... دواليك. أي: مداولة بعد مداولة. فهذا على العموم، لا على دولتين ثنتين .

راجع: الخصائص ٣/ ٤٧ وقارن بما قاله في المحتسب ٢/ ٢٧٨، ٢٧٩، وبما قاله ابن يعيش في شرحه على المفصل ١/ ١١٨ .

وذهب بعض النحويين إلى أنها تثنية حقيقية يشفع بها الواحد فالمراد في مثل (حنانيك) حنان موصول بآخر، وفي مثل (دواليك) مداولة موصولة بأخرى ... وجاء في التذييل: (وأما دواليك وهذا ذيك، فثنيا؛ لأن المداولة المشبهة بدواليك من اثنين، وكذلك الهذ المشبه بهذاذيك، فجاء المصدران لذلك مثنيين حتى يكون المشبه وفق المشبه به).

راجع:شرح السيرافي على الكتاب ١٢٢/٥، والنكت للأعلم٥١٨/١، والتذييل١٨٣/٧.

(١) جاء في أمالي الزجاجي/ ١٣١ (كان العرب يزعمون أن المتحابين إذا شق كل واحد منهما ثوب صاحبه، دامت مودتهما ولم تفسد). وكرر الأعلم ذلك في أثناء شرحه بيت الشاهد، وإن كان بغير لفظه. راجع: شرح شواهد الكتاب ١٧٥/١ .

(٢) جاء في التذييل ٧/ ١٨٣ (ولا حاجة إلى تكلف كونهما حالين إذ الظاهر أنهما مصدران) وقارن بما ذكره في الارتشاف ٣/ ١٣٦٥ .

ولعله ذهب إلى ذلك من حيث أنها مصادر جاءت على معنى التشبيه، أي: مثل حنانيك ــ دواليك، إلى غير ذلك منها، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. فكما أن (مثل) ــ وإن كان مضافا إلى معرفة ــ وهو نكرة، فكذلك ما أقيم مقامه، وإن كان القائم مقام (مثل) لا يجري مجراها عند سيبويه إلا في الشعر. هذا ما يراه ابن خروف وابن عصفور في تأويل كلام سيبويه.

وليس ذلك بشيء عند أبي حيان؛ إذ التشبيه لا يكون في المصدر إلا إن انتصب انتصاب المصدر، أما إذا انتصب انتصاب الحال، فلا يكون تشبيها؛ لأن الحال لا تكون تشبيهية .

وزعم الأعلم أنه إنما جاز الحال عند سيبويه في مثل (دواليك) وغيرها لكونها نكرة؛ إذ الكاف حرف خطاب وليس باسم قد أضيف إليه المصدر[١].

وقد يكون تخريج سيبويه ذلك على الحال تبعا لما نطقت به العرب.

جاء في التذييل والتكميل: (وقد وجه بعض أصحابنا تخريج سيبويه ذلك على الحال بأن قال: العرب قد نطقت بـ(دَوَالَيْك) و(هَذَّاذَيْك) في البيتين[٢]، ويحتمل تخريجهما الوجهين. وكلا الوجهين لا ينقاس ــ أعني جعل المصدر المعرفة حالا، ووضع المصدر موضع فعله، لما اجتمعا في أن كل واحد منهما لا ينقاس، وتقاربا عنده أجازهما) [٣].

---

(١) راجع: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٣، ٤١٥ وفيه رد لكلام الأعلم وأن الكاف في دواليك حرف خطاب، بأن الذي ذهب إليه لا يلزم، لأنه لا يسوغ أن يكون المعنى في (سعديك) أي: أجبتك إجابتك لغيرك إذا أجبته .... وكذلك (دواليك) أي: تداولنا مثل مداولتك إذا داولت .... وقارن بما جاء في الأشموني وحاشية الصبان ٢/ ٢٥١ ــ ٢٥٣ .

(٢) يعني: بيت سحيم الذي هو شاهد درسنا، وبيت العجاج الذي هو:

ضربا هذَّا ذيك وطعنا وَخْضا

وهذاذيك: هدًّا بعد هدٍّ أي: قطعا سريعا بعد قطع سريع. والوخض: الذي يردد دماءهم في أجوافهم. رجع اللسان (هذذ) ١٥/ ٤٥ ــ (وخض) ١٥/١٧٤ وفيه (الوخض: الطعن غير الجائف).

(٣) راجع: التذييل ٧/ ١٨٦ .

المسألة الثانية: (حذف الباء من فاعل (كفى) ورفعه):

وقد جاء الكلام عنها في (باب عدة ما يكون عليه الكلم) قال: ".... وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها[١] في التوكيد، وذلك قولك: (ما زيد بمنطلق، ولست بذاهب) أراد أن يكون مؤكدا حيث نفى الانطلاق والذهاب، وكذلك: (كفى بالشيب) لو ألقى الباء استقام الكلام.

قال الشاعر (عبد بني الحسحاس):

..... ∴ كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا[٢]"[٣]

انتهى كلام سيبويه.

وقد جاء ببيت سحيم شاهدا على رفع (الشيب) بـ(كفى) بعد إسقاط حرف الجر المستعمل في مثله للتوكيد ــ هكذا خرجه الأعلم[٤].

والكلام هنا عن الباء حين تكون زائدة كنظيرتها (من) حين تكون زائدة.

فدخولها في الكلام كخروجها منه ــ وكان مستقيما ــ فإن جاءت فيه كان مستقيما حسنا.

---

(١) يريد: بمنزلة (من) حين تزاد توكيدا.
(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٧، ٣٠٨ .
(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:
عميرة ودع إن تجهزت غاديا
والبيت في ديوانه/ ١٦، ورد في الكتاب ٢/ ٣٠٨، والكامل ٢/ ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٣٥٦، والخصائص ٢/ ٤٩٠، وابن يعيش ٢/١١٥ ــ ٧/ ٨٤، ١٤٨ ــ ٢٤/٨، ٩٣، ١٣٨، والإنصاف ١/١٦٨، وسر الصناعة ١/ ١٤١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤، والخزانة ١/٢٢٧ ــ ٢/١٠٢، والعيني على الخزانة ٣/ ٦٦٥، ومغني اللبيب ١/٢٢٤ شاهد ١٥١، وشرح شواهد المغني/ ١١٢، وشرح التصريح ٢/ ٨٨، وشرح الأشموني ٣/١٩، والفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ١/ ٣٠٢ .
(٤) راجع شواهد الكتاب للأعلم ٢/ ٣٠٨ .

وتزداد هذه الباء في فاعل (كفى) جوازا غالبا اختيارا، من ذلك زيادتها ــ توكيدا ــ في قول الله ــ تعالى ــ : ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[١] و﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾[٢] و﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾[٣] .

ودليل جواز زيادتها سقوطها في بعض كلام نطقت به العرب وجاء في شعرهم ــ كبيت سحيم هذا، وقول الشاعر[٤]:

ويخبرني عن غائبِ المرءِ هديه ∴ كفى الهديُ عما غيَّب المرءُ مُخْبِرَا[٥]

وهذا مفاد قول سيبويه: (ولو ألقى الباء استقام الكلام) وكل فاعل صريح أو مؤول ممدوح أو مذموم به صاحبه، يجوز إدخال الباء عليه للتوكيد .

---

(١) من الآية رقم/ ٧٩ من سورة النساء، ومن الآية رقم ١٦٦ من نفس السورة.
(٢) من الآية رقم ٦ من سورة النساء.
(٣) من الآية رقم ٤٥ من سورة النساء .
جاء في البحر ٣/ ٦٥٩ (والباء في (بالله) زائدة، ويجوز حذفها ... وزيادتها في فاعل (كفى) وفاعل (يكفي) مطردة ... وقال الزجاج: دخلت الباء في الفاعل؛ لأن معنى الكلام الأمر، أي: اكتفوا بالله. وكلام الزجاج مشعر أن الباء ليست بزائدة ولا يصح ما قال من المعنى؛ لأن الأمر يقتضي أن يكون فاعله هم المخاطبون، ويكون (بالله) متعلقا به، وكون الباء دخلت في الفاعل يقتضي أن يكون الفاعل هو الله لا المخاطبون، فتناقض قوله، وقال ابن السراج: معناه: كفى الاكتفاء بالله وهذا أيضا يدل على أن الباء ليست زائدة، إذ تتعلق بالاكتفاء، فالاكتفاء هو الفاعل لـ(كفى). وهذا أيضا لا يصح؛ لأن فيه حذف المصدر ــ وهو موصول ــ وإبقاء معموله وهو لا يجوز إلا في الشعر. وقال ابن عطية: بالله في موضع رفع بتقدير زيادة الخافض، وفائدة زيادته تبيين معنى الأمر في صورة الخبر، أي: اكتفوا بالله، فالباء تدل على المراد من ذلك، وهذا الذي قاله ابن عطية ملفق بعضه من كلام الزجاج، وهو أفسد من قول الزجاج، لأنه زاد على تناقض اختلاف الفاعل تناقض اختلاف معنى الحرف، إذ بالنسبة لكون الله فاعلا هو زائد، وبالنسبة إلى أن معناه: اكتفوا بالله هو غير زائد. وقال ابن عيسى: إنما دخلت الباء في (كفى بالله) لأنه كان يتصل اتصال الفاعل، وبدخول الباء اتصل اتصال مضاف وليس اتصال الفاعل، لأن الكفاية منه ليست كالكفاية من غيره، فضوعف لفظها لمضاعفة معناها، وهو كلام يحتاج إلى تأويل) انتهى ملخصا.
(٤) هو: زيادة بن زيد العدوي كما في اللسان (هدى) ١٥/ ٤٢ .
(٥) البيت من الطويل ورد في جامع البيان للطبري ٨/ ٤٤، ومعاني القرآن للفراء ١١٩/٢، ولسان العرب ١٥/ ٤٢ .

جاء في جامع البيان في تأويل قوله ــ تعالى ــ: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ﴾ قول الإمام الطبري: "أدخلت الباء في قوله: بربك، وهو في محل رفع؛ لأن معنى الكلام: وكفاك ربك وحسبك ربك .... دلالة على المدح، وكذلك تفعل العرب في كل كلام كان بمعنى المدح أو الذم تدخل في الاسم الباء، والاسم المدخلة عليه الباء في موضع رفع لتدل بدخولها على المدح أو الذم ... ولو أسقطت الباء مما دخلت فيه من هذه الأسماء رفعت؛ لأنها في محل رفع ... فأما إذا لم يكن في الكلام مدح أو ذم فلا يدخلون في الاسم الباء، لا يجوز أن يقال: قام بأخيك، وأنت تريد: قام أخوك، إلا أن تريد قام رجل آخر به، وذلك معنى غير المعنى الأول"أ.هـ[١].

وقول سيبويه: (لو ألقى الباء استقام الكلام)[٢] هو رأي الخليل في رفع فاعل (كفى) إذا سقطت الباء منه، كما في (حسب) إذ هي بمعناها إذا قلت: (حسبك به من رجل) و(حسبك به رجلا) و(حسبك رجل) فـ(به) بمنزلة ضمير الرفع (هو) والباء جاءت توكيدا. فإن حذفت رفعت.

ويؤكد سيبويه هذا المعنى في قوله في باب (ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة) ... "وإن قلت: (مررت برجل حسبك به من رجل) رفعت أيضا. وزعم الخليل ــ رحمه الله ــ أن (به) ههنا بمنزلة (هو) ولكن هذه الباء دخلت ههنا توكيدا كما قال: كفى الشيب والإسلامُ، وكفى بالشيبِ والإسلامِ.."[٣].

---

(١) جامع البيان ٨/ ٤٤، وقال الفراء في معاني القرآن ٢/ ١١٩: (...وكل ما في القرآن من قوله:﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ﴾ و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ و﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ﴾ فلو ألقيت الباء كان الحرف مرفوعا ... وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه؛ ألا ترى أنك تقول: كفاك به ونهاك به ... ولو لم يكن مدحا أو ذما لم يجز دخولها؛ ألا ترى أن الذي يقول: قام أخوك أو قعد أخوك لا يجوز له أن يقول: قام بأخيك ولا قعد بأخيك؛ إلا أن يريد: قام به غيره وقعد به).

(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٨.

(٣) الكتاب ١/ ٢٣٠.

هذا؛ وقد اتفق النحاة على أن الاسم الواقع بعد (كفى) إذا لم يقترن بالباء فهو فاعل، فإن اقترن بها فالجمهور على أنها زائدة وما بعدها فاعل. وقيل الفاعل مضمر، وهو ضمير الاكتفاء ــ كأن الفعل متضمن معنى (أكتف) والباء أصلية ليست بزائدة. فيكون (بالله) في موضع نصب، ويتعلق إذ ذاك بالفاعل ــ وهذا عند الكوفيين[١]، حيث يجيزون إعمال ضمير المصدر، كما يعمل ظاهره، فإن عني بالإضمار الحذف، ففيه إعمال المصدر، وهو لا يجوز عند البصريين[٢].

فائدة: إذا كانت (كفى) بمعنى: أجزأ وأغنى فهل تزاد الباء في فاعلها أولا؟ الصحيح أنها لا تزاد غالبا، وإن جاءت في شعر كما في بيت المتنبي:

كفى تُعَلاً فَخْرًا بأنك منهم ∴ ودهر لأن أمسيتَ من أهلهِ أهلُ[٣]

فليس بحجة، بل من النادر لا يقاس عليه، وكذلك إذا كانت بمعنى (وقى) كما في قوله ــ تعالى ــ: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾[٤] فلا تزاد الباء في فاعلها.

(١) وبه قال ابن السراج في الأصول ٢/ ٢٦٠، وراجع: رصف المباني/ ٢٢٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٠.
(٢) راجع: البحر المحيط ٣/ ٥٢٣.
(٣) البيت من الطويل في ديوانه/ ٤٦، وراجع في إعرابه: شرح ديوان المتنبي للعكبري/ ٩٢٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٠٩، وشرح المشكل من شعر المتنبي/ ٥٦، وتفسير أبيات المعاني/ ٢٠٧، والفتح الوهبي لابن جني/ ١٢٦، ومغني اللبيب/ ١٢٥، شاهد رقم/ ١٥٣، وشرح أبيات المغني ٢/٣٤٥.
(٤) من الآية رقم ٢٥ من سورة الأحزاب.

أبوسدرة الأسدي(*)

إجراء الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها وإعراب (فاها لفيك)

جاء بيت الشاعر عند سيبويه شاهدا على ذلك في: (باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها)، وذلك قولك: "تربا(١) وجندلا(٢)، وما أشبه هذا .... ومن ذلك قول العرب: فاها لفيك، وإنما تريد: فا الداهية كأنه قال: تربا لفيك، فصار بدلا من اللفظ بالفعل وأضمر له كما أضمر للترب والجندل. فصار بدلا من اللفظ بقوله: دهاك الله(٣)، وقال أبوسدرة الهجمي:

تَحَسَّبَ هَوَّاسٌ وأقبل أَنَّنِي ∴ بها مُقْتَدٍ من واحد لا أُغَامِرُهْ

فقلتُ له: فاها لفيكَ فإنها ∴ قَلُوصُ امرئٍ قَاريكَ ما أنت حاذِرُه(٤)

(*) أبوسدرة الأسدي أو الهجمي:سحيم بن الأعرف من بني الهجيم،يكنى أباسدرة شاعر إسلامي نجدي.ت نحو ١٠٠هـ. ترجمته في: الشعر والشعراء٦٤٢/٢، والمؤتلف والمختلف/ ١٣٧ ترجمة رقم٤٣٢، وخزانة الأدب ١١٩/٢ ٠

(١) التُّرْبُ والتُّرَابُ واحد، وكذلك: التَّرْبَاء والتُّرَبَاء والتَّورْب والتَّيرُب والتَّوْرَاب والتَّيْرَاب والتَّرْيَبُ. و(تترب) لزق به التراب. و(التَّتْريب): كثرة المال وقلته. ويقال: (تربت يداه) وهو على الدعاء، أي: لا أصاب خيرا. وفي الدعاء (تربا له وجندلا) قال ابن منظور: (وهو من الجواهر التي أجريت مجرى المصادر المنصوبة على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره في الدعاء، كأنه بدل من قولهم: تربت يداه وجندلت. ومن العرب من يرفعه، وفيه مع ذلك معنى النصب) اللسان (ترب ٢/ ٢١٧)٠

(٢) الجندل: الحجارة، وقيل: هو الحجر كله.و(الجَنَدِل)بمعنى الجَنَادِل،مصروف؛ لنقصان البناء عما لا ينصرف. و(الجَنْدَل) بمعنى: البقعة من الأرض غير مصروف. عن اللسان ــ جندل ٣/ ٢١٤ وما بعدها ــ بتصرف٠

(٣) فقدروا في نصب (فاها) فعلا مناسبا لها ــ وإن لم يكن من لفظها ــ إذ أنهم أرادوا بها الداهية، فلذا قالوا: دهاك الله، كما قالوا في سقيا ورعيا: سقاك الله ورعاك الله. راجع: شرح السيرافي على الكتاب ٢/ ٢٠٧ ٠

(٤) البيتان من الطويل. وردا في الكتاب ١/ ١٥٩، وشرح السيرافي على الكتاب ٢٠٦/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٦١ منسوبين لأبي سدرة وفي شرح الشواهد للأعلم ١/ ١٥٩، والنكت ١/ ٤٩٤، بلا نسبة وكذلك في شرح أبيات سيبويه للنحاس/ ١٠٠، واختلفت =بعض المصادر في نسبتهما كما في النوادر/ ١٨٩، وفي فرحة الأديب/ ٢٣، قال الغندجاني: (وزعم بعضهم أنه هجيمي من بني الهجيم....)٠

.... فجعل للداهية فما. حدثنا بذلك من نثق به"[١].

وشاهد سيبويه في البيت الثاني من قوله: (فاها لفيك)، فنصب (فاها) على إضمار فعل، وتقدير الكلام عنده: ألصق الله فاها لفيك فوضعه موضع: دهاك الله ــ إذ أراد بقوله (فاها) فم الداهية. وإنما لزمه النصب هنا؛ لأنه بدل من اللفظ بالفعل، فجرى في النصب مجرى المصدر ــ وفيه معنى الدعاء ــ.

وقيل: إن (فاها لفيك) وضع موضع المصدر، والأصل: فوها لفيك فلما صارت الجملة بمعنى المصدر، أي: أصابته داهية أعرب الجزء الأول بإعراب المصدر، فصار: فاها لفيك، وعلى الوجه الأول جاء الشاهد عند سيبويه[٢].

والنصب هنا على إضمار فعل ، فإن كان (فاها لفيك) بمعنى الداهية، كان تقدير الكلام كأنه قال: دهاك الله، وإن كان المعنى: فم الخيبة لفيك كأنه قدر: خيبك الله. قال أبوزيد: (...وإذا أراد الرجل أن يدعو على رجل قال: فاها لفيك، أي: لك الخيبة) [٣] .

قال الأعلم: (... والأول تقدير سيبويه. وكلاهما صحيح)[٤].

ونقول:

وكذلك قال ردا على ابن السيرافي: (لو رزق ابن السيرافي على قدر إصابته لأكل القد جوعا، وكل من لا يعرف أن أبا سدرة هجيمي أو أسدي فإنه لا يتعرض للكلام على مثل هذا الشعر). وراجع البيتين كذلك في: سمط اللآلي ١/ ٥٣٩، ومجمع الأمثال ٢/ ٧١، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٢٢/١، و(تحسب) بمعنى: حسب. وقيل بمعنى: تحسس. وقيل معناه: أكتفى. و(هوّاس) الأسد، سمي بذلك لأنه يُهَوِّس الفريسة، أي: يدكها. والهوس: الدق الخفي. و(فاها لفيك). قال البغدادي في الخزانة ٢/ ١١٧ (إن الشاعر لما غشي الأسد ضربه ضربة واحدة، فعض التراب، فقال له: فاها لفيك، يعني: فم الأرض. وقوله: (قاريك) أي: يجعل موضع قِرَاك وما يقوم لك مقام القِرَى ما أنت حاذره من الموت.

(١) الكتاب ١/ ١٥٩ .

(٢) راجع: خزانة الأدب ٢/ ١١٦ .

(٣) النوادر في اللغة / ١٨٩ .

(٤) شرح شواهد الكتاب للأعلم ١/ ١٥٩ وفيه: (... ويقال معنى: فاها لفيك: فم الحية لفيك). والأولى أن يقال: فم الخيبة. والتصحيح من الخزانة ١١٦/٢ .

الاسم إما جوهر وإما معنى، فالجوهر: ما كان مشخصا معروفا على مسمى به. والمعنى: ما كان مصدرا يعرف ولا يرى، إنما يرى أثره كالعلم والقدرة والفهم وغير ذلك من أسماء المعاني.

وقد جاءت عن العرب تلك الأسماء التي هي مصادر مستعملة عندهم مرفوعة ومنصوبة، وقد نصبوها بأفعال متروكة دلت عليها ألفاظ مصادرها، كما في قولهم: سقيا، ورعيا، ورحمة، كأنهم قدروا لها: (سقى) و(رعى) و(رحم) إذ دعوا بها.

ولما كان ذلك كذلك عندهم، أجروا ألفاظا من أسماء الجواهر التي هي غير مصادر مجرى تلك المصادر، ونصبوها نصبها ــ إذا دعي بها ــ فقالوا: (ترابا) أي: ترابا، و(جندلا) أي: صخرا، فلم يذكروا الفعل، إذ جعلوا تلك الأسماء ــ التي هي جواهر على مسميات ــ بدلا من اللفظ بالأفعال فأجروها مجرى المعاني.

وقد أتى العرب باللام بعدها؛ لبيان من يعنيه المتكلم بالدعاء ــ له أو عليه هذا إن لم يعرف المدعو له أو عليه.

فإن عرفه جاز الإتيان بها توكيدا. وهنا أمران:

أما الأول فإن تلك الجواهر لا أفعال لها، فيصير الاسم مصدرها، وإنما جرت مجرى المصادر التي لها أفعال ــ في الدعاء ــ، ولذلك قدروا الناصب فعلا يلائم المعنى، ويقارب اللفظ، ليكون التناسب بين الاسم وذلك الفعل المقدر، وإلا ذهب المعنى المراد من الكلام.

وأما الثاني، فإنه يجوز في ذلك المنصوب الرفع ــ والمعنى عند المتكلم ــ فيكون مبتدأ بني عليه ما بعده خبرا عنه. وهذا ما أشار إليه سيبويه ــ في أول الباب، فقال: (... وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنيا عليه ما بعده) وإنما جاز الرفع على الابتداء ــ مع كونه نكرة ــ لما فيه من معنى الدعاء، فكأنه

مخصوص في المعنى، كأن التقدير: دعائي كذا وكذا، فكان التخصيص مقربا لـــه من التعريف وعليه جاز الرفع، كما جاز لهم ذلك في قــولهم: ســـلام علــيكم إذ التقدير: دعائي سلام عليكم(١).

وهذا الرفع الذي ورد عن بعض العرب قد خصه سيبويه عندهم بالشعر ــ ومع جوازه ففيه معنى المنصوب في الدعاء(٢).

(١) هذا ما يراه البحث وراجع في معناه : شرح ابن يعيش على المفصل١/١٢٢.
(٢) قال سيبويه: (... وقد رفعت الشعراء بعض هذا، فجعلوه مبتدأ، وجعلوا ما بعده مبنيا عليــه .... وفيه المعنى الذي يكون في المنصوب) الكتاب ١/ ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩ .

سماعة النعامي(*)

وقد ورد له بيتان في الكتاب، استشهد بهما سيبويه على مسألتين في بابين ٠

المسألة الأولى: جواز رفع المنصوب على الشتم. قال في باب (ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه ... "وذلك قولك: أتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ(١) ، لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تنكره، ولكنه شتمه بذلك(٢) .... وزعم يونس أنك إن شئت رفعت البيتين(٣) جميعا على الابتداء تضمر في نفسك شيئا لو أظهرته لم يكن ما بعده إلا رفعا ومثل ذلك:

مَتَى تَرَعَيْنَيْ مالك وجرانَه ∴ وجنبيه تعلمْ أنه غيرُ ثائرِ

حِضَجْرٌ كأم التوأمين توكأت ∴ على مرفقيها مستهلةَ عاشرِ(٤)

(*) هو: سماعة بن أشول النعامي الأسدي ــ أحد بني نعام، وهم بطن من أسد ابن خزيمة. من شعراء بني أمية. جاء في رغبة الآمل أنهم (كانوا يعيرون بسرق العبيد) ترجمته في: رغبة الآمل للمرصفي ٢/ ٢٤٤، والتذكرة السعدية/ ٤٩٢، ٥٥٧ ٠

(١) فالنصب هنا على الشتم والذم أراد: أذم الفاسق الخبيث أو أشتم، ومن ذلك نصب (حمالة) في قوله ــ تعالى ــ: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ الآية رقم ٤ من سورة المسد. (أي: أذم)٠

(٢) أي: لم يرد الإخبار عما فيه من صفات، ولو أراد ذلك لرفع على القطع والابتداء. وهذا راجع إلى مراد المتكلم من توجيه خطابه إلى السامع مبادلا بين النصب والرفع لغرض دلالي واقع في نفسه يظهره وجه الإعراب وهذا ما فسره سيبويه في قوله: (لم يجعل (الحمالة) خبرا للمرأة، ولكنه كأنه قال: اذكر حمالة الحطب شتما لها) وراجع: البحث الدلالي في كتاب سيبويه/ ٤١٤، وما بعدها ٠

(٣) يريد: لفظ (عداة) من بيت عروة:

سَقَوْني الخمر ثم تكَنَّفُوني ∴ عُداة الله من كَذبٍ وزُورِ

ولفظ (وجوه) من بيت النابغة:

أقارعُ عوفٍ لا أحاولُ غيْرَها ∴ وُجُوهَ قرودٍ تبتغي مَنْ تُجَادِعُ

(٤) البيتان من الطويل، وردا في الكتاب ١/ ٢٥٣ غير منسوبين، وكذا في شرح السيرافي على الكتاب ٢/ ٤٠٠، وابن يعيش في شرحه على المفصل ٣٦/١، والنكت للأعلم ٢/ ٧٥، والمخصص لابن سيدة ٨/ ٧٠، وكذا جاء البيت الأول في اللسان (جرن) ٣/ ١٣٢، والبيت الثاني فيه كذلك (حضجر) ١٤٧/٤ ونسبهما ابن السيرافي ١/ ٥٩١ لسماعة النعامي. والجران: باطن العنق. وقيل: مقدم العنق من مذبح البعير إلى منحره. والجمع أجْرِنَة وجُرُن.

وشاهد سيبويه في البيت الثاني في قوله (حضجر) ولا خلاف في رواية الرفع على القطع والابتداء كأنه قال: هو حضجر، فجعله خبر مبتدأ محذوف.

قال السيرافي: (والذي يضمر في الرفع هو وهم وما أشبه ذلك مما يوجب الرفع)[1].

وجاء في النكت: (فرفع على معنى: هو حضجر)[2].

ولو نصبته على الذم والشتم بإضمار فعل جاز[3].

=قال ابن منظور: واستعار الشاعر الجران للإنسان. والحضجر: العظيم البطن الواسعة. و(أم التوأمين: المرأة الحامل بولدين) و(مستهلة عاشر: أنها رأت هلال الشهر العاشر من حملها، فبطنها أعظم ما يكون، فتوكأت على مرفقيها لتقل بطنها حين تقل عليها القعود، وتقل عليها أن تلقي نفسها على ظهرها).

قال ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ١/ ٥٩٢: (شبه هذا الرجل وعظم بطنه بالحامل العظيمة البطن. يقول: ليست هيئته بهيئة من يطلب ثأرا ولا يدفع عن نفسه سوءة. و(مستهلة عاشر) منصوب على الحال، والعامل فيه: (توكأت).

وهناك خلاف في رواية البيت الأول. ففي الكتاب١/٢٥٣ (متى تر) وفي شرح ابن السيرافي١/ ٥٩١ (ومن ير)، وإن كان ذلك لا يؤثر على جزم ما بعدهما من لفظتي (ير) و(يعلم) فكلتا الأداتين(متى) و(من) تضمنتا الشرط.

(١) شرح السيرافي على الكتاب ٢/ ٤٠٠ .

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٧٥ وقارن بما ذكره في شرح الشواهد ١/٢٥٣ .

(٣) كما جاز في قول الراجز:

فأصبحت بقرقري كوانسا ∴ فلا تلمه أن ينام البائسا

فلو رفع (البائس) كان الرفع على جهة الابتداء، كأنه قال: هو البائس. وكذلك (المسكين) في قولنا: (مررت به المسكين).

ولهذا جوز الكسائي نعت مضمر الغائب مدحا أو ذما أو ترحما محتجا بقول الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ الآية رقم ٤٨ من سورة سبأ.

فقراءة الرفع على القطع والابتداء بإضمار ﴿هُوَ﴾ الذي في ﴿يَقْذِفُ﴾ و﴿عَلَّامُ﴾ نعت له. وما استدل به يحتمل أن يكون بدلا أو خبرا ثانيا.

وهو ظاهر قول الزجاج. وقال الزمخشري بالحمل على محل (إن) واسمها، أو على الضمير المستكن في يقذف أو خبر مبتدأ محذوف. ورد ذلك أبوحيان.

وقرأ عيسى وابن أبي إسحاق وزيد بن علي وابن أبي عبلة وأبوحيوة وحرب عن طلحة ﴿علام﴾ بالنصب صفة لـ﴿ربي﴾ أو بدلا. وقيل:نصب على المدح.راجع:البحر المحيط٨/٥٦٣ .

وأما البيت فجاء نصبا إما على إضمار (أذم) وإما على إضمار (أعني) وخرجه غيره على البدلية ــ لقلته ــ ولو كان صفة لكثر، وإنما قل لما لزم من حذف الموصوف .

هذا، وقد أجاز سيبويه قطع النكرة، إذا وصفت بما فيه مدح أو ذم أو ترحم أو لم توصف[١]. قال: "وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل، ولا يريد مدحا ولا ذما ولا شيئا، مما ذكرت لك ... وزعم الخليل أنه يقولك مررت به المسكين، على البدل، وفيه معنى الترحم، وبدله كبدل (مررت به أخيك)... وكان الخليل يقول: إن شئت رفعته من وجهين: مررت به البائس، كأنه لما قال: مررت به. قال المسكين هو، كما يقول مبتدئا: المسكين هو والبائس أنت. وإن شاء قال: مررت به المسكين هو، والبائس أنت[٢]، وإن شاء قال: مررت به المسكين"[٣].

وهنا يظهر أن الخليل يخالف سيبويه في المدح والذم ، فإنه لا ينتصب عنده إلا في المعارف. أما يونس فقد خالفه في الثلاثة.

فإذا وصفت المعرفة بمدح أو ذم أو ترحم، فيجوز القطع بالابتداء، وبإضمار الفعل عند الخليل وسيبويه، وخالف يونس في الترحم[٤].

= وراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢١، والتذييل والتكميل ١٢/٣٠٩، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٧/ ٣٣٦٧، وهمع الهوامع ١/٢٢٣ .

(١) كما جاز في بيت حسان (ديوانه/ ٢١٣):

لا بأسَ بالقوم من طولٍ ومن عِظَمٍ ∴ جسمُ البغال وأحلامُ العصافير

قال سيبويه: (فلم يرد أن يجعله شتما ولكنه أراد أن يعد صفاتهم ويفسرها).

وقال النحاس: كأنه أراد: بعضهم كذا فرفع، ولم ينصب على الشتم كأن المعنى: بعضهم جسم البغال وبعضهم أحلام العصافير.

راجع: الكتاب ١/ ٢٥٤، وشرح أبيات سيبويه/ ١١٨ .

(٢) فوجها الرفع إما على أنه مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أو أنت.

(٣) والنصب هنا على تقدير: أرحم، وقد يكون على تقدير: أعني. وأما يونس فالنصب عنده على الحالية كأنه قال: مسكينا، وهذا غير جائز عند سيبويه إذ لا يكون حالا وفيه الألف واللام.

وقد يكون النصب عند يونس على غير ذلك من معنى الفعل الذي ينصبه ــ وذلك ــ في الترحم خاصة يحمل النصب على النصب كما يحمل الرفع على الرفع والجر على الجر فيكون عنده على البدلية. وراجع رأيه في الكتاب ١/٢٥٥ .

(٤) في الكتاب ١/ ٢٥٦: (.... وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئا من الترحم على إضمار شيء يرفع .... ويزعم أن الرفع الذي فسرنا خطأ. وهو قول الخليل وابن أبي إسحاق).

المسألة الثانية: ـ مجيء خبر (عسى) مجرد عن أن ـ:

جاء في الكتاب في (باب من أبواب أنْ التي تكون والفعل بمنزلة مصدر .....

"واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بـ(كاد) يفعل[١]، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله (عسى الغوير أبؤسا)[٢]، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان ... وقال:

عسى اللهُ يُغْنِي عن بلادِ ابنِ قادرٍ ∴ بمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ[٣]

---

(١) في مجيء خبرها بغير (أن)، لما بينهما من المقاربة.

(٢) الغُوَيْر: مصغر غَوْر أو غار ــ ماء لقبيلة كلب ــ و(الأبُؤس: جمع بُؤْس، وهو الشدة). و(عسى الغوير أبؤسا: مثل، أصل مورده أن الزباء لما قتلت جذيمة جاء قصير إلى عمرو بن عدي، فقال: ألا تأخذ ثأر خالك؟ فقال: كيف السبيل إلى ذلك؟ فعمد قصير إلى أنفه فجدعها، فقيل: (لأمر ما جدع قصير أنفه)، وأتى الزباء وزعم أنه فر إليها، وأنهم آذوه بسببها، وأقام في خدمتها مدة يتجر لها، ثم إنه أبطأ عنها في السفر، فسألت عنه، فقيل: أخذ في طريق الغوير، فقالت: (عسى الغوير أبؤسا)، ثم لم يلبث أن جاء بالجمال عليها صناديق في جوفها الرجال الموكلون بالصناديق، فقتلوا في الناس قتلا ذريعا، وقتلوا أهل الزباء وأسرها وفقأوا عينيها، وأتوا بها عمرا فقتلها.

ومعنى المثل: لعل الشر يأتي من قبل الغوير. يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها. ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠، وزهر الأكم ١/ ٢١٠، والمستقصى ٢/١٦١، والعقد الفريد ٣/ ١١٧، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٩٥، وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٤ ــ ٩/ ٣١٦، و(الغوير) اسم (عسى) و(أبؤسا) مفعوله، وهو مثل اسم كان وخبرها. وقيل (أبؤسا) خبر يكون المحذوفة. تقديره: يكون أبؤسا، وهو قول الكوفيين وقال ابن الأعرابي: خبر (يصير) المحذوفة.

ومنع سيبويه أن يكون فيه إضمار؛ لأنه يترتب عليه إضمار الموصول الذي هو (أن يكون)، فيكون فيه مجيء الفعل بعد (عسى) بغير أن، وإضمار (يكون) بعد أداة تطلب الفعل.

وقيل التقدير: عسى الغوير يأتي بأبؤس، وفيه ترك (أن) وإسقاط الجار ــ توسعا ــ.

وقيل: إنه مفعول مطلق تقديره ييأس أبؤسا.

راجع: شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٢، وأوضح المسالك ٣/ ٣٠١ ش/٥٦٠، وشرح التصريح ١/ ٢٠٣، ٢٠٤، والأشموني ٣/ ٧٧١، وقارن بما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ١٧٢ ــ ١٧٤، والبغدادي في الخزانة ٩/٣٢١ .

(٣) البيت من الوافر، ورد في الكتاب ١/ ٤٧٨ غير منسوب وكذا في شرح شواهد الكتاب للأعلم ١/ ٤٧٨، وفي النكت ٢/ ٤١١، وأيضا في المقتضب ٣/٤٨، ٦٩، والنحاس في شرح أبيات سيبويه/ ١٧٤، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤١، وكذا الكوفي في=

وشاهده فيه: إسقاط (أن) بعد (عسى) فرفع الفعل، والمستعمل في فصيح الكلام: عسى أن. قال الله ــ تعالى ــ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[١] وقال: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾[٢].

أما حذفها ورفع الفعل بعدها، فعلى غير الفصيح المستعمل في قاعدتها، وعد النحاة ذلك من باب الضرورة[٣]، وكذا قال الأعلم. وجعلها بعضهم من باب تشبيه (عسى) بـ(لعل)[٤].

وذلك لما بينهما في المعنى من الطمع والإشفاق، فتقاربا، كما أنهما غير متصرفتين.

والقول بأنها بمعنى (لعل) قد يحملها على الحرفية ــ كما قال سيبويه والسيرافي وأبوبكر بن السراج في نحو (عساك) و(عساه).

أما مجيء الفعل بعدها مرفوعا مجردا عن (أن) خبرا لها من باب الضرورة فهو مذهب البصريين وأبي علي ــ وإن كان ظاهر كلام سيبويه جوازه في سعة الكلام.

=شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢/ ٢٤٣ (ب) والمبرد في الكامل ١/ ١٥١، والمرصفي في رغبة الأمل ٢/ ٢٤٢ لسماعة بن أشول النعامي.

وجاء في شرح المرزوقي على الحماسة بلفظ (تلاد ابن قادر).

وقبل البيت:

إنا وجدنا العجرديَّ ابنَ قادر ∴ نسيب العميريين شَرَّ نَسِيب

غضوبا إذا لم يملأ الجارُ بطنَه ∴ وعند اهتضام الجار غير غضوبِ

يهجو سماعة بهذا الشعر رجلا من بني نمير، ثم أحد بني عجرد يقال له: ابن قادر. و(المنهمر: المطر الكثير. والجون: الأسْود ــ وهو من الأضداد. والرَّبَاب: جمع ربابة، وهو سحاب دون سحاب يسير تحته، لأنه أقل منه. والسَّكُوب: الكثير الصَبِّ).

(١) من الآية رقم ٥٢ من سورة المائدة.

(٢) من الآية رقم ٧٩ من سورة الإسراء.

(٣) راجع: شرح شواهد الكتاب للأعلم ١/ ٤٧٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة/ ١٨٥، وضرائر الشعر لابن عصفور/ ١٥٣، وإيضاح الشعر لأبي علي / ٥٣٤، ٥٣٧.

(٤) وهو قول أبي علي في الإيضاح/ ٥٣٤، ٥٣٧، وراجع ما ذكره في المسائل الحلبيات/ ٢٥٠.

فقوله: (واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل يشبهها بكاد)[١] جاء على الإطلاق غير مقيد بالشعر.

إلا أن ذلك ــ كما ذكر ابن عصفور ــ لا يحمل على عمومه؛ لما ذكره أبوعلي من أنها لا تكاد تجيء بغير (أن) إلا في ضرورة.

وأيضا، فإن القياس يقتضي أن لا يجوز ذلك إلا في الشعر، لأن استعمالها بغير (أن) إنما هو بالحمل على (كاد) لشبهها بها من حيث جمعتهما المقاربة و(كاد) محمولة في استعمالها بغير (أن) على الأفعال التي هي للأخذ في الفعل نحو (جعل) و(طفق) من جهة المقاربة، فلما كانت محمولة في استعمالها بغير (أن) على ما هو محمول على غيره، ضعف الحمل، فلم يجيء إلا في الضرورة)[٢].

قال المرزوقي: "وعسى، من أفعال المقاربة، والفعل بعده يصحبه (أن) في الكلام، وفي القرآن: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۗ﴾[٣]، إلا أنه في الشعر قد يشبه (تكاد) وهو نظيره في أنه من أفعال المقاربة، فينزع منه (أن)؛ لأن الفعل بعد (كاد) يكون بغير (أن)"[٤].

وهذا ما يراه البحث في القول بوجوب اقتران خبرها بـ(أن) وذلك لوروده في فصيح الكلام، فإن تجرد الخبر عن (أن) خرج الكلام إلى حد الضرورة فـ(لو احتاج شاعر إلى الفعل فوضعه في موضع المصدر جاز؛ لأنه دال عليه)[٥].

---

(١) الكتاب ١/ ٤٧٧، ٤٧٨ (بولاق).
(٢) راجع: ضرائر الشعر لابن عصفور/ ١٥٣، وقارن بما ذكره أبوعلي في الإيضاح/٥٣٤ .
(٣) من الآية رقم ٢١٦ من سورة البقرة.
(٤) شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٢/ ٦٧٨ .
(٥) المقتضب ٣/ ٦٩ .

أما ظاهر كلام سيبويه، فالرأي أنه لا يختص بالشعر ــ كما سبق أن ذكرنا ــ إنما هو من باب تنظير(عسى) بـــ(كاد) لاشتراكهما في الدلالة على المقاربة.

نص على ذلك الأنباري ــ قال: "..... إلا أن خبرها لا يكون إلا مع الفعل المستقبل نحو (عسى زيد أن يقوم) فإن قيل: فلم أدخلت في خبره أن؟ قيل: لأن (عسى) وضعت، لمقارنة الاستقبال ... و(أن) تخلص الفعل للاستقبال. فإن قيل: فلم حذفوا (أن) في خبرها في بعض أشعارهم؟ قيل: إنما يحذفونها في بعض أشعارهم؛ لأجل الاضطرار، تشبيها لها بـــ(كاد) فإن (كاد) من أفعال المقاربة، كما أن (عسى) من أفعال المقاربة، ولهذا الشبه بينهما جاز أن يحمل عليها في حذف (أن) من خبرها. فإن قيل: ولم كان الاختيار مع (كاد) حذف (أن)، وهي كـــ(عسى) في المقاربة؟ قيل: هما ــ وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة، إلا أن (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال و(عسى) أذهب في الاستقبال .... فلما كانت (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال حذفت معها (أن) .... ولما كانت (عسى) أذهب في الاستقبال أتي معها بـــ(أن) التي هي علم الاستقبال"[1].

(١) أسرار العربية/ ١٢٧ ــ ١٢٩ (بتصرف يسير). وراجع في المسألة: المسائل المنثورة/ ٢٤٢ ــ ٢٤٣، والمسائل الحلبيات/ ٢٥٠، والمسائل العضديات/ ٦٥، ٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٦، وضرائر الشعر/ ١٥٤، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧/ ١١٦، ١٢٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٤، والمساعد ١/ ٢٩٧، وشرح التصريح ١/ ٢٠٦، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٩.

ضرار بن الأزور(*)

أتى سيبويه ببيتين له في الكتاب شاهدين على مسألتين.

المسألة الأولى: (الإبدال في الاستثناء المنقطع(١) ـ عند تميم):

جاء الشاهد في (باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول)(٢) وذلك في مثال: (ما فيها أحد إلا حمارا) نصبا على لغة أهل الحجاز كأنهم تأولوه على معنى (لكن) ــ ويجوز فيه الرفع على البدلية إلا أنهم كرهوا ذلك لئلا يحمل على أنه نوع منه.

أما بنوتميم فيقولون برفعه من جهات: الأولى: على البدلية. والثانية: على معنى (لكن) مخففة. والثالثة ــ كما ذكرها المازني ــ أنه لما خلط ما يعقل بما لا يعقل، عبر عن جماعة ذلك بـ(أحد) ثم أبدل (حمارا) من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره .... ذكر ذلك السيرافي(٣).

وقد ذكر سيبويه شواهد على ذلك(٤) معلقا عليها بقوله: "....وأهل الحجاز ينصبون .... وإن شئت كان على الوجه الذي فسرته في الحمار أول مرة وهو

(*) هو: ضرار بن مالك. شاعر، فارس، صحابي، من بني أسد، أبوجنوب. قتل مالك بن نويرة في حرب الردة، وكان مع خالد بن الوليد في فتوح الشام. توفي باليمامة سنة ١١هـ. ترجمته في: جمهرة الأنساب/ ١٩٣، ومعجم الشعراء/ ٣٦٠، والإصابة ٢/ ٢٠٠ (ترجمة رقم ٤١٧٢)، وتهذيب ابن عساكر ٢/ ٧٠، والأعلام ٣/ ٣١٥.

(١) عنوان المسألة كما جاء به ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢٨.

(٢) الكتاب ١/ ٣٦٣ (بولاق).

(٣) راجع: شرح السيرافي على الكتاب ٣/ ٦٧، ٦٨ (ويبدو للباحث أن ما ذكره المازني مأخوذ من قول سيبويه: (... ولكنه ذكر (أحدا) توكيدا لأن يعلم أن ليس فيها آدمي، ثم أبدل، فكأنه قال: ليس فيها إلا حمار. وإن شئت جعلته إنسانها) الكتاب ١/ ٣٦٤.

(٤) كقول النابغة (**إلا الأوراىّ لأيامًا أبَيّنُهَا** ....) وقول الراجز:

..... ∴ **إلا اليعافيرُ وإلا العِيسُ**

وقول النابغة أيضا:

..... ∴ **ولا علمَ إلا حُسْنَ ظنٍّ بصاحبِ**

على كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل .... وأما بنوتميم فيرفعون هذا كله ..... وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا ..... وإن شئت كانت على ما فسرت لك في الحمار إذا لم تجعله أنيس ذلك المكان ...."(١).

ثم ذكر بيت الشاهد ــ وهو ما يخص مسألتنا ــ قال: ..."وقال:

عشية لا تغني الرماح مكانها ∴ ولا النَّبْلُ إلا المشرفيُّ المصمِّمُ(٢)

فأبدل (المشرفي) من (الرماح) و(النبل) وإن لم يكن من جنسهما على الاتساع والمجاز.

وقد يكون النصب أجود ــ في غير هذا البيت أو فيه إن كان من قصيدة أخرى(٣) ــ لانقطاعه من جنس الأول، وهو مذهب أهل الحجاز، والرفع جائز على البدلية أو على معنى: ولكن ــ مخففة.

= ومن ذلك ما استشهد به من قول الله ــ تعالى ــ: ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ من الآية رقم ١٥٧ من سورة النساء. (والجمهور على أن ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ استثناء منقطع، لأن اتباع الظن ليس من جنس العلم أي: ولكن اتباع الظن لهم. وقال ابن عطية: هو استثناء متصل، إذ الظن والعلم يضمهما أنهما من معتقدات اليقين...) البحر ١٢٧/٤.

وما أتى به سيبويه من شواهد على تلك الصورة من حيث انقطاع المستثنى يجوز فيه النصب على الاستثناء، والإتباع على البدل، وهو المختار عند سيبويه وبه قال المبرد والمازني ــ في أحد قوليه ــ.

راجع: الكتاب ١/ ٣٦٦، والمقتضب ٤/ ٣٩٩، وشرح الكافية الشافية ٧٠٦/٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٩، ١٥١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٨٢/٢، وشرح الأشموني ٢/ ١٤٩، وشفاء العليل ١/ ٥٠١.

(١) الكتاب ١/ ٣٦٥ وما بعدها.

(٢) البيت من الطويل، نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢٨/٢، وكذا أبوحيان في تذكرة النحاة/ ٣٣٠، والبغدادي في الخزانة ٣/ ٣١٨ لضرار ابن الأزور ولم ينسبه سيبويه في الكتاب ١/ ٣٦٦، ولا السيرافي في شرح الكتاب ٦٦/٣، وكذلك ورد بلا نسبة في الكشاف ٣/ ٣٧٨، والبحر ٣/ ٣٨٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٢٦٦، والجمل للفراهيدي/ ٢٩٩، وشرح الكافية للرضي ٨٦/٢، والمستوفى لابن فرخان ١/ ٣٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٧/٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥١٣، وشرح الأشموني ١٤٧/٢، والمساعد ٥٦٤/١.

(٣) ورد البيت بروايتين في قصيدتين بقافتين إحداهما مرفوعة منسوبة لضرار بن الأزور والثانية منسوبة للحصين بن الحمام المري. وقد أوردهما البغدادي في الخزانة. أما المرفوعة فأولها:

بني أسد قد ساءني ما صنعتم ∴ وليس لقوم حاربوا الله محرمُ

وما مثل به سيبويه من نحو (ما فيها أحد إلا حمارا) ونظائره مما فيه انقطاع المستثنى، فالنصب والإتباع كالمتصل عند بني تميم ــ وإن كان النصب عندهم أفصح ــ وأهل الحجاز ينصبون ذلك كله[1].

وقد يكون البدل على تقدير معطوف في الكلام محذوفا، فقد قدروا في بيت النابغة:

إلا الأوارىُّ لأيامَا أُبيِّنُهَا ∴ والنُّؤْيُ كالحوض بالمظلومة الجلد[2]

= وقبل بيت الشاهد:

ولو سألت عنا جَنُوبٌ لخبرت ∴ عَشِيَّةَ سالت عقرباء بها الدمُ

وبعده:

فإن تبتغي الكفار غير منيبة ∴ جنوبُ فإني تابع الدين فاعلموا

وأما المنصوبة فأولها:

جزى الله أفناء العشيرة كلّها ∴ بدارة موضوع عقوقا ومأثما

وقبل البيت:

نطاردهم نستنقذ الجرد كالقنا ∴ ويستنقذون السَّمْهَرِيَّ المُقوَّما

ورواية البيت:

عشية لا تغني الرماح مكانها ∴ ولا النبلُ إلا المشرفيَّ المصمما

وبعده:

لدن غدوة حتى إذا الليل ما ترى ∴ من الخيل إلا مُسَوَّما

هذا، ورواية الرفع هي المشهورة الشائعة المستشهد بها عند النحاة. قال البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٢١ (ولا وجه لما نقله ابن الأنباري عن بعضهم من أن نصب (المشرفي) على المعنى. قال: كأنه أراد بقوله: (لا تغني الرماح) أي: لا تستعملها، ولا تستعمل غيرها إلا المشرفي، وهذا تعسف ظاهر). و(العشية: واحدة العشي، ما بين الزوال إلى الغروب) وجملة (لا تغني الرماح) في محل جر بإضافة (عشية) إليها. و(مكانها) ظرف لقوله (لا تغني). والضمير في (مكانها) عائد إلى الحرب. و(ولا النبل) بالرفع عطفا على الرماح. و(النبل) بفتح النون وتشديدها: السهام العربية مؤنثة، لا واحد لها من لفظها. و(إلا المشرفي) بالرفع بدل من (الرماح) و(النبل) على لغة تميم، وإن لم يكن من جنسها مجازا. و(المشرفي: السيف المنسوب إلى مشارف (وهي قرى من قرى العرب، تدنو من الريف. واحدها: مَشْرَف. و(المصمم) اسم فاعل من: صمم ــ بالتشديد ــ وصمم السيف، إذا مضى في العظم ، وقطعه.

(١) راجع: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥١١، والمساعد ١/ ٥٦٣ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو في ديوان النابغة/ ١٦ ورد في الكتاب وشرح الأعلم ١/٣٦٤، والنكت ٢/ ٢٣٤، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣٥ ــ ٢/٧٢، والمقتضب ٤/ ٤١٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٢٤١، وشرح الرماني/ ٣٨١، وشرح ابن السيرافي ٢/ ٥٤ بلفظ=

معطوفا محذوفا، كأنهم أرادوا: (وما بالربع من أحد ولا غيره إلا الأوارى) فيكون الاستثناء متصلا لا منقطعا ــ من باب تغليب العاقل كما قال المازني.

وكأن من قال بتقدير المعطوف المحذوف حمله على المذكور المصرح به في بيت ضرار ــ وهو شاهد مسألتنا في قوله: (لا تغني الرماح مكانها ولا النبلُ).

وما قاله سيبويه، إنما قاله تقوية لوجه البدلية في البيت بالأبيات التي قبله، وكذلك تقوية لما مثل به في (ما أتاني إلا زيد إلا عمرو) بالرفع ــ فيجوز فيه ما جاز في الأبيات.

وقول بني تميم بالبدلية، ليس على سبيل الوجوب ــ وقد ذكرنا ذلك سلفا ــ بل يجيزون النصب على الاستثناء. فيجرون المستثنى مجرى ما هو من صفة الأول فينصبون في الإيجاب، ويبدلون ما بعد (إلا) مما قبلها في النفي. يقولون: (جاءني القوم إلا حمارا) و(مررت بهم إلا كلبا) و(ما في الدار أحد إلا حمارا) و(ما مررت بأحد إلا كلبا) ينصبون ذلك كله في الإيجاب والنفي، ويبدلونه مما قبل (إلا) رفعا ونصبا وجرا[1]. وما ذلك إلا لإمكان تسلط العامل على المستثنى، والنصب أرجح[2].

=(إلا أوارى) على النكرة. والإنصاف ٢٦٩/١، وشرح ابن يعيش على المفصل٨٠/٢، وأوضح المسالك١٢٤/٣ .

(١) راجع: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٦، والاستغناء في أحكام الاستثناء/ ٤٤٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٢ .

(٢) راجع: شرح الأشموني وحاشية الصبان ٢/ ١٤٧، وما بعدها.

المسألة الثانية: (حذف الضمير وقفا في القافية):

وهذا في القافية المطلقة[١]، فإذا وقف عليها بحذف الضمير الناتج عن إشباع حركتها وهو ما يسمى بـ(الوصل) صارت مقيدة[٢].

وإطلاق القافية مانع من صلاحية حرف الروي أن يكون رويا، وحروف الروي سبعة:

ـ الألف ـ سواء أكانت أصلية نحو: (سَعَى ـ قَضَى) أم زائدة نحو (كبرى ـ أخرى).

ـ الياء الأصلية الساكنة المكسور ما قبلها نحو (شَهِي ـ رَضِي).

ـ الواو الأصلية الساكنة المضموم ما قبلها نحو(يدعُو ـ يغزُو).

ـ الهاء الأصلية المتحرك ما قبلها نحو (يكرَه ـ يسفَه)[٣].

---

(١) القافية المطلقة؛ ما كان رويها متحركا، وأنواعها ستة:
أ – مجردة من التأسيس والردف موصولة بالمد ـ مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. نحو: (كأنه من جنان الخلد قد سرقا ـ ديوان أبي نواس/ ١٩٢) و(مالي وعرضي وافر لم يكلم ـ معلقة عنترة في شرح المعلقات/ ١٣٦) و(ولكن في البلاء هم قليل ـ ديوان حسان/ ٣٩٣).
ب – مجردة من التأسيس والردف موصولة بالهاء نحو (فشاور لبيبا ولا تعصه ـ ديوان طرفة/ ٦٤).
ج – مؤسسة موصولة بمد واو أو ياء أو ألف نحو (فهي الشهادة لي بأني كامل ـ ديوان المتنبي / ١٨٠)، و(قويم فلا يرجون غير العواقب ـ ديوان النابغة/ ٤٧) و(رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا ـ ديوان لبيد/ ١١٠).
د – مؤسسة موصولة بهاء نحو (كفى المرء نبلا أن تعد معايبه ـ ديوان علي بن الجهم ـ التكملة/ ١١٨).
هـ – مردوفة بحرف اللين نحو (فأفنته وليس لها فناء ـ ديوان الحطيئة/٥٩).
و – مردوفة موصولة بالهاء نحو (فالتفتا على صولجانه ـ ديوان شوقي ٢/٢٤١).
(٢) فالمقيدة ـ في الأصل ـ ما كان رويها ساكنا وصورها ثلاث:
أ – مؤسسة نحو (في الذاهبين الأولين من القرون لنا بصائرْ).
ب – مردوفة نحو (وكذاك الدهر حالا بعد حالْ ـ ديوان عدي بن زيد العبادي/ ٨٣).
ج – مجردة من الردف والتأسيس نحو (أم الحبل واه بها منجذمْ ـ ديوان الأعشى/ ٣٥).
(٣) إن شئت جعلتها رويا، وإن شئت سمحت بها فصيرتها صلة، والتزمت ما قبلها فجعلتها رويا. راجع: العمدة لابن رشيق ١/ ١٥٧ .

ــ تاء التأنيث ــ ساكنة أو متحركة نحو (انهلتْ ــ خُلَّتِي)٠

ــ كاف الخطاب نحو (لعلك ــ كأنك ــ بك)٠

ــ الميم بعد الهاء أو الكاف نحو (عليكم ــ إليهم)٠

فإذا كانت الألف أو الواو أو الياء للإطلاق فلا تصلح أن تكون رويا[١]، وقد تبقى إذا أريد الترنم، وقد لا تبقى إذا لم يُرَد٠

هذا توطئة لما استشهد عليه سيبويه ببيت ضرار، في (باب وجوه القوافي في الإنشاد) [٢] .... وقال:

وأَعْلَمُ عِلْمَ الحقّ أنْ قَــدْ غَــوَيْتُمُ ∴ بني أســدٍ فاسْــتَأْخِروا أو تَقَــدَّمُ[٣]

"فحذف واو تقدموا كما حذف واو صنعوا...."[٤]٠

وقال قبله: "وزعم الخليل أن ياء يقضي وواو يغزو إذا كانت واحدة منهما حرف الروي لم تحذف لأنها ليست بوصل حينئذ وهي حرف روي ..... وقد دعاهم حذف ياء يقضي إلى أن حذف ناس كثير من قيس وأسد الياء والواو اللتين هما علامة المضمر، ولم تكثر واحدة منهما في الحذف ككثرة ياء يقضي، لأنهما تجيئان لمعنى الأسماء، وليستا حرفين بنيا على ما قبلهما"[٥]٠

---

(١) وكذلك الهاء إذا كانت للسكت نحو (وألوُمَهْ) أو كانت ضميرا ــ متحركة أو ساكنة ــ وقبلها متحرك نحو (كربه ــ جنباتِه) أو كانت مبدلة من تاء التأنيث عند الوقف نحو (جديده) في (جديدة) حين يوقف عليها٠

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩٨ ــ ٣٠٤ (بولاق)٠

(٣) البيت من الطويل، ورد في الكتاب ٣٠٢/٢، وشرح شواهده للأعلم ٣٠٢/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٣/ ٢٦٠ غير منسوب، وورد في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٤٣/٢ منسوبا لضرار بن الأزور الأسدي وكذا في خزانة الأدب ٣/ ٣١٩ في قصيدته التي تكلمنا عنها ــ سلفا ــ في الشاهد الأول له بلفظ (وأعلم حقا أنكم قد غويتم). و(غوى: فسد وضل، والغي: الفساد) اللسان (غوي ١١/ ١٠٣)٠

(٤) الكتاب ٢/ ٣٠٣ ٠

(٥) الكتاب ٢/ ٣٠٠، وما بعدها٠

وشاهد هذا البيت: حذف الواو من (تقدموا)، والقافية في القصيدة التي منها البيت مطلقة الروي في جميعها، وأشار الأعلم إلى أن حذف الضمير هنا قبيح إذا لم يرد الترنم.

ونقول: الواو والياء الأصليتان إذا صارتا وصلا للقافية فإنهما تسقطان في الخط كما تسقط واو الوصل وياؤه في اللفظ[١].

وذكر ابن رشيق عن أبي عبدالله محمد بن إبراهيم السمين[٢] ــ وقد سأله عن حذفها فقال: (لا يجوز حذف هذه الواو إلا في أشد ضرورة للعرب لا للمولدين، لأنها علامة جمع وإضمار، فحذفها يلبس بالواحد. قال: وهذا مذهب سيبويه والبصريين) [٣].

وليس بين العرب اختلاف إذا أرادوا مد الصوت في الغناء والحداء[٤] في إتباع القافية المطلقة مثلها من حروف المد واللين في حال الرفع والنصب والخفض ــ كانت مما ينون أو مما لا ينون ــ فإذا لم يقصدوا ذلك، فمنعهم من يصنع كما يصنع في حال الغناء والترنم؛ ليفصل بين الشعر والكلام المنثور ــ وهم أهل الحجاز[٥] ــ ومنهم من ينون ما يُنَوَّن وما لا يُنَوَّن[٦] إذا وصل الإنشاد

---

(١) من ذلك ما ذكره ابن رشيق في (العمدة ٢/ ١١٢١) في قول الراجز ــ وقد أسقط الواو:

كريمة قدرتهم إذا قدرُ

يريد: قدروا. ومن سقوط الياء ما جاء في بيت الأعشى:

ومن شانئ كاسف وجهه ∴ إذا ما انتسبت له أنكرن

يريد: أنكرني، فحذف الياء. وراجع ديوانه/ ٥٥ .

(٢) ممن تتلمذ لهم ابن رشيق القيرواني. راجع: تراجم المؤلفين التونسيين ــ محمد محفوظ ــ دار الغرب الإسلامي ــ بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى/ ١٩٨٢م ــ الجزء الثاني ــ صفحة ٣٥٠ .

(٣) راجع: العمدة لابن رشيق ٢/ ١١٢١، وأدب الكتاب للصولي ــ باب ما يكتب بالياء والألف من الأفعال/ ٢٥٣ .

(٤) حدا الإبل، وحدا بها، يحدو حدوا وحداء ــ بضم الحاء وكسرها في الأخيرة الممدودة: زجرها خلفها وساقها. والحدو: سوق الإبل والغناء لها. اللسان (حدا) ٤/ ٦٢ .

(٥) في الكتاب ٢/ ٢٩٩ (أما أهل الحجاز فيدعون هذه القوافي ما نون منها وما لم ينون على حالها في الترنم؛ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء).

(٦) في الكتاب ٢/ ٢٩٩ (وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لم ينون لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونا ولفظوا بتمام البناء وما هو منه كما=

أتى بنون خفيفة فكان الوصل، فجعل ذلك فصلا بين كل بيتين. ومنهم من يُجْـرِي القافية مُجْرَاها، فيقف على المرفوع والمجرور ــ موقوفَيْن ــ وهم ناس كثير من قيس وأسد(١)، وعلى ذلك جاء شاهد شاعرنا ضرار في بيت الكتاب:

..... ∴ بنـــي أســـد فاســـتأخروا أو تقـــدم

محذوفة منه الواو.

ولعل مقصود سيبويه من إيراد هذا الشاهد هو حمل ما يحـذف مـن تلـك الحروف التي يتم الصوت بها على ما يحذف منهن في الكلام إذا لم يكن أصـليا، مُعَلِّلاً أن ذلك إنما جاء به، بيانا لما يوجبه النحو من حكم اللفظ بآخر الكلمات إذا وقف عليها، أو وصلت بغيرها، بصرف النظر عن حكم ذلك عروضيا.

=فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد...). وراجع: شرح التصريح ١/ ٣٦، وحاشية الصبان ١/ ٣١ .

(١) في الكتاب ٢/ ٢٩٩ (وأما الثالث فأن يجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام ولـم تكـن قوافي شعر، جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا، وتركوا المدة؛ لعلمهم أنها في أصل البناء) كأن المقصود قد زال، فأجروه مجرى سائر الكلام. وراجع: النكت ٣/ ٢٥٢ .

وجاء في ٢/ ٣٠١: (... وقد دعاهم حذف ياء (يقضي) إلى أن حذف ناس كثيـر مـن قيس وأسد الياء والواو اللتين هما علامة المضمر، ولم تكثر واحدة منهما في الحذف ككثـرة ياء (يقضي) لأنهما تجيئان لمعنى الأسماء وليستا حرفين بنيا على ما قبلهما).

وفي التمام لابن جني/ ٩٧ ــ تعليقا على بيت جرير:

متى كان الخيـام بـذي طلـوح ∴ سـقيت الغيـث أيتهـا الخيـام

(هو تقييد يعرض في الإنشاد في مذهب بعض العرب، وليس شيئا مجتمعة عليـه كـل اللغات في جميع الإنشاد. ألا ترى أن بعضهم يطلق بحرف اللين فيقول: (الخيامو)، وبعضهم ينون، فيقول: (الخيَامُنْ).

عبدالرحمن بن جهيم(*)

(النصب بإضمار فعل)

جاء له بيت واحد، استشهد به سيبويه على (النصب بإضمار فعل للمعنى)(١) فقال في (باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة(٢) انتصابه إذا صار ما قبله مبنيا على الابتداء) (٣)(٤) ..... وقال:

أَمِنْ عَمَلِ الجَرَّافِ أَمْسِ وظُلْمِهِ ∴ وعُدْوَانِهِ أَعْتَبْتُمُونَا بِرَاسِمِ(٥)

أَمِيرَيْ عَدَاءٍ إِنْ حَبَسْنَا عليهما ∴ بَهَائِمَ مالٍ أَوْدَيَا بالبَهَائِمِ

وشاهده: نصب (أميري عداء) على الشتم، ولا يجوز نصبه على الحال، ولا جره بدلا من (الجراف) ولا من (راسم)؛ لاختلاف عاملهما فالعامل في (الجراف) الإضافة، والعامل في (راسم) حرف الجر ــ الباء ــ فاختلفا في المعنى، فلذلك قطعت الصفة فجاء النصب على الذم والشتم.

(*) لم أجد له ترجمة فيما وقعت عليه من مصادر. وقد ورد ذكر اسمه في: أنساب الأشراف للبلاذري ١٣/ ١٢١ (بدون ترجمة) وكذا في الأغاني (دار الفكر) ٢/ ٢٦١ .

(١) وسيأتي كلامه في هذه المسألة في شعر عمرو بن شاس، وإن اختلف تقدير الإعراب لاختلاف المعنى.

(٢) يريد (إن) وأخواتها.

(٣) فحمل الكلام على معنى الابتداء لا على (إن)، وإن كان ما بعدها منصوبا لتغير المعنى.

(٤) الكتاب ١/ ٢٨٧ (بولاق). وكذا عند الأعلم في النكت ٢/ ١٢٢، والسيرافي ٤٧٥/٢، وجاء عند ابن السيرافي ١/ ٥٣٠ بعنوان (النصب بإضمار فعل للمعنى).

(٥) البيتان من الطويل، وردا في الكتاب ١/ ٢٨٨ غير منسوبين وكذا في شرح شواهد الأعلم ٢٨٨/١، والنكت ٢/ ١٢٣، وشرح السيرافي ٤٧٨/٢ ، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣٠ لعبدالرحمن بن جهيم أحد بني الحارث بن سعد من بني أسد.
وجاء البيت الأول مع بيت قبله في خزانة الأدب ٢/ ١٩٥، ١٩٦ منسوبين له أيضا ولم يذكر بيت الشاهد.
(وكان الجراف ولى صدقات هؤلاء القوم فآداهم، فشكوا منه فعزل عنهم وولى راسم مكانه، فعمل كما عمل الجراف، أو أعظم، فشكوا منه. و(العداء): الظلم. و(اعتبتمونا): أرضيتمونا.

قال الأعلم: "فـ(أميري عداء) لا يصلح بدلهما من (الجراف)، و(راسم) لأن (الجراف) مجرور بإضافة (عمل) إليه، و(راسم) مجرور بالباء، وهي في صلة (اعتبتمونا)، ولا تعلق للجراف به فدعت الضرورة إلى نصب (أميري عداء) على الشتم"(١).

وذكر ابن السيرافي أن نصب (أميري عداء) بإضمار فعل ــ غير الشتم والذم توجيها للمعنى، كأنه أراد: أذكر أميري عداء، فلو أراد الشتم أو الذم لقال: أشتم أو أذم(٢) وهذا ما يفهم من كلام سيبويه بعد البيت.

ولأجل اختلاف المعنى واختلاف الإعراب كان الرفع ــ لو رفع ــ جيدا عند سيبويه(٣).

ومما جاء على مثال هذا قول الراجز ــ وقد أنشده سيبويه:

إن بها أكتل أورزاما ∴ خُوَيْرِيَيْن يَنْقُفَان الهاما(٤)

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ١٢٣.
(٢) قال في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣١: (.... كأنه قال: أعرف أميري عداء أو أذكر أميري عداء).
(٣) في الكتاب ١/ ٢٨٨: (..... لأنك إن حملت الأميرين على الإعتاب كان محالا وذلك لأنه لا يحمل صفة الاثنين على الواحد، ولا يحمل الذي جر الإعتاب على الذي جر الظلم، فلما اختلفا الجران، واختلطت الصفتان صارتا بمنزلة قولك: فيها رجل، وقد أتاني آخر كريمين. ولو ابتدأ فرفع كان جيدا) كأنه قال: أذكر كريمين، لاختلاف العامل في الجملتين، فالعامل في الأولى الابتداء أو فعل الاستقرار، وفي الثانية فعل الإتيان، وهما مختلفان معنى، فلم تجز الحالية.
(٤) البيت من الرجز ــ لم يعرف قائله ــ قال سيبويه: وهو لرجل من بني أسد. ورد في الكتاب ١/ ٢٨٧، والمقتضب ٤/ ٣١٥، والكامل ٣/ ٣٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس / ١٢٥، وشرح السيرافي ٢/ ٤٧٨، والنكت ١٢٢/٢، والأمالي الشجرية ٢/ ٣١٨، ومغني اللبيب/ ٧٥، و(أكتل ورزام) اسما رجلين و(خويربين): تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص. و(ينقفان) بضم القاف، من النقف، وهو كسر الرأس. والهام ــ اسم جنس جمعي، والهامة: الرأس.
قال الصبان في حاشيته ٣/ ١٠٧: (.... وقول البعض: حال، لا يتمشى على مذهب الجمهور المانعين مجيء الحال من المبتدأ في الحال أو الأصل ..... وإنما كانت (أو) في=

فلو أراد الحال لقال (خويربا) إنما نصب على تقدير (أعنى) ولو رفع على تقدير (هما) كان جيدا[١].

فاستشهد به سيبويه على النصب شتما وذما. ولا يجوز أن يكون (خويربين) حالا من (أكتل) و(رزام) ــ كما ذكر الأعلم ــ لأن الخبر عن أحدهما لاعتراض (أو) بينهما، ولو كان حالا لأفرد، فقال (خويربا) فلما لم تمكن فيه الحال نصب على الذم[٢] .

وقدر المبرد الناصب (أعني) [٣] .

والبحث يرى أنه لم يجز أن يكون الكلام مردودا على ما قبله في البيت الأول ولا في بيت الراجز، لاختلاف الإعراب المتوجب عن اختلاف المعنى فيهما، كما أن دخول (أو) في بيت الراجز ــ وهي للشك ــ أوجبت أن يكون الكلام لأحدهما، فهذا ونحوه من التركيب المشترك الذي يحتمل المعنى وضده.

=البيت بمعنى الواو لقوله (خويربين) بالتثنية، ولو كانت على بابها لأحد الشيئين لقال خويربا بالإفراد).

وهذا ما سبق إليه ابن الشجري في أماليه ٢/ ٣١٨ وقال بعده: (وأبطل البصريون الاحتجاج بهذا الشعر بقول الخليل: إن خويربين نصب على الشتم...) وراجع: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لأبي منصور الأزهري تحقيق الدكتور/ عبدالمنعم طوعي بثناني ــ دار البشائر ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٩٨م صـ١٢٤، ١٢٥ .

(١) في المقتضب ٤/ ٣١٥ (وكل ما كان في النعت فكذلك مجراه في الحال، فالنصب فيما كان كذلك على أعني والرفع على هما أو هم. والمعرفة والنكرة في ذلك سواء) ويريد ــ والحالة هذه ــ اختلاف العامل في النعت والحال.

(٢) راجع: شرح شواهد الأعلم ١/ ٢٨٧، والنكت ٢/ ١٢٢، والإنصاف للبطليوسي/ ٦٤ .

(٣) راجع: المقتضب ٤/ ٣١٥، وقارن بما ورد في الكامل ٣/ ٣٤ .

عبدالله بن الزبير الأسدي(*)

القول في (لا أمية) ونصبها بعد (لا) للتعميم كالنكرة

وجاء له بيت واحد في الكتاب، استشهد به سيبويه على جواز (ولا أُمَيَّةَ)(١) ونظائرها.

قال في (باب ما لا تغير فيه (لا) (٢) الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا .....

"واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا(٣) ..... وقال ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجاتِ عنـد أبـي خُبَيْـبٍ ∴ نَكِـدْنَ ولا أُمَيَّـةَ فـي الـبلادِ(٤)

(*) عبدالله بن الزبير بن الأشيم الأسدي، من شعراء الدولة الأموية، ومن المتعصبين لها. كوفي المنشأ والمنزل، هجاءا يخاف الناس شتمه. جيء به أسيرا، ولما غلب مصعب بن الزبير على الكوفة أطلق سراحه وأكرمه فمدحه، وانقطع إليه. مات في خلافة عبدالملك بن مروان. انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء/ ١٤٦، ومختار الأغاني ٧/ ٣٢٦، والأعلام ٨٧/٤، وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٤ .

(١) بالنصب على إرادة حذف مضاف تقديره: مثل، فتكون نصبا، وبالرفع ــ على أن (لا) بمعنى (ليس) في بعض اللغات كما ذكر الأعلم. راجع قوله في هامش الكتاب ١/ ٣٥٤ .

(٢) يريد: التي هي للتبرئة.

(٣) لأن من شرط عملها: أن يكون مدخولها نكرة، لتتحقق التبرئة في جنس ذلك المدخول، إذ هي على معنى (من) التي هي لبيان الجنس. فيكون النفي واقعا على جميع جنس ما بعدها.

(٤) البيت من الوافر، ورد لعبدالله بن الزبير في ملحقات ديوانه/ ١٤٧، جاء منسوبا له في الكتاب وشرح الأعلم ١/ ٣٥٥، وخزانة الأدب ٤/ ٦١، ٦٢، وشرح ابن يعيش ٢/ ١٠٢، ١٠٤، ونسبه الأصفهاني في الأغاني ١٢/ ٧١، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٥٦٩/١ لفضالة بن شريك بن سلمان الأسدي هاجيا عبدالله بن الزبير بن العوام ــ وكان بخيلا ــ وجاء بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٦٢، ورصف المباني/ ٢٦١، وشرح شذور الذهب/ ٢٧٣، وشرح الأشموني ١/ ١٤٩، وهمع الهوامع ١/ ٤٦٤ .

وأبي خبيب: كنية عبدالله بن الزبير إذا هجا.

و(نكد) بفتح النون وكسر الكاف ــ من باب تعب ــ بمعنى: تعسر، ونكد العيش: اشتد. والنكد ــ مصدر معناه: الشؤم واللؤم. عن اللسان (نكد) ٣٥١/١٤ .

والكلام في البيت وفي ما جاء من نظائره من نحو (لا هَيْـثَمَ)[١] و(لا أَبَـا حَسَنٍ)[٢] إنما هو محمول على حذف مضاف، لتعمل (لا) في نكرة ــ وهو شـرط في عملها وهذا المضاف المحذوف تقديره (مثل) ــ وهي مبهمة ــ فيدخل هنا من كان بهذا الاسم في التأويل، كأنه أراد: مثل أمية، ومثل هيثم، ومثل أبـي حسـن فيكون على إرادة إعلام المخاطب أن ما بعد (لا) ــ معرفـة ــ قـد دخـل فـي المنكورين وأنه قد غيب عن المعرفة. هذا مفهوم كلام سيبويه.

يوضح ذلك الرضي في قوله: "واعلم أنه قد يؤول العلم المشـتهر بـبعض الخلال بنكرة، فينتصب بـ(لا) التبرئة، وينزع منه لام التعريف إن كان فيه ..... وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضـوع لإفـادة ذلـك المعنى...."[٣].

وذلك لأن المراد بالنفي هنا العموم والتنكير، لا نفي هؤلاء المعرفين، وليس المعنى على نفي كل من اسمه (هيثم) ــ أو (أمية) أو (علي). إنما المـراد نفـي

= وقصة البيت مشهورة ذكرها الحصري في زهر الآداب/ ٤٧٤، والبغدادي في خزانـة الأدب ٤/ ٦١، ٦٢ .

وشاهده نصب (أمية) على معنى: ولا أمثال أمية أو ولا أجواد في البلاد، فـأول العلـم باسم الجنس، لشهرته بتلك الصفة.

(١) من قول الراجز:

لا هيـثم الليلـة للمطـي ∴ ولا فتـى مثـل ابـن خَيْبَـري

و(هيثم): هو هيثم بن الأشتر، اشتهر بحسن حدائه للإبل. قيل: كان أعرف أهل زمانـه بالبيداء والفلوات.

وتقدير الكلام: لا أمثال هيثم في حسن صوته.

و(ابن خيبري) قيل: المراد به علي ﷺ . بارز مَرْحَبَا يوم خيبر فقتله.

(٢) من قول عمر بن الخطاب ــ ﷺ ــ في حق علي بن أبي طالب ــ ﷺ ــ ومقولته: (قضـية ولا أبا حسن لها) . وتقدير الكلام: ولا مثل أبي الحسن. قال الأعلـم فـي النكـت ٢/ ٢١٦ (والمعنى الذي يذكر من هذا الكلام عند حضوره وكونه هو الذي يسوغ في التنكير) وراجع: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٠ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٥٩، وما بعدها.

وجاء في أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٩: (... قال الخليل: تجعله نكرة، فقلت: كيف يكون هذا وإنما أرادوا عليا ﷺ ؟ قال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) إلا في نكـرة .....) وهـو كلام سيبويه في الكتاب ١/ ٣٥٥ فراجعه.

منكورين كلهم في صفة هؤلاء، فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، فالمعنى الذي يقال هذا الكلام عنده هو الذي يسوغ التنكير.

هذا، ولم يرتض ابن مالك تقدير من قدر (مثل) أو (مسمى بهذا الاسم) في مثل تلك الأمثلة. فبعد أن ذكرها شاهدا على تأويل العلم بنكرة ــ على التقدير السابق ــ قال: "وقدر قوم المعامل بهذه العاملة مضافا إليه (مثل) ثم حذف وأقيم العلم مقامه في الإعراب والتنكير ... وقدره آخرون بـ(لا مسمى بهذا الاسم) وبـ(لا واحد من مسميات هذا الاسم) ولا يصح واحد من التقديرات الثلاثة على الإطلاق .... فإن من الأعلام ما له مسميات كثيرة كأبي حسن وقيصر، فتقدير ما كان هكذا بلا مسمى بهذا الاسم، أو بلا واحد من مسمياته لا يصح؛ لأنه كذب. فالصحيح أن لا يقدر هذا النوع بتقدير واحد، بل يقدر ما ورد فيه بما يليق به، وبما يصلح له .... ولا يضر في ذلك عدم التعرض لنفي المنكر، فإن سياق الكلام يدل على القصد"(١).

فإن كان الأمر كذلك فلم لا نأخذ برأي من يعملها في المعرفة(٢)، ولا يلتزم تنكير اسمها، احتراسا من انتقاض ذلك في مثل (لا أبا له) وغيره. كما أن التأويل بإرادة (مسمى بهذا الاسم) غير مناسب؛ إذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بتلك المزية، لأنها ليست للاسم حتى تلزم مسماه.

(١) شرح التسهيل ٢/ ٦٧، وما بعدها، وكذا في التذييل والتكميل ٥/ ٢٩١، وذكر ذلك الشيخ ياسين في حاشيته على شرح التصريح ١/ ٢٣٦، والبعلي في كتاب الفاخر ٢/ ٤٧٣ .

(٢) كالكوفيين، فقد أجازوا بناء الاسم العلم سواء أكان مفردا نحو (لا زيد) أو مضافا كنية نحو (لا أبا محمد) فإن كان مضافا إلى لفظ (الله) أو (الرحمن) في مثل (عبدالله) و(عبدالرحمن) أجازوا أن تعمل (لا) فيه كذلك، فقالوا: (لا عبدَالله) و(لا عبدَالرحمن) وقد قاس الكسائي والفراء على ذلك.
راجع: الأصول لابن السراج١/ ٤٠٦، والخزانة ٤/ ٥٨، وشرح التصريح ١/٢٣٦ .

عبيد بن الأبرص(*)

ورد له في الكتاب بيتان شاهدين على مسألتين في بابين ٠

المسألة الأولى: (وصف الأسماء المبهمة في النداء بما توصف به أيّ):

قال في (باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا، ولا يقع في موقعه غير المفرد ... "وذلك قولك: يا أيها الرجل(١) .... فـ(أيّ) ههنا فيما زعم الخليل كقولك يا هذا والرجل وصف له .... وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أي، ولا يا أيها وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل ....

واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل منزلة (أي) .... وتوصف بالأسماء وذلك قولك: يا هذا الرجل .... وصار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد ..... فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة (أي) ... فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلا ويفسر بها، ولا

(*) هو: عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم بن عامر بن مالك بن زهير بن مالك بن الحارث بن سعد بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر الأسدي. شاعر، من فحول شعراء الجاهلية، ودهاتها وحكمائها، عاصر امرأ القيس، عمر طويلا حتى قتله النعمان بن المنذر توفي نحو٢٥ قبل الهجرة. ترجمته في: الشعر والشعراء ١/ ٢٦٧، والمؤتلف والمختلف/ ٥٠، ١٥٣، وثمار القلوب/ ٢١٥، وسرح العيون/ ١١٣، والأغاني ١٩/ ٨٤، وجمهرة أشعار العرب/ ١٠٠، وسمط اللآلي/ ٤٣٩، ورغبة الآمل ٢/ ٦٢، والمعمرون والوصايا/ ٧٥، والأعلام ٤/ ١٨٨ ٠

(١) لا يمكن نداء لفظ ما فيه الألف واللام، ولما تعذر على اللسان العربي نزعهما فيتغير لفظه أدخلت العرب (أيا) وصلة لندائه ــ على لفظه ــ وجعلوه هو المنادى، كما جعلوا ما فيه الألف واللام نعتا له، وألزموه هاء دلالة على خروجه عما كان عليه في الكلام، وعوضا عن المحذوف منه الذي هو الإضافة. وحملت العرب جميع المبهمات على (أي) ــ وإن خرجت منها (أولئك) فإنها لا تنادى ولا يجوز في نعت (أي) وما حمل عليها من المبهمات إلا الرفع؛ لأنه يلزم لفظ المنادى المفرد، إذ هو في التقدير: المنادى٠
راجع ما جاء في ذلك من كلام السيرافي بهامش الكتاب ١/ ٣٠٦ ٠

توصف بما يوصف به غير المبهمة ولا تفسر بما يفسر به غيرها إلا عطفا[١] ..."

ومثله:

يـــاذا المُخَوِّفُنَـــا بمَقْتَـــلِ شَـــيْخِهِ ∴ حُجْـــرٍ تَمَنِّـــيَ صـــاحبِ الأحـــلامِ[٢]

فجعل (المخوفنا) نعتا لـــ(ذا)، لأنه في معنى المفرد، وإن كان فـــي اللفـــظ موصولا بمفعوله[٣]، مع أنه مضـــاف إلـــى مفعولـــه؛ لأن الإضـــافة فيـــه غيـــر

---

(١) الكتاب ١/ ٣٠٦ (بولاق).

(٢) البيت من الكامل في ديوانه/ ١٢٢ من قصيدة يصف فيها مقتل أبيه ويفخر بقومه أولها:

حلـــت كبيشـــةُ بطـــنَ ذاتِ رؤام ∴ وعَفَـــتْ منازلهـــا بجـــو بَـــرَام

وقبل بيت الشاهد:

ولقد تحل بهـــا كـــأن مجاجَهَـــا ∴ ثغـــبٌ يصـــفق صـــفوه بمُـــدَام

وبعده:

لا تبكنـــا ســـفها ولا ســـاداتنا ∴ واجعـــل بكـــاءك لابـــن أم قطـــام

و(كبيشة) اسم امرأة. و(رؤام): موضع في ديار الأنصار. و(برام): موضع في ديار بني عامر.

والضمير في (تحل بها) يعود إلى الدار، أي: تحل كبيشة بالدار.

و(المجاج): الريق، وما تمجه من فمك إذا لفظته، ومجاج فم الجارية: ريقهـــا، ومجـــاج العنب: ما سال من عصيره. عن اللسان (مجج) ١٤/٢١ بتصرف.

و(الثغب) بتشديد الثاء وسكون الغين وفتحها ــ والفتح أكثر ــ ما بقي من الماء في بطن الوادي وقيل: الغدير يكون في ظل جبل لا تصيبه الشمس فيبرد ماؤه (وهو مراد الشاعر في البيت يصف كبيشة ببرودة ريقها). و(المدام) بضم الميم: الخمر.

و(ابن أم قطام): هو حجر ــ بضم الحاء وسكون الجيم ــ بن الحارث الكندي أبو امرئ القيس.

وقوله في بيت الشاهد (تمني صاحب الأحلام) منصوب على المفعولية. مصدر عاملـــه محذوف. تقديره: تمنيت تمني صاحب الأحلام.

ورد بيت الشاهد في الكتاب ١/ ٣٠٧، وشرح الشواهد للأعلم بهامش الكتاب ١/ ٣٠٧، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ١٤٧، والخزانة ٢/٢١٢ منسوبا.

وورد بلا نسبة في التبصرة والتذكرة ١/ ٣٤٥، وارتشاف الضرب ٤/٢١٩٧، وشـــرح الكافية للرضي ١/ ٣٦٢ .

والشاهد فيه: حمل (المخوفنا) على (ذا) نعتا له.

(٣) الأعلم بهامش الكتاب ١/ ٣٠٧، وقارن بما ذكره في النكت ٢/١٤٨ .

وقال ابن السيرافي: (ولم يكن لما عمل في المفعول من تمامه بمنزلة النعت المضاف إذا قلت: يا زيد غلام عمرو. جعلوا المفعول ــ لما كان من صلته ــ كـــأن الصـــلة بمـــا يـــتم الموصول ــ اسما بمنزلة بعض حروفه، فلم ينصبوه، كما نصبوا المضاف لمـــا كـــان نعتـــا للمنادى) شرح أبيات سيبويه ١/٥٤٥ .

محضة[١]، فجاء كأنه في معنى المفرد.

ولما كانت إضافته غير محضة ــ لفظية ــ كما في مثال سيبويه بعد البيت بـ(يا ذا الحسن الوجه) بالجر. جاء مفهوم كلام السيرافي أن الضمير في (المخوفنا) في محل جر.

وحمل ابن الشجري كلامه على السهو. إذ الكلام على مذهب سيبويه أن تقول: يا زيد الحسن الوجه ــ برفع الحسن ونصبه[٢].

قال: ".... وقوله: إن (المخوف) مضاف إلى ما بعده سهو، لأن (المخوف) متعد وليس بعده اسم فيه ألف ولام، وأنت لا تقول: المخوف زيد، فالضمير في قوله (المخوفنا) منصوب لا مجرور"[٣].

وهذا الكلام من ابن الشجري مشكل، وسبب إشكاله أن (المخوفنا) تركيب إضافي وقع صفة للمنادى الذي هو اسم إشارة، وصفة المنادى إذا كانت مضافة وجب نصبها، فكيف رفعت إتباعا للمنادى المفرد؟[٤].

ويمكن الجواب عن ذلك بما يأتي:

أولا: أن (أل) في (المخوفنا) موصولة، وهو الواقع صفة، تقدير الكلام: الذي خوفنا، والإعراب في الحقيقة للموصول، لكنه لما كان على صورة الحرف نقل إعرابه إلى صلته بطريق العارية[٥].

---

(١) إذ هي في تقدير الانفصال. و(ذا) من قوله: (يا ذا) اسم إشارة و(المخوفنا) مرفوع وإن كان قد عمل في المفعول بنصبه المفعول. شرح أبيات سيبويه ١/٥٤٥، ٥٤٦ .

(٢) ولك في (الوجه) الجر والنصب، كما تقول: الحسن وجها.

(٣) الأمالي الشجرية ٢/ ٣٢٢ .

(٤) قال النحاس في شرح أبيات سيبويه/ ١٣٢ بعد أن ذكر البيت: (حجة لمن يقول: يا ذا الرجل، لأن (المخوفنا) نعت (ذا) وتمامه).

(٥) والعارية: حركة إعرابية نقلت من كلمة سابقة إلى أخرى لاحقة دالة على المعنى النحوي، لولاها لالتبس المعنى وفسد، فمن ذلك مثلا: نقل حركة الإعراب إلى ما بعد اسم الإشارة في النداء، وذلك لما امتنع حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند البصريين لئلا يلتبس اسم=

وثانيا: أن (المخوفنا) صفة لاسم الإشارة، تقدير الكلام: يا ذا الرجل المخوفنا، وإنما قدر هذا التقدير؛ لأن صفة اسم الإشارة لا تكون إلا مفردة، وإعراب (الرجل) رفع، فوجب رفع صفته بالتبعية[١].

ويفهم من الجوابين عدم جواز نصبه ــ كما ذكر البغدادي، وهذا مخالف لما ذكروه من جواز نصبه ورفعه، وكذا جره[٢].

=الإشارة المقترن بقصد النداء باسم الإشارة العاري عنه، كما يلتبس العلم المنادى بغير المنادى ــ إلا أن بناءه على الضم في أعم صورة قرينة تدل على ندائه بخلاف اسم الإشارة.

(١) راجع: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٢، وخزانة الأدب ٢/٢٢٩ وما بعدها.

(٢) والجر مذهب الكوفيين، فقد أجازوا إضافة الضمير (نا) إلى (المخوف) كما أجازوا إضافة (المخوف) إلى (ذا) على أنها بمعنى صاحب حملا على ما أجازوه في قول الشاعر (يا ذا الضامر العنس) بجر (الضامر) بإضافة (ذا) إليه. راجع المقتضب ٤/ ٢٢٢، وما بعدها في التعليق على الهامش رقم (١) من نفس الصفحة. وشرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ٨ .

المسألة الثانية: (جواز الإدغام والفك فيما عينه ولامه ياءان):

ونقتطف من كلام سيبويه ما يؤيده الشاهد ٠

جاء في (باب التضعيف في بنات الياء قوله: "... وذلك نحو عَييتُ وحَييتُ وأحَيْيتُ. واعلم أن آخر المضاعف من بنات الياء يجري مجرى ما ليس فيه تضعيف من بنات الياء[١]، ولا تجعل بمنزلة المضاعف من غير الياء، لأنها إذا كانت وحدها لا ما لم تكن بمنزلة اللام من غير الياء. فكذلك إذا كانت مضاعفة .... فإذا وقع شيء من التضعيف[٢] بالياء في موضع تلزم ياء (يَخْشَى) فيه الحركة، وياء (يَرْمِي) لا تفارقهما، فإن الإدغام جائز فيه[٣] ..... وذلك قولك : قد حَيَّ في هذا المكان، وقد عَيَّ بأمره،وإن شئت قلت:قد حَيِيَ في هذا المكان، قد عَيِيَ بأمره. والإدغام أكثر، والأخرى عربية كثيرة.....

وقال بعضهم: (حَيُّوا) و(عَيُّوا) لما رأوها في الواحد والاثنين والمؤنث إذا قالوا: حَيَّت المرأة بمنزلة المضاعف من غير الياء[٤] أجروا الجمع على ذلك[٥] قال الشاعر:

عَيُّوا بأمرهم كما ∴ عَيَّتْ ببيضتها الحمامة[٦]

---

(١) من نحو (خشى) و(رضي) و(بقي) وغيرهن مما لامه وحدها ياء، فليس فيهن تضعيف إذا أسندن إلى ضمائرهن٠

(٢) فيما كانت عينه ولامه حرفي علة في غير الإسناد كما في (حَيِيَ) و(عَيِيَ)٠

(٣) لأن الياء في (يَرْمِي) والمنقلبة عن الألف في (يَخْشَى) ماضيا ومضارعا قد صارتا بمنزلة اللام في الفعل الصحيح من نحو (شَدَّ) و(ضَرَبَ) فلما حملت (حَيِيَ) عليهما، جاز فيه الإدغام، نظرا إلى الأصل، والفك حملا على الصحيح٠

(٤) في مثال (شَدَّ) و(مَدَّ) مما عينه ولامه صحيحتان. تقول: شدُّوا ومدُّوا٠

(٥) فلو لم يدغم لصارت بمنزلة (خَشِيَ) عند إسنادها لواو الجمع إذا قلت (خَشِيُوا) فتقول: (حَيِيُوا) فيلزمها الاعتلال والحذف اللذان حدثا في (خَشَيُوا) إذا قلت (خَشَوْا) فإذا قلت: (حَيُوا) لزمها ما لزم ــ فقلت (حَيُوْا) و(عَيُوا) بحذف الياء الأولى وإبقاء الثانية لمناسبة الواو٠

(٦) البيت من الكامل في ديوان عبيد بن الأبرص/ ١٢٦ بغير تلك الرواية، ولم ينسبه سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٨٧، ونسبه الأعلم في شرح الشواهد ٢/ ٣٨٧ له، ورد في المقتضب١/٣٨٨ والمنصف ٢/ ١٩١، وابن يعيش ١٠/١١٥، ١١٦، والمقرب/ ١٠٥، وشرح أبيات سيبويه=

وشاهده فيه: (عَيُّوا) و(عَيَّتْ) فأجراه مجرى المضاعف الصحيح وسلامته من الاعتلال والحذف؛ لما لحقه من الإدغام(١).

جاء في المقتضب: "إذا بنيت الماضي من (حَييتُ) فقلت: (حَيِيَ) يا فتى، فأنت فيه مخير. إن شئت أدغمت، وإن شئت بينت. تقول: قَدْحَيَّ في هذا الموضع، وقد حَيِيَ فيه أما الإدغام فيجب للزوم الفتحة آخر (فَعَلَ) وأنه قد صار بالحركة بمنزلة غير المعتل نحو: رَدّ وكَرّ. وأما ترك الإدغام فلأنها الياء التي تعتل في (يَحْيَي) و(يُحْيي) فلا تلزمها حركة...."(٢).

فجاز الإدغام والفك ــ الإظهار ــ وبالوجهين قرأ القراء.

=لابن السيرافي ٢/ ٤٣٠، ٤٣١، والدرر الفاخرة ١/ ١٧٣، ومجمع الأمثال ١/ ٦١٤، وشرح شواهد الشافية/ ٣٥٦، وأدب الكاتب ١/ ١٢٢ .

والذي في الديوان/ ١٢٦:

بَرمَتْ بنو أسدٍ كما ∴ بَرمَتْ ببيضَتِها الحَمَامَهْ

من قصيدة يبكي فيها على بني أسد ويعتذر لهم، أولها:

يا عينُ فابْكي مَا بَنِي ∴ أسدٍ فهم أهلُ النَّدَامَهْ

(وما) في تلك الرواية زائدة. والذي في الشعر والشعراء:

يا عين ما فابكي بني ∴ أسد فهم أهل الندامَهْ

وقبل البيت:

ومنعتهم نجْدًا فقدْ ∴ حلُّوا على وَجَلٍ تِهَامَهْ

وبعده:

جَعَلَتْ لها عُودَيْن من ∴ نَشَمٍ وآخر من ثمامَهْ

و(الوجل): الخوف. و(النشم) بتشديد النون وفتحها وفتح الشين: شجر جبلي تتخذ منه القسى. و(الثمامة) واحدة الثمام. نبت ضعيف لا يطول.

وعلى رواية الديوان جاءت رواية الأصفهاني في الأغاني ٩/ ٦٣ في خبر مقتل أبي امرئ القيس.

وعلى تلك الرواية لا شاهد يذكر في البيت على ما جاء به سيبويه، أما باقي المراجع والمصادر فجاءت على ما رواه سيبويه. وقد أورد ابن السيرافي الروايتين في شرح الأبيات ٢/ ٤٣١ .

(١) راجع الشاهد في الكتاب ٢/ ٣٨٧، وشرح شواهده للأعلم ٢/ ٣٨٨، والمقتضب ١/٣١٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٤٣٠ .

(٢) المقتضب ١/ ٣١٧ .

ففي قوله ــ تعالى ــ : ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾[١] قرئ ــ بالفك والإدغام ــ والإدغام أكثر وبه قرأ السبعة[٢]. وقرأ نافع واليزيدي وأبوبكر بالفك[٣] حملا للماضي على المستقبل، ولا يجوز الإدغام في المستقبل، وإن كان جائزا عند الفراء وحده[٤].

والذي عليه أكثر العرب: الإدغام. وإنما جاز الإظهار في مثل هذا؛ لأن اللام قد تعتل وتسكن في الرفع، وتحذف في الجزم نحو (يحيى) و(لم يحيى)[٥] فلما لم تلزمها الحركة انفصلت ــ أي الياء ــ وأجروها مجرى الدال من: شد ورد لأنها متحركة في الرفع، ولا تحذف على وجه، فإذا أظهرت فقلت: حَيِيَ، قلت في الجمع: حَيُوا[٦]، كما تقول: عموا[٧].

وأما من أدغم، فقال في الإفراد: حَيَّ وعَىَّ، قال في الجمع: حيُّوا وعَيُّوا؛ لأن الياء إذا سكن ما قبلها في مثل هذا جرت مجرى الصحيح في مثل: شدُّوا وردُّوا، فلم تثقل عليها الضمة، فسلمت من الاعتلال والحذف.

وإنما كان الإدغام أكثر عند العرب للزوم الحركة في مثل هذا ــ وعليه بيت الشاهد .

---

(١) من الآية رقم ٤٢ من سورة الأنفال.
(٢) للفرق بين ما تلزم لامه حركة كالماضي، وما لا تلزم لامه حركة كالمستقبل.
(٣) اجراء للماضي على المستقبل، والمستقبل لا يجوز فيه الإدغام، لعدم لزوم حركته فكذلك الماضي.
راجع: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٨٨، والبحر ٣٢٩/٥، والنشر ٢٧٦/٢ .
(٤) جاء في معاني القرآن ١/ ٤١٢ (وقد يستقيم أن تدغم الياء والياء في (يحيا) و(يعيا) وهو أقل من الإدغام في (حى)؛ لأن (يحيا) يسكن ياؤها إذا كانت في موضع رفع فالحركة فيها ليست لازمة، وجواز ذلك أنك إذا نصبتها كقول الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ استقام إدغامها ههنا ثم تؤلف الكلام فيكون في رفعه وجزمه بالإدغام؛ فتقول: (هو يُحِيىُّ ويميت... وكذلك يَحَيَّان، ويَحَيُّون).
(٥) المنصف ٢/ ١٩٠ .
(٦) وكان أصلها (حييوا) على مثال: علموا، فسكنت والواو بعدها ساكنة فحذفت لالتقاء الساكنين. المقتضب ١/ ١٧، وشرح شواهد الشافية/ ٣٦٣، وقارن بما ذكره في صفحة ٣٥٦ .
(٧) راجع: ابن يعيش ١٠/ ١١٦ وما بعدها.

أبوعطاء السندي(*)

(علم الجنس الخاص: هل يُعَرَّفُ؟)

جاء له بيت واحد في الكتاب استشهد به سيبويه على تعريف ما ورد من أعلام الأجناس نحو (ابن لَبون)(١) و(ابن مَخاض)(٢) و(ابن عِرس)(٣) ونحوها بالألف واللام مع كونها نكرات شائعة في جنسها، ولذا يجيء إعراب ما بعدها على حسب المقصود من لفظها تعريفا وتنكيرا.

وقد مهد لذلك بكلام طويل ــ تفسيرا وإعرابا ــ بيانا لمدلول اللفظ وحاله.

قال في (باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الأمة ليس واحد منها أولى من الآخر، ولا يتوهم به واحد دون آخر له اسم غيره .....(٤)

.....

ثم قال: "وقد زعموا أن بعض العرب يقول: هذا ابنُ عِرس مقبلٌ، فرفعه

(*) هو: أفلح بن يسار السندي. أبوعطاء وقيل: اسمه: مرزوق، شاعر فحل قوي البديهة. كان عبدا أسود. من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، نشأ بالكوفة، وتشيع لبني أمية، وهجا بني هاشم. توفي بعد الثمانين ومائة، عقب أيام المنصور. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٢/ ٧٦٦، وفوات الوفيات ١/٧٣، وسمط اللآلي/ ٦٠٢، والأعلام ٢/ ٥ .

(١) ابن لبون: ولد الناقة إذا كان في العام الثاني، وصار لها لبن، وهو نكرة يعرف بالألف واللام. اللسان (لبن) ١٣/ ١٦٤ .

(٢) ابن مخاص: من أولاد الإبل. والمخاض: الحوامل من النوق ويقال للفصيل إذا استكمل السنة ودخل في الثانية: ابن مخاض. قال الجوهري: ابن مخاض نكرة، فإذا أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام إلا أنه تعريف جنس. نقلا عن اللسان (مخض) ١٤/ ٣٤ وما بعدها ، وراجع الصحاح (مخض ٣/١١٠٥ وما بعدها).

(٣) ابن عرس ــ بكسر العين ــ : دويبة معروفة دون السِّنَّوْر وهو: السُّرْعُوب، قال ابن منظور: (أشتر أصلم أصك له ناب): معرفة ونكرة. تقول: هذا ابن عرس مقبلا، وهذا ابن عرس آخر مقبل. ويجوز في المعرفة الرفع، ويجوز في النكرة النصب. قاله المفضل والكسائي. نقلا عن اللسان (بني) ٢/١٥٩، وراجع: الصحاح للجوهري ــ(عرس)٣/٩٤٨ .

(٤) الكتاب ١/ ٢٦٣ .

على وجهين: فوجه مثل: (هذا زيد مقبل)[١] ووجه على أنه جعل ما بعده نكرة فصار مضافا إلى نكرة بمنزلة قولك: (هذا رجل منطلق)[٢] ..... ولم يكن له بد من أن يجعل ما بعده نكرة حتى يصير نكرة؛ لأنه لا يكون الاسم نكرة وهو مضاف إلى معرفة[٣] وعلى هذا الحد تقول: (هذا زيد منطلق) كأنك قلت: (هذا رجل منطلق) ..... وأما ابن لبون وابن مخاض فنكرة، لأنها تدخلها الألف واللام[٤]، وكذلك ابن ماء[٥] ...." وقال أبوعطاء السندي:

مُقَدَّمَةً قَزًّا كأن رقابَها ∴ رقابُ بناتِ الماءِ أَفْزَعَها الرَّعْدُ[٦]

فعرف (بنات الماء) بإضافتها إلى الألف واللام، كما أضاف (ابن اللبون) إليها وتعريفها على الجنسية لا العلمية ــ إذ هي شائعة.

---

(١) إما على كون (هذا) مبتدأ أول، و(زيد) مبتدأ ثانيا و(مقبل) خبر له، وهما خبرا الأول، وإما على كون (هذا) مبتدأ و(زيد) بيانا له و(مقبل) خبر له. فعلى ذلك قياس (هذا ابن عرس مقبل)، وابن عرس هنا معرفة لا علما.

(٢) (ليس على أنه (زيد) المعروف بين قرنائه من الناس. أو من اسمه زيد. إنما هو واحد ممن يسمون بهذا الاسم، كأنه قال: واحد من الناس، لا من اسمه زيد، فصار نكرة) فتأمل ذلك.
وكونه نكرة يصير بمنزلة: رجل في قولك (هذا رجل منطلق) ويكون (منطلق) صفة له. وعليه فقس إعراب (مقبل) في مثال: هذا ابن عرس مقبل. إذ هو نكرة مضاف إلى نكرة.

(٣) لأنه بالإضافة للمعرفة يكتسب التعريف.

(٤) وتعريفها تعريف جنس ولم تكن علما، فتدخل الألف واللام على (لبون) و(مخاض) لتعرفها، لأنها اسم جنس نكرة، ولم تكن علما، إذ هي تطلق على كل ما تدل عليه من جنسها في وقتها وحالتها.

(٥) أي: نكرة تدل على ما تطلق عليه من جنسها، وابن الماء: هو الإبريق، ويقال في جمعه: بنات ماء، كما حكى ابن منظور ــ نقلا عن الجوهري في (عرس) . راجع اللسان (٩٦/١٠).

(٦) البيت من الطويل ورد منسوبا في الكتاب ١/ ٢٦٥، وفي شرح شواهده للأعلم ٢٦٥/١ لأبي لأبي عطاء السندي. أما في النكت ٢/ ٩١، وفي شرح السيرافي على الكتاب ٢/ ٤٢٨، وفي الكامل ٣/ ٣٣، فورد منسوبا لأبي الهندي عبدالمؤمن بن عبدالقدوس الرياحي. ونسبه ابن سيده في المخصص ٨٤/١١، ٨٥ للأقيشر الأسدي والرواية عنده:

مفدمة قزا كأن رقابها ∴ رقاب بنات الماء تفزع للرعد

وجاء بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٤٦، وابن يعيش ١/ ٣٥ .
و(مفدمة) بضم الميم وفتح الفاء وتشديد الدال: يقال: فَدَم الإبريق يَفْدِمُه فَدْمًا وفَدْمَةً: شد عليه الفدام، وهي خرقة تشد على فم الإناء. (شبه الأباريق بأعناق الطير العوج حين تسمع صوت الرعد فتلوي عنقها).

ويؤكد سيبويه في هذا الباب على ملمح مفاده الفرق بين ما كان شائعا في أمته ــ وما كان شائعا، وله اسم آخر يعرف به، كما قالوا في الأسد: أبا الحارث ــ وبين ما كان شائعا وصار علما على مسماه. فالأول ــ وإن كان معرفا ــ نكرة لدلالته على جنسه، بخلاف الثاني نحو (زيد) و(هند) فإنه وإن كان دالا على جنسه، فقد صار علما على مسماه.

ويفهم من هذا، أن أعلام الأجناس هي في حيز التنكير، إذ تطلق على جنس وكل فرد من هذا الجنس يسمى بهذا الاسم، فكل واحد من فصيل الأسد اسمه أسد ــ سمي باسمه وكني بكنيته ــ فلم يفرق بين واحد وآخر، كما يفرق بين (زيد) و(عمرو) ــ وهما اسمان على جنس آدمي، إلا أن كل اسم من الاسمين اختص شخصا بعينه دون غيره، فكأن اسم الجنس يختص الجنس بأثره، بخلاف اسم الشخص، فيختص من سمي به ولذا لازمته العلمية.

فإذا قلت: (هذا زيد) كان معنى (زيد) على التعريف، كأنك تريد: هذا الرجل الذي حليته كذا وصفته كذا، بخلاف (هذا الأسد) فإنك تعني: هذا النوع من الجنس الذي يطلق عليه هذا الاسم، كأنك سمعت اسمه، ولم تر صورته، فلما رأيتها قلت: هذا النوع الذي يسمى بهذا الاسم. فإذا سمعت (هذا أبوالحارث)، فهمت أنه أراد: هذا النوع الذي يسمى (أسد)، أو هذا الذي كنيته أبوالحارث.

ويتجه سيبويه إلى بيان الفرق بين العلمية والتعريف هنا ببيان الفرق بين (الأسد) و(زيد)، بأن لفظ (الأسد) الذي هو اسم ذلك النوع لا يحتاج إلى اسم آخر يعرف به بين جنسه ــ وهذا مبني على نظرية تكون المجتمعات وإقامتها ــ بخلاف (زيد) وأنه لما كان ثابتا مقيما بين الناس ومعهم يحتاج إليهم ويحتاجونه ــ ولابد من تعارف[1] ــ لما كان كذلك احتاج إلى اسم يعرف به، ويميزه عن غيره. ذلك الاسم ثابت قائم بثبوت زيد ودوامه.

---

(١) وتلك سنة الله في الكون. ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ من الآية رقم ١٣ من سورة الحجرات.

أخلص من هذا إلى أن الملازمة تثبت التعريف، بخلاف المفارقة وشيوع الصفة، فإنه تبقى الاسم على حاله من التنكير ــ وإن كانت العلمية فيه دلالة على جنسه.

وعلى هذا التفسير جاء الإعراب بيانا لمدلول اللفظ وحاله من التنكير والتعريف.

فإذا قلت: هذا زيد مقبل ــ بالرفع على الإخبار أو الوصف جاز، وجاز أن تقول(مقبلا) نصبا على الحالية دلالة على أنه معرفة علم.

وكذلك إذا قلت: (هذا الأسد مقبل) و(مقبلا).

ولك أن تقول فيمن اسمه وكنيته لفظ واحد: (هذا أبوالحارث منطلق) و(منطلقا) وكذلك في (هذا ابن عرس قادم) لك أن تقول: (قادما).

هذا فحوى ما دار عليه كلام سيبويه في هذا الباب، وعليه جاء شاهده في بيت أبي عطاء السندي:

..... ∴ رقاب بنات الماء أفزعها الرعد

فـ(بنات الماء) منزلتها كمنزلة (ابن اللبون) و(أبي الحارث) وعلتها كعلتها فعرفت بإضافتها إلى ما فيه الألف واللام[1]، فصارت على درجتها من التعريف

(١) جاء في الكامل للمبرد ٣/ ٣٥٨ "قال أبوالعباس: اعلم أن كل شيء من الحيوان كان مما يخبر الناس عنه، كما يخبرون عن أنفسهم ومما يقتنونه ويتخذونه، فبهم حاجة إلى الفصل بين معرفته ونكرته ومذكره ومؤنثه. تقول: جاءني رجل إذا لم تدر من هو بعينه، أو دريت فلم ترد أن تبين، ثم تعرفه لصاحبك إذا أردت ذلك إما بألف ولام وإما باسم معروف أو إضافة أو غير ذلك .... ألا ترى أن (ابن عرس) و(سام أبرص) و(أبا الحارث) و(أبا الحصين) معارف ــ لا على أن تميز بعضها من بعض ــ ولكن تعريف الجنس. وقولك: (ابن مخاض) و(ابن لبون) و(ابن ماء) نكرات؛ لأن هذا مما يتخذه الناس. و(ابن ماء) إنما هو مضاف إلى الماء الذي يعرف. فإذا أردت التعريف من هذا لهذه النكرات أدخلت فيما أضيفت إليه الألف واللام، أو لقبتها ألقابا تعرف بها كزيد وعمرو".

والتنكير[١].

بخلاف (ابن عرس) وما شابهها، فإنها لا تدخل عليها الألف واللام، فهي بمنزلة (زيد) إذا قلت: ابن زيد، وأبي زيد، فـ(زيد) معرف علما على حاله.

وعلى ذلك، فيجوز في (بنات الماء) التي هي محل الشاهد أن تنكر كما ينكر (زيد) و(عمرو)، وعلى حالته ــ تعريفا وتنكيرا ــ يكون الاختلاف في إعراب ما بعده، كما هو موضح بعد....

= والذي يدل على أنها معارف، أن ما كان منها مضافا، فتعريفه بين بترك صرف ما أضيف إليه. وما كان منها مفردا فهو معرفة بامتناعه من الألف واللام اللتين للتعريف، ومما يدل على تعريف هذه الأشياء أنه يقع بعدها النكرة حالا. وراجع: شرح ابن يعيش على المفصل ١/ ٣٥.

(١) جاء في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٥ وما بعدها: (...واعلم أن تعريف هذه الأشياء أمر لفظي . أما من جهة المعنى فهي نكرات لشياعها في كل واحد من الجنس، وعدم اختصاصها شخصا بعينه دون غيره لأجل أن هذا اللفظ موضوع بإزاء كل شخص من هذا الجنس).

بيان توضيحي لاختلاف الإعراب

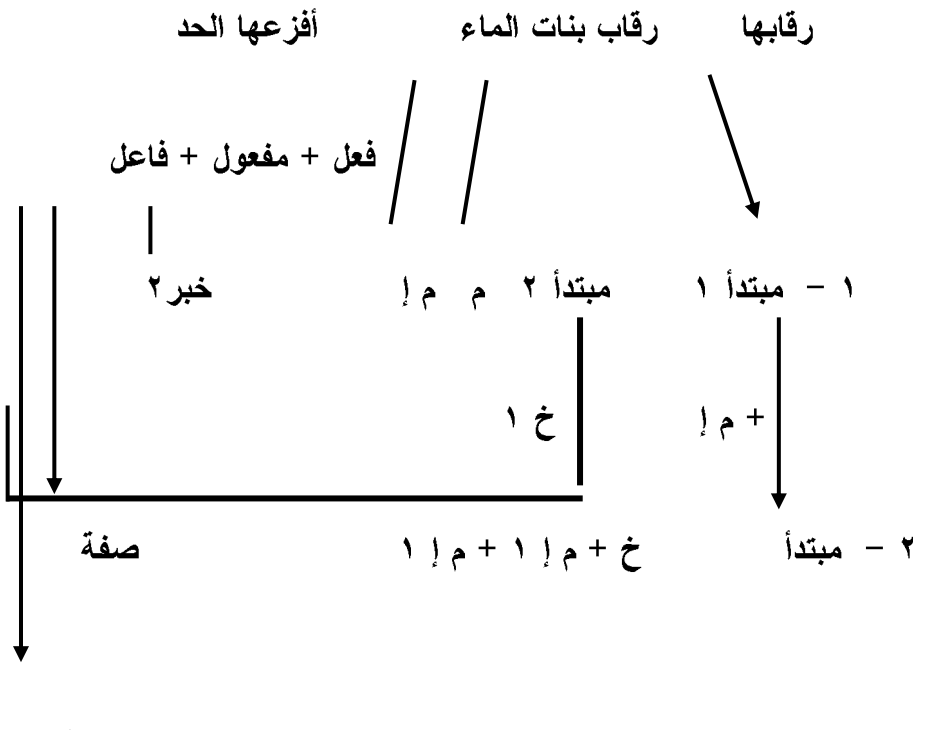

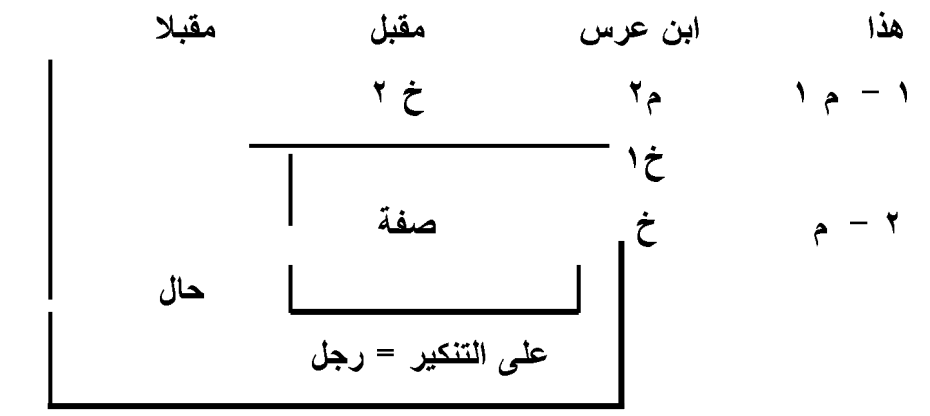

عقيبة الأسدي(*)

(العطف على الموضع)

استشهد إمام النحاة ببيت له في أثناء حديثه عن مسألة عرفت عند النحويين بـ(العطف على الموضع)٠

قال في "باب ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذي قبله(١) وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبك. والوجه فيه الجر؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليه المعنى، فأن يكون آخره على أوله أولى؛ ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه ..... ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي:

مُعَاوِيَ إنَّنَا بَشَرٌ فأَسْجِحْ ∴ فلَسْنَا بالجبالِ ولا الحَدِيدَا(٢)

(*) عقيبة بن هبيرة الأسدي. شاعر جاهلي إسلامي (مخضرم). توفي نحو سنة ٥٠هـ. قال أبياتا مشهورات خاطب بها معاوية، أولها بيت الشاهد عند سيبويه. ترجمته في: سمط اللآلي/ ١٤٩، وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٠، والأعلام ٤/٢٤١ ٠

(١) وذلك العطف جائز بشرطين. أحدهما: أن يكون الطالب بالموضع ظاهرا، والثاني: أن يكون الموضع مما يجوز فيه أن يظهر، كما في مثال (ليس زيد بجبان ولا بخيلا) لأن (ليس) تطلب النصب، والباء ليست بلازمة، فلك أن تسقطها، فتقول: ليس زيد جبانا. فالباء إنما دخلت لتوكيد النفي في الخبر، وهو في الكلام ليس بلازم. فإن لزم فذلك خروج عن القياس٠

(٢) البيت من الوافر. ورد في الكتاب ١/ ٣٤، ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٥، وشرح شواهد الكتاب للأعلم ١/ ٣٤، والمقتضب ٢/ ٣٣٧، ٤/ ١١٢، ٣٧١، وشرح السيرافي ٣/ ٣٠، وابن السيرافي ١/٣٠٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٤٧، والإنصاف ١/ ٣٣٢، وسر صناعة الإعراب ١/١٤٧، ٢٩٤، والنكت ١/٢٩٨، وجمل الزجاجي/ ٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٤، والبسيط ٢/ ٨٠٠، والإفصاح/ ٥٩، والقطع والائتناف/ ١٥١، وشرح ابن يعيش ٢/١٥٩ ــ ٤/ ٩، ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٠ (شاهد/ ٧٢٩)، وخزانة الأدب ١/ ٣٤٣ ــ ٢/١٤٣، والبديع في علم العربية ١/ ٤٧٦، وغناء الغريب في فهم مغني اللبيب للقزويني/ ٢٩٧ (رسالة)٠

و(معاوي) ترخيم معاوية. منادى. و(أسجح): السجح ــ بتشديد السين وفتح الجيم ــ لين الخد. وخلق سجيح: لين سهل. والإسجاح: حسن العفو.(عن اللسان ــ سجح ــ ٧/ ١٢٥)٠

لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى، ولم يحتج إليها ولكان نصبا"[١] هذا كلام سيبويه.

وشاهده في البيت: (ولا الحديدا)، عطف على موضع الباء، وما عملت فيه، فعطف المنصوب على موضع المجرور ــ كأن الباء لم تكن ــ غير أن الجر أجود، لتطابق اللفظين وتساوي المعنيين، وقد حملت العرب الشيء على ما يجاوره[٢].

هذا؛ وقد جاء في (باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي)[٣] وفي (باب ما أجرى على موضع غير لا على ما بعد غير)[٤] في قول الخليل ويونس أنه يجوز (ما أتاني غيرُ زيد وعمروٌ) والوجه الجر، وذلك أن (غير زيد) في موضع إلا زيد وفي معناه، فحملوه على الموضع.

وجاء في (باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما ..... "ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره، ومثل الجزم ههنا النصب ــ في قوله ــ وذكر البيت ــ حمل الآخر على موضع الكلام وموضعه موضع نصب"[٥].

وكما جاء شاهدا عند سيبويه في مسألته جاء كذلك عند المبرد فيها في أبواب من (مقتضبه)[٦] ولم يتعرض بشيء من النقد لما قاله سيبويه ــ وإن كان سيبويه قد رد رواية النصب إذ البيت من قصيدة مجرورة ــ فالمبرد متهم فيما

(١) الكتاب ١/ ٣٤ .
(٢) ومن ذلك ما حملوه في قولهم: هذا جحر ضب خرب، فجروا (خربا) لما جاور (ضب) وقرب منه، ولم يحملوا الكلام على المعنى.
(٣) راجع: الكتاب ١/ ٣٥٢ .
(٤) راجع: الكتاب ١/ ٣٧٥ .
(٥) الكتاب ١/ ٤٤٥ .
(٦) راجع: المقتضب ٢/ ٣٣٧ ــ ٤/ ١١٢، ٣٧١ .

نسبه العكبري له في (تصحيفه) [١] وذكره البغدادي في (خزانته) [٢] وقد سبقهما ابن قتيبة في ذلك. إذ غلط سيبويه فيما رواه[٣].

فإن كان سيبويه ناقلا رواية النصب ــ وقد ردها كما ذكر الأعلم ــ فهو غير متهم فيما نقله، لاحتمال كون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المجرورة، أو يكون المنشد رده إلى لغته ــ فسمعه سيبويه منه وقبله محتجا بلغته، ولذا كان قول الأعلم: (وسيبويه غير متهم فيما نقله رواية عن العرب)[٤].

فرواية البيت نصبا، كما جاءت عند سيبويه ــ وذكرها المبرد كذلك ــ إنما جاءت استدلالا على تلك المسألة. أما رواية الجر التي طعن بها عليه فلا شاهد فيه على مسألته، إذ جاءت بالعطف على بابه.

وكأن حجة سيبويه في رواية النصب ــ وإن كان ردها ــ أن العطف على ما عملت فيه الباء أولى من العطف على موضع الباء؛ لأنه أقرب إلى المعطوف، والعطف على ما قَرُب أولى من العطف على ما بَعُد[٥].

---

(١) قال في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢/ ٢٠٧ (ومما غلط فيه النحويون من الشعر، ورووه موافقا لما أرادوه. روي عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض قول الشاعر: (....فلسنا بالجبال ولا الحديدا). وغلط على الشاعر، لأن هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلها...).

(٢) راجع: خزانة الأدب ٢/ ٢٦٠، وفيها كلام العسكري. إلا أن البغدادي ذكر ــ قولا للزمخشري وأن البيت من شعر لعبدالله بن الزبير الأسدي.. وليس ينكر أن يكون بيت من شعرين معا، لأن الشعراء قد يستعير بعضهم من كلام بعض، وربما أخذ البيت بعينه ولم يغيره.

وراجع أبيات ابن الزبير في الخزانة ٢/ ٢٦٤ .

(٣) جاء في الشعر والشعراء/ ٩٨ وما بعدها: (... وقد رأيت سيبويه يذكر بيتا يحتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض على المعنى لا على اللفظ .... كأنه أراد: لسنا الجبال ولا الحديدا. فرد (الحديد) على المعنى قبل= =دخول الباء. وقد غلط على الشاعر لأن هذا الشعر كله مخفوض). وراجع أيضا: العقد الفريد ٦/ ٢٣٧ ففيه مثل هذا الكلام.

(٤) شرح شواهد الكتاب للأعلم ١/ ٣٤ .

(٥) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٣٠٠ .

إلا أن الناظر في كلام سيبويه عن البيت ــ في مواضعه ــ ربما يرى أنه تردد بين رواية النصب فأخذ بها في باب ــ وردها أخذا برواية الجر في باب آخر ــ وإن كان يمكن الاحتجاج له، بأنه أخذ بلفظ الشاعر في باب، وبرواية المنشد في باب ــ وعلى هذا فالطعن ليس بمتجه، فربما سمعه ممن يصح الاحتجاج بقوله، وربما قاله قائله على وجه، ثم العرب تنشده على ما يصح في لغتها وإن لم يكن على الجهة التي قال بها قائله، فسيبويه يسمعه عن العرب على ما يصح في لغتها فيصح له الاحتجاج به؛ لأن من سمعه منه قوله حجة، وإنشاده صحيح(١).

يؤكد ابن السيرافي هذا الكلام بما جاء في تعليقه على رواية البيت ــ نصبا بقوله: (وبلغني عن بعض من تأدب بالنظر في أبيات من الشعر، ودخل على بعض السلاطين الذين لا يميزون من دخل إليهم إلا بحسن الزي والهيئة ــ أنه أنكر استشهاد سيبويه بهذا البيت وقال: البيت مجرور ومعه أبيات مجرورة. ولم يعلم أن هذا البيت يروى نصبا مع أبيات منصوبة، ويروى جرا مع أبيات مجرورة. فمن رواه بالنصب روى معه:

أَقيمُوهـا بنـي حـربٍ إليكم ∴ ولا تَرْمُـوا بهـا الغَـرَضَ البعيـدا

ومن رواه بالجر روى معه:

أكلـتم أرضـنا فَجَرَدْتُمُوهـا ∴ فهـل مـن قـائمٍ أو مـن حَصِـيدِ

..... فلا ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل إلى أن سيبويه غلط في الإنشاد، وإن وقع شيء مما استشهد به في الدواوين على خلاف ما ذكره فإنما

(١) راجع: شرح اللمع للباقولي/ ٣٥٦، وما بعدها بتصرف.
وتعدد الرواية في الشاهد النحوي ــ بحث منشور بمجلة آداب البصرة ــ عدد ٥٦ صـ٢٩ .

ذلك سمع إنشاده ممن يستشهد بقوله على وجه، فأنشد ما سمع لأن الذي رواه قوله حجة، فصار بمنزلة شعر يروى على وجهين)[١].

هذا؛ ويمكن توجيه النصب على أن الباء زائدة للتوكيد، كأن أصل الكلام فلسنا بالجبال ولا بالحديد، فلما ذهبت الباء نصب عطفا على موضع (الجبال) لأن موضعها النصب، وإنما انخفض بالباء الزائدة التي ليس لها موضع من الإعراب[٢]. وإن كان اختلاف بين النحاة من حيث العطف على اللفظ أو الموضع، فمرده إلى ما تحمل عليه الصناعة والمعنى.

---

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٣٠١ .

(٢) راجع: الجمل للخليل/ ٧٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٥٦ وما بعدها، وسر صناعة الإعراب لابن جني صفحات/ ١٢٢ ــ ١٣٠ ــ ١٣١ ــ٢٩٤، وشرح ابن يعيش على المفصل ٨/ ٢٤، ١٣٨، والأصول لابن السراج ٦٣/٢ .

عمرو بن شأس(*)

ورد له في الكتاب خمسة أبيات ذكرها سيبويه شواهد على مسائل في أبواب مختلفة من الكتاب.

المسألة الأولى: (تمام كان):

قال في (باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.....

"وقد يكون لـ(كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه. تقول: قد كان عبدالله، أي: قد خُلِقَ عبدالله، وقد كان الأمر، أي: وقع الأمر(١) ..... فمما جاء على وقع ..... وقال عمرو بن شأس:

بني أسد هل تعلمون بلاءنا ∴ إذا كان يومًا ذا كواكبَ أَشْنَعَا(٢)

(*) عمرو بن شأس بن عبيد بن ثعلبة الأسدي. أبوعرار. شاعر جاهلي مخضرم. أدرك الإسلام وأسلم. ذكره الجمحي في الطبقة العاشرة من فحول الجاهلية وقال: كثير الشعر في الجاهلية والإسلام. توفي نحو ٢٠ من الهجرة. ترجمته في: طبقات فحول الشعراء/ ١٩٠، والأعلام ٥/ ٧٩.

(١) فتكون تامة بمعنى وقع أو حدث أو خلق. فهي بمعنى الكون الذي هو أصل الحدث فإن دلت على حدوث الشيء ووقوعه، استغنى عن الخبر، لأن الحدث فيها دال على معنى وزمان.

(٢) البيت من الطويل في ديوانه/ ٣١ من قصيدة مطلعها:

متى تعرف العينان أطلال دمنة ∴ لِلَيْلَى بأعلى ذي معارك تَدْمَعا

وقبله:

بأبعد من ليلى نوالا فلا تكن ∴ بذكراك شيئا لا يواتيك مولعا

وبيت الشاهد ورد في الكتاب ١/ ٢٢، وشرح شواهده للأعلم ١/ ٢٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٦٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٤١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٨٦، وشرح القصائد التسع ٢/ ٦٩٣، وشرح الرماني على كتاب سيبويه/ ٢١١، ٢١٧، وشرح اللمع للباقولي/ ٥٨٢، والإيضاح/ ١٩١، والبغداديات/ ٥٤٥.

وقوله: (ذو كواكب) يريد به: أن الشمس لما ضعف ضوءها في ذلك اليوم ظهرت الكواكب فيه كظهورها إذا كسفت الشمس.

وقوله: (أشنعا): الأشنع: من شُهر شره، وأمرٌ أشنعُ وشنيعٌ: قبيح عن اللسان (شنع) ٨/ ١٤٤.

أضمر لعلم المخاطب بما يعني، وهو اليوم، وسمعت بعض العرب يقول (أشنعا) ويرفع ما قبله، كأنه قال: إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا...."٠

فرواية سيبويه بنصب (يوما) على إضمار اسمها، لعلم المخاطب، كأنه قال: إذا كان اليوم يوما، كأنه ظن أن يقول قائل: إن (كان) إذا كان اسمها ظرفا لم تكن إلا بمعنى وقع، ولذلك كان المعنى ــ كما ذكر الأعلم ــ إذا كان اليوم الذي يقع فيه القتال٠

وقد روى ابن السيرافي هذا البيت برفع (يوم) على تمام كان[١] ــ وقد أشار سيبويه إلى ذلك ــ كما سيأتي٠

فرواية النصب على أن (كان) ناقصة، وأضمر اسمها، لعلم المخاطب بما يعني، كأنه قال: إذا كان اليوم يوما ذا كواكب[٢]٠

وذهب الفراء إلى كون المضمر مجهولا، تقديره: إذا كان هو: أي اليوم[٣] .....

أما رواية الرفع، فعلى أن (كان) تامة إذا أعربت (أشنعا) حالا، وعلى أنها ناقصة فتكون (أشنعا) خبرها، وهذا معنى قول سيبويه: (وسمعت بعض العرب يقول (أشنعا) ويرفع ما قبله، كأنه قال: إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا)[٤]٠

وعليه يكون (يوم) اسمها، و(ذو كواكب) صفته٠

ولم يجز ابن السراج القول بجواز نصب (أشنعا) على الخبرية[٥]، إنما النصب عنده على الحالية، إذ هي لا تفيد في الخبر إفادتها في الحال[٦]٠

---

(١) راجع: شرح أبيات سيبويه ١/ ٦٣ ٠
(٢) راجع: الإفصاح/ ٢٧٧ ٠
(٣) راجع: معاني القرآن ١/ ١٨٦ ٠
(٤) الكتاب ١/ ٢٢ ٠
(٥) ذكر هذا أبوعلي في البغداديات/ ٥٤٥ ٠
(٦) وقوله مردود؛ لأنه إنما جاز كون الاسم والخبر نكرتين لما وصف الأول منهما، فصار فيه بعض تخصيص يقربه من المعرفة، لذا كانت إفادتها في الخبر حاصلة٠

وفي هذا نظر،إذ الخبر والحال وصفان في المعنى،وقد تخصص اسمها.

ورد قوله أبوعلي الفارسي بأن (الحال أحد ضروبها أن تجيء للتوكيد، كقوله ــ تعالى ــ: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[١] .... وما أشبه هذا مما في الكلام الذي قبله دلالة عليه، وليس الأخبار كذلك، ولم تجيء على هذا، إنما يكون خبرا مختصا بفائدة لم يدل عليها ما قبلها[٢]، فلا يستقيم أن يجعل (أشنعا) خبرا، ولكن حالا، وإذا كان حالا (كان) بمعنى وقع، وكان الاسم المنتصب حالا....)[٣].

فأبوعلي يذهب إلى القول بالحالية، لا بالخبرية ــ كما يفهم من رده ــ وبقوله قال الرماني ــ وهو وجه الكلام عنده إذا رفع (يوم) ــ (لأنه يحسن الوقوف على (إذا كان يوم ذو كواكب) فصار (أشنعا) فضلة في الكلام، ولهذا حمله ــ يعني سيبويه ــ على الحال)[٤].

وذهب القرطبي[٥] إلى أن نصب (أشنعا) على التعظيم لا على الحالية مع جعل (كان) تامة ــ كأنه راعى المعنى ــ لأنه حين قال: إذا وقع يوم ذو كواكب) علم أنه: أشنع، فكأنه قال: أذكره أشنع)[١].

---

(١) من الآية رقم ٩١ من سورة البقرة.

(٢) وإلى هذا ذهب الأعلم. قال: (وفي نصب (أشنعا) تقديران. أجودهما: أن يكون نصبه على الحال المؤكدة لأنه إذا وصف (اليوم) بالكواكب فقد دل على الشنعة ــ والحال المؤكدة تستعمل كثيرا ــ و.. والتقدير الآخر: أن يكون نصبه على الخبر المؤكد به، والخبر لا يكاد يقع إلا لفائدة يحتاج إليها لا يستغنى عن ذكرها، وقد استغنى عنه هنا، فلذلك قبح هذا التقدير وضعف). شرح شواهد الكتاب ١/ ٢٢ وما بعدها.

(٣) البغداديات/ ٥٤٥ ــ ٥٤٧ بتصرف.

(٤) شرح الرماني على الكتاب ١/ ٢١٨ (وإن كان سيبويه لم يصرح بنصب (أشنعا) على الحال، الحال، لكن قد يفهم هذا من كلامه) وراجع: شرح السيرافي على الكتاب ٣٠٢/١، ٣٠٣، وممن حمله على الحال أيضا: الباقولي في شرح اللمع/ ٥٨٢ قال: (ألا ترى أنه ــ يعني سيبويه ــ قال: إن (أشنعا) منصوب على الحال وليس بخبر؛ لأن قوله (يوم) لما وصف بقوله (ذو كواكب) دل على ما في (أشنع) من المعنى، ففي جعل (أشنع) خبرا ليست فائدة لم تكن في الاسم، فكما أن ذكر الوصف ههنا حيث صار كالجزء من الموصوف، أخرج (أشنع) عن الخبر).

(٥) هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي القرطبي المجريطي الأصل. أبونصر. أديب. من أهل قرطبة. حضر مجلس أبي علي القالي وهو يملي كتابه (النوادر) ولازمه حتى مات. له: تفسير أبيات كتاب سيبويه. توفي سنة ٤٠١هـ. ترجمته في: الصلة لابن بشكوال/ ٥٩٥، وهدية العارفين ٥٠٣/٢، وكشف الظنون/ ١٤٢٨، والأعلام ٨/ ٦٣ .

المسألة الثانية: (تجرد معمول الصفة المشبهة من أل):

قال سيبويه في (باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه .....

.....

"واعلم أن الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكون فيه الألف واللام؛ لأن الأول في الألف واللام وغيرهم ههنا على حالة واحدة وليس كالفاعل، فكان إدخالهما أحسن وأكثر، كما كان ترك التنوين أكثر، وكان الألف واللام أولى؛ لأن معناه: حَسَنٌ وجهُهُ، فكما لا يكون هذا إلا معرفة اختاروا في ذلك المعرفة ــ والأخرى عربية، كما أن التنوين والنون عربي مطرد فمن ذلك قوله: هو حديث عهد بالوجع"(٢) وقال عمرو بن شاس:

أَلكني إلى قومي السلامَ رسالةً ∴ بآية ما كانوا ضعافًا ولا عُزْلاَ

ولا سيِّئي زِيٍّ إذا ما تَلَبَّسُوا ∴ إلى حاجةٍ يومًا مُخَيَّسَةً بُزْلاَ(٣)

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر المجريطي القرطبي. تحقيق الدكتور/ عبدربه عبداللطيف عبدربه ــ مطبعة حسان ــ الطبعة الأولى/ ١٩٨٤م ــ القاهرة صـ٤٩ ٠

(٢) الكتاب ١/ ١٠١ ٠

(٣) البيتان من الطويل، (ليسا موجودين في الديوان)، وردا في الكتاب ١/ ١٠١، وشرح شواهده للأعلم ١/ ١٠١، والنكت ١/ ٤١٤، والمقتضب ٤/ ١٢٠، وشرح السيرافي ٢/ ٥٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٧٩، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس/ ٦٢ بلفظ (الكرام)، والمنصف ٢/ ١٠٣، والمقتصد ٥٤١/١، ومغني اللبيب ٢/ ٤٨٣، وشرح شواهد المغني ٨٣٥/٢، بلفظ (ولا سيئي رأي)، والخصائص ٣/ ٢٧٧ ٠

والذي في الديوان/ ٣٧ غير هذين البيتين اللذين استشهد بهما النحاة. ففيه:

وردَّ جَوَاري الحيِّ لما تَحَمَّلوا ∴ لبينهم منا مخيسة بزلا

وقد أورد محقق شعره البيتين في غير المخطوطة التي اعتمدها في التحقيق مع أبيات أخر ضمنها شعره. راجع: شعر عمرو بن شاس. تحقيق الدكتور/ يحيى الجبوري صـ٧٢ الطبعة الأولى ــ دار القلم ــ الكويت/ ١٩٧٦م٠

و(ألكني): بلغ عني وكن رسولي. و(الألوكة): الرسالة، وهي بدل من (السلام) الذي هو مفعول ثان، وإن شئت نصبت على معنى: بلغ عني رسالة، و(مخيسة) أي: إبل مذللة للركوب. وقيل: محبوسة لم تسرح. و(البُزّل) جمع بازل، وهي المسن من الإبل. من البزل وهو شق نابه إذا طعن في التاسعة. راجع اللسان (ألك) ١/ ١٣٦، و(خيس) ٥/ ١٨٨، و(بزل) ٢/ ٨٠ ٠

فأضاف (سيئ) إلى (زيّ) وهو نكرة، على تقدير إثبات الألف واللام المحذوتين اختصارا[١]، ونقول:

من أنواع معمول الصفة المشبهة أن يكون مقرونا بأل، أو مجردا عنها، وتلك الصفة تعمل في ذلك المعمول الرفع والنصب والجر مطلقا ويدخل في ذلك: الصفة المقرونة بأل، والمجردة منها، والمعمول المقرون بأل والمجرد، والمضاف.

ومن أمثلتها في الجر: (رأيت رجلاً جميلَ الوجهِ ــ وجْهِهِ ــ وجْهٍ)[٢].

وقد حكم ابن مالك بقلة (حسنُ وجهٍ) و(حسنٌ جهةُ) و(حسنٌ وجهَةُ)[٣] وجعل(حسنٌ وجهٌ) أضعف من الصور السابقة، بينما جعلها بدر الدين قوية[٤].

وصورة (حسنُ وجهٍ) بالجر، على إضافة الصفة إلى المجرد من الألف واللام دليل قوي على ما أنشده سيبويه في بيت عمرو بن شاس[٥].

وسبب جعلها قوية حسنة ــ عند من جعلها كذلك ــ قيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ؛ لأن معنى (حسنُ وجهٍ): حسنُ وجهٍ له، أو منه.

فقول عمرو بن شاس: (ولا سيئي زيٍّ) حجة ــ كما ذكر النحاس[٦] ــ لمن قال: هذا حسنُ وجهٍ، والوجهُ. فكان الجيد أن يقول: ولا سيئ الزيِّ، وعلى هذا

(١) ذكر ذلك الأعلم في شرح شاهد البيت ١/ ١٠١ .
(٢) سواء كان المعمول مقرونا بأل أو مضافا أو مجردا منهما.
(٣) والقلة هنا بمعنى الضعف. راجع: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٠، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٦/ ٢٧٩٢ .
(٤) شرح الألفية لابن الناظم/٤٤٨، وراجع صـ١٧٥، ١٧٦ من نفس الكتاب.
(٥) راجع: شرح التسهيل لناظر الجيش ٦/٢٨٠٠، وحاشية الصبان ٣/ ٩، ١٣.
(٦) في شرح أبيات سيبويه/ ٧٩ .

استشهد سيبويه وغيره[١]، بجواز مثالها: حسنُ وجهٍ بالإضافة وتجريد المضاف من أل.

جاء في التذييل والتكميل: ".... أو غير مقرونة بأل وصرحت بالرابط فالرفع ويجوز النصب والجر ضرورة[٢] نحو: (مررت برجل حسنٍ وجهٌ منه) أو (حسنٍ وجهُ أخٍ له). ويجوز في الشعر: (وجهًا منه) و(وجهٍ منه .....)[٣].

وذكر البغدادي قول ابن خلف تعليقا على البيت الشاهد في تنكير (زيّ) وترك إدخال الألف واللام عليه: "وهذا على من قال: (مررت برجل حسنٍ وجهِه). ومن قال (بحسنِ الوجهِ) قال: (سيئِ الزيِّ) ومن قال: (الحسن الوجهِ) قال: (بسيئِ الزيِّ) ومن قال: (بحسنٍ وجهًا) قال: سيء زيًّا"[٤].

نخلص من هذا إلى حمل الصفة المجردة من أل على المقرونة بها، وكذا المعمول المجرد عنها على المقرون بها، فإذا جاءت الصفة مجردة من أل ومعمولها كذلك فالوجه الخفض، إما على وجه الاختصار وإما على تقديرها في المعنى.

(١) كابن مالك مثلا في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٤، وراجع أيضا: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٣٢، وشرح شواهد المغني / ٨٣٥ .

(٢) منع سيبويه جوازه في غير الشعر، ومنعه المبرد مطلقا، وأجازه الكوفيون نثرا ونظما وهو الصحيح. وأما نحو (مررت برجل حسنٍ وجهٌ)، فمنعه أكثر البصريين، وجوزه الكوفيون وهو اختيار ابن مالك وقال ــ نقلا عن ابن خروف: لا سبيل إلا إلى جوازها... فلا مبالاة بمن منع. راجع: شرح التسهيل ٣/٩٦ .

(٣) راجع شرح أبيات المغني للبغدادي ٦/ ٢٨١ ــ ٢٨٤ .

(٤) شرح أبيات المغني ٦/ ٢٨٢ .

المسألة الثالثة (النصب بإضمار فعل للمعنى)[١]:

قال في (باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنيا على الابتداء ..... "ومما ينتصب على أنه عظم الأمر قوله (وهو لعمرو بن شاس الأسدي):

ولَمْ أَرَ لَيْلَى بعد يومٍ تَعَرَّضَتْ ∴ لنا بين أثواب الطِّرَافِ من الأَدَمْ
كلابيَّةً وبْريةً حَبْتَريَّةً ∴ نَأَتْك وخانَتْ بالمواعيدِ والذِّمَمْ
أُنَاسًا عِدىً عُلِّقْتُ فيهم وليتني ∴ طلبتُ الهوي في رأسِ ذي زَلَقٍ أَشَمْ[٢]

---

(١) راجع الكلام عن هذه المسألة وتقدير الإعراب تبعا للمعنى في بيت عبدالرحمن بن جهيم في موضعه من البحث صـ

(٢) الأبيات من الطويل في شعر عمرو بن شاس/ ٨١، وكلها مرفوعة، وردت في الكتاب ٢٨٨/١، وشرح شواهده ١/ ٢٨٨، وما بعدها، والنكت ١٢٤/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ١٢٦، وشرح السيرافي ٢/ ٤٧٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٥٤، والبيت الثالث في الخصائص ١٢٤/٢ (أناسٌ)، واختلف في لفظ (حبترية) في البيت الثاني، فقد أثبتها سيبويه والأعلم (حبترية) وكذا ابن السيرافي في شرح الأبيات ــ بينما أثبتها الأعلم في النكت (خيبرية) وأثبتها الغندجاني في فرحة الأديب/ ٤٣ (حنثرية) بالثاء٠

قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٤: "وجدت هذا الشعر في الكتاب منسوبا إلى عمرو بن شاس، ولم أجده في شعره .. والشعر لمضرس بن ربعي الأسدي ٠

هذا، وبالرجوع إلى شعر مضرس بن ربعي لم أجد تلك الأبيات في قصائده الميمية الثلاث ومجموع أبيات تلك القصائد عشرة أبيات. وفيها:

(ولم أنس من ريا غداة تعرضت ∴ لنا دون أبواب الطراف من الأدم)

وليس هناك ذكر للأخيرين٠

وقد أورد ابن السيرافي الأبيات ــ غير متوالية ــ كما وردت في الشاهد إنما هي مختارات من قصيدة جملة أبياتها تسعة أبيات آخرها البيت الثالث عند سيبويه والرواية في الأبيات الثلاثة (كلابية وبرية حنثرية ــ أناس) كلها مرفوعة٠

وكذا جاءت رواية البيت الثالث في الخصائص ٢/ ١٢٤ ٠

وذلك على تقدير الأبيات، كأنه قدر: (هي) و(هم)٠

وفي تحقيق لفظ (حبترية) وما فيها من تصحيف رد الغندجاني كلام ابن السيرافي، وأنه حام على الصواب، ولم يَرِدْ ــ أي: لم يأت بالمقصود ــ قال: (وفي شعره: حنثرية ــ بنون وثاء منقوطة بثلاث نقط، ثم سكت ولم يرجح الصواب على الخطأ حتى لا يدري المستفيد أيًّا يأخذ وأيًّا يدع، وهذه رقاعة تامة. والصواب في بيت الكتاب (حنثرية) بالنون والثاء المعجمة ثلاثا من فوق، وهو حنثر بن وهب بن وبر بن الأضبط بن كلاب ، وفي تميم أيضا، وليس هذا موضعه ــ حنثر بن غوى بن سلامة بن غوى بن جروة بن أسيد. وفي أسد: حنثر=

فنصب (كلابية) وما بعدها على التعظيم، ونصب (أناسًا عِدًي) على الاختصاص والتشنيع، كذا ذكر الأعلم.

ومراده بالتشنيع ــ كما يرى البحث ــ هنا: الشتم والذم، ولذا يكون النصب عليه في (كلابية) أولى من تقدير الاختصاص أو غيره، إذ إن عظم الخطب وفداحة الأمر عنده جعلته يذكر تلك الصفات.

وهذا معنى قول سيبويه (على أنه عظم الأمر) لا على المدح كما قد يفهم إذ عليه يفسد المعنى المراد.

ولا يجوز النصب على الحال، لفساد المعنى كذلك، إذ ليس المراد الإخبار عن حالها، فالأنساب لا تتغير، إنما المراد ذكر ما هي عليه من صفات، ولذا يقبح النصب على الحال هنا قُبْحَه لو أريد في جملة الابتداء.

فمفهوم كلام سيبويه: أن ما حُسن نصبه في جملة الابتداء، حسن كذلك بعد دخول (إنّ) عليها(١)؛ إذ المعنى صحيح في كليهما. وما قبح في الابتداء، قبح كذلك بعد دخول (إن) لفساد المعنى في كليهما، فيجري الحسن والقبح في جملة (إن) مجراه في الابتداء.

فمما قبح نصبه على الحال، لقبح نصبه في الابتداء ما أورده سيبويه في شاهده من بيتي عمرو بن شاس، إنْ على تعظيم الأمر وإنْ على الاختصاص أو

=ابن كاهل بن أسد، فأما (حبتر) بالباء والتاء المعجمة بثنتين من فوق فهو (حبتر بن عدي بن سلول . من خزاعة). راجع: فرحة الأديب/٤٣ وما بعدها.
و(الطراف) في البيت: القبة من الأدم تبنى لذوي الثروة والغنى. و(كلابية) نسبة إلى قبيلتها. و(وبرية) نسبة إلى حيها، و(حنثرية) نسبة إلى فصيلها ورهطها. قال الأعلم: "تفخيما لها". ونأت: بعدت. و(خانت) لم تحفظ الوعد والعهد. والمراد بقوله (أَنَا سَاعِدِّي): هم بنوعامر، فقد كان بينهم وبين قوم الشاعر حروب وتغاور. و(الزلق الأشم): الجبل العالي تزلق فيه القدم.

(١) ومثاله في هذا (إن هذا عبدالله منطلقا) ولو قلت: (هذا عبدالله منطلقا) فتخبر أنه في حال انطلاق، كان المعنى صحيحا في كليهما، فلو قلت: هذا الرجل منطلق ــ ورفعت ــ كان المراد الإخبار عن صفته لا عن حاله.

التشنيع. فلو نصبه على الحال لفسد المعنى، إذ المراد الإخبار عن صفات من هي كذلك لا عن حالها.

وهذا على تقدير : أعني أو أخص ــ فهذا وما أشبهه على إضمار فعل يناسب معنى الكلام. إنْ ذمًّا وتشنيعا أو اختصاصا على ما يفهم من سياق الكلام، والرفع والنصب في الأبيات سواء[١]، إلا أن النصب في مثل هذا أو في دلالة إذ عليه المعنى، والسماع عن العرب يؤيده.

وهذا ما أراده سيبويه في قوله: "... فكل هذا سمعناه ممن يرويه عن العرب نصبا، ومما يدلك على أن هذا ينتصب على التعظيم والمدح[٢] أنك لو حملت الكلام على أن تجعله حالا لما بنيته على الاسم الأول[٣] كان ضعيفا، وليس ههنا تعريف ولا تنبيه، ولا أراد أن يوقع شيئا في حال؛ لقبحه، ولضعف المعنى"[٤].

(١) قال ابن السيرافي بعد ذكر الأبيات: "والرفع والنصب جائزان فيه" يريد: رفع أناس، وما قبلها. راجع: شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٥ .

(٢) فيما كان المراد منه المدح، لا في بيت عمرو بن شاس الذي محل الشاهد هنا إذ المدح ينافي معناه.

(٣) أي: المبتدأ في جملته.

(٤) الكتاب ١/ ٢٨٩ .

المسألة الرابعة: (مجيء كأين استفهامية):

قال في (باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام ..... "وكذلك: (كأين رجلا قد رأيت) [١] زعم ذلك يونس، و(كأين قد أتاني رجلا) [٢] إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (مِنْ) [٣] قال ــ عزوجل ــ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾[٤] وقال عمرو بن شاس:

وكَائِنْ رَدَدْنَا عنكُمُ من مُدَحَّج ∴ يجيءُ أمامَ الألفِ يَرْدِي مُقَنَّعَا[٥]

---

(١) يريد: أن (كأين) تنصب (رجلا) كما نصبته كم في الاستفهام وإن لم يكن (كأين) استفهاما إلا أنه مثله ٠

(٢) بالفصل بين (كأين) ومنصوبها٠

(٣) لما فيها من معنى التوكيد وبيانه هنا بخلاف معناها مع (كم) و(كذا) فهي مع كذا ــ دلالة على العدد ــ بيانية، كما مثل سيبويه بقول الخليل: كأنهم قالوا له: كالعدد درهما، وكالعدد من قرية. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به. الكتاب ٢٩٨/١، وقال السيرافي في شرح الكتاب ٢/ ٤٩٥ (وقد كثر في كلام العرب وقوع (من) بعدها، وإنما اختارت العرب أن يتكلموا بها مع (من) فيما ذكر أبوالعباس محمد بن يزيد أنه إذا قال: كأين رجلا أهلكت، جاز أن يكون (رجلا) نصبا بـ(كأين) فيكون واحد في معنى جميع، ويجوز أن تجعل (كأي) ظرفا، كأنه قال: كأين مرة، وتنصب (رجلا) بـ(أهلكت) فيصير واحدا في معنى نفسه، فإذا أدخلت (من) صار واحدا في معنى جميع)٠

كأنه يريد أنها تأخذ معنى كم في الاستفهام فتنصب أو معناها في التكثير فتجر، فيكون المنصوب بعدها منصوبا بالفعل لا بها٠

(٤) من الآية رقم ٤٨ من سورة الحج ومن الآية رقم ١٣ من سورة محمد ومن الآية ٨ من سورة الطلاق٠

(٥) البيت من الطويل. جاء في شعره/ ٣٢ من قصيدة مطلعها:

متى تعرفُ العينان أطلال دمنة ∴ لليلى بأعلى ذي مَعَارك تدمعا

وقبله:

ومن حُجُر قد أمكنتكم رماحُنَا ∴ وقد سار حولا في مَعَدٍّ وأوضَعَا

ورواية البيت في شعره:

وكائن رددنا عنكم من متوج ∴ يجيء أمام الألف يَرْدِي مقنعا

وبعده:

ضربنا يديه بالسيوفِ ورأسِه ∴ غداة الوغي في النَّقْع حتى تكنَّعا

وبيت الشاهد ورد في الكتاب ١/ ٢٩٧، وشرح شواهده للأعلم ٢٩٧/١ برواية (يجيء أمام القوم) وكذا في النكت ٢/ ١٣٥، وفي شرح ابن السيرافي ٤٩٦/١، وقال: ويروى وكم= من همام قد وطئنا متوج٠

فإنما ألزموها (من)؛ لأنها توكيد، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام، وصار كالمثل.... و(كأين) معناها معنى (رُبَّ) (١)، وإن حذفت (من) و(ما) (٢) فعربي، وقال(٣): إن جرها أحد من العرب، فعسى أن يجرها بإضمار (من) كما جاز ذلك فيما ذكرنا في (كم)...."٠

فحمل (كأين) على (كم) استفهاما وخبرا(٤)، وقد جعلها سيبويه بمنزلة (رب) كما جعل (كم) في الخبر بمنزلتها في أنها تدخل على النكرة وإن ناقضتها في المعنى. هذا مفهوم كلام ابن السيرافي(٥)٠

ويفهم من كلامه أنها لم تأت استفهامية ــ وإن نصب تمييزها ــ وهذا ما عليه الجمهور(٦)٠

وظاهر كلام ابن مالك في التسهيل وشرحه مجيئوها استفهامية، وهو رأي ابن قتيبة وابن عصفور ــ فيما نسب إليهما٠

= وورد في الكامل ٣/ ٢٢٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ١٢٩، وشرح السيرافي على الكتاب ٢/ ٤٩٤، والمسائل البغداديات/ ٣٩٣، وسر الصناعة ١/٣٠٥، والتذييل١١/٥٣ ٠

ومعنى (يردي) من الرَّدَيَان، وهو ضرب من المشي. ومعنى (مقنعا) يريد: أنه قد تقنع سلاحه، فلا يرى من وجهه إلا ما يرى المقنع من ثوبه٠

يقال: تَقَنَّع في السلاح: دخل، والمُقَنَّع: المُغَطَّى رأسه٠

(١) وهذا على معنى الإخبار؛ لأن معنى (رُبَّ) التقليل، والتكثير، ولا يسوغ مع الاستفهام؛ إذ هو عن مجهول، والمجهول لا يوصف بقلة ولا كثرة، وإن كان الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره٠

(٢) يريد: إن حذفت (من) في جملة (كأين) و(ما) في تركيب (سيما) و(ربما)٠

(٣) يريد: يونس؛ لأن الكلام في الأول له إذ قال: زعم ذلك يونس٠

(٤) توافق (كأين) كم في الإبهام، واحتياجها إلى تمييز، والبناء، ولزوم التصدر وإفادة التكثير ــ وهو الغالب ــ والاستفهام ــ وهو نادر، وقد أثبته ابن قتيبة وابن عصفور، وابن مالك٠

وتخالف (كم) في التركيب، ومجيء مميزها مجرورا بـ(من) في الغالب، وزعم ابن عصفور لزوم ذلك؛ إذ لم يرد في القرآن إلا كذلك. وعدم وقوعها استفهامية عند الجمهور٠

(٥) راجع: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٩٦ وما بعدها٠

(٦) وقد نص ابن السراج على ذلك كما يفهم من قوله: (وكذلك قولهم: كائن رجلا قد رأيت) أجرى هذا الحرف مجرى (كم) إلا أن أكثر العرب إنما يتكلم به مع (من) .. الموجز في النحو/ ٤٤ ٠

جاء في شرح التسهيل: "وانفردت (كائن) أيضا بأنها قد يستفهم بها، كقول أبي بن كعب ــ ﷺ ــ لعبدالله: (كأين تقرأ سورة الأحزاب، أو: كأين تعد سورة الأحزاب؟ فقال عبدالله:ثلاثا وتسعين. فقال أبي: قط)[١] أراد: ما كانت كذا قط[٢].

وخالفه أبوحيان في ذلك؛ إذ لم يذكر دليلا على أنه يستفهم بها سوى هذا الخبر[٣] .

وربما يكون القول باستفهاميتها محمولا على تركيبها من كاف التشبيه و(أي) الاستفهامية ــ في الأصل ــ ثم حكيت، فصارت كالفعل إذا سمي به محكيا، فيحكم على موضعه بالإعراب[٤].

(١) الحديث أخرجه أحمد في مسنده برقم (٢١٢٠٧) ٣٥/ ٢١٢٠٧ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢٣ .
(٣) راجع: التذييل والتكميل١٠/ ٥٤، وتوضيح المقاصد والمسالك١٣٤٢/٤ .
(٤) راجع: الكامل ٣/ ٢٢١ وما بعدها، وتوضيح المقاصد ١٣٤٥/٤ .

المسألة الخامسة حركة عين (فُعْلَة) في الجمع:

جاء في (باب تكسير الواحد للجمع .... وأما ما كان (فُعْلة) فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد ألحقت التاء، وحركت العين بضمة؛ وذلك قولك: رُكْبَة ورُكُبَات[١]، وغُرْفَة وغُرُفَات[٢]، وجُفْرَةِ وجُفُرات[٣] ..... ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول: رُكَبَات، وغُرَفَات سمعنا من يقول في بيت الشاعر:

ولما رَأَوْنَا باديًا رُكَبَاتنا ∴ على موطن لا نخلط الجِدَّ بالهَزَلْ[٤]

..... ومن العرب من يدع العين من الضمة في (فُعْلَة) فيقول: عُرْوات، وخُطْوات"[٥] انتهى كلامه هنا.

وشاهده: تحريك عين (رُكَبَاتنا) بالفتح؛ استثقالا لتوالي الضمتين ــ في الأصل. وكان الكسائي يرى ــ كما نص الأعلم ــ أنه جمع (رُكْبَة) على (رُكَب) ثم جمع رُكَبا على رُكَبَات، فهو جمع الجمع، كما قالوا: بيوتات وطرقات. وقول

---

(١) الرُّكْبَة ــ بضم الراء وتشديدها وسكون الكاف ــ: مرفق الذراع من كل شيء. والجمع في القلة: رُكْبَات ورُكَبَات ورُكُبَات، والكثير: رُكَبٌ. وكذلك جمع كل ما كان على فُعْلَة إلا في بنات الياء، فإنهم لا يحركون موضع العين منه بالضم، وكذلك في المضاعفة. اللسان (ركب) ٦/ ٢١٢ .

(٢) الغُرْفة: العِلِّيَّة ــ بكسر العين واللام وتشديد اللام. والجمع: غُرُفات وغُرَفات وغُرْفات وغرف. اللسان (غرف) ١١/ ٣٨ .

(٣) الجُفْرة ــ بضم الجيم وسكون الفاء ــ سَعَة في الأرض مستديرة، والجمع: جُفَرٌ وجِفَارٌ. اللسان (جفر) ٣/ ١٦١ .

(٤) البيت من الطويل، ورد في الكتاب ٢/ ١٨٢ بغير نسبة وكذا في شرح الشواهد للأعلم ١٨٢/٢، والنكت له أيضا ٣/ ١١٣، وكذا في شرح ابن يعيش على المفصل ٥/ ٢٩، والمقتضب ٢/ ١٨٧، والمحتسب ١/ ٥٦، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٢٤٣/٢، والكوفي في شرح أبيات سيبويه، والمفصل/ ٢٥٦ ب لعمرو بن شاس.
و(باديا ركباتنا): أي: أظهرناها، وجثونا عليها، خدعة للعدو فينهزم. من (بدا الشيء يبدو بدوا وبداءً وبدًا أي: ظهر) اللسان (بدا) ٢/ ٤١ .

(٥) الكتاب ٢/ ١٨٢ .

سيبويه أصح وأقيس؛ لأنه لا يجوز أن يقال: (ثلاث رُكْبَات) ولو كان كما قال ما جاز في ثلاث ركبات على تقديره؛ لأنه جمع كثير، ومثل هذا الضرب من العدد لا يضاف إلا إلى أبنية القلة[١].

ومراد سيبويه كما يتضح من نصه: أن جمع (فُعْلَة) إذا كان صحيحا غير معتل فيجوز في عينه الثلاثة أوجه، إن شئت قلت: (فُعُلَات) ــ وأتبعت الضمة الضمة ــ وإن شئت جمعته على (فُعَلات)، فأبدلت من الضمة فتحة ــ لخفتها ــ وإن شئت أسكنت فقلت (فُعْلات)، كما قالوا في عَضُد: عَضْد، وفي رُسُل. ومثاله من القرآن قول الله ــ تعالى ــ: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾[٢] فقرأها القراء بالأوجه الثلاثة.

قال ابن جني: ".... لك في ظُلُمَات وكِسِرَات ثلاث لغات: إتباع الضم الضم، والكسر الكسر، ومن استثقل اجتماع الثقيلين فتارة يعدل إلى الفتح في الثاني، يقول (ظُلَمات) و(كِسَرات)، وأخرى يسكن فيقول: (ظُلْمات) و(كِسْرات) .... وكل ذلك جائز حسن"[٣].

وقال أبوحيان: "وقرأ الجمهور: ﴿فِي ظُلُمَٰتٍ﴾ ــ بضم اللام ــ وقرأ الحسن وأبوالسمال: بسكون اللام. وقرأ قوم بفتحها، وهذه اللُّغَى الثلاث جائزة في جمع فُعْلَة الاسم الصحيح العين غير المضعف ولا المعل اللام بالياء"[٤].

---

(١) راجع: شرح شواهد الكتاب للأعلم ٢/ ١٨٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٣/ ١١٣، والموجز في النحو لابن السراج/ ١٠٨ .
هذا؛ والعدول إلى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع الجمع؛ لأن العدول إليه قد جاء في نحو (كسرات) جمع كسرة جوازا. كما أن جمع الجمع ليس بقياس فلا ينبغي أن يصار إليه إلا بدليل قاطع. راجع البحر المحيط ١/١٣١ وما بعدها.
(٢) من الآية رقم ١٧ من سورة البقرة.
(٣) المحتسب ١/ ٥٦ .
(٤) البحر المحيط ١/ ١٣١ وراجع: إتحاف فضلاء البشر/ ١٣٠، ٢٠٥، ٣١١، ٣٢٥، والبديع في شواذ القراءات لابن خالويه/ ٢، ٣٦ .

وجاء في شرح الشافية: ".... ونحو حُجْرة على حُجَرات ــ بالضم والفتح"[١] وكل ذلك جائز في كل اسم جاء على (فُعْلة) غير مضعف العين، ولا معتلها.

وإنما كان ذلك جائزا ــ على سبيل التناوب أو التبادل ــ لما فيه من المشاكلة الصوتية من غير اختلاف في المعنى.

وقد يكون جوازه مبنيا على سماع دخلت فيه مستويات لهجية في باب لغوي واحد ــ وإن لم يكن خاضعا لقياس ــ فأكثر اللغة مسموع.

(١) ٢/ ١٠٩، وقال المحقق ٢/ ١١١ (.... وإن كانت صحيحة العين، فإن كانت صفة كـ(حُلْوة) فالإسكان لا غير، وإن كانت اسما، فإن لم تكن اللام ياء جاز في العين الإسكان والفتح والإتباع، سواء كانت اللام واوا كـ(خطوات) أو لا كـ(غرفات) ، وراجع: المصباح المنير/٦٩٧ .

وقال اليزدي: (.. ونحو (حجرة) مضموم الفاء ساكن العين على (حجرات) بالضم والفتح، فالفتح للفرق المذكور، والضم للإتباع... وقد تسكن العين في تميم نحو (حُجْرات) و(كِسْرات) استثقالا لحركة العين بعد الضمة والكسرة، مع أن في ذلك رجوعا إلى الأصل) شرح الشافية/٢٠٠ (رسالة).

قُرَّان الأسدي(*)

(لام الاستغاثة ـ هل تأتي للتعجب؟)

ورد له بيت واحد في الكتاب شاهدا على دخول اللام المفتوحة على المنادى ــ وهي لام الاستغاثة ــ لمعنى التعجب ٠

قال سيبويه في "باب ما يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة وذلك في الاستغاثة والتعجب، وذلك الحرف اللام المفتوحة ..... وأما في التعجب فقوله: (وهو قرار الأسدي)(١)":

لَخُطَّابُ لَيْلَى يَالَبُرْثُنَ منكم ∴ أَدَلُّ وأَمْضَى من سُلَيْكِ المقانب(٢)

(*) هو: قران بن يسار بن الحارث الأسدي. شاعر جاهلي، مخضرم، فاتك. قرنه المرزباني بالسليك بن السلكة في الجرأة والإقدام، وأدرجه ابن حبيب في فُتّاك الإسلام، وقد استعدى عليه وعلى قومه عثمان بن عفان. ترجمته وشعره في: ديوان بني اسد ٢/ ٥١٢، وشعر بني أسد/ ٤٤٤ ــ ٤٦٢، ومعجم الشعراء/ ٢٤٧، والدرر الفاخرة ٢/ ٣٨٣ وما بعدها، والأغاني ٣٩٧/٢ ٠

(١) هذا تصحيف ورد في اسم الشاعر في الكتاب ١/ ٣١٩، وكذا في الأغاني ٣٩٧/٢ ٠

(٢) البيت من الطويل، ورد في الكتاب ١/ ٣١٩ منسوب لفرار الأسدي ــ وهو تصحيف كما ذكرنا ــ ولم ينسبه الأعلم في شرح الشواهد ١/ ٣١٩، ولا في النكت ٢/ ١٦٧، ونسب إنشادا لأبي ثروان العكلي في معاني القرآن للفراء ٤٢١/٢، ونسبه ابن منظور في اللسان (برثن) ٢/ ٥٠ لقران الأسدي بلفظ (لزوار ليلى منكم آل برثن) وذكره قبل ذلك على ما أنشده سيبويه لقيس بن الملوح ــ وهو خطأ. وأعاد نسبته لقران ــ بلفظ (لخطاب ليلى يال برثن منكم) في (سلك) ٧/ ٢٣٨ ٠

وراجع البيت في معجم الشعراء/ ٢٤٧، وشرح ابن السيرافي ٦٠٤/١، والأصول ٣٥١/١، وابن يعيش ١/ ١٣١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٠/٣ ٠

و(برثن) قبيلة، وقيل: حي من بني أسد، و(سليك): ابن السلكة من مقاعس من بني سعد بن مناة من بني تميم. (شبههم به في حذقهم، ودقة حيلتهم في الفساد. و(المقانب) جماعات الخيل. واحدها: مقنب ــ بكسر الميم ــ ما بين الثلاثين إلى الأربعين. عن اللسان (قنب) ١٩٦/١٢ ٠

ومعنى البيت: أنهم قد داخلوا امرأته وأفسدوها عليه، فقال لهم هذا متعجبا من فعلهم، لا مستغيثا ٠

وشاهد البيت: أنه أدخل لام الاستغاثة في لفظ (بــرثن) لمعنــى التعجــب لا لمعنى الاستغاثة.

قال الأعلم: "وكانوا قد داخلوا امرأته، وأفسدوها عليه، فقال لهم هذا متعجب من فعلهم، وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها والتلطف في تغيرها عليه واستمالتها أهدى من السليك[1].

وهذه اللام الداخلة هنا تسمى: لام الإضافة، ويقــال فيهــا: لام الجــر ولام الملك.

وتكون مكسورة مع الاسم الظاهر، مفتوحة مع المضمر، إلا مــع ضــمير الواحد إذا أخبر عن نفسه.

وإنما فتحت مع المضمر، وكسرت مع الظاهر؛ لأن أصل اللام الفــتح؛ ولأن أصل الحروف التي جاءت على حرف واحد للمعاني في أول الكلام الفتح ــ كواو العطف وفائه وما أشبههما. ولما كانت الحروف كلها في أصل وضعها مبنيــة ــ وأصل البناء السكون ــ نظروا إلى تلك الحروف حال الابتــداء بهــا ــ ولا يبــدأ بساكن ــ فاختاروا الفتح لها ــ لأنه أخف الحركات ــ ففتحت هــذه الــلام مــع المضمر على حالها، وكسرت مع الظاهر ــ في غير النداء ــ فرقا بينها وبين لام التوكيد.

والمقصود بالنداء الذي لا تفتح معه اللام هنا: الاستغاثة؛ إذ لو فتحت معــه لأشبهت لام التوكيد في مثل قولنا: (إن هذا لَزَيْدٌ) حين الوقف، ولم يعلــم حينئــذ: أهي إضافة أم إخبار؟

هذا؛ وقد قالوا في النداء: يا لزيد ــ ففتحوا اللام مع (زيد) وهو ظــاهر ــ وهي لام الجر ــ وكان يجب كسرها ــ فرقا بين المدعو والمدعو إليه.

(١) شرح الشواهد للأعلم بهامش الكتاب ١/ ٣١٩ وما بعدها.

فإذا دعوت إنسانا، قلت: يا لفلان ــ بفتح اللام ــ وإذا دعوت إليه، قلت: يا لفلان ــ بكسرها ــ وكسرها ههنا سيرا على حالها مع الاسم الظاهر في غير النداء.

وهذا ما عبر عنه سيبويه بقوله: "هذا باب ما يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة، وذلك في الاستغاثة والتعجب، وذلك الحر اللام المفتوحة"(١).

ويجب أن تذكر معها (يا) لئلا تلتبس بلام التوكيد(٢).

ولام التعجب مفتوحة، كما في قولهم: (يا لَلْعجب) و(يا لَلْفليقة) و(يا لَلْماء) ــ كأهم رأوا أمرا عجبا(٣) ــ.

وكذلك تفتح في الاستغاثة؛ إذ هي داخلة على المستغاث به فرقا بينها وبين الداخلة على المستغاث فهي مكسورة في مثل قولنا: (يا لزيد لعمرو)(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

يا لَلرجالِ لِيومِ الأربعاءِ أَمَا ∴ يَنْفَكُّ يحدثُ لي بعد النُّهَى طربَا(٥)

وقد جمع سيبويه اللامين ــ لام الاستغاثة والتعجب ــ لأن حركتهما واحدة والمستغاث به، والمتعجب منه ظاهران في موضع مضمرين؛ إذ المنادى في موضع مضمر مخاطب، ولو دخلت على المضمر لم تكن إلا مفتوحة،فعومل الظاهر الواقع موقعه معاملته(٦).

---

(١) الكتاب ١/ ٣١٨، وراجع: النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ١٦٨/٢.
(٢) راجع: الكتاب ١/ ٣٢٠، ٣٢٦، وأمالي الزجاجي ١/ ٨١، ومعاني الحروف للرماني/ ٥١، ورصف المباني/ ٣٢٥، ومغني اللبيب/ ٢٠٨، ٢٠٩، وجواهر الأدب/ ٧٠، ٧٣، وتاج اللغة وصحاح العربية (لوم) ٥/ ٢٠٣٥ وما بعدها، وسر صناعة الإعراب/ ٣٢٥.
(٣) الكتاب ١/ ٣١٩، وما بعدها، وراجع: الكامل ٣/ ١٩١، ومغني اللبيب ٢٤٠/١.
(٤) راجع: المقتضب ٤/ ٢٥٥، والكامل ٣/ ١٩١.
(٥) البيت من البسيط، لعبدالله بن مسلم بن جندب الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين/ ٩١٠، والكامل ٣/ ١٩١، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٠٦، ومعجم البلدان لياقوت ١/ ١٣٦.
(٦) راجع: رصف المباني/ ٣٢٥.

هذا؛ وقد رأى الخليل بدليتها من الزيادة التي تكون في آخر المستغاث بـــه إذا قلت: يا زيداه٠

جاء في الكتاب: "وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت نحو قولك: (يا عجباه) و(يا بكراه) إذا استغثت أو تعجبت، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه"(١)٠

وقيل: إنها بقية اسم في النداء، والأصل: يا آل زيد، ويا آل بكـــر فحـــذفت الهمزة وإحدى الألفين ــ تخفيفا(٢) ــ ونسب هذا للكوفيين(٣)٠

وقال جماعة: هي غير زائدة واختلفوا فيما تتعلق به٠

فذكر ابن هشام قولا لابن جني مفاده أنها متعلقة بحرف النداء؛ لما فيه من معنى الفعل(٤)٠

ورد هذا القول، بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور٠

وقال الأكثرون: هي متعلقة بفعل النداء المحذوف، واختار ذلك ابن الضائع وابن عصفور ــ ونسباه لسيبويه ــ واعترض على ذلك، بأن فعل النـــداء متعـــد بنفسه، فهو قوي لا يحتاج لتعديه باللام٠

وأجاب ابن الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء ــ في نحو (يا لَزيد)، وضـــمن معنى التعجب في نحو (يا للدواهي)٠

وأجاب ابن عصفور، بأنه لما ضعف بالتزام الحذف قوي تعديه باللام(٥)٠

---

(١) الكتاب ١/ ٣٢٠ ٠
(٢) راجع: تاج اللغة ٥/ ٢٠٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٢ ٠
(٣) راجع: مغني اللبيب ١/ ٢٤٥، وهمع الهوامع ٢/ ٥٥ ٠
(٤) راجع: مغني اللبيب ١/ ٢٤٥، (ولم أعثر على قول ابن جني هذا في كتبه) وقد نسبه له ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٠٩، والسيوطي في همع الهوامع ٢/٥٤ ٠
(٥) راجع: مغني اللبيب ١/ ٢٤٤ ٠

الكميت الأسدي(*)

جاءت أبيات له في سبعة مواضع من الكتاب شواهد على مسائل مختلفة.

المسألة الأولى: (عمل أمثلة المبالغة إذا جمعت عمل اسم الفاعل المشتقة منه):

ومما ورد من شواهده على ذلك بيت الكميت:

شُمٌّ مهاوينُ أَبْدَانَ الجَـزُورِ مَخَـا ∴ ميصُ العشـيات لاخُـورٌ ولاقُـزُمُ(١)

(*) الكميت بن زيد بن خُنَيْس الأسدي. أبوالمستهل. شاعر الهاشميين من أهل الكوفة. عالم بآداب العرب ولغاتها وأنسابها وأخبارها، من أصحاب الملحمات. انحاز إلى بني هاشم، وكثر مدحه لهم، وكان متعصبا لمضر، توفي ١٢٦هـ. ترجمته في: جمهرة أشعار العرب / ١٨٧، ومعجم الشعراء/ ٣٤٧، والشعر والشعراء/ ٥٦٢، والموشح/ ١٩١ ــ ١٩٨، والأغاني ١٠٨/١٥، وخزانة الأدب ١/ ١٤٤، والأعلام ٥/ ٢٣٣ .

(١) البيت من البسيط، في ديوانه ٢/ ١٠٤، ورد في الكتاب ١/ ٥٩ منسوبا للكميت وكذا في شرح شواهده للأعلم ١/ ٥٩، وفي النكت ١/ ٣٤٨، وشرح السيرافي ١/ ٤٤٤، وابن يعيش ٦/ ٧٤، والخزانة ٨/ ١٥٠، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ١/ ٢١٥ لابن مقبل، واختلف في نسبته عند الشنقيطي في الدرر ٥/ ٢٧٥ فقيل: للكميت بن زيد أو للكميت بن معروف أو لابن مقبل ونسبه ابن مالك في شرح عمدة الحافظ/ ٦٨٣ لتميم العجلاني، وجاء بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ/ ٤٧٠، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٥/٢، وشرح التسهيل ٨٠/٣، والأمالي النحوية لابن الحاجب ١/ ٣٩٦ وهمع الهوامع ٣/ ٦٠ وقبل البيت في الديوان:

يأوي إلى مجلس باد مكارمُهُم ∴ لا مُطْمِعِي ظالم فيهم ولا ظلم

والقوافي مجرورة، فربما يكون ما جاء في الكتاب مرفوع القافية على إرادة القطع كأنه قال : هم.

وقوله (شُمٌّ) جمع أشَم، وصف من الشَّمَم ــ وهو طول الأنف. يقال: أشَمَّ الرجل يُشِمُّ إشماما: أي: يمر رافعا رأسه، كناية عن التكبر والعزة والأنفة. و(مهاوين) جمع مِهْوان تكثير مَهين: أي: ضعيف في لين غير ذليل. يريد أنهم يخضعون للأضياف أبدان الجزور. و(أبدان الجزور) جمع بَدَنة، وهي الناقة السمينة المتخذة للنحر. و(مخاميص) جمع مِخْمَاص مبالغة في لفظ خَمِيص، وهو الجائع. و(الخُور): الضعفاء عند الشدة. والخَوَر ــ بفتحتين. الضعف مطلقا. والأخْوَر: الضعيف. هذا قول العيني. قال البغدادي: في الخزانة ١٥٤/٨ وهو القياس و(القَزَمُ) بالتحريك: الدناءة. والقُزُم ــ بضمتين: رذال الناس وسَفَلَتِهم يقال: رجل قَزَم: أي دنيء. والذكر والأنثى والواحد والجمع فيه سواء؛ لأنه في الأصل مصدر.

وتلك صفات مدح بما يشبه الذم. فبرغم عزتهم وأنفتهم يؤخرون عشاءهم تربصا على ضيف يطرق، فبطونهم خميصة لتأخر الطعام عنهم.

وراجع اللسان مواد (بدن) ٢/ ٤٠ و(جزر) ٣/ ١٣٨ و(خمص) ١٥٨/٥ و(خور) ١٧٥/٥ و(شمم) ٨/ ١٣٩ و(قزم) ١٢/ ٩٧ و(هون) ١٥/ ١١٣ .

قال في (باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل[١].....

"وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة، فمما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فعول ومفعال وفعال وفعل وقد جاء فعيل ..... يجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار...."[٢].

فمراد سيبويه بيان أحكام مفردات تلك الأبنية[٣]، فتلك الأحكام جارية على الجمع[٤].

---

(١) يريد: أن أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالها تعمل عمل الفعل المضارع لها لما كانت على معناه. فإذا أوليت حرف الاستفهام أسماء أوقعت على ضميره اسم فاعل أو اسم مفعول حمل ذلك الاسم على إضمار فعل ــ وكان اسم الفاعل واسم المفعول تفسيرا له ــ ولك أن تضمر من أسماء الفاعلين والمفعولين مثلما أظهرت كما في مثال: (أزيدا أنت ضاربه؟) فتنصب (زيدا) بإضمار فعل يفسره (ضارب)؛ لأنه في معناه.

(٢) الكتاب ١/ ٥٥ وما بعدها.

والناظر في لفظ سيبويه في هذا الباب ــ وقد يكون في غيره من الأبواب ــ يرى أنه قد يطلق حكما ويترك آخر، ليذكره في مثال يشبه ما ذكر حملا على فهم السامع ما يريده من الكلام.

فبيت الشاهد عنده جاء على إعمال مثال المبالغة مجموعا عمل مفرده ــ وهو محمول على اسم الفاعل المأخوذ منه، مع أنه لم يذكر هذا الوجه في أول الباب. إنما عد الأبنية التي للمبالغة وذكر أحكامها من حيث الإظهار والإضمار والتقديم والتأخير ثم ذكر حكم الجمع في بناء (فُعُل) من حيث عملها فيما بعدها، ولم يذكره في (مفعال) المجموعة على (مفاعيل) كما في بيت الشاهد.

أريد من ذلك إيضاح مقصود سيبويه، فهو لم يرد ذكر أحكام كل بناء مفصلة على حال البناء، وحمل ذلك ومرده راجع إلى فهم مخاطبة من ذلك.

(٣) التي هي الأمثلة الخمسة المحولة من اسم الفاعل للمبالغة إلى مثال (فعول ــ فعّال ــ مِفْعال ــ فَعيل ــ فَعِلْ) والغالب فيها أنها من الثلاثي المجرد. وشذ بناؤها من (أفعل) وقد سمع من ذلك: (مِهْوان ــ مِعْطاء ــ مِهْذَاء ــ رَشّاد ــ جَزّال ــ زَهُوق ــ دَرّاك ــ سَآر ــ نَذِير ــ أليم ــ سَمِيع).

(٤) تثنى الأمثلة الخمسة وتجمع، فيجري عليها حال التثنية والجمع ما يجري على مفردها من حيث العمل، فمن أجاز إعمالها مفردة، أعملها مثناة ومجموعة. راجع: شرح التصريح ٦٨/٢، والمختار من شرح ابن خروف والصفار/ ١٣٩ .

وفي بيت الشاهد أجرى (مهاوين) مجرى (مهوان) الذي هو مبالغة (مهني) وعمل عمله، فتعدى ونصب ما بعده[١].

وكذلك الحال في (مخاميص العشيات).

ويلحظ هنا أنه أعمل (مهاوين) وهي من الفعل (أهان) وبناؤه (أَفْعَل)، وبناء (مِفْعَال) من (أَفْعَل) بين الشذوذ والقلة[٢].

إلا أنه وإن جمع مثل هذا الجمع الوارد في البيت، وعمل، فنصب ما بعده فالأولى أن يحمل مثل هذا على ما سمع فيه، فيقتصر عليه.

ويلحظ كذلك أن هذه الأمثلة قد عملت عمل اسم الفاعل؛ لما فيها من المبالغة وإرادة التكثير في معنى الفعل، وزيادة الحرف في أبنيتها جبر لما دخلها من النقص عن اسم الفاعل في جريانه على الفعل. ومن الكوفيين من منع

---

(١) جاء النصب بعد تلك الأمثلة (فعول ــ مفعال ــ فعال ــ فعيل) في النثر، ومن ذلك ما حكاه سيبويه: (إنه لمنحار بوائكها) وما حكاه الكسائي: (أنت غيوظ ما علمت أكباد الرجال)، والحاصل في إعمالها خلاف:

فذهب سيبويه إلى جواز إعمالها، ومنع بعض البصريين ــ كالمازني والزيادي والمبرد ــ إعمال (فعيل) و(فَعِل) وأجاز الجرمي إعمال (فعيل).

وأجاز أبوعمرو بن العلاء إعمال (فَعِل) على ضعف. واختار أبوحيان جواز إعمال (فَعُول) و(فعّال) و(مِفْعال) قياسا، والاقتصار في إعمال (فعيل) و(فعل) على ما سمع في إعمالهما، وأجاز ابن ولاد ــ وتبعه ابن خروف ــ إعمال (فعيل) فأجازا: أزيد شَرّيبٌ الخمرَ، فعلى هذا لا يبعد عمله نصبا.

راجع في ذلك: الكتاب ١/ ٥٨، والمقتضب ٢/ ١١٤، والانتصار/ ٣٥ ــ ٣٧، وغاية الآمل ١/ ٣٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٤، وشرح الجمل لابن الفخار ٢/ ٤٦٧، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٥١ وما بعدها، والبسيط في شرح الجمل ٢/ ١٠٥٧، ومجالس ثعلب/ ١٩٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٥، والتذييل ١٠/ ٣١٠، وشرح التصريح ٢/ ٦٨، والمساعد ١٩٣/٢ .

(٢) قيل بشذوذ بناء هذه الأمثلة من (أفعل) ــ وإن سمع منها أمثلة واردة على هذا البناء، على المسموع.

وقال البغدادي بقلة بناء (مفعال) من (أفعل). جاء في الخزانة ١٥٠/٨: "...على أن مهاوين جمع مهوان من أهان، وبناء مفعال من أفعل قليل نادر، والكثير من فعل". وراجع: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٨١ .

إعمالها؛ لأنها لما جاءت للمبالغة زادت معنى على الفعل؛ لأن أفعالها لا مبالغة فيها، فلا يجوز إعمالها وهو مذهب مخالف لنصوص العرب(١).

ويمكن القول بأن هذه الأمثلة لما حملت في العمل على اسم الفاعل، واسم الفاعل يثني ويجمع على حسب ما يكون له من الفعل ــ وكانت أولى الجموع بذلك الجموع السالمة لسلامة لفظ واحدها فيكون طريقها طريق الواحد الجاري مجرى الفعل ، لكن العرب أجروا الجمع المكسر مجرى الجمع السالم ــ إذ هما جمعان ــ وإن كان التكسير في الصفات قليلا، فأعملوا جمع ما أريد به التكسير والمبالغة كما أعملوا واحدة.

والبحث يرى أن هذه الأمثلة أولى بالعمل وأقوى من اسم الفاعل التي حملت عليه، وذلك أن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وهذه تعمل إذ إنه لما تأكد فيها التكثير وكانت فيها المبالغة تأكد فيها ذلك المعنى، فلزم أن تكون في العمل أقوى(٢).

(١) راجع في ذلك: مجالس ثعلب/ ١٩٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٥، والفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٢/ ٧٠٠ .

(٢) راجع: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٠٥٦، وشرح الكافية ٢٠٢/٢، والتذييل ٣١٣/١٠، وشرح ابن يعيش ٦/ ٧٤ ــ ٧٦، واللباب ٤٤١/١ .

المسألة الثانية: (إجراء القول مجرى الظن):

وجاء شاهده على المسألة في: (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى) قال: ".... واعلم أنّ (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا نحو (قلت: زيد منطلق)، ألا ترى أنه يحسن أن تقول: زيد منطلق، فلما أوقعت (قلت) على ألا يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلاما[(١)] .... وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا (تقول) في الاستفهام، شبهوها بـ(تظن) ولم يجعلوها كأظن ويظن في الاستفهام؛ لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره، ولا يستفهم هو إلا عن ظنه، فإنما جعلت كـ(تظن).... وذلك قولك: متى تقول زيدا منطلقا ..... فإن قلت: أأنت تقول: زيد منطلق رفعت لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام[(٢)]، قال الكميت:

أَجُهَّالاً تقولُ بني لؤيّ ∴ لعمرو أَبِيك أَمْ مُتَجَاهِلِينَا[(٣)]

---

(١) مثل سيبويه لهذا الكلام بقول الله تعالى ـ:﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ ﴾ بكسر الهمزة، فما بعد (قال) في الآية إنما هو كلام يحسن السكوت عليه إذ هو جملة بعد القول مبدوءة بـ(إن) ولذلك وجب كسر همزتها، ولو لم يكن كلاما لفتحت الهمزة. وهذا عند بني سُليم في إجراء القول مجرى الظن ومن أجاز الحكاية بعد القول كسرها.

هذا مراد سيبويه، وعليه فالمفتوحة الهمزة في الموضع الذي لا يجوز أن يقع فيه إلا الاسم نحو (إن زيدا منطلق) فهنا لا يكون إلا الكسر، لأن الكسر أوجب إذ هو في مظان الجمل ومواقعها ـ وهو الابتداء ـ بخلاف مواقع المفردات ـ أي: ما يؤول بها . فالفتح يكون أوجب.

وقد اختلف النحاة في النقل عن العرب في ذلك، فالبصريون يفتحون الهمزة بعد القول بمعنى الظن في لغة سليم وغيرهم. أما الكوفيون فقالوا بفتحها عند سليم، وكسرها في لغة غيرهم. راجع في ذلك: المقتضب ٣٤٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٢، والتذييل والتكميل ٦/ ١٤٠ .

(٢) كأن الاستفهام عن المسند إليه وهو الضمير، لا القول.

(٣) البيت من الوافر ورد في ديوانه/ ٣٩٥ بلفظ (أجهالا) وفي نونية الكميت/ ٤٨٢ برواية:

أنوام تقول بني لؤي ∴ قعيد أبيك أم متنا ومونا

وقبله:

هم أبناءُ آدم لم أجدهم ∴ إلى نسب سواه مجمعينا

وبعده:

عن الرامي الكنانةَ لم يردْها ∴ ولكن كاد غير مكايدينا

وإن شئت رفعت بما نصبت، فجعلته حكاية[١]، وزعم أبوالخطاب ــ وسألته عنه غير مرة أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم ــ وهم بنوسليم يجعلون باب (قلت) أجمع مثل ظننت"[٢].

وشاهد بيت الكميت: أنه أعمل (تقول) عمل (تظن)؛ لأنها في معناها، ليس على إرادة قول اللسان، إنما اعتقاد القلب، كأنه أراد: أتظنهم كذلك وتعتقده فيهم. فـ(بني لؤي) مفعول أولا، و(جهالا) مفعول ثان، وهذا باب من إجراء القول مجرى الظن، وعليه يجب كسر همزة (إن) إذا جاءت في جملته حكاية.

وهذا مراد سيبويه إذ قال: (وسألت يونس عن قوله: متى (تقول أنه منطلق) فقال إذا لم ترد الحكاية، وجعلت (تقول) مثل (تظن)، (قلت: متى تقول أنك ذاهب) وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول إنك ذاهب....."[٣].

وبهذا المعنى كان قول المبرد: "فأما (تقول) التي في معنى الظن، فإنها تعمل في (إن) عملها في الاسم كما قال:

= وأورده ابن المستوفي بلفظ (أنواما) منصوبا، والرواية المشهورة عند النحويين في شواهدهم: (أجهالا ..... أم متجاهلينا).

ورد البيت في الكتاب ١/ ٦٣، وشرح شواهده للأعلم ١/ ٦٣، والنكت ٣٥٦/١، والمقتضب ٢/ ٣٤٨، وشرح السيرافي ١/ ٤٦٠، وابن السيرافي ١٣٢/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٧٦، وشرح شذور الذهب/ ٤٩٠، وأوضح المسالك ١/ ٣٣١، وشرح التصريح ١/ ٢٦٣، وشرح الأشموني ١٦٤/١، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥٨، وخزانة الأدب ١٨٣/٩، والمقاصد النحوية، وورد غير منسوب في أمالي المرتضي ١/ ٣٦٣، وكذا في أوضح المسالك ٢/ ٧٨، وتخليص الشواهد/ ٤٥٧، وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩ .

و(بني لؤي): هم بنو لؤي بن غالب بن مالك بن النضر، وهم قريش.

(١) يريد: إن شئت حكيت بعد القول في الاستفهام ولم يكن على معنى الظن، وقد غلطه أبوعثمان المازني في ذلك، وأن الرفع يكون بالابتداء والخبر، والنصب بالفعل على معنى الظن فيختلفان.

ورد هذا الغلط بأن مراد سيبويه: إن شئت رفعت وفي الكلام الحرف الذي نصبت به، ولم يرد أن الذي نصب به يكون رافعا.

راجع: شرح السيرافي على الكتاب ١/ ٤٦٠، وشرح عيون كتاب سيبويه / ٨٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٦١ ــ ٦٣ (بتصرف).

(٣) الكتاب ١/ ٤٧١ بولاق.

أَجُهَّـــالاً تقـــولُ بنـــي لُـــؤَيٍّ ∴ لعمـــــر أبيـــــك أم مُتَجَاهِلِينَـــا

.... لأنه يريد: الظن .... فإن لم ترد بها معنى (تظن) وأردت بها الحكايـة كسرت كما أنك تقول: زيد منطلق، تريد اللفظ ولا تريد الظن"(١).

وعلى هذا، يكون الكلام أن القول إذا وقعت بعده جملـة جـاز أن تحكـى، وتكون في موضع نصب على المفعولية، وجاز أن يكون هذا القول بمعنى الظـن، وينصب المبتدأ والخبر بعده مفعولين كما نصبتهما (ظن).

وإجراؤه بمعنى الظن عند عامة العرب مشروط بكونه: (مضارعا، موجهـا لمخاطب، مسبوقا باستفهام، غير مفصول عنه بغير الظرف أو الجار والمجرور أو بمعمول الفعل ــ فالفصل بها لم يضر)(٢) وبالفصل بمعمول الفعل جاء بيت الشاهد عند سيبويه.

هذا؛ وإجراء القول مجرى الظن، هل يكون في العمل خاصة؟ أو في المعنى والعمل؟ في ذلك خلاف بين النحاة.

١ – فالجمهور يرى أن القول لا يجري مجرى الظن حتى يضمن معناه ــ وهذا عند سليم وغيرهم(٣) ــ فإن لم يضمن معناه لم يعمل أصلا، واختـاره ابـن جني(٤)، وهو الصحيح عند ابن عصفور(٥).

ودليل اشتراط وقوع المعنى على الظن، أن العرب ــ غير بني سليم ــ لـم يجروا ذلك غير مشروط، فاشترطوا لذلك حتى يقوى معنى الظن فيها.

---

(١) المقتضب ٢/ ٣٤٨ .
(٢) راجع: اللباب ١/ ٢٥٢، وشرح ابن يعيش ٧/ ٧٩، وشرح ابن عقيل على ألفية ابـن مالـك ٥٨/٢، والفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ١/ ٣٤٧ وما بعدها.
(٣) قال ابن الأثير: (وقد أعملوا ــ يعني سليم ــ فعل القول مع الاستفهام الخطابي خاصة عمل الظن، فقالوا: أتقول زيدا منطلقا؟ ومتى تقول عمرا ذاهبا؟) البديع ١/ ٤٤٧ .
(٤) راجع: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/ ٦٢ وما بعدها.
(٥) راجع: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٦٤ .

٢ – وزعم بعض النحاة أن القول قد يجري مجرى الظن في العمل وإن لم يضمن معناه، وبه قال الأعلم وابن خروف وابن أبي الربيع[١].

وذلك؛ لأن القول والظن يدخلان على جملة، فتصورهما في القول هو الظن أو العلم، والعبارة عنهما باللسان هو القول، كما في قولنا: هو قول فلان ومذهب فلان، فإذا قلت: أتقول زيدا منطلقا، فإنما تريد أن يستفهمه عن ظنه، وأكثر ما يقول الإنسان لمخاطبه: أتقول كذا وكذا؟ وما تقول في كذا؟ وهو إنما يريد به: ما تعتقد؟

فإذا قالوا للمخاطب: أيقول زيد عمرو منطلق؟ حكوا؛ لأنه لم يكن أن يستفهم المخاطب عن ظن غيره. ولذا قال الأعلم: "فجعله سيبويه بمنزلة تشبيه أهل الحجاز (ما) بـ(ليس) ما لم تغير عن وجهها في نفي خبرها وتأخره، فإذا غيرت عن هذا لم تقو قوة (ليس) في العمل، كما لم يقو القول في غير استفهام المخاطب أن يعمل عمل الظن، لأنه لم يكثر ككثرته، فرجع إلى القياس"[٢].

(١) راجع: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٥٥، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٦٨/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٨١٨، والتذييل والتكميل ١٤٢/٦ .
(٢) النكت ١/ ٣٥٥، ٣٥٧ .

المسألة الثالثة: (النصب بالمصدر بدلا من فعله):

وقد أتى سيبويه ببيت الكميت شاهدا على وضع المصدر موضع الفعل، فينصب به في الأمر والتحذير.

قال في: (باب ما جرى منه[١] على الأمر والتحذير .... "ومما جعل بدلا من اللفظ بالفعل قولهم: الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضربا ضربا، فإنما انتصب هذا على (الزم) الحذر، و(عليك) النجاء، ولكنهم حذفوا؛ لأنه صار بمنزلة (افعل)[٢]، ودخول (الزم) و(عليك) على (افعل) محال[٣] ...." وقال الكميت:

نَعَاءِ جذاما غير موت ولا قتل ∴ ولكن فراقًا للدعائم والأصل[٤]

فأجرى(نعاء) مجرى(انع)، ووضع المصدر موضع الفعل[٥]، والحد في جميع هذا (افعل)، لكنه عدل عن حده، وحرك آخره، لأنه لا يكون بعد الألف ساكن.

---

(١) يريد: ما جرى مما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وهو الباب الذي قبل هذا. راجع الكتاب ١/ ١٣٨ .

(٢) أي: صار المصدر بمنزلة الفعل.

(٣) قال السيرافي في شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٧٣ (كأنهم جعلوا الأول بمنزلة الزم وعليك ونحوه من تقدير الفعل، ودخول فعل على فعل محال..) وراجع ٢/١٧٤ من نفس الكتاب.

(٤) البيت من الطويل في ديوانه/ ٣٤٧، ورد في الكتاب ١/ ١٣٩، وشرح شواهده للأعلم ١/١٣٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٤٦٧، وشرح السيرافي ٢/ ١٧٣، وشرح ابن السيرافي ١/ ٢٩٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٩٠، والإنصاف ٢/ ٥٣٩، وشرح ابن يعيش ٤/ ٥١، وورد غير منسوب في: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج/ ٩٨ .

و(نعاء) بمعنى (انع)، يقال: نعى الميت ينعاه نعيا ونعيًّا: إذا أذاع موته، وأخبر به، وإذا ندبه .. وكانت العرب إذا قتل منهم شريف أو مات بعثوا راكبا إلى قبائلهم ينعاه إليهم، فنهى النبي ــ ﷺ ــ عن ذلك. اللسان (نعا) ١٤/٣٠٨ .

و(جذاما): قبيلة من اليمن، تنزل بجبال (حِسْمَى) ويزعم نساب مضر أنهم من مَعَدّ وهم من ولد أسد بن خزيمة، نعاهم الكميت لفراقهم منازلهم، وانتقالهم عن أصولهم بنسبهم. اللسان (جذم) ٣/ ١٠٦ وما بعدها.

(٥) قال ابن السيرافي: (... ثم ذكر (نعاء) وهو في موضع (انع) ولا يظهر معه فعل، وهذا الباب يشتمل على أشياء مختلفة يجمعها أنها منصوبات بأفعال لا تظهر)، وظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن لفظ فعل الأمر. وبه أخذ ابن السيرافي وغيره.

أما كلام المبرد هنا فظاهره أنه معدول عن مصدر يدل على الأمر. قال في المقتضب ٣/ ٣٦٨ (أما ما كان في معنى الأمر فإنما كان حقه أن يكون موقوفا؛ لأنه معدول عن مصدر فعل موقوف موضوع في موضعه، فإنما مجازه مجاز المصادر إلا أنها المصادر التي يؤمر بها) قارن بما ذكره في كتابه الكامل ١/ ١٤٤، وراجع شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٩٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٩٠، والأمالي الشجرية ٢/ ١١٠ .

وكانت حركته الكسرة، لأن الكسرة مما يؤنث به[١].

والأصل في هذا الباب أن يكون من فعل الأمر المضمر المفهوم من لفظ (إياك) إلا أن النحاة ألحقوا به ما يشبهه مما جاء على (فَعَالِ) مرادا به الأمر، كغيره من الألفاظ التي قامت مقام فعل الأمر في العمل وبناؤها مطرد مقيس من الثلاثي مشروط بكونه على (فَعَالِ).

قال سيبويه: "واعلم أن (فَعَالِ) جائزة من كل ما كان على بناء (فَعَل) أو (فَعُل) أو (فَعِل) ولا يجوز من (أَفْعَلْت) لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن تسمع شيئا فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه[٢] ... ولا يكون ما بعده إلا نصبا، لأن معناه (أفعل) كما أن ما بعد أفعل لا يكون إلا نصبا ..... واعلم أن (فَعَالِ) ليس بمطرد في الصفات نحو (حَلَاق) ولا في مصدر نحو (فَجَارِ) وإنما يطرد هذا الباب في النداء وفي الأمر"[٣].

وقصر بعضهم الثلاثي منه على ما سمع من كلام العرب، فإن ورد شيء غير ما سمع فهو ابتداع اسم لم تتكلم به العرب ــ وقاس ذلك الزجاج[٤]، وإليه ذهب المبرد[٥]، والصحيح مذهب سيبويه، فإن ذلك قد كثر كثرة تسوغ قياسه[٦].

هذا، وقد حدد النحاة ما جاء على وزن (فَعَالِ) معدولا بالبناء على الكسر في الأمر ــ وإن كان أصله الوقف ــ لأنه اسم للأمر ــ وإنما وجب أن يوقف ــ كما ذكر الزجاج ــ لأنه بمنزلة الأصوات ... فلما بني على (فعال) جعل خارجا مما جرى على الفعل، فصار غير معرب، وحرك بالكسر؛ لأنه مؤنث[٧].

---

(١) راجع: شرح ابن يعيش على المفصل ٤/ ٥١ (هامش/ ١) .
(٢) وبقوله قال الأخفش وأخذ به. راجع رأيه في: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٩٠، وشرح ٣/ ١٦١ .
(٣) الكتاب ٢/ ٤١ وما بعدها.
(٤) قال في ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٩٨ (..... وبعضهم يقول: لا يجوز من هذا إلا ما عدلته العرب ، وذلك أنه يجعل اسما للفعل وعمل الأسماء إليهم، وهذا هو عندي القياس، فهذا صنف من فعال) وراجع: خزانة الأدب ٦/٣١٦، ٣٢٨ .
(٥) راجع رأي المبرد في شرح الكافية للرضي ٢/ ٧٦ .
(٦) راجع أمثلة ذلك وقياسية بنائه في الارتشاف ٥/ ٢٢٩٠ .
(٧) وحكى الكسائي عن بني أسد بناءه على الفتح إتباعا للفتحة والألف طلبا للتخفيف. راجع: الأصول لابن السراج ٢/ ١٣٢، وشرح التصريح ٢/ ١٩٦ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٨/٣٩٠١ .

وهنا سؤال: هل ما جاء على (فعال) له موضع من الإعراب أو لا؟

في ذلك خلاف بين النحويين، فمذهب سيبويه أنها منصوبة بأفعال مضمرة وهو أحد قولين للفارسي، وعليه سار ابن عصفور(١)، سواء كان من لفظ الفعل أو من غير لفظه.

وذهب الأخفش إلى أنها عاملة غير معمولة بناء على أنها ليس لها موضع من الإعراب، وبقول الأخفش أخذ الفارسي(٢).

وقال: "وقد أقيمت مقام الأمثلة المأخوذة من المصادر ألفاظ جعلوها اسما لها، فأغنت عنها، وسدت مسدها، وصارت كأمثلة الأمر إذا احتملت ضمير الفاعلين، وذلك قولهم: تَرَاكِ، ونَزَالِ ونَعَاءِ وصَهْ ومَهْ ورُوَيْد وإِيهِ وما أشبه ذلك. وهذا إنما خص به الأمر؛ لأنه موضع يغلب فيه الفعل ويختص به فلا يستعمل فيه غيره فلما قويت الدلالة على الفعل ههنا استجازوا أن يتسعوا بإقامة هذه الألفاظ مقامها، وهي في الحقيقة أسماء سميت بها هذه الأمثلة"(٣).

ويستخلص مما سبق ما يمكن القول به في بيت الشاهد عند سيبويه: أنه وضع المصدر (نَعَاءِ) موضع (انع) ونصبه به، كأنه قال: (انع نعاء) فناب عنه ــ لأنه بمعناه ــ وبني على الكسر، ولم يذكر الفعل الناصب له، فلم يدخل أمرًا على أمر؛ إذ لا يدخل فعل على نظيره، فهذا ونحوه مما تجاوبت العرب به، وتعارفت عليه استعمالا، فكان الحذف لازما لئلا يكون الكلام محالا.

---

(١) راجع ما قاله في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٤٣ وما بعدها، وقارن بما ذكره ناظر الجيش في شرحه على التسهيل ٨/ ٣٩٠٨ .

(٢) راجع: المسائل الحلبيات/ ٢١٥، وقارن بما جاء في شرح التصريح ١٩٥/٢، وهمع الهوامع ١/ ١٧ .

(٣) المسائل العسكريات/ ١١١، وقارن بما ذكره في كتاب الشعر/ ١٤، والإغفال ٢/ ٤٧٧، وراجع: خزانة الأدب ٦/ ١٨٧ .

المسألة الرابعة: (تكرار المستثنى في الاستثناء المفرغ) [١]:

وجاء شاهده على ذلك في (باب تثنية المستثنى) قال: "...وذلك قولك: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرا، ولا يجوز الرفع في (عمرو) من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر، فأنت في ذا بالخيار. إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول ... والدليل على ذلك قول الشاعر وهو الكميت:

فما لي إلا اللهُ لا ربَّ غيره ∴ وما لي إلا اللهَ غيرَك ناصرُ[٢]

فـ(غيرك) بمنزلة: إلا زيدا"[٣]**.**

فكرر المستثنى بـ(إلا) و(غير)، كأنه قال: وما لي ناصر إلا اللهُ غيرَك. بنصب أحدهما، ورفع الآخر. فرفع (الله) ونصب (غيرك).

و(الله) بدل من ناصر، و(غيرك) نصب على الاستثناء، فلما قدما لزم النصب لأن البدل لا يقدم. ونقول:

الاسمان المستثنيان إن اختلف إعرابهما ــ مشتركان في معنى الاستثناء، وإنما رفع أحدهما، ونصب الآخر على ما يوجهه تصحيح اللفظ[٤]**. فإذا قلت: (ما أتاني إلا زيد إلا عمرا) فلابد من رفع أحد الاسمين؛ لأن الفعل المنفي لا فاعل**

---

(١) وهو ما حذف المستثنى منه في أسلوبه، فيكون المستثنى باعتبار ما يتفرغ له الفعل من فاعل نحو (ما قام إلا زيد) أو مفعول نحو (ما أكرمت إلا زيدا) أو خبر مبتدأ نحو (ما زيد إلا قائم) أو ما هو في معنى الخبر نحو (ما ظننت زيدا إلا قائما) و(ما زيد إلا قائما).

(٢) البيت من الطويل، في ديوانه/ ١٩٧ (بنصب لفظ (الله)) ورد في الكتاب ١/٣٧٣، وشرح الشواهد للأعلم بهامشه ١/ ٣٧٣، والنكت ٢/ ٢٥٢، وشرح السيرافي ٣/ ٨٤، وشرح الرماني/ ٤١٨، ٤٢١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٢٥١، والاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي/ ١٠٧ وما بعدها.

وورد غير منسوب في المقتضب للمبرد ٤/ ٤٢٤ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٣ .

(٤) لأن المستثنى منه محذوف.

له[١]، فلابد من رفع أحد الاسمين بعد (إلا) فاعلا له. فإذا جعلنا المرفوع (زيدا) وبعده (إلا عمرو) لم يجز رفع (عمرو)؛ لأن المرفوع بعد (إلا) إنما يرفع على أحد وجهين. إما أن يرفع إذا فرغ له الفعل الذي قبل (إلا) فيكون فاعلا له، وإما أن يجعل بدلا من المرفوع الذي قبله، وليس في (عمرو) وجه من وجهي الرفع؛ لأن الفعل قد ارتفع به (زيد)، وفرغ له، وليس هناك اسم قبله يبدل منه.

ولا يجوز أن يكون بدلا من (زيد)؛ لأن (عمرا) ليس الأول، ولا بعضه ولا مشتملا عليه، فوجب النصب على ما يوجهه الاستثناء.

وقد ثبت للاسمين الإتيان من الفعل (أتاني) الذي نفي عن غيرهما ــ وهما مستثنان.

ومما يدل على أنهما مستثنيان أنك لو أخرت المستثنى منه وقدمتهما نصبتهما[٢]. فلما لم يقدما رفع أحدهما ونصب الآخر.

وأجاز الأخفش والصقلي[٣] رفع الثاني على إرادة حرف العطف، أو على تقدير نيابة (إلا) عن الواو ــ وهو رأي الكوفيين، أو على بدل الغلط، أو على أنه من باب وضع الخاص موضع العام[٤].

---

(١) لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغا بلا فاعل، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع أحدهما، ولم يجز رفع الآخر.

(٢) راجع: المقتضب ٤/ ٤٢٤، وشرح السيرافي ٣/ ٨٤ وما بعدها، وابن يعيش ٢/٩٣ .

(٣) هو: محمد بن عبدالله بن محمد بن ظفر المكي الصقلي، أبوجعفر النحوي اللغوي، من مصنفاته: الاشتراك اللغوي، والقواعد والبيان في النحو، والمطول في شرح المقامات. توفي سنة ٥٦٥هـ.

ترجمته في: وفيات الأعيان ١/ ٥٢٢، ولسان الميزان ٥/ ٣٧١، والوافي بالوفيات ١/١٤١، وبغية الوعاة ١/ ١٤٢، والأعلام ٦/ ٢٣١ .

(٤) راجع: شرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ٨١، ٨٣، وشرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/٦٠٠ .

قال الفارسي: "لا يجوز أن ترفع المستثنى الأول، وهو يعطف الثاني على الأول بغير حرف عطف؛ لأنه لا يرتفع فاعلان إلا على إشراك حرف العطف بينهما؛ فإذا دخل حرف العطف جاز أن ترفعهما جميعا"(١).

والحق أن ذلك راجع إلى المتكلم مع مراعاة ما توجه إليه القاعدة حتى لا يكون هناك عامل بدون معمول، فتضيع حقيقة الإسناد الذي هو فحوى الكلام عند سيبويه وعليه رأي ابن السراج وأن للمتكلم الحق في نصب أحد الاسمين ورفع الآخر أيهما شاء.

قال: "فإن فرغت الفعل لما بعد (إلا) وزال ما كنت تستثنى منه نحو قولك: (ما قام إلا زيد) فـ(زيد) مرتفع بـ(قام)"(٢).

وقال الأبذي: ".... وإن كان ما قبل (إلا) مفرغا لما بعدها، فلا يخلو إما أن يكون العامل المتقدم يطلبه فاعلا أو مفعولا لم يسم فاعله أو غير ذلك. فإن كان يطلبه فاعلا أو مفعولا لم يسم فاعله جعلت أحد الأسماء المستثنيات على حسب ما يطلبه العامل فترفعه على أنه فاعله أو مفعول لم يسم فاعله ولابد من ذلك؛ لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل أو ما قام مقامه. فإن رفعت الأول جاز فيما بعده الرفع على البدل ــ بدل البداء ــ، والنصب على الاستثناء، فتقول: ما قام إلا زيد إلا عمرو. وإن شئت: إلا عمرا.

وإن أقمت الآخر نصبت الأول المتقدم على الاستثناء ــ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع. فقلت (ما قام إلا زيدا إلا عمرو، وإن أقمت المتوسط لم يجز فيما قبله إلا النصب على الاستثناء، ويجوز فيما بعده النصب على الاستثناء، والرفع على التبعية ــ بدل البداء ــ فتقول: ما قام إلا زيدا إلا عمرو إلا بكر. وإن شئت: إلا بكرا(٣).

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٢/ ٦٩ .
(٢) الأصول في النحو ١/ ٢٨٢ .
(٣) شرح الجزولية للأبذي ــ السفر الثاني ــ ٢/ ٩ وما بعدها، وقارن بما نقله القرافي عنه في كتاب (الاستغناء في أحكام الاستثناء/ ١١٠ وما بعدها، وشرح الجزولية للأبذي ــ الجزء

وجواز الرفع والنصب بين المستثنيات المكررة في النفي إنما هو جواز مطلق قائم على اختيار المتكلم بينها حتى لا يبقى الفعل بلا فاعل، فلا يفهم من ذلك معنى ــ وهذا ما علل به ابن عصفور ــ قال: "وإذا كررت المستثنيات في النفي، وكان الفعل رافعا رفعت أحد المستثنيات تشغل به الفعل، ونصبت الباقي على الاستثناء من المحذوف لفهم المعنى، وجاز الاستثناء من المحذوف؛ لأنه لا يفضي هنا إلى بقاء الفعل دون فاعل.وذلك:ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا"(١).

واختار السيوطي رفع الاسم الأول ــ وهو الأولى عنده ــ قال: "...وإن لم يمكن استثناء بعضها من بعض، فإن كان العامل مفرغا شغل بواحد منها أيا كان متقدما أو متأخرا أو متوسطا، ونصب ما سواه نحو (ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا) ولك أن ترفع بدل (زيد) عمرا أو بكرا. لكن الأول أولى" (٢).

ولعل الألوية عنده قائمة على قرب الاسم الأول من الفعل ومجاورته له على الأصل قبل الاستثناء، فيحصل من ذلك إسناد.

وإنما كان الاختيار بين الرفع والنصب جائزا في المسألة هنا؛ لأن ما بعد (إلا) الثانية و(إلا) الأولى غير متفقين، إذ لو كانا متفقين لأبدل ما بعد (إلا) الثانية مما بعد (إلا) الأولى قولا واحدا، كما في نحو (ما جاءني إلا أخوك إلا زيد).

ــ وهنا يكون تكرارها للتوكيد ــ بخلاف مسألتنا هذه فتكرارها لغير التوكيد فينظر ــ والحالة هذه ــ إلى كون أسلوب الاستثناء مفرغا من المستثنى منه، فشغل العامل بواحد من المستثنيات، ونصب ما سواه.

الثاني ــ باب الاستثناء صـ٤٨ (رسالة) تحقيق معتاد بن معتق بن عاقل الحربي ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة أم القرى ١٤٢٣/ ١٤٢٤هـ.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٩ (وإنما ساغ الاستثناء هنا مع حذف المستثنى منه فصار الأسلوب مفرغا؛ لأنه لا يؤدي إلى بقاء الفعل بلا فاعل إذ هو منفي بخلاف ما لو كان موجبا، فلا يصح تفريغه إذ بالتفريغ يؤدي إلى حذف عمدة لا يجوز حذفه من الكلام.

(٢) همع الهوامع ٢/ ١٩٨ .

المسألة الخامسة: (أسماء السور بين الصرف وعدمه):

قال سيبويه في (باب أسماء السور ..... "**وأما حاميم فلا ينصرف جعلته اسما للسورة أو أضفته إليه؛ لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي نحو هابيل وقابيل. وقال الشاعر (وهو الكميت):**

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آيَةً ∴ تأوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ ومُعْرِبُ[1]

..... واعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء حاميم وياسين، وإن أردت في هذا الحكاية تركته وقفا على حاله. وقد قرأ بعضهم: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ و﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ فمن قال هذا فكأنه جعله اسما أعجميا[2] **..... ومما يدل على أن (ح) ليس من كلام العرب أن العرب لا تدري ما معنى حاميم وإن قلت: إن لفظ حروفه لا يشبه لفظ حروف الأعجمي، فإنه قد يجيء الاسم هكذا وهو أعجمي"**[3]**.**

---

(١) البيت من الطويل في ديوان الهاشميات/ ٣٦، ورد في الكتاب ٢/ ٣٠، وشرح شواهد الكتاب للأعلم ٢/ ٣٠، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٧٢/٢، والمقتضب ١/ ٣٧٣، ٣٥٦/٣، وشرح السيرافي ٤/ ١٠٨، وشرح ابن السيرافي ٢/ ٣٠١، وخزانة الأدب ٤/ ٣١٤، والمخصص ١٧/ ٣٧، وأسرار العربية/ ١٨، والمتبع في شرح اللمع/ ١٤٣، ولسان العرب مواد (حمم) ٤/ ٢٣٢ (طسن) ٩/ ١١٨، (عرب) ١٠/ ٨٣ .

و(آل حاميم): المراد بها هنا: السور القرآنية التي أولها لفظ (حاميم)، والمراد بالآية قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾ من الآية رقم ٢٣ من سورة الشورى، و(التقي) من التقوى، يقال: تَقَى الله تَقْيًا: خافه. والتاء مبدلة من الواو، والياء الأخيرة بدل من الواو، أبدلت منها ثم أدغمت في الياء، ووقاه الله وَقْيًا ووِقَايَةً: صانه وحماه مما يكره) و(مُعْرِب) من: أعْرَبَ بحجته أي: أفصح بها ولم يتق أحدا. والخطاب هنا لبني هاشم.

راجع: اللسان (تقى) ٢/ ٢٣٠، و(وقى) ١٥/ ٢٦٥، و(عرب) ٨٣/١٠ .

(٢) فعلى هذا يكون الكلام على تقدير فعل محذوف، كأنه قال: أذكر أو أقرأ، ولم يصرف اللفظ؛ لمشابهته بناء الاسم الأعجمي كما في نحو (هابيل) و(قابيل) كأن الأعجمية لما تمكنت منه لم يصرف ــ حكى أو لم يحك.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٠ وما بعدها.

وجاء في النكت ٢/ ٤٧٢ تعقيبا على كلام سيبويه: (... لأن (حا) من كلامهم و(ميم) من كلامهم. يعني: من كلام العجم، كما أنها من كلام العرب؛ وكذلك القاف والألف والباء والميم والسين في (قابوس) ولغات الأمم تشترك في أكثر الحروف فاعلمه).

وشاهد سيبويه في البيت: ترك صرف (حاميم)؛ لموافقته بناء ما لا ينصرف من الأعجمية نحو (هابيل) و(قابيل) وما أشبهه.

هذا؛ وأسماء السور ــ من حيث الصرف وعدمه ثلاثة أقسام:

ــ فقد يسمى بجملة، نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾[١] و﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾[٢].

ــ وقد يسمى بفعل نحو: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾[٣].

ــ وقد يسمى باسم حرف من حروف الهجاء، نحو: ﴿صٓ﴾[٤] و﴿قٓ﴾[٥]، أو باسم ليس من حروف الهجاء.

فإن سميت بجملة بنيته على الحكاية، ولا يدخله إعراب، وإن سميت بفعل أعربت إعراب ما لا ينصرف؛ لأنه قد تحول من الفعلية إلى الاسمية، فصار من جملة الأسماء، وتقطع ألف الوصل منه؛ إذ لا تكون إلا في أسماء مسموعة معلومة ليس منها هذا.

فإن سميت باسم حرف من حروف الهجاء، نظرت، فإن كان على الإضافة ــ لفظا أو تقديرا ــ جعلته على الحكاية دون إعراب. تقول: (هذه صادْ) و(هذه سورة صادْ).

أما إن كان على غير الإضافة، فيجوز فيه: الوقف على الحكاية، وإعرابه إعراب ما ينصرف إن قدر نقله من مذكر ــ كأنه اسم الحرف ــ أو إعراب ما لا ينصرف ــ إن قدر نقله من مؤنث ــ كأنه أريد معنى الكلمة.

---

(١) من الآية رقم ١ من سورة الجن.
(٢) من الآية رقم ١ من سورة النحل.
(٣) من الآية رقم ١ من سورة القمر.
(٤) من الآية رقم ١ من سورة (ص).
(٥) من الآية رقم ١ من سورة (ق).

كل ذلك إذا كانت أسماء السور على حرف واحد، فإن كانت على أكثر من حرف ينظر في بنائها. هل وافقت بناء الأسماء الأعجمية أو لا؟

فإن وافقت بناء اسم من الأسماء الأعجمية ــ بأن جاءت على وزن من أوزانها ــ وكانت على الإضافة ــ لفظا أو تقديرا ــ أو لم تكن، فالوقف على الحكاية، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف.

وهذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "وأما حاميم فلا ينصرف ــ جعلته اسما للسورة أو أضفته إليه ــ لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي نحو هابيل وقابيل"(١).

فمما جاء على جعله اسما للسورة قول الشاعر:

يذكرني حاميم والرُّمحُ شاجرٌ ∴ فهلا تلا حاميمَ قبل التَّقَدُّمِ(٢)

ومما جاء على الإضافة ــ ولم يكن اسما للسورة ــ ما استشهد به سيبويه من قول الكميت:

وجدنا لكم في آلِ حاميمَ آيةً ∴ تَأَوَّلَهَا منَّا تَقِيٌّ ومُعْرِبُ(٣)

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٠، وراجع: المقتضب ٣/ ٣٥٥ وما بعدها، وما ينصرف وما لا ينصرف/ ٨١ ــ ٨٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٤١، والفاخر ١/ ١٣٦، وهمع الهوامع ١/ ١١٦.

(٢) البيت من الطويل، قاله شريح بن أوفى، قاتل محمد بن طلحة يوم وقعة الجمل. ورد في: المقتضب ١/ ٣٧٣، والبحر المحيط ٧/ ٤٤٦، وشواهد الكشاف/ ٢٦١.

(٣) سبق تخريج البيت والكلام عنه في أول المسألة.
وإتماما للقول في التسمية بأسماء السور ومنعها من الصرف أو صرفها ــ غير ما سبق ــ نقول:
إن سميت باسم علم عرف بالعلمية دون الألف واللام، منعته من الصرف للتعريف والتأنيث إذا صار ــ والحالة هذه ــ علما للسورة مثل (هود) و(نوح) تقول: (هذه هودُ ونوحُ) ــ (وقرأت هودَ ونوحَ) ــ و(قرأت من نوحَ وهودَ) ــ وهذه على غير الإضافة أيضا.
فإن أضفته ــ لفظا أو تقديرا ــ وفيه ما يوجب المنع، لم تصرفه، كما في مثال (يونس) لوجود العجمة فيه.

فالعلمية والعجمة منعتاه من الصرف، كما منع إذا سمي به لو قلت: (هـذا حاميم مقبلا) وكذلك: (طاسين) و(ياسين) وما أشبههما[١].

قال ابن السراج: "وإن سميت بـ(حاميم) لم ينصرف؛ لأنه أعجمي نحو (هابيل) وإنما جعلته أعجميا؛ لأنه ليس من أسماء العرب، وكذلك: طاسين ... وإن أردت الحكاية جعلته وقفا"[٢].

= وإن لم يكن فيه ما يوجب المنع ــ بأن كان على الجواز ــ صرفته، كما في (نوح) و(هود) لسكون وسطه، وهذا في حال الإضافة. وهذا ما يفهم من قول سيبويه في الكتاب ٣٠/٢ (تقول: هذه هودٌ كما ترى إذا أردت أن تحذف سورة من قولك: هذه سورة هودٍ فيصير هذا كقولك: هذه تميمٌ) ــ كأنه أراد حذف المضاف وقصد تقديره ليحدث تطابق بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث، فاسم الإشارة (هذه) مؤنث و(هود) مذكر، فقدرت (سورة) ليحدث هذا التطابق.

وقال سيبويه بعد ذلك: (وإن جعلت (هودًا) اسم السورة، لم تصرفها؛ لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بـ(عمرو)، والسور بمنزلة النساء والأرضين).

وبقول سيبويه قال المبرد في المقتضب ٣/ ٣٥٥، وجاء في المذكر والمؤنث/ ١٢٧ قوله كذلك: (أما السور فإذا قصدت لها في أنفسها، فهي مؤنثة؛ لأنك تريد السورة بعينها، وذلك قولك: هذه هود يا فتى، إذا جعلت هودا اسما للسورة فإنما هي بمنزلة امرأة سميتها زيدا أو عمرا، وقد خبرتك أن المؤنث إذا سمي بمذكر ساكن الأوسط على مثال الأسماء له لم ينصرف عند الخليل وسيبويه وجملة النحويين إلا عيسى بن عمر ومن قال بقوله، فإنه يصرف امرأة يسميها: زيدا أو عمرا، وكذلك تقول: هذه نوح يا فتى، فإذا جعلت (نوحا) اسما للسورة لم تصرفها بإجماع؛ لأن نوحا اسم أعجمي، فهو ينصرف إذا كان اسما لمذكر، وما كان مثله، ولا يصرف اسما لمؤنث بإجماع؛ لأنه تجتمع فيه العجمة والتأنيث).

ويفهم من هذا، أن المبرد حمل اللفظ على العجمة، لا على أنه اسم للسورة وهذا لم يلتفت إليه سيبويه هنا على حسب القاعدة والرأي القائل بصرف العلم الأعجمي الثلاثي، سواء تحرك وسطه مثل (شَتَر) ــ معرب بمعنى جمل بالفارسية ــ أو سكن وسطه مثل (نوح).

هذا؛ ولم يختلفا ــ سيبويه والمبرد ــ في منعه إذا جعل اسما للسورة، لوجود العلمية والتأنيث، فهذا محمول على أن حروف المعجم مؤنثة ــ وإن جاز تذكيرها كما ذكر الأنباري. قال في المذكر والمؤنث/ ٣٧٤ .

(وأما حروف المعجم فإن أبي حدثني عن ابن الحكم عن اللحياني قال: قال الكسائي: حروف المعجم كلها مؤنثة. هكذا قال العرب .... قال: وإن ذكرت جاز ... وقال السجستاني: أخبرني أبوزيد والأصمعي أن حروف المعجم تذكر وتؤنث، والتأنيث أكثر وأعرف).

هذا؛ والبحث يرى أن امتناع مثل (نوح) من الصرف إذا جعل اسما للسورة لعلتي العلمية والتأنيث أقوى من منعه للعجمة، فالعجمة لا تمنعه إذا كان اسما لمذكر مع وجود العلمية، وهما علتان كافيتان لمنعه إذا توافر شرطه.

(١) راجع: المقتضب ٣/ ٣٦٥ .

(٢) الأصول في النحو ٢/ ١٠٣ .

وقال مكي: "... ولكن لم ينصرف ؛ لأنه أي: حاميم ــ اسم للسورة؛ فهو اسم مؤنث؛ ولأنه على وزن الاسم الأعجمي نحو (هابيل)"(١).

وجاء في الارتشاف: "... فإن وازن الأسماء الأعجمية وأضفت إليه سورة ــ لفظا أو تقديرا ــ نحو (ياسين) و(حاميم). قال ابن عصفور فالحكاية. وقال أبوعلي: الحكاية وإعرابه إعراب ما لا ينصرف ــ وهو نص سيبويه. قال: جعلته اسما للسورة أو أضفته إليه"(٢).

وفي الهمع: "... الخامس من أقسام أسماء السور: ما وازن الأعجمي كحاميم، وطاسين وياسين، فأوجب ابن عصفور فيه الحكاية؛ لأنها حروف مقطعة وجوز الشلوبين فيه ذلك والإعراب غير مصروف؛ لموازنته (هابيل) و(قابيل) وقد قرئ (ياسين) بنصب النون، وسواء في الأمرين أضيف إليه سورة أم لا"(٣).

هذا؛ ويرى أحد الباحثين أنه لو جعلنا العلة المانعة من الصرف العلمية والتأنيث في حالة كونها علما لمؤنث ــ إضافة إلى تنزيلها منزلة الأعجمي ــ لكانت أقوى، فتلك علة مساعدة للمنع من الصرف(٤).

والبحث يرى هنا: الحكاية، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية وشبه العجمة بسبب وزانه وزن (هابيل) و(قابيل) ــ وهما أعجميان ــ وهذا ما نراه في كلام سيبويه: (لأن العرب لا تدري ما معنى حاميم) (٥)، وكذلك فهي ليست أعجمية، إنما هي حروف مقطعة جعل منها كلمة على مثال (قابيل).

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٦٣ .
(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٤ .
(٣) همع الهوامع ١/ ١١٧ .
(٤) هذا رأي/ عبدالعزيز على سفر في رسالته الموسومة بـ(الممنوع من الصرف في اللغة العربية/ ٨٦ ــ كلية الآداب ــ جامعة الكويت ــ الطبعة الأولى ــ سنة ٢٠٠٠م).
(٥) الكتاب ٢/ ٣١ .

المسألة السادسة (جمع الأسماء المبهمة إذا صارت أعلاما):

قال في (باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت أعلاما خاصة) ".....وسألت الخليل عن (ذَيْن) اسم رجل، فقال: هي بمنزلة (رجلين)[١] ولا أغيره لأنه لا يختل الاسم أن يكون هكذا. وسألته عن رجل سمي بـ(أولى) من قوله: ﴿نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُوْلُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾[٢] أو بـ(ذوي) فقال: أقول: هذا ذوون، وهذا ألون؛ لأني لم أضف[٣] وإنما ذهبت النون في الإضافة[٤]، وقال الكميت:

فلا أَعْنِي بذلك أَسْفَلِيكُم ∴ ولكِنّي أُريدُ بِهِ الذَّوِينَا[٥]

....."[٦].

وشاهده هنا: أن (ذو) الأصل فيها أن تضاف إلى اسم جنس ظاهر، فلما نقلت من معناها ــ وهو صاحب ــ إلى التسمية بها جاز جمعها جمعا سالما، فإن أضيفت سقطت نونها، لكنها أفردت هنا والتزمت معها الألف واللام ــ ولم تسقط نونها ــ كأن اللفظ صار اسما على حاله ــ سمي به مفرد، أو سمي به مفرد ثم جمع[٧].

---

(١) أي: بمنزلة المثنى إذا سمي به.
(٢) من الآية رقم ٣٣ من سورة النمل.
(٣) وإضافتها ــ في الأصل ــ تكون إلى اسم جنس ظاهر، إذ هي في الأصل بمعنى صاحب فلما خرجت عن ذلك الأصل وسمي بها ــ نزعت عنها الإضافة؛ لصيرورتها كالأعلام.
(٤) كما ذهبت في المثنى والجمع حال إضافتهما، كما في قولك: كتابا محمد، ومسلمو مكة.
(٥) البيت من الوافر. في ديوانه ٢/ ١٠٩، ورد في الكتاب ٢/ ٤٣، وشرح الشواهد للأعلم ٢/٤٣، وشرح السيرافي ٤/ ٢٠، وشرح ابن السيرافي ٢/٢٢٧، والنكت ٢/ ٤٨٩، وما ينصرف وما لا ينصرف/ ١١٣، والمخصص ٣/ ٢٢١، والبديع ١/ ٢٧، وخزانة الأدب ١/١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٧٩، والفاخر ١/ ٦٧، وهمع الهوامع ٢/ ٥٠ .
ومعنى البيت ــ كما ذكر ابن السيرافي: لست أعني بمخاطبتي من ليس له قدر من أهل اليمن والسفلة، وإنما أريد ملوكهم ومن أشبههم.
(٦) الكتاب ٢/ ٤٣ .
(٧) راجع شرح الشواهد للأعلم ٢/ ٤٣، والنكت ٢/ ٤٨٨ .

والأصل في مثل هذا ــ إن لم يضف ــ أن تثبت نونه عند جمعه جمعا سالما(١).

وربما يكون الشاعر لجأ إلى الضرورة، لما لم يتمكن من الإضافة رد النون ولم يحذفها(٢).

وبقول الخليل وسيبويه قال الزجاج وابن خروف، ومن رأى رأيهما.

---

(١) وهذا الجمع السالم (ذوون) إذا سمي به مفرد لم يصرف ــ حملا على مفرده قبل التسمية كما في (ذو يزن) وحكى ذلك عن الجرمي، إذ هو بمنزلة اليسع ــ اسم رجل ــ وإن كان الخليل وسيبويه ذهبا إلى صرف مفرده ــ وإن سمي به. قال في الكتاب: (قلت: فإذا سميت رجلا بذي مال. هل تغيره؟ قال: لا، ألا تراهم قالوا: ذو يزن منصرف، فلم يغيروه كأبي فلان ــ فذا من كلامهم مضاف؛ لأنه صار المجرور منتهى الاسم...).

الكتاب ٢/ ٤٣، وراجع: النكت ٢/ ٤٨٨ وما بعدها.

(٢) وذكر البغدادي في الخزانة ٤/ ٤٩٦ أن في هذا الجمع شذوذين. أحدهما: قطعه عن الإضافة، وثانيهما: إدخال اللام عليه.

وقد لحن الزبيدي من أدخل عليها الألف واللام، فكما لا يجوز أن تقول: (هذا الذو) و(الذوان) فتفرد، فكذلك لا تقول: (الأذواء)، ولا (الذوون)؛ لأن (ذو) لا تكون إلا مضافة، وكذلك جمعها. لحن العامة/ ٧٠ وما بعدها.

والصحيح جواز جمعها على الأذواء والذوين، وهو عربي فصيح كما ذكر صاحب الخزانة ١/ ١٤١ .

والبحث يرى أن هذا الكلام خاص باللفظة على حالها ــ بدون التسمية بها ــ فلا سبيل إلى تلحين من نطق بها مجموعة أو نطق بها بالألف واللام. فما ذكر فيه يوجبه القياس لأن (ذو) إنما جيء بها أول أمرها ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس في نحو (ذو مال) و(ذي علم) والمضمر ليس بجنس، فكان يجب أن لا تضاف إليه، كما كان يجب أن تكون مفردة ولا تدخلها الألف واللام. إلا أنه قد سمع ذلك من العرب ممن يحتج بقوله ويرجع إليه، وما تكلمت به العرب ووقع في أشعارها وأخبارها ونقله أهل الثقة عنها لا تلحن به العامة ــ وإن قلت شواهده وضعف قياسه ــ.

وقد ذكر ابن هشام اللخمي بأن سيبويه أدخل بيت الكميت شاهدا على جمع ذي جمع السلامة وإفراده من الإضافة وإلزامه الألف واللام.

وكذلك فإن أبا العباس المبرد قد قال في كتابه (الكامل): باب ذكر الأذواء من اليمن، فأتى به مجموعا جمع التكسير معرفا بالألف واللام ــ وهو من أهل اللغة، المحتج بقوله، وحاشاه أن يدخل في كتابه ما لم تستعمله العرب في مقاماتها، ولا عرف من لغاتها، وهو من أئمة النحويين واللغويين، غير مدافع في فصاحته وبلاغته .... راجع: المدخل إلى تقويم اللسان/ ٣١ وما بعدها، وقارن بما ذكره المبرد في كتابه الكامل ٤/ ٣٥٥ .

قال الزجاج: ".... وإذا سميته بـ(ذوى) من قولك: هؤلاء ذوو مال. قلت: (هذا ذوون قد جاء) و(رأيت ذوينَ)" (١) .

وقال ابن خروف ــ بعد أن ذكر بيت الكميت: "... شاهده فيه رد النون التي حذفت للإضافة، فجمعه غير مضاف ــ وقد جمع على الأذواء...." (٢).

وقال الجوهري: "ولو جمعت ذو مال، لقلت: (هؤلاء ذوون)؛ لأن الإضافة قد زالت" (٣).

وما يراه البحث من حيث تسمية المفرد به وجمعه جمعا سالما أو مكسرا نحو (الذوون) و(الأذواء) وأيضا من حيث دخول الألف واللام عليه، كل ذلك مبني على الجواز، والسماع حاكمه.

فإن جمع اللفظ ــ ولم يسم به حذفت نونه إذا أضيفت، وإن سمي به مفرد ثم جمع، حذفت كذلك، كما حذفت من الأملاك إذا أرادوا جماعة كل واحد منهم يدعى: ذو كذا.

ولعل هذا مراد سيبويه في بيت الكميت، وربما يكون إثبات النون فيه ــ وإن كان ذلك شاذا ــ لعدم إرادة الإضافة، فلذلك قطعه عنها.

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف/ ١١٤ وقارن بما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٩٦ وما بعدها، وأبوحيان في التذييل والتكميل ٢/ ٤١ وما بعدها، وناظر الجيش في شرح التسهيل ١/ ٣٩١ .

(٢) شرح كتاب سيبويه لابن خروف / ٣٦٢ .

(٣) تاج اللغة وصحاح العربية ٦/ ٢٥٥٢، وراجع: لسان العرب ٦/ ١٠ وما بعدها.

المسألة السابعة (صرف المنقوص في حال الرفع والجر):

استشهد سيبويه ببيت الكميت ــ مع أبيات لغيره ــ على جواز صرفه في الاضطرار ٠

وبيت الشاهد هو:

خريعُ دَوَادِيَ في مَلْعَبٍ ∴ تَأَزَّرُ طَوْرًا وتُلْقِي الإِزَارَا[١]

فهذا عنده من باب إجراء المعتل مجرى الصحيح، فحمله على الأصل[٢]، وأنه قد يرد إليه عند الضرورة؛ إذ بعض الضرائر ترد الأشياء إلى أصولها٠

وإجراء مثل هذا فيه خلاف بين الخليل وسيبويه ويونس، وهل ذلك بعد التسمية به أو قبلها؟ وما حكم تنوينه؟

كل ذلك نسرده بعد ذكر ما نص عليه سيبويه في الكتاب[٣]٠

---

(١) البيت من المتقارب، في ديوانه/ ١٥٠ وقبله:

كأن المحالة فيها الردا ∴ حُ لم تَعْرُهَا الناحضاتُ اهتبارا

وبيت الشاهد ورد في الكتاب ٢/ ٦٠، وشرح شواهده للأعلم ٢/ ٦٠، والنكت ٢/ ٥١١، والمقتضب ١/ ٢٨٢، ومختصر تهذيب الألفاظ/ ٣٦٨ بلفظ (فتصعد طورا وأخرى انحدارا)٠

وورد بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٤، والمنصف ٢/ ٦٨، ٨٠ ــ ٦٨/٣ بلفظ (وترخي الإزارا) وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج/١١٤ ٠

و(الرداح) من النساء: العجزاء الثقيلة الأوراك تامة الخلق. و(الناحضات) واحدتها (نحيضة) بالهاء. والنحيض: الذي ذهب لحمه. قال ابن السكيت: هو من الأضداد. يطلق على كثير اللحم وقليله، وامرأة نحيضة: كثيرة اللحم. و(اهتبارا) من الهبر، وهو قطع اللحم. والهبرة: بضعة من اللحم أو نحضة لا عظم فيها. و(الخريع) الضعيف الرخو اللين، ومن النساء: الشابة الناعمة اللينة مع فجور. وقيل: الفاجرة الماجنة. و(الدوادي) واحدتها: دَوْدَاة، وهي: الأرجوحة أو أثر الأرجوحة، وزنها (فعلة) وأصلها: دَوْدَوَة . قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة، ثم قلبت ألفا لتحركها وفتح ما قبلها٠

راجع: لسان العرب مواد (خرع) ٥/ ٥٠، و(دوا) ٥/ ٣٣٤، و(ردح) ١٣٢/٦، و(نحض) ١٤/ ٢١١، و(هبر) ١٥/ ١١ ٠

(٢) إذ يرى سيبويه أن الصحيح أصل للمعتل، قال في الكتاب ١/ ١٠ (وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون: رادٌّ في رادٍّ، وضنِنُوا في ضنُّوا، ومررتم بجوارىَ قبلُ) فإذا رد المعتل إلى أصله الصحيح للضرورة عامله الشعراء معاملة الصحيح، وأجروه مجراه٠

(٣) إنما عرضت أقوال سيبويه في المسألة مرتبة حتى يتبين حال ما جاء في بيت الشاهد ونظائره مما هو على وزان (مفاعل) و(فواعل) وما دار عليه خلاف النحاة من حيث الإجراء وعدمه ، والتنوين وعدمه٠

جاء في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهن لامات .... "اعلم أن كل شيء كانت لامه ياء أو واوا ثم كان قبل الياء والواو حرف مكسورا أو مضموما فإنها تعتل وتحذف في حال التنوين واوا كانت أو ياء وتلزمها كسرة قبلها أبدا ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواء، واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم فصار التنوين عوضا .... وإن كان غير مصروف لم تصرفه؛ لأنك تتم في حال النصب كما تتم غير بنات الياء والواو ..... فمن الياءات والواوات اللواتي ما قبلها مكسور قولك: هذا قاضٍ، وهذا غازٍ، وهذه مغازٍ، وهؤلاء جوارٍ"(١).

وقال أيضا: "وسألت الخليل عن رجل يسمى بـ(جوارٍ) فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسما ..... قلت: فإن جعلته اسم امرأة قال: أصرفها؛ لأن هذا التنوين جعل عوضا، فيثبت إذا كان عوضا كما تثبت التنوينه في (أذرعات) إذ صارت كنون (مسلمين) (٢) .. وسألته عن (قاض) اسم امراة فقال: مصروفة في حال الرفع والجر تصير ههنا بمنزلتها إذا كانت في مفاعل وفواعل"(٣).

---

(١) الكتاب ٢/ ٥٦ .

(٢) وهذا ما يعرف بـ(المقابلة) بين التنوين في جمع المؤنث السالم والملحق به وبين النون في جمع المذكر السالم، فالذي يسمى به من جمع المؤنث السالم والملحق به ينصب ويجر بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف تنوينه. هذا صحيح الأقوال. وقيل: ينصب ويجر بالكسرة بدون التنوين في نحو (رأيت أذرعات) و(مررت بأذرعات). وقيل: ينصب ويجر بالفتحة دون تنوين كذلك في نحو (رأيت أذرعاتَ) و(مررت بأذرعاتَ) فالجر والتنوين مراعاة للحال قبل التسمية ــ وإن كان فيها ما يقتضي منع الصرف ــ وأما الجر من غير تنوين فعلى أنه ــ بحسب أصله ــ جمع فجر بالكسرة، وبحسب التسمية صار علما على مؤنث فحذف التنوين منه. أما من جره بالفتحة، فقد راعى حالته الحاضرة فقط ــ وقد اجتمع فيه العلمية والتأنيث ــ فمنعه من الصرف لذلك .

(٣) الكتاب ٢/ ٥٧ .

وقال ثالثا: "وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف. يقول: (هذا جواري قد جاء)، و(مررت بجواريَ قبل). وقال الخليل: هذا خطأ. لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر إذ صارت عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولوا: (مررت بجواريَ قبل؛ لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حال واحدة) ..... كما قالوا حين اضطروا في الشعر، فأجروه على الأصل ..... وقال الكميت: ....."[1].

وشاهد بيت الكميت في لفظ (دوادي)، فالأصل حذف يائه في الجر والرفع ــ لنقصانه ــ إلا أنه أجراه مجرى السالم الصحيح ضرورة، كأنه كره كسر البيت.

والذي يتضح لنا من كلام سيبويه ما يلي:

أولا: حكم المنقوص بعد التسمية به حكمه قبلها، إلا ما كان منه مؤنثا في قول يونس.

ثانيا: المنقوص قد يكون منونا ، وقد يكون غير منون . فما كان منونا، فتنوينه للصرف في التسمية به وقبلها كما في (رامٍ) و(قاضٍ).

أما ما كان غير منون كما في (جوارٍ) و(غواشٍ) و(قاضٍ) اسم امرأة، فتنوين جميعه تنوين بدل (عوض) من المحذوف، ويسميه سيبويه: تنوين الصرف.

وعلل بعض النحاة صرفه، بأنه لما نقص بناؤه صرف.

---

(١) الكتاب ٢/ ٥٨ .

واعترض ابن خروف على صرفه حال الرفع والجر عند سيبويه، إذ لا دليل فيه، وقد قال سيبويه بعده: "فإن جعلته اسم امرأة. قال: أصرفها؛ لأن هذا التنوين جعل عوضا فيثبت كما تثبت التنوينة في أذرعات. وقال: وسألته ــ رحمه الله ــ عن قاض ــ اسم امرأة فقال: مصروفة في حال الرفع والجر" فهذا نص بكونه للصرف، ولا شك أن (جوار) و(قاض) اسم امرأة غير مصروفين؛ لأنهما اسمان لمؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف، وإنما سماه بذلك؛ لأن التنوين الذي يكون للمتمكن في غير هذا الموضع، فلا دليل في تسميته في (جوار) صرف ــ بمحض عبارته ــ والذي ينبغي أن يقال في(قاض) اسم امرأة، و(جوار) أنه للعوض"[(١)].

وحكم (جوار) في التنوين حكم (قاض) عند المبرد من حيث الصرف في الرفع والجر والتنوين عنده عوض. وكل ما أجاز فيه الخليل التنوين فهو محمول على (جوار) وذلك في الشعر[(٢)].

ويكون الكلام على مذهب الخليل وسيبويه أن كل ما كان آخره ياء زائدة أو أصلية أو منقلبة عن واو ــ نكرة أو معرفة ــ منصرفا أو غير منصرف ــ فإنه في حال الرفع والجر منون، إلا أن يضاف أو تدخل عليه الألف واللام.

أما في النصب، فإن كان منصرفا حركته ونونته، وإن كان غير منصرف فتحته وكسرته بدون تنوين كما في (رأيت غازيًا) و(كلمت جواريَ) و(مررت بجواريَ) على الصرف وعدمه.

ثالثا: يرى يونس إعادة تتميم (مفاعل) و(فواعل) إذا حذف منه وسمي به كما في (جوار) إذا سمي به مؤنث، فلا ينون في رفع ولا جر، بل تثبت الياء ساكنة في الرفع، ويفتحها في الجر كما هي في الصحيح[(٣)].

---

(١) راجع: شرح ابن خروف على الكتاب / ٣٩٠، وقارن بنص الكتاب ٢/ ٥٧، والمقتضب ١٤٣/١ .

(٢) راجع: المقتضب ١/ ١٤٣ .

(٣) راجع: شرح التصريح ٢/ ٢٢٨، وشرح الأشموني ٣/ ٢٧٣ .

وبقول يونس قال أبوزيد وعيسى والكسائي[١].

أما الخليل وسيبويه فيجريانه في الرفع والجر مجرى (قاض) علما أو غير علم فيقولان: (هؤلاء جوارٍ) و(مررت بجوارٍ) و(رأيت جواريَ) كما يقال: (هذا قاضٍ) و(مررت بقاضٍ) و(رأيت قاضيَ)[٢].

كأن يونس ومن وافقه قد فرقوا بين الاسم الذي هو علم والاسم الذي غير علم، فنونوا (جوار) ولم ينونوا (قاضٍ) اسم امرأة، فأثبتوا الفتحة على الياء حال الجر[٣]، وإنما كان ذلك عندهم؛ لأنهم رأوا أن التنوين في (جوار) ونحوه تنوين صرف، جيء به مراعاة للمحذوف، بدليل إبقاء حركة ما قبله على حالها وتتميمه في النصب ولذلك دخل التنوين عوضا؛ لأنه لا يدخل إلا لما ناوي، وما امتنع صرفه من جهة اللفظ حمل على حكمه ــ والعرب تجيئ بالتنوين في غير موضعه ــ جرا ورفعا للعوض لا للتمكن فقط[٤]. فقوله هذا خاص بالنكرات، وأما في المعارف فهو محمول على الشعر.

فترى أنهم ــ يونس ومن معه ــ أجروا (جوار) مجرى (جَناح) فشبهوا المعتل بالصحيح ولا يمكن ذلك في (قاض) اسم امراة؛ لأن علة منع الصرف قائمة، ولا يسعهم أن يقدروه عريا عنها، ولا يمكن أن يكون التنوين للعوض، فلذلك حذفوه منها، وأثبتوا الياء.

---

(١) راجع رأي يونس في شرح الكافية للرضي ١/ ٥٩، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٦/٣، ورأي أبي زيد في: الأصول لابن السراج ٢/ ٩١، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٨٩، ورأي عيسى في: الأصول لابن السراج ٢/ ٩١، والمساعد ٣/ ٣١، ورأي الكسائي في: ارتشاف الضرب ٨٨٩/٢، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٨، وشرح الأشموني ٣/ ٢٧٣ .

(٢) راجع: شرح التسهيل لناظر الجيش ٨/ ٤٠٤٧ .

(٣) فعلى هذا يكون قد وافق الخليل وسيبويه في النكرات وخالفهما في المعارف. فقال في النكرات: هذه جوارٍ وصحارٍ. وفي المعارف: هذه جواريْ. ومررت بجواريَ.

(٤) راجع ما حكاه سيبويه من قول يونس وتخطئة الخليل له في الكتاب ٥٨/٢ .

وعلى هذا فيقتضي ما قالوه أن يصرف (جوار) إذا سمي به مذكر ــ إذ لا علة فيه غير العلمية ــ وقد حكموا بصرفه قبل التسمية تشبيها بـ(جناح)[١].

وأما قولهم: إن التنوين في (قاضٍ) اسم امرأة للصرف لا للعوض فممنوع؛ لأنهم ذكروا أن تنوين الصرف حذف منه للعلمية والتأنيث، وعادت الياء التي كانت بسببه، ثم حذفت ــ رفعا وجرا ــ كما حذفت من (جوار) قبل التسمية به؛ لأن الياء من (قاض) قد انضاف إلى ثقلها ثقل الاسم الذي أوجب له منع الصرف، كما أنها من (جوار) كذلك، ثم عوض عنها التنوين بعد الحذف، كما فعلوا ذلك بـ(جوار) لأن الياء المحذوفة ــ لثقلها وثقل الاسم الذي هي فيه ــ إنما تحذف بشرط أن يعوض منها التنوين.

وأما قولهم بإظهار الفتحة على الياء حال الجر ــ لخفتها ــ فخطأ ــ لأن العرب أجرت الفتحة حال الجر مجرى الكسرة مع الياء، ولما كانت مثلها علامة خفض في منع صرف الصحيح حذفوها لذلك، فلم يقولوا قبل التسمية: (مررت بجواريَ) ولو كانت الخفة سببا لإبقائها على الياء لقالوا ذلك[٢].

وعلى هذا، فما رآه سيبويه في ما مثل به إنما هو من باب إجراء المعتل مجرى غيره اضطرارا وكذلك في الشعر ــ مخافة كسر وزنه، إذ لابد من تصحيح معتله. وهذا بَيِّنٌ في بيت الكميت . فأجرى (دَوَادِيَ) مجرى الصحيح، كما أجرى (مَعَارِيَ)[٣] في بيت الهذلي، و(مَوالِيَ)[٤] في بيت الفرزدق.

---

(١) راجع: شرح السيرافي على الكتاب ٤/ ٧٥، والإيضاح العضدي / ٣٠٣، والمسائل المنثورة/ ٢٢٩.

(٢) راجع: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٩٠، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٤٠٤٩/١ وما بعدها.

(٣) من قوله:

أبيتُ على مَعَارِيَ واضحات ∴ بهن ملوب كدم العباط

وهو للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ٢/ ٢٠، ورد في الكتاب ٥٨/٢، وشرح الشواهد للأعلم ٢/ ٥٨، والنكت ٢/ ٥٠٩، والخصائص ١/ ٣٣٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة/ ١١٦.

وشاهده: إجراء (معاري) في حال الجر مجرى السالم، وكان الوجه (معار) كـ(جوار) ونحوها من الجمع المنقوص، فاضطر إلى الإتمام إجراء على الأصل كراهة الزحاف.

(٤) من قوله: =

فأجراهما مجرى السالم الصحيح، وكان الوجه أن يقال فيها: (دَوَاد) و(معار) و(موال) كما قال: (جوار)، ونحوها من الجمع المنقوص إلا أنهم اضطروا إلى الإتمام إجراء على الأصل كراهة الزحاف الذي يعرض في الأبيات لو حذفوا[1].

فهذا ونحوه من الضرورات على مذهب الخليل وسيبويه ليس منها على مذهب يونس.

فلو كان عبدُالله مولى هجوته ∴ ولكن عبدالله مَوْلَى مَوَالِيَا

والبيت منسوب للفرزدق وليس في ديوانه، ورد في الكتاب ٢/ ٥٨، وشرح الشواهد للأعلم ٢/ ٥٨، والنكت ٢/ ٥٠٩، والشعر والشعراء ٨٩/١، والمقتضب ١/ ١٤٣، وما ينصرف وما لا ينصرف/ ١١٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٣٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٣١١، وما يجوز للشاعر في الضرورة/ ١١٦، وشاهده: إجراء (موالي) على الأصل كما تقدم في سابقه من بيت الهذلي. وراجع: خزانة الأدب ١/ ٢٣٥، وما بعدها.

(١) ويمكن لنا أن نقول هنا بأن الظاهرة التي يقصرها النحوي على الضرورة إذا لم يكن لها أثر واضح في البيت، قد يكون أثرها واضحا في غيره، وهذا ما ينطبق على قوله (دوادي) في بيت الكميت.

وربما يكون هذا هو الذي حمل سيبويه على جعل إجراء المعتل مجرى الصحيح من الظواهر الجائزة في الشعر، فأثر هذا الإجراء ظاهر في استقامة الوزن.

وهذا ما وضحه ابن جني في قوله: (مما لابد من التزام ضرورته مخافة كسر وزنه قول الآخر: خريع دوادي في ملعب....

فهذا لابد من تصحيح معتله، ألا ترى أنه لو أعل اللام وحذفها فقال (دواد) لكسر البيت ألبتة. فاعرف إذًا حال ضعف الإعراب الذي لابد من التزامه مخافة كسر البيت من الزحاف الذي يرتكبه الجفاة الفصحاء إذا أمنوا كسر البيت، ويدعه من حافظ على صحة الوزن من غير زحاف، وهو كثير، فإذا أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره ألبتة دخلت تحت كسر الإعراب) وراجع: الخصائص ١/ ٣٣٥ وما بعدها.

الكميت بن معروف(*)

(تأنيث فاعل المذكر حملا على المعنى)

ذكر سيبويه بيتا له في الكتاب شاهدا على مسألة: حذف تاء التأنيث من الفعل وما أشبهه إذا كان الفاعل مؤنثا مجازيا، وذلك من باب الحمل على المعنى(١).

قال: "وقال آخر (الكميت بن معروف):

وما زِلْتُ مَحْمُولاً عليَّ ضَغِينةٌ ∴ ومُضْطَلَعُ الأضغانِ مُذْ أنا يافعُ(٢)

وذكر بيتا آخر قبل بيت الكميت غير منسوب بل قال عنه:

وقال آخر (من بني أسد):

(*) الكميت بن معروف بن الكميت بن ثعلبة بن نوفل بن نضلة بن الأشتر بن جحوان بن فقعس بن طريف بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس. من مضر. شاعر مخضرم. عاش أكثر حياته في الإسلام، يكنى أبا أيوب، له ديوان شعر مفرد. توفي نحو ستين من الهجرة. ترجمته في: طبقات ابن سلام/ ١٨٩، ١٩٠، ١٩٥، والمؤتلف والمختلف/ ١٨، ١٧٠، ومعجم الشعراء/ ٣٤٧، والأغاني (ساسي) ١٠٩/١٩، والأعلام ٥/ ٢٣٣ وما بعدها.

(١) ذكر ابن السيرافي البيت شاهدا على المسألة بعنوان (تأنيث فاعل المذكر حملا على المعنى) فراجعه في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٢ .

(٢) البيت من الطويل في شعره/ ١٦٦ وقبله:

وما لام قومي في حفاظ شهدته ∴ نضالي إذا لم يأتل الغلو فازعُ

وبعده:

إلى أن مضت لي الأربعون وجُرّبتْ ∴ طبيعة صلب حين تُبْلى الطبائعُ

ورد منسوبا للكميت في الكتاب ١/ ٢٣٩، وشرح شواهده للأعلم ٢٣٩/١، والنكت ٥٨/٢، وشرح السيرافي ٢/ ٣٧٥، وابن السيرافي ٥٢٢/١، وكذا نسبه القيسي في شرح شواهد الإيضاح لأبي علي/ ٥١١، ونسبه ابن بري في شرح شواهد الإيضاح/ ٣٤٥ لرجل من بني سلول، وكذا عند العيني في شرح الشواهد الكبرى/ ١٢٥٧، وجاء بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس/ ١١٤، وكذا في المخصص ١٦/ ٨٢، والاقتضاب/ ٢٥١، والتكملة/ ٩٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٧، والمستوفى ١/ ١٩٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤١٦ .

و(الأضغان) واحدتها ضغينة، وهي الحقد، و(مضطلع) بيِّن الأضلاع.

فَلاقَى ابنَ أُنْثَى يَبْتَغِي مثلَ مَا ابْتَغَى ∴ من القوم مَسْقِيٌّ السمامِ حَدَائِدُه(١)

وشاهده في بيت الكميت والذي يليه: حذف التاء من (محمولة) و(مسقية) والفاعل غير حقيقي التأنيث، إذ (الضغينة) في معنى (الضغن) و(الحدائد) جمع (حديد) ولا مؤنث له، فحمل ذلك على المعنى، لحمل ما يشبه الفعل على الفعل كأنه أراد (حمل) و(سقى)، وما جاز ذلك إلا لأن الوصف المشبه الفعل يحمل على الفعل فيحكم له بحكمه، فإذا ألزمت الفعل علامة التأنيث، فكذلك يكون الوصف منه وإذا لم تلزمه التاء ــ بأن جاز حذفها ــ كان الوصف كذلك، وذلك راجع إلى كون التأنيث حقيقيا أو غير حقيقي(٢).

فالتأنيث غير الحقيقي؛ ما كان تأنيثه وتذكيره واقعين على ما لا خلقة فيه فاصلة بين الذكر والأنثى.

فإذا تقدم الفعل في هذا النوع ــ وكذلك الوصف منه ــ فالأصل الذي رتب له اللفظ إثبات علامة التأنيث، وحذفها جائز.

---

(١) البيت من الطويل، ورد في الكتاب ١/ ٢٣٩، وشرح السيرافي ٢/ ٣٧٥ منسوبا لرجل من بني أسد، وفي شرح شواهد الكتاب للأعلم ١/ ٢٣٩ منسوبا لأشعث بن معروف الأسدي، وفي النكت ٢/ ٥٨ منسوبا لمضرس بن ربعي الأسدي وكذا في شرح ابن السيرافي ١/ ٤٣٥، وابن الناظم في شرح الألفية/ ١٤٥، وجاء بلا نسبة في المخصص ١٦/ ٨٢ .

وقبل البيت: كما عند ابن السيرافي:

وما وَجَدَتْ وَجْدِي بها أمُّ واحدٍ ∴ رَجَا الغنم في أسلافِ خيلٍ تُطَارِدُه

وبعده:

فآب به أصحابُه يحملونه ∴ على نحوه دَامِي النجيع وجاسِدُه

(٢) لما كانت تاء التأنيث مختصة بالفعل الماضي، ولما كان تأنيث الفاعل غير موثوق به، لجواز اشتراك المذكر والمؤنث في لفظ واحد، ولأن المذكر قد= =يسمى بمؤنث وبالعكس، فقد احتاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ليعلم أن الفاعل وما جرى مجراه مؤنثا.

وكان لحاقها لازما إن كان المؤنث المسند إليه حقيقي التأنيث، فإذا لم يستقم الكلام إلا بها لم يجز حذفها، فإن استقام جاز كما في: (قام غلام هند).

وقد حذفها بعض العرب في مثل ما جاء من قولهم: (قال فلانة) و(ذهب فلانة) حكى ذلك سيبويه، وهي لغة وعليها جاء قول لبيد:

تَمَنّى ابنتاي أن يعيشَ أبوهما ∴ وهل أنا إلا من ربيعة أو مُضَرْ

وليس الحذف مخصوصا بالشعر، بل هو جائز فيه وفي النثر كذلك إذا أمكن تأويل اللفظ كما جاز إذا كان فصل في الكلام(١)٠

فمما حملوه على التأويل قول عامر بن جوين الطائي:

فـــلا مُزْنَـــةٌ ودقـــتْ وَدْقَهَـــا ∴ ولا أَرْضَ أَبْقَـــــلَ إِبْقَالَهـــــا(٢)

فأولوا (أرض) بـــ(مكان) وكذلك قول الأعشى:

فإمـــا تـــريْ لمتـــي بُـــدِّلت ∴ فـــإنَّ الحـــوادثَ أَوْدَى بهـــا(٣)

على تقدير الحوادث بمعنى الحدثان، وحمل اللفظ على معناه كثير في كـــلام العرب٠

فعلى هذا يكون حكم التاء الداخلة على الوصف الفارقة بين المـــذكر منـــه والمؤنث، فكما تلزم التاء في (ذهبت فاطمة) حيث جاء المؤنث حقيقيا، وكذلك في (الشمس طلعت) لما تأخر الفعل عن الاسم وهو مجازي التأنيث، كذلك لزمت فـــي الوصف منه في مثال (أذاهبة فاطمة؟) و(الشمس طالعة)٠

وكما جاز الوجهان ــ الإثبات والحذف في: (سمعت أذنك) جاز كـــذلك فـــي الوصف ــ مع المجازي ــ فقيل: (أسامعه) و(أسامعته)٠

---

(١) كما في مثال: حضر القاضي امرأة. قال سيبويه: (إذا طال الكلام كان الحذف أجمل) الكتاب ١/ ٢٣٥ ٠

(٢) البيت من المتقارب، ورد في الكتاب ١/ ٢٤٠، وشرح الشواهد للأعلـــم ٢٤٠/١، والنكـــت ٢٣٣/١ ــ ٢/ ٥٩، وشرح السيرافي ٢/ ٣٧٦، والخصائص ٢/ ٤٢٢، وشرح ابـــن يعـــيش ٩٤/٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٢/٢، وشرح التصريح ١/ ٢٧٨، وشـــرح الأشـــموني ٣٧/٢ ٠

(٣) البيت من المتقارب في ديوانه/ ١٧١، ورد في الكتاب ١/ ٢٣٩، وشرح الأعلـــم ١/ ٢٣٩، والنكت ٢/ ٥٩، وابن يعيش ٥/ ٩٥، وشرح التسهيل ١١٢/٢، ومـــا يجـــوز للشـــاعر فـــي الضرورة/ ١٦١، وشرح التصريح ٢٧٨/١، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧ ٠

كأن العرب احتاطت في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء ــ لزوما وجوازا ــ ليعلم من أول الأمر أن الفعل محمول عليه ما يشبهه.

وعلى هذا، لم يقل (محمولة) في بيت الكميت، والفعل للضغينة وهي مؤنثة وكذلك لم يقل (مسقية) في البيت الثاني، لما كان لفظ (حدائد) لا مؤنث له، فحمل الوصفين على فعليهما.

وضح ذلك سيبويه في أثناء كلامه في (باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل.....)[١] وقال في نفس الباب: "... وقال بعض العرب: قال فلانة، وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: حضر القاضي امرأة؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل .... ومما جاء في القرآن من الموات قد حذفت فيه التاء قوله عزوجل: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[٢] .. وهذا النحو كثير في القرآن"[٣] وقال: "واعلم أن من قال: ذهب نساؤك قال: أذاهب نساؤك[٤]، ومن قال: فمن جاءه موعظة من ربه ــ قال: أجائي موعظة ــ يذهب الهاء ههنا كما يذهب التاء في الفعل ....."[٥].

(١) الكتاب ١/ ٢٣٤ .
(٢) من الآية رقم ٢٧٥ من سورة البقرة. جاء في مشكل إعراب القرآن/ ١٤٣: "ذكر (جاءه) وحمله على المعنى؛ لأنه بمعنى فمن جاءه وعظ. وقيل: ذكر لأن تأنيث الموعظة غير حقيقي إذ لا ذكر لها من لفظها، وقيل: ذكر لأنه فرق بين فعل المؤنث وبينه بالهاء".
(٣) الكتاب ١/ ٢٣٦ .
(٤) والنساء والنسوة مما لا واحد لهما من لفظهما فيستوي فيها حكم الجموع المكسرة في اللفظ من حيث المذكر والمؤنث ما يعقل منها وما لا يعقل. كأن حكم تأنيها حكم تأنيث الموات، فلم تلزم التاء فيها، لأن التأنيث الحاصل فيها غير التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد.
لذا كانت (نساء) محمولة على (نسوة) في جواز حذف تاء التأنيث من فعلها وما حمل عليه مما يشبهه من الوصف.
(٥) الكتاب ١/ ٢٣٨ .

المرار الأسدي(*)

استشهد سيبويه بتسعة أبيات له على مسائل مختلفة وردت في أبوابها من الكتاب ٠

المسألة الأولى: (نوع (ما) مع (قل) وإعراب ما بعدها):

جاء في (باب ما يحتمل الشعر)(١) قول صاحب الكتاب: "...ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قول [المرار الأسدي] (٢):

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّمَا ∴ وصالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ(٣)

(*) المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة الأسدي. من شعراء الدولة الأموية، مكثر في شعره، مفرط في قصره. ضئيلا. نسبته إلى بني فقعس من بني أسد بن خزيمة، لم يعلم سنة وفاته٠

ترجمته في: المؤتلف والمختلف/ ١٧٦، وسمط اللآلي ١/ ٢٣١، والموشح/ ٤٠٨، والشعر والشعراء/ ٦٨٠ ــ ٦٨٣، والأعلام ١٩٩/٧ ٠

(١) الكتاب ١/ ٨ ٠

(٢) البيت من الطويل، وقد نسبه سيبويه في الكتاب ١/ ١٢ لعمر بن أبي ربيعة، وهو خطأ، وفي ١/ ٤٥٩ بدون نسبة، ولذا وضعت نسبته للمرار الأسدي بين معقوفين [ ] وهو الصواب، وقد نسبه الأعلم في شرح الشواهد ١/ ١٢ له. أقول:والبيت ضمن قصيدة له من مجموع شعره، ورد ثاني بيت فيها. وأولها:

عزفتَ ولم تَصْرم وأنت صَرُومُ ∴ وكيف تُصَابي من يقال: حليمُ

وبعد بيت الشاهد قوله:

وليس الغواني للجفاء ولا الذي ∴ له عن تقاضي دينهن هموم

(٣) ورد بيت الشاهد في المقتضب ١/ ٨٤، والأصول لابن السراج ٢/ ٢٣٤ ــ ٤٦٦/٣، وعبث الوليد/ ٤٢٦، والخصائص ١/ ١٤٤، والمنصف ١٩١/١ ــ ٦٩/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٤٧/١، والمحتسب ١/ ٩٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ١٧١، وكتاب الشعر/ ٩١، والبغداديات/ ٢٩٦، والتعليقة ١/ ٥٣، ٥٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٩، ٢٤٤، وضرائر الشعر/ ٢٠٢، والممتع/ ٤٨٢، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٦٠ ــ ٦١٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٩، والتذييل والتكميل ٦/ ١٨٤ وما بعدها، وشرح ابن يعيش على المفصل ٤/ ٤٣ ــ ٧/ ١١٦ ــ ٨/ ١٣٢ ــ ٧٦/١٠، والإنصاف١/ ١٤٤، وخزانة الأدب ٢٤٥/١ــ٤/ ٢٨٧ ــ ٢٢٦/١٠، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، وشرح أبيات المغني٥/ ٢٤٦، وشرح شواهد المغني/٧١٧ ٠

وجاء في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٤ ــ منسوبا للمرار ــ بلفظ:

وإنما الكلام: قل ما يدوم وصال، وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء"(١).

وفي بيت الشاهد مسائل:

الأولى: دخول (ما) على (قل) ونظائرها مما يلزم حاله، ولا فاعل له، وذلك في مثل قولهم: قلما يقوم زيد، و(قلما يدوم وصال) فقد قالوا: هيأت (ما) (قلَّ) ، ليقع بعدها الفعل؛ إذ هي فعل لا فاعل له، لأن (ما) أزالته عن حكمه في تقاضيه الفاعل، وصيرته إلى حكم الحرف المتقاضي للفعل، لا الاسم كنظائره (لولا ــ هلا) في التحضيض، و(إن) في الشرط، وحرف الاستفهام(٢).

الثانية: (قلَّ) فعل ماض لا يتصرف، ومثله (طال) و(كثر)، ركبت معه (ما) كافة أو مصدرية أو زائدة ــ على خلاف في نوعها. فعند سيبويه كافة(٣) وعند المبرد وأبي علي زائدة(٤)، ورأى الرضي مجيئها كافة ومصدرية(٥).

صَرَمْتَ ولم تُصْرِم وأنت صَرُوم ∴ وكيف تصابي من يقال حليم

وصَدَّتْ فأطولتَ الصدودَ وقلما ∴ وصالٌ على طول الصدود يدوم

ورد الغندجاني في فرحة الأديب/ ٦ وما بعدها، رواية ابن السيرافي، وأن هذا من أفضح ما جاء به (وذلك أن هذا الشعر ليس من الغريب الذي لا يشتبه على أحد .... كأنه يخاطب نفسه على طول الصدود، أي لا يدوم وصال الغواني إلا لمن يلازمهن ويخضع لهن....) إلى آخر ما قال.

وجاء بيت الشاهد في الأغاني ١٠/ ٣١٥ (ساسي) بلفظ:

..... ولا أرى ∴ وصالا على طول الصدود يدوم

وعلى تلك الرواية لا شاهد في مسألتنا.

(١) الكتاب ١/ ١٢ .

(٢) راجع: الأصول ٢/ ٢٣٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٢٦ وما بعدها.

(٣) راجع: الكتاب ١/ ٤٥٩ وهو رأي ابن السراج في الأصول ٣/ ٤٦٦ .

(٤) راجع رأي المبرد في المقتضب ١/ ٢٢٢ حيث لم يصرح بزيادتها، وقارن بما ذكره في ٢/٥٣، ٥٤ وما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٣٣٧ حيث نسب له القول بزيادتها. وراجع رأي أبي علي في البغداديات/ ٢٩٦ .

(٥) راجع: شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٤٥ .

الثالثة: وهي مبنية على الخلاف في إعراب ما بعدها تبعا للخلاف في نوعها.

فمنهم من ذهب إلى أن (وصال) مرفوع بفعل مضمر، دل عليه (يدوم) كأنه قال: وقلما يدوم وصال، فلما أضمر (يدوم) فسره بقوله فيما بعد (يدوم) فجرى ذلك في ارتفاعه بالفعل المضمر ــ لا بالابتداء ــ مجرى قولك: أوصال يدوم؟ أو: هلا وصال يدوم[١].

وذكر الرضي عن سيبويه أن ما بعدها مرفوع على الابتداء ــ لا الفاعلية ــ قال: (وهي عند سيبويه كافة و(وصال) مبتدأ) [٢].

وقدر ابن السراج فعلا آخر يرتفع به لفظ (وصال) وهذا الفعل (يكون) المضمر. قال: "...والكلام: قل ما يدوم وصال، وليس يجوز أن يرفع (وصال) بـ(يدوم) وقد أخره، ولكن يجوز هذا عندي على إضمار (يكون)، كأنه قال: قل ما يكون وصال يدوم على طول الصدود، وحق (ما) إذا دخلت كافة في مثل هذا الموضع، فإنما تدخل ليقع الفعل بعدها..."[٣].

---

(١) وهذا مفهوم كلام سيبويه كما رآه الأعلم في شرح شواهد الكتاب ١/ ١٢ وما بعدها، والنكت ١/ ٢٢٩، ففي شرح الشواهد قال: (.... وفيه تقدير آخر وهو أن يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر فكأنه قال: وقلما يدوم وصال يدوم. وهذا أسهل في الضرورة ــ والأول أصح معنى ــ يريد تقديم الفاعل ــ وإن كان أبعد في اللفظ، لأن (قلما) موضوعة للفعل خاصة بمنزلة ربما، فلا يليها الاسم ألبتة.

أما في النكت ١/ ٢٢٩ فقال: (ووجه الكلام: وقلما يدوم وصال على طول الصدود؛ لأن (قل) قبل دخول (ما) حكمها ألا تليها الأفعال؛ لأنها فعل، فأدخلوا عليها (ما) ليوطئوها للفعل، فلما اضطر قدم الاسم الذي كان يقع بعد (قل) قبل دخول (ما) وإذا قلت: قلما يدوم وصال، فإن (قل) لم تزل عن فعليتها، غير أن الذي يرتفع بها (ما) وهي اسم مبهم تجعل في هذا الموضع= =للزمان فكأنه قال: قل وقت يدوم فيه وصال ويحذف العائد...) وأرى أن هذا قال به السيرافي قبله. فراجعه في شرح الكتاب ١/ ٢٤٧ .

وأجاز ابن عصفور رفع (وصال) بـ(يدوم) نفسها. وهذا على أن (ما) زائدة. وراجع: الإنصاف ١/ ١٤٥ (هامش الصحيفة).

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٤٥ .

(٣) الأصول في النحو ٣/ ٤٦٦ .

بينما قدر أبوعلي فعلا آخر نحو (يبقى) أو (يثبت) أو نحوهما مما يفسره لفظ (يدوم) معترضا على ما قدره سيبويه في إعراب (وصال) وكونه مبتدأ؛ لأن الموضع بعد (قل) موضع فعل، كما لا يصلح أن يرتفع الاسم عنده بعد (هلا) التي للتحضيض، و(إنْ) التي للجزاء، و(إذا) الدالة على الزمان بالابتداء، ولكن يكون العامل في الاسم الواقع بعد هذه الحروف فعلا يفسره ما يظهر بعده من الأفعال.

هذا؛ وقد رأى أن القول زيادة (ما) و(وصال) فاعل (قلَّ) مرتفع به و(يدوم) صفة.

وعليه لا يكون تأويل الكلام على ما ذكره سيبويه ــ لأنه لا فعل بلا فاعل ــ وهذا عنده أثبت؛ لأن الفعل مع (ما) تجده دالا على ما كان يدل عليه من الحدث والزمان قبل دخولها فحكمه أن يقتضي الفاعل، ولا يخلو منه كما لم يخل منه قبل[1].

هذا، ونقول:

لقد ذكر سيبويه البيت شاهدا مرتين في بابين:

الأول: (باب ما يحتمل الشعر) [2] وخص الكلام فيه بالضرورة حتى لا يؤدي إلى قبح في الكلام فاضطر الشاعر إلى تقديم ما حقه التأخير ــ وهذا من باب تغير الكلام عن وجهه.

---

(١) راجع: البغداديات/ ٢٩٦ وما بعدها بتصرف، وابن يعيش ٨/ ١٣٢، والأعلم على الكتاب ١٣/١، وفيه: (...وقد يتجه أن تكون (ما) في (قلما) زائدة مؤكدة فيرتفع الوصال بـ(قل) وهو ضعيف لأن (ما) إنما تزاد في (قل) و(رب) لتليهما الأفعال وتصيرا من الحروف المخترعة لها).

وهذا خلاف ما ذكره في النكت ١/ ٢٢٩ إذ ذكر الرأي ولم يضعفه قال: (وقد يجوز في (قلما) أن تجعل (ما) زائدة، ويرفع (وصال) بـ(قل) فكأنك قلت: وقل وصال يدوم).

(٢) الكتاب ١/ ٨، وانظر ما قاله في آخر الباب: (... وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا...).

الثاني: (باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها) [١]**، وخص الكلام فيه ببيان نوعها من حيث هي كافة، ولذا اضطر إلى تقديم الاسم، وهنا تتوجه القاعدة عنده، فيكون ما بعد (ما) عنده مبتدأ. قال: "....ومن تلك الحروف ربما وقلما وأشباههما، جعلوا (رُبّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها**[٢]**؛ ليذكر بعدها الفعل؛ لأنه لم**

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥٨ ٠

(٢) أكثر سيبويه من إطلاق مصطلحات (الكف والإلغاء أو اللغو وكذلك التهيئة) واستعمالها مع الأدوات التي تتصل بها (ما) دون تفريق بين مصطلح وغيره ــ كأنها عنده بمعنى واحد ــ حسب ما لحظ البحث. وعلى رؤية سيبويه سار بعض النحاة٠

ــ جاء عند المبرد استعمال مصطلح (التهيئة أو المهيئة) للدلالة على إفادة (ما) إذا دخلت على بعض الأدوات أو الأفعال التهيئة لدخولها على ما بعدها٠

ففي المقتضب ٢/ ٥٤ وما بعدها: (.. وكذلك (رُبّ) تقول: رُبّ رجل ولا تقول: رُبَّ يقوم زيد. فإذا ألحقت (ما) هيأتها للأفعال، فقلت: ربما يقوم زيد)٠

ــ واختلط الأمر عند الرماني، فلم يفرق بين الكافة والمهيئة، فالكافة عنده: الداخلة على الجملة الاسمية والفعلية، فجاء في إحدى رسائله: (والكافة ــ يريد ما ــ كقوله عزوجل ــ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ النساء/ ١٧١، و﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الحجر/٢ ٠

وتابعه في ذلك أبو علي في البغداديات/ ٢٩٦، والجرجاني في المقتصد ٤٦٧/١ وما بعدها٠

ــ أما ابن جني فذكر مصطلح الكف مع (ما) المهيئة أو المغيرة، دون تفريق بينهما كذلك ففي الخصائص ١/ ١٦٨ (ما دخلت على (قل) كافة لها عن عملها مثل (كثر ما) و(طالما) فكما دخلت على الفعل نفسه فكفته عن عمله وهيأته لغير ما كان قبلها متقاضيا له كذلك تكون (ما) كافة لـ(ليت) عن عملها ومغيرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعا بعدها). ويظهر من قوله بالكف مع (طال) و(كثر) و(قلّ) أن المراد به الكف عن العمل ليس الكف عن الفاعل. وبذلك قال الهروي في الأزهية/ ٩٩ ٠

ــ وأما أبو البقاء العكبري فجاء مصطلح الكف عنده أوسع استعمالا مما عليه النحاة فجعل (ما) الكافة تشمل الأدوات المتفق عليها عند النحاة مثل (إنّ) وأخواتها وبعض حروف الجر، كما يدخل فيها ما عده النحاة مصدريا مثل (أنّ) التي تفيد التوكيد لا المصدر ــ وإن كانت لا تقع ابتداء٠

ــ وجاء المالقي، ففصل بين الكافة التي اصطلح عليها بـ(المغيرة) والمهيئة التي اصطلح عليها بـ(الموطئة)، فالمغيرة عنده خاصة بـ(إنّ) وأخواتها والأدوات المكفوفة إذا جاء بعدها اسم. أما المهيئة ــ أو الموطئة ــ فهي الداخلة على (إنّ) وأخواتها وكذلك الأدوات إذا جاء بعدها فعل أو جملة فعلية٠

وكذلك كان نظره إلى (ما) الكافة إذا دخلت على (قل) مرادا بها النفي ــ فكل مهيئة ــ عنده ــ كافة ولا ينعكس٠

أما المرادي وابن هشام، فقد استعملا مصطلح الكافة، وجعلاها ثلاثة أقسام:=

يكن سبيل إلى (رُبّ يقول) ولا إلى (قل يقول) فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل"[١].

فعلى قوله بأنها كافة ــ وكذا عند من قال بزيادتها ــ يكون فيها التركيب مع (قلّ) كما ركبت مع (طال) و(كثر) فيتهيأ بذلك التركيب دخولها على الاسم كما في بيت الشاهد، كما يتهيأ دخولها على الفعل ــ إذ صارت (ما) مع الفعل بمنزلة كلمة والفعل بدونها لا يدخل على نظيره.

وعلى هذا التركيب يتوجه جواز تقديم ما حقه التأخير ــ وإن كان اضطرارا ــ فيناسب إعراب ما بعدها مبتدأ ــ كما هو عند أهل البصرة ــ وإن لم يقل أهل الكوفة بذلك، فالمرفوع بعدها عندهم فاعل مقدم؛ إذ هو جائز عندهم.

فخص سيبويه تقديم الاسم هنا بالضرورة ــ والشعر يحتمله ــ قال: (وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم) وذكر البيت.

= **الأول:** الكف عن عمل الرفع، وذلك محصور في (قلّ ــ كثر ــ طال) وفي تلك الحال لا يدخلن إلا على جملة فعلية صرح بفعلها.
والثاني: الكف عن عمل الرفع والنصب، وهو خاص بـ(إن) وأخواتها في التراكيب.
والثالث: الكف عن عمل الجر، ويخص حروف الجر (رُبّ ــ الكاف ــ الباء ــ من) والظروف (بعد ــ بين ــ حيث ــ إذ) وجعلا الكف في (حيث ــ إذ) لتضمن معنى الشرط. فتتضمن معنى (إنْ) الشرطية.
فإذا أخذنا بوجهة كلام المرادي وابن هشام. يكون لفظ (قلّ) في قول المرار الأسدي:
..... **وقلما ∴ وصال ..... يدوم**
غير مكفوف عن العمل ــ من جهة الشكل ــ باعتبار شرط التقسيم الذي وضعاه وهو (دخولها على جملة فعلية صرح بفعلها).
وإن كان ابن هشام ــ من جهة أخرى ــ قد حاول تأويل البيت تمشيا مع كلام سيبويه ومن تبعه، والتقدير على رأيه: وقلما يدوم وصال ــ على وجه الضرورة ــ كما هو عند سيبويه ــ لأن حقها أن يليها الفعل صريحا، والشاعر أولاها فعلا مقدرا أو أن الفاعل مقدم ــ وهو غير جائز عند البصريين لا في شعر ولا في نثر ــ أو أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية. راجع ذلك في: المقتضب ٢/ ٥٤ وما بعدها، ورسالتان في اللغة للرماني/٣٩، والخصائص ١/ ١٦٨، والشعر للفارسي/ ٩١، والبغداديات/ ٢٩٦، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٤٦٧، وما بعدها، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/١١٠، ورصف المباني/ ٣٨٤، والأزهية/ ٩٩، والجنى الداني للمرادي/ ٣٣٣، ومغني اللبيب ١/ ٣٣٧.

(١) الكتاب ١/ ٤٥٩.

وما ذلك إلا لوجه الإعراب ــ على رأيه ــ كما هو لإقامة الوزن، وإن كان تقدير الكلام عنده: وقلما يدوم وصال. فـ(الوصال) مقدم على غير الأصل في الكلام ــ مبتدأ أو فاعلا ــ إلا أن يبتدأ به، فلا يكون مقدما.

هذا على القول بتركيبها، أما عند من قال بمصدريتها، فيكون المصدر فاعلا للفعل. فإن اعترض بأنه لا يجوز القول بالمصدرية، لأنها معرفة و(قل) تطلب نكرة. فهذا اعتراض في غير محله، فإن (قل) لم تدخل على الفعل إلا ومعه (ما) فتأول بمصدر نكرة كأن التقدير: (قل دوام وصال) فإن قيل: المصدر معرفة لتخصصه بإضافة (وصال) إليه. قيل: هذا لا يخرجه عن حيز التنكير في الأصل وهو أسهل من دخول (قل) على الفعل.

والبحث يخلص مما سبق إلى:

تعددت آراء النحاة في محل الشاهد إعرابا على آراء:

أولا: يرى سيبويه أن (ما) كافة لـ(قل) و(وصال) عنده مبتدأ، وهذا من الضرورة بتقديم ما حقه التأخير.

ثانيا: نسب للمبرد القول بزيادتها، وعليه فـ(وصال) فاعل، وتقدير الكلام: قلَّ وصال يدوم.

ثالثا: (ما) كافة، والاسم مرفوع على الفاعلية بالفعل المتأخر، وعليه مذهب أهل الكوفة.

رابعا: (ما) مصدرية، والمصدر المؤول فاعل (قل) وتقدير الكلام: قلَّ دوام وصال.

خامسا: (ما) مرتفع بـــ(قلَّ) فهي فاعل له، و(قل) لم تزل عن فعليتها، و(ما) اسم مبهم تجعل في هذا الموضع للزمان، كأنه قال: قل وقت يدوم فيـــه وصـــال، وحذف العائد. وهذا رأي السيرافي وعليه جاء كلام الأعلم.

سادسا: يرى الأعلم ــ في أحد قوليه ــ أن الكلام على التقديم والتـــأخير ــ وهذا مفهوم كلام سيبويه ــ لإقامة الوزن اضطرارا ــ وهذا أولى. وهو ما يتجه إليه البحث.

المسألة الثانية: وهي في باب (الإعمال):

استشهد سيبويه ببيت المرار على مسألة (أي العاملين أولى بالعمل في المعمول) ــ مشترطا عدم نقض المعنى ــ.

وهذا ما حدده النحاة بباب التنازع أو الإعمال[١] مختلفين في العامل. هل الأول لأسبقيته أو الآخر لجواره وقربه[٢] .

فسيبويه ومن بعده من البصريين يرون إعمال الآخر؛ لقربه، إلا أن يضطر إلى إعمال الأول كما في البيت الذي أورده شاهدا.

جاء في (باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به[٣]، وما كان نحو ذلك، وهو قولك: "ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدا. تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى، فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد رفع ونصب، وإنما كان الذي يليه أولى؛ لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد..."[٤].

---

(١) ومفهومه: تقدم عاملين متصرفين بينهما ارتباط على معمول مطلوب لكل منهما من حيث المعنى.

(٢) راجع الخلاف في المسألة في: المقتضب ٤/ ٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٢ ــ ١٧٢، والتذييل والتكميل ٧/ ٨٧ وما بعدها، والإنصاف ١/ ٨٣ ــ ٩٦، والرضي على الكافية ١/ ٧٨ ــ ٨٢ .

(٣) فسر السيرافي عنوان الباب بأن العرب إذا عطفت فعلا على فعل وكان كل واحد من الفعلين متعلقا باسمين أو باسم واحد فإنهم يستجيزون في ذلك ما لا يستجيزونه في غيره من كلامهم. فمن ذلك أن تقول: قام وقعد أخواك. فأنت بالخيار. إن شئت رفعت الأخ بالفعل الأول وإن شئت رفعته بالفعل الثاني. وإن كان الفعل متعديا جرى هذا المجرى فقلت: ضربني وضربت زيدا، إن أعملت الفعل الآخر، وتجعل في (ضربني) ضمير الفاعل ولابد من ذلك؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل، وإن أعملت الفعل الأول كان الاختيار أن تقول: ضربني وضربته زيد.
وإذا قلت: ضربت وضربني زيد فأعملت الثاني رفعت (زيدا) به ولم تأت للأول بمفعول وقد علم أنه واقع بزيد لذكره في الفعل الثاني فلم تضمره كما أضمرته حيث كان فاعلا، لأنهم احتملوا إضماره قبل الذكر حيث كان فاعلا؛ لأن الفعل لابد له من فاعل.
شرح الكتاب للسيرافي ١/٣٦٠ ــ ٣٦٤ بتصرف.

(٤) الكتاب ١/ ٣٧ .

ومعنى كلامه هنا: أنه إذا انتقض المعنى رجع العمل إلى الفعل الآخر سواء كان الأول أو الثاني ــ لذا رجع وقال ثانية: (....وإنما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذ لم ينقض معنى[١] .... وقال المرار الأسدي:

فَرَدَّ على الفؤاد هوىً عميدًا ∴ وسُوئِلَ لو يُبِينُ لنا السُّؤَالاَ

وقد نَغْنَى بها ونَرَى عُصُورًا ∴ بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالاَ[٢]

فنصب (الخرد الخدالا) بـ(نرى)، ولو أعمل الثاني (يقتدننا) ــ وهو أقرب ــ كما رأى هو ومن تبعه من أهل البصرة، لرفع[٣] ــ والقوافي منصوبة، ودل على كونها منصوبة بذكر البيت الذي قبل شاهده. فاضطر إلى إعمال الأول وجعل في (يقتدننا) ضمير الخرد الخدال ــ وهي في تقدير التقديم؛ لأن العامل (نرى) كأنه قال: نرى الخرد الخدالا عصورا بها يقتدننا.

فإن قيل: فعلام نصب (عصورا)؟ قيل: على الظرفية.

والناظر في بيت الشاهد قد يدرك أن أحقية العمل ليست للثاني لقربه، ولا للأول لأسبقيته كما قال النحاة. إنما المعنى هو الحاكم في ذلك، فليس أحدهما أحق

---

(١) الكتاب ١/ ٣٩ .

(٢) البيتان من الوافر في قصيدة من مجموع شعره أولها:

لعمرك إنني لأحبُّ نجْدًا ∴ وما أرأى إلى نجد سبيلا

وبيت الشاهد ورد في الكتاب ١/ ٤٠، وشرح شواهده للأعلم ١/ ٤٠، وشرح السيرافي ١/ ٣٦٩، وابن السيرافي ١/ ٣٧٦، والمقتضب ٤/ ٧٧، والنكت ١/ ٣١٠، والإنصاف ٨٥/١، والإفصاح/ ٣١٤، وشرح التسهيل ١٧٢/٢، والتذييل ٧/ ٨٨، والبديع في علم العربية ١/ ١١١، و(الخرد) بضمتين ــ جمع خريدة، وهي من النساء: البكر التي لم تمس قط. وقيل: هي: الحيية الطويلة السكوت الخافضة للصوت. اللسان (خرد ٥/ ٤١ وما بعدها).

(٣) علق الشيخ المحقق/ محمد محيي الدين عبدالحميد على هذا البيت بقوله: (ولو أنه أعمل الفعل الثاني لقال: نرى تقتادنا الخرد الخدال، فيرفع المعمول على أنه فاعل لـ(يقتاد) ويحذف ضميره لكون الأول يطلب معمولا فضلة، وهذا يدل على أن إعمال العامل الأول أولى، وهو مذهب الكوفيين. والحق أن هذه الشواهد [يريد: ما ذكره الأنباري من أبيات غير هذا البيت] لا تدل على أكثر من أن إعمال العامل الأول جائز، وهو ما لا يختلف فيه أحد. أما أولويته فلا) راجع قوله هذا في الإنصاف ٨٥/١ وما بعدها. شرح الشاهد بهامشه.

بالعمل من الآخر، بل الأولوية هي التي ترجح عمله، لذا كان سديد القول هنا: إن أحد العاملين هو الأولى، والذي جعله أولى إنما هو المعنى لا غير.

أما ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من أهل البصرة من ترجيح إعمال الثاني فذلك لكثرته في كلام العرب ــ نظما ونثرا ــ وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل، وإن كان القياس يعضده كذلك لما فيه من الإيجاز والاختصار ــ حملا على عدم كثرة الضمائر مع العوامل المعطوفة لو قلت: (ضربت وشتمت وقتلت زيدا) فلو أعملت الأول لقلت: (ضربت وشتمته وقتلته زيدا) وكذلك لو أعملته لنتج عن ذلك فصل بين العامل وما عمل فيه، وأيضا فإن فيه عطفا على العامل قبل ذكر معموله. فهذا من الموانع اللفظية التي بسببها كان إعمال الثاني أولى.

إضافة إلى ذلك، فإن في إعمال الثاني ضربا من التعادل والاعتناء، إذ قوبل تقديم الأول بإعمال الثاني، فلو أعمل الأول لكان قد جمع له بين التعادلين، والاعتناءين، فيكون في ذلك إخلال بالثاني(١).

هذا؛ ولم يكن إعمال الأول ممنوعا ــ وقد يفهم ذلك مما سبق ــ بل هو جائز جواز الثاني، بل إن المبرد رأى أن إعماله جائز حسن، فقال ــ تعليقا على بيت قيس بن الخطيم(٢) ــ "....وإنما اختاروا إعمال الآخر؛ لأنه أقرب من الأول .... وقد حملهم قرب العامل على أن قال بعضهم: (هذا حجرُ ضبّ خرب) وإنما الصفة للجحر فكيف بما يصح معناه، ولو أعملت الأول كان جائزا حسنًا"(٣).

وكذلك الرضي، ففي تمثيله ببيت امرئ القيس:

---

(١) فإن حدث ذلك على الإطلاق يكون وجود الثاني كعدمه؛ إذ لا حاجة فيه ــ والحالة هذه ــ إلا أن هذا لا يمنع من إعمال الأول إذا اقتضى المعنى ذلك، وكان مفهوم التركيب الكلامي محوجا لذلك. والسياق حاكم. وراجع: شرح التسهيل ١٦٧/٢، والتذييل ٧/ ٨١ .

(٢) وهو قوله:

نحن بما عندنا وأنت بما ∴ عندك راض والرأي مختلف

(٣) المقتضب ٤/ ٧٣ وما بعدها.

..... ∴ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ مـن المـال[١]

تراه يوجه اختيار العمل للشاعر قبل أن يرد به قول من قال بإعمال الأول ــ وهم الكوفيون ــ فليست الأسبقية حقا، ولا القرب أولى وأوجب ــ يقول: "....إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وأيضا لو أعمل الثاني لم يلزمه محذور إذ كان يكون الفاعل مضمرا في (كفاني) فاختار إعمال الأول مع أنه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق ــ وهو حذف المفعول من الثاني ... وفيه دليل على أن إعمال الأول مختار عند الفصحاء إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر"[٢].

زيادة على ذلك، فإن الفراء رأى أن العاملين إذا استويا في طلب المعمول فالعمل لهما، فإن مطلوبهما واحد، فكانا كالعامل الواحد وإن اختلفا لفظا ومعنى[٣]، وما قال به لم يستبعده ابن مالك[٤].

وحمادى القول ــ بعدما سبق ــ فالبحث يرى أن إعمال الأول في بيت المرار الذي استشهد به سيبويه جائز ــ وإن كان الثاني كذلك ــ بل أولى ــ لاضطرار الشاعر حتى لا يرتكب مكروها ــ تخلصا من عيب يلحق بالقافية، وقد عرفنا مراد النحاة من تنازع العاملين بأنه صحة تسلط كل منهما من حيث المعنى على المعمول ما لم يعرض لذلك مانع لفظي أو معنوي ــ فإن عرض لأحدهما تعين العمل للآخر.

---

(١) البيت من الطويل في ديوانه/ ١٢٩، ورد في الكتاب ١/ ٧٩، والمقتضب ٤/٧٦، والخصائص ٢/٣٨٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٦٩، والإفصاح/ ٣١٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٨٤، وتذكرة النحاة/ ٣٣٩ .

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٨١ وما بعدها، وراجع ما رد به البصريون من كلام عن الاستشهاد بهذا البيت، وأنه ليس من الباب لفساد المعنى في الإنصاف ١/ ٩٣ .

(٣) إذ هو نظير قولك: زيد وعمرو منطلقان ــ على مذهب سيبويه .

(٤) راجع: شرح التسهيل ٢/ ١٦٦ .

المسألة الثالثة: حمل المصدر على الفعل في العمل:

جاء في (باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل[١] ....

ومما أجري مجرى الفعل من المصادر... وقال المرار الأسدي:

أعلاقـــةً أُمَّ الوليـــد بعـــدما ∴ أفنانُ رأسِـك كالثغـامِ المخلـسِ[٢]

فنصب (الأم) بقوله: (علاقة)؛ لأنها بدل من لفظ (تعلق)، فعملت عمله.

وهذا ما يظهر من كلام سيبويه، وعليه من ذهب إلى قياسية نصب المصدر بفعله في الأمر والاستفهام ــ بتوبيخ ــ وفي الدعاء[٣].

وذلك لأن المصدر الواقع بدلا من الفعل الذي يمتنع أن يباشره عامل ظاهر ويصلح في موضعه فعل عار من حرف مصدري. هذا الفعل قد يكون متعديا أمرا ــ كما في قول أعشى همدان:

---

(١) الكتاب ١/ ٥٥ .

(٢) البيت من الكامل من قصيدة برقم ٢٦ (ضمن كتاب شعراء العصر الأموي) غير مطبوع. والقصيدة أولها:

عفت المنـازل غيـر مثـل الأنفـس ∴ بعـد الزمـان عرفتـه بـالقرْطس

وبيت الشاهد رابع أبيات القصيدة. وبعده:

يـوم ارتمـى قلبـي بأسْـهُم لِحْظِهـا ∴ أم الوليِّـد فـي نسـاءٍ غلـس

ورد الشاهد في الكتاب ١/ ٦٠، وشرح الشواهد للأعلم ١/ ٦٠، وشرح السيرافي ١/ ٤٤٧ ــ ٢/ ٤٦٨، والمقتضب ٢/ ٥٣، والكامل ١/ ٣٤٢، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٨١ ــ ٢/ ٢٤، ٢٨٧، والنكت ١/ ٣٥٠، والبغداديات/ ٢٩٢، والمقرب ١/ ١٢٩، وشرح ابن يعيش ٨/ ١٣١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٧ ــ ٣/ ١٢٦، ١٢٨، وشرح الكافية للرضي ٣٨٦/٢، وشرح الشافية ١/ ٢٧٣، وشرح اللمع للباقولي/ ٨٠٥، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٣/ ٩١٥، والمباحث الكاملية ١/ ٢٦٠، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٢، والبديع ١/ ٥٤٢ .

و(العلاقة) الحب. مصدر علق الرجل ــ من باب فرح ــ المرأة إذا أحبها. و(الوليد) ــ بالتشديد ــ مصغر الوليد بمعنى الولد، وإنما صغره ليدل على شباب أمه. و(أفنان الرأس) خُصل الشعر، جمع فنن. و(الثغام) بفتح الثاء: نبت إذا يبس صار أبيض. و(المخلس) ما اختلط بياضه بسواده.

(٣) راجع: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٤٤٥، والتذييل والتكميل ١٠٧/١١، ١٠٩ .

..... ∴ فنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نــدْلَ الثعالــب[١]

فنصب (المال)، ونصبه على وجهين:

ــ إما أن يكون على قوله: اندلي ندلا المال، فيكون منصــوبا بـــ(اندلي) حقيقة، و(ندلا) نائب عنه.

ــ وإما أن يكون منصوبا بــ(ندلا)، وعليه يكون (ندلا) منصــوبا بإضــمار فعل، كأنه قال: أوقعي ندلا، على خلاف كما سنبينه بعد.

ــ وقد يكون هذا الفعل متعديا ــ دعاء ــ كما في قول الشاعر:

يا قابل التوب غفرانًــا مــآثمَ قــد ∴ أسلفتها أنا منهــا مشــفقٌ وجــلُ[٢]

كأنه قال: اغفر غفرانا.

وقد يكون توبيخا بعد همزة الاستفهام ــ كما في بيت المرار الأسدي ، وهو الشاهد عند سيبويه.

هذا؛ وقد اختلف في ناصب الاسم بعد المصدر مع تلك المعاني على أقوال.

فعند سيبويه النصب بالمصادر أنفسها، لا بالأفعال، ولا ما أضمر منهــا[٣]؛ لأن نسبة العمل إلى ما هو بمعنى ما هو العامل نفسه أولى من نسبته إلى ما هو بمعنى جزءين. أحدهما عامل، والآخر جزء غير عامل، ولا يمنع من ذلــك كــون

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:
على حــين ألهــى النــاس جــل أمــورهم
والبيت في ديوان الأعشى/ ٩٠، ورد في الكتاب ١/ ٥٩، وشرح شواهده للأعلم ١/٥٩، والنكت ١/ ٣٤٩، والكامل ١/ ٢٨٤، والإنصاف ١/ ٢٩٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٥٩، ١٠٢٥، والخصائص ١/ ١٢٠، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٦٠٢، وسر الصناعة ٢/ ٥٠٧، وكشف المشكل ١/ ٢٤٧، والإفصاح/ ٢٧٥، وشرح التصريح ١/ ٢٣١ .

(٢) البيت من البسيط، لم ينسبه أحد ممن استشهدوا به، ورد في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٥، والمساعد ٢/٢٤٢، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٣ .

(٣) راجع الكتاب ١/ ٥٥، ٥٩ .

العامل لا يستغني عن تقدير عامليته بالنسبة إلى نصب المصدر، كما لا يمتنع عند الأكثر نصب الظرف بعامل مقدر، ورفع الظرف الضمير في نحو (زيد عندك)، بل ناصب الظرف أحق بأن ينسب العمل إليه؛ لكونه صالحا للإظهار قريب العهد بالإضمار، بخلاف عامل المصدر المشار إليه، فإنه غير صالح للإظهار، ولا قريب العهد بالإضمار، بل صار نسيا منسيا(١).

وذهب المبرد والسيرافي إلى أن النصب بالأفعال المضمرة، ووافقهما في ذلك كثير من النحويين، وليس ذلك بصحيح عند ابن مالك(٢) .

أما الأخفش والفراء، فذهبا إلى أن الاسم منصوب بالفعل المحذوف المشتق من ذلك المصدر، فيكون المصدر نائبا عن ذلك الفعل، وذلك النصب عندهما مطرد صالح للقياس على ما سمع، وكل (ما كان بدلا من اللفظ بالفعل فهو نصب بذلك الفعل) و(قد ينصبه قوم على ضمير الفعل، وهو قياس حسن) (٣) وبه قال ابن مالك، لكثرته في كلام العرب(٤).

وزعم أكثر المتأخرين أن ذلك مقصور على السماع عند سيبويه، وليس في كلام سيبويه ما يشعر بهذا؛ إذ لم يقيده بالمسموع، كما أنه ورد في كلام العرب المصدر من الفعل المتعدي بمعنى الأمر ــ كما في (ندلا زريق المال) وبمعنى الحاضر ــ كما في بيت المرار (أعلاقة أم الوليد)، وذكر ابن مالك مجيئه بمعنى المستقبل في مثل: (بلوغا بغية ومنى) وبمعنى الماضي كما في قول الشاعر:

---

(١) راجع: شرح التسهيل ٣/ ١٢٩، وقارن بنص سيبويه في الكتاب ١/ ١٢٧ في الباب الذي ترجمته: (باب من الفعل يسمى الفعل فيه بأسماء لم تدخل بين أمثلة الفعل...).

(٢) راجع: شرح التسهيل ٣/ ١٢٨، والتذييل ١١/ ١٠٩، ورأى المبرد في المقتضب ٤/ ١٥٧ .

(٣) هذا قول الأخفش في معاني القرآن ١/ ٢٨٤، ٤٣٧، ٥٣١، ٥٧٩، وهو قول الفراء أيضا في معاني القرآن ١/ ١٩٨ ــ ٢/ ٥٢ ــ ٣/ ٥٣، ٢٢٤، ٢٤٩، وراجع: منهج الأخفش في الدراسات النحوية/ ٣٢٠ .

(٤) راجع: شرح التسهيل ٣ / ١٢٧ .

عهدي بها الحــيَّ لــم تخفــف نعــامتهم[١]

كأنه قال: عهدت.

فيتحصل لنا مما سبق ثلاثة مذاهب:

أولها: أن الناصب الاسم هو المصدر نفسه، وهو مذهب سيبويه، وبه قــال الزجاج والفارسي، وإليه مال حذاق المتأخرين[٢].

والبحث يراه أصح الأقوال؛ كأن العرب لما جعلته بدلا من الفعل ورث العمل الذي كان للفعل، كما أن ذلك المصدر لما جاز إضافته إلى ذلك الاسم جاز إعمالــه النصب فيه[٣].

وثانيها: وهو كلام المبرد والسيرافي، أن الناصب الاســم فعــل مضــمر لا المصدر بل المصدر نائب عنه.

وثالثها: وهو كلام الأخفش والفراء، أن الناصب فعل محذوف مشــتق مــن المصدر وأرى أن ذلك كله مبني على اختلافهم في مفهومهم كلام سيبويه.

---

(١) صدر بيت من البسيط لم يعرف عجزه، ولا قائله. ورد في شــرح التســهيل لابــن مالــك ١٢٨/٣، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٦/ ٢٨٦٦ .
ويحتمل أن يكون لفظ (الحي) مرفوعا، فيكون من باب ضربي زيدا قائما وتكون جملــة (لم تخفف نعامتهم) في موضع الحال. وينظر كلام أبي حيان عنه في التذييل ١١/ ١١٢ .

(٢) راجع: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٦، والحجة لأبي علي ١/ ١٠٨، والتذييل والتكميل ١١/ ١٠٩ .

(٣) قال بذلك ابن الضائع في شرح الجمل ١/ ٣٠١ (رسالة دكتوراه غير منشــورة ــ تحقيــق/ يحيى علوان حسن البلداوي . إشراف الأستاذ الدكتور/ فايز زكي محمد ديــاب ــ ١٩٨٦م) نسخة مصورة بمكتبتي.

المسألة الرابعة: ما يجوز فيه النصب، وإن كان الرفع أولى (وهي من باب الاشتغال):

وعلى ذلك جاء شاهد سيبويه في (باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي.....) [١] قال في آخر الباب: ".....وإن شاء نصب[٢] كما قال الشاعر وهو المرار الأسدي:

ولوْ أَنَّهـا إيَّـاك عضَّـتْك مِثْلُهـا ∴ جَرَرْتَ على ما شئتَ نحـرًا وكَلْكَـلاً[٣]

وشاهده: أنه أتى بجملة في موضع رفع خبر (أن)، تلك الجملة جاء الاسم فيها منصوبا ــ والاختيار أن يرفع ــ لأنه ضمير منفصل، ونصبه على إضمار فعل دل عليه المذكور بعده[٤].

---

(١) الكتاب ١/ ٧٢ .
(٢) الكتاب ١/ ٧٥ .
(٣) البيت من الطويل. أورده سيبويه في الكتاب ١/ ٧٥، وكذا الأعلم في شرح شواهده ١/ ٧٥، والنكت ١/ ٣٧٩، منسوبا للمرار الأسدي وكذا السيرافي في شرح الكتاب ٢/ ٩، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٢٧، وقال: (ورأيت الشعر لعبدالله بن الزبير) وجاء ببيت الشاهد ثاني ثلاثة أبيات:
أبلغ يزيد ابن الخليفة أنني ∴ لقيت من الظلم الأغر المحجلا
فلو أنها إياك عضت مثلها ∴ جررت على ما شئت نحرا وكلكلا
وكنت أخاك الحق في كل مشهد ∴ ألم ولو أغلّوْا بلحمي مرجلا
ونسب الغندجاني في فرحة الأديب/ ٩٧، والأبيات لابن الزبير مع أبيات غيرها يهجو بها عبدالرحمن بن عبدالله بن ربيعة ــ وكان على الكوفة.
وجاء بيت الشاهد في إيضاح الشعر لأبي علي/ ٣٦٤ غير منسوب.
وقد رجعت إلى مجموع شعر المرار فلم أجد البيت ولا غيره من أبيات القصيدة في شعره.
ومعنى البيت: لو وقعت بك مثل مظلمتي جررت على ما تريد مني من النصرة والمعونة نحري وكلكلي.
وقيل: الرواية: خرزت ــ بزاءين ــ على معنى قطعت.
والنحر: موضع المنحر ــ وهو الحلقوم من أعلى الصدر.
والكلكل والكلكال: الصدر من كل شيء. وقيل: هو ما بين الترقوتين.
عن اللسان (كلكل ١٣/ ١٠٤)، و(نحر ١٤/ ٢٠٨).
(٤) قال الأعلم في شرح شواهد الكتاب ١/ ٧٥ (وإذا مثلته لزمك أن تجعله بعد إياك لأنه ضمير منفصل لا يجوز اتصاله بالفعل كما هو فيقول: فلو أنها إياك عضت عضتك مثلها).

وهذا داخل في باب (الاشتغال) إذا شغل الفعل بضميره ــ فهو من المواضع التي يختار فيها الرفع[١] ، وإن كان النصب جائزا على إضمار فعل ــ كما يجوز إذا ابتدأ الكلام، والبيت على جواز ذلك٠

فأتى بالجملة في موضع خبر (أنّ). فلو رفع لزمه أن يقول: (فلو أنها أنت عضتك)٠

لكنه أتى بـ(إياك) منصوبا بإضمار (عضت)، وجعل (عضتك) مفسرا، وجاء الضمير في (أنها) محتملا وجهين:

أحدهما: أن يكون ضمير الأمر والشأن٠

وثانيهما: أنه ضمير الظلم في البيت الذي قبله[٢] ٠

قال السيرافي: "واعلم أن الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم متقدم أو في محل بعينه كان سبيلها كسبيلها إذا وقعت مبتدأة، ويختار فيها ما يختار في الابتداء. وكونها خبرا في أربعة أشياء وهي: خبر المبتدأ وخبر كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها والمفعول الثاني في ظننت وأخواتها ..... وإنما صار اختيار الرفع في هذه الأشياء؛ لأنك جئت بهذه الجمل وهي كلام قائم بنفسه، فوضعته موضع خبره، فينبغي أن تعطي الكلام حقه وإعرابه، ثم توقعه في هذا الموقع، ويجوز نصبه بما جاز في الابتداء"[٣]٠

= وجاء تقديره في النكت ١/ ٣٧٩ (فلو أنها عضت إياك مثلها عضتك مثلها، وإن شئت كان التقدير: فلو أنها إياك عضت مثلها عضتك مثلها. فتقدر الفعل بعد إياك؛ لأنه منفصل كما تقول: إياك ضربت، وإنما يجوز ضربت إياك في الشعر)٠

(١) لعدم ما يوجب النصب ولا يرجحه. فيختار الرفع ــ راجحا ــ في مثل: (إني زيد لقيته) وإن كان النصب جائزا٠

(٢) وهو قوله:

أبلغ يزيد ابن الخليفة أنني ∴ لقيت من الظلم الأغر المحجلا

فجعل الضمير عائدا على المظلمة المفهومة من قوله (الظلم) في البيت٠

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٧ ٠

وذكر ــ عن البيت قوله: "وهذا البيت على قول من قال: (إني زيدا ضربته) وأنت إذا قلت: إني زيدا ضربته ثم خاطبت زيدا لقلت: (إني إياك ضربتك) فيكون (إياك) بمنزلة (زيد) والكاف بمنزلة الهاء. والتقدير: لو أنها إياك عضت مثلها عضتك مثلها، ولو قلت: (إني زيدٌ ضربته) ثم خاطبت زيدا قلت: (إني أنا ضربتك)"[١] .

وإنما كان اختيار الرفع راجحا في كل اسم مشتغل عنه بالضمير؛ لأنه لا يوجد في الكلام ما يوجب الرفع أو يرجح النصب أو يكون فيه ما يجوز الرفع والنصب على السواء، فرجح الرفع، ولو اختير النصب كان لابد من إضمار، وفيه كلفة[٢].

هذا عند النحاة.

أما البيانيون فيرون أن النصب هنا جاء على غير ما أراده النحاة ــ وإن كان في الكلام إضمار ــ أو ما يحوج إليه ــ إنما جاء لما في الكلام من تخصيص وتأكيد حسب موضع تقدير الفعل المحذوف. فإن قدر بعد الاسم أفاد تخصيصا، وإن قدر قبل الاسم أفاد توكيدا.

ففي مثل: (محمدا أكرمت أكرمته) التخصيص. وفي مثل: (أكرمت محمدا أكرمته) التوكيد[٣].

وذكر التفتازاني أن في مثال (زيدا عرفته) تأكيدا "إن قدر المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب. أي: عرفت زيدا عرفته..... وإن لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده فتخصيص، أي: زيدا عرفت عرفته؛ لأن المحذوف المقدر كالمذكور، فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور. فنحو (زيدا عرفته) محتمل

(١) السابق ٢/ ٨ .
(٢) راجع: شرح التسهيل لناظر الجيش ٤/ ١٦٩٨ .
(٣) راجع: الإيضاح للقزويني ١/ ١١٠ وما بعدها.

للمعنيين ــ التخصيص والتأكيد ــ فالرجوع في التعيين إلى القرائن، وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون أوكد من قولنا: زيدا عرفت، لما فيه من التكرار".

وعلى هذا البيان سار أهل الكوفة ــ وهو رأي الكسائي والفراء وبه أخذا في بيان علة نصب الاسم المتقدم.

هذا، وإن كان بعض متأخري النحاة يرى غير ذلك(١)، سيرا على سنن المتقدمين.

والبحث يرى أنه لما كان المشغول عنه على صورة المبتدأ من حيث إرادة الحديث عنه، لزمه في الجملة المتأخرة عنه ضمير يربطها به كالمبتدأ الذي لابد له من رابط في جملة الخبر ــ وإن كان فرق بين الابتداء والاشتغال ــ فالكلام في الابتداء عن المبتدأ ؛ لأنه المحدث عنه، بخلاف الاشتغال، فإن الحديث فيه عن المبتدأ وعن المنصوب المتقدم.

ولذا كان الاشتغال في درجة أدنى من المبتدأ وأرقى من المفعول، لأنه متحدث عنه كأنك جئت بالاسم المنصوب المتقدم لإرادة الحديث عنه، ثم شغلت بالحديث عن المسند إليه.

(١) ومن هؤلاء: ابن هشام في كتابه(مغني اللبيب٢/٦١٣) والشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح ١/ ٣٠٧، والسيوطي في معترك الأقران ١/٣١٦ .

المسألة الخامسة: حذف التنوين في الإضافة اللفظية وإجراء النعت على المنعوت فيها:

من لطيف لغة العرب ما تأمله النحاة في مجيء الكلام محمولا على المعنى كما يحمل على الأصل، فتراهم يؤولون ما قد يريده المتكلم من الكلام وما قد لا يريده وفق ما عليه تجري القواعد وعليه وجوه أعاريب الكلام.

فمن هذا ما استشهد به سيبويه بقول المرار الأسدي:

سلِّ الهمومَ بكلِّ مُعْطِي رأسِه ∴ ناجٍ مخالطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ[(١)]

على إضافة (معطى) إلى (رأسه) مع نية التنوين والنصب.

جاء في (باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل[(٢)] كان منونا نكرة .....

"واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون النون والتنوين ولا يتغير من المعنى شيء وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجر ودخل في

---

(١) البيت من الكامل. ورد في الكتاب ١/ ٨٥، ٢١٢، وشرح شواهده للأعلم ١/٨٥، ٢١٢، والنكت ١/ ٣٩٨ ــ ٢/ ٢٦، وأسرار العربية/ ١٨٨، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٠٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٨٢، والمحتسب ١/ ١٦٢، والمقتصد ١/ ٥١٦، وشرح الجزولية للأبذي/ ١١٥، وفرحة الأديب/ ٨٧، وجاء البيت غير منسوب في المخصص ٧/ ٦٣ .

هذا على رواية كتب النحو. وعلى تلك الرواية البيت ليس في ديوان المرار. والذي رأيته في ديوانه (ضمن كتاب: شعراء العصر الأموي) في قصيدته التي هي على نغم بحر الكامل ــ سينية القافية غير ذلك. والذي فيها:

سل الهموم إذا اعترتك بدوسر ∴ لهب الهواجر واسع المتنفس

ومعنى (معطي رأسه) ذليل منقاد. و(ناج) سريع، و(مخالط صهبة) أن يضرب بياضه إلى الحمرة. و(المتعيس) وكذا الأعيس: الأبيض.

راجع اللسان مواد (صهب ٨/ ٢٩٥)، و(عطا ١٠/ ١٩٦)، و(عيس ١٠/٣٥٢)، و(نجا ١٤/ ٢٠٤) .

(٢) يريد: إعماله عمل الفعل المضارع الذي جرى عليه، فينصب ما بعده على المفعولية. وذلك بشرطه.

الاسم معاقبا للتنوين.... وليس يغير كف التنوين إذا حذفته مستخفا من المعنى شيئا ولا يجعله معرفة...." [١] وقال: "و....ومما يزيد هذا الباب إيضاحا أنه على معنى المنون[٢] ..... وقال المرار الأسدي: سل الهموم .....

فهو على المعنى، لا على الأصل، والأصل التنوين؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة، ولو كان الأصل ههنا ترك التنوين لما دخله التنوين ولا كان نكرة وذلك أنه لا يجري مجرى المضارع فيما ذكرت لك".

وهذا ما جاء عند النحاة في باب (الإضافة غير المحضة).

وجاء في "باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك ..... ومما يكون مضافا إلى المعرفة ويكون نعتا للنكرة الأسماء التي أخذت من الأفعال وأريد بها معنى التنوين ..... ولكن حذف التنوين استخفافا، وإن أظهرت الاسم، وأردت التخفيف والمعنى معنى التنوين جرى مجراه حين كان الاسم مضمرا ..... واعلم أن كل مضاف إلى معرفة وكان للنكرة صفة فإنه إذا كان موصوفا أو وصفا أو خبرا أو مبتدأ بمنزلة النكرة المفردة، ويدلك على ذلك قول الشاعر: ..... وقال المرار الأسدي:

سلِّ الهمومَ بكل مُعْطِي رأسِه ∴ ناجٍ مخالطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّس

مُغْتالِ أَحْبُلِهِ مُبِينٍ عنقُهُ ∴ في منكِبٍ زَبَنَ المَطِيِّ عَرَنْدَسِ[٣]

---

(١) الكتاب ١/ ٨٤ .

(٢) الكتاب ١/ ٨٥، (ونبه إلى ذلك في قوله قبل: فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة وستراه أيضا مفسرا في بابه مع غير هذا من الحجج) ١/ ٨٤، وقد ذكر ذلك التفسير وتلك الحجج في (باب مجرى النعت على المنعوت) ١/ ٢٠٩ ــ ٢١٧، فراجعه تصب إن شاء الله.

(٣) هذا البيت أورده سيبويه في الكتاب ١/ ٢١٢ بعد الأول، وجاء بالبيت الأول وحده في ٨٥/١، وكذا عند الأعلم ١/ ٨٥، وذكر أنه في بعض النسخ وليس في الديوان، أما في نكت الأعلم ١/ ٣٩٨ ــ ٢/ ٢٦، فجاء البيتان في البابين اللذين فسرهما من الكتاب.=

سمعناه مما يرويه من العرب ينشده هكذا"[١]٠

فحمل (مغتال أحبله) على ما قبله نعتا له؛ لأن معناه: مغتالٌ أَحْبُلَه ــ نصبا. هذا كلام سيبويه في البابين٠

أما مراده من الكلام في الباب الأول ــ وعليه جاء شاهده ــ فهو إجراء اسم الفاعل ــ في رفع الفاعل ونصب المفعول ــ على مضارعه الذي هو منه في العمل، وامتداد دلالة الحال فيه إلى الاستقبال، وهذا لا يكون إلا مع مسوغاته من التنوين أو الألف واللام أو الإضافة ــ ولو قصدا ــ فهذا معنى ما مثل به في أول الباب ومجراه٠

"وذلك في قولك: هذا ضارب زيدا غدا. فمعناه وعمله: هذا يضرب زيدا غدا ..... فهذا أجرى مجرى الفعل المضارع في المعنى والعمل منونا...."[٢]٠

فإذا حذف التنوين من الاسم هنا لم يتغير المعنى ــ وإن تغير العمل والإجراء بإضافة المفعول إلى الاسم فيصير مجرورا بعد أن كان منصوبا ــ

= واختلف الضبط في ما جاء على القاعدة في البابين. ففي الكتاب ٨٥/١ (بكل معطي رأسه) بالجر وحذف التنوين على الإضافة. وكذا في ١/ ٢١٢، وكذا عند الأعلم في شرح شواهد الكتاب، وفي النكت ١/ ٣٩٨، وجاء في ٢٦/٢ من نفس الكتاب (معطي رأسه) بالنصب ــ على إرادة التنوين٠

أما البيت الثاني الذي ورد في بعض النسخ فجاء (مبين عنقه) برفع (عنقه) على الفاعلية على معنى: وهو في حال عمل ، فلم يمتد المعنى إلى الاستقبال حتى يصح الجر كما صح فيما قبلها من النعوت في الكتاب ٢١٢/١، وكذا عند الأعلم في شرح الشواهد. أما في النكت ١/ ٣٩٨ فجاء (مغتال أحبلة) بالجر نعتا لما قبله. (مبين عنقه) نصبا على المفعولية٠

(ومعنى:مغتال أحبله. من قولهم: اغتال الشيء بمعنى ذهب به واستوفاه. كأن الجمل لعظم جوفه قد استوفى جميع الحبال فلم يبق منها شيء. و(المغتال: العظيم السمين) و(المبين: البين الطول) و(زبن: زاحم ودافع) و(العَرَندس: الشديد)٠

راجع: اللسان مواد (بين ٢/ ١٩٦)، و(زبن ٧/ ١٢)، و(عردس ٨٩/١٠)، و(غيل ١١١/١١) ٠

(١) الكتاب ١/ ٢١١ وما بعدها٠

(٢) الكتاب ١/ ٨٢ ٠

والحذف هنا لخفة اللفظ (ولا يتغير من المعنى شيء)[١] ... و"ليس يغير كف التنوين إذا حذفته ــ مستخفا ــ من المعنى شيء، ولا يجعله معرفة"[٢].

وعلى المراد من كلامه السابق جاء (مُعْطِي رَأْسِه) في بيت الشاعر، فأضاف (معطي) إلى (رأس) ناويا التنوين والنصب. كأنه قال: مُعْطٍ رأسَه، وحمل المعنى على ذلك ، فلم يغير منه شيئا. ودليل ذلك أن ما بعده قد بقي على حاله من التنكير ــ وإن خصص بالإضافة هنا ــ ولفظة (كل) التي في البيت لا تضاف إلا إلى نكرة. وكذلك نعتها لا يكون إلا بنكرة. وقد نعتها بقوله: (ناج) وما بعدها من قوله (مخالط ــ متعيس ــ مغتال ــ مبين ــ زبن ــ عرندس) وهن نكرات فهذا على المعنى، لا على الأصل، إذ الأصل التنوين، ولكن الموضع هنا، وهو وجود (كل) مشروط بالنكرة فلا يكون معرفة.

ويلحظ هنا أنه قد تتغير الدلالة المقصودة بتغير التركيب، فيتحول الأثر في الاسم إلى أثر آخر ــ كما في النون والتنوين ــ الداخلين على اسم الفاعل ــ مفردا وجمعا ــ إذ يظهر أثرهما في نصب الاسم بعدهما على أنه مفعول، فإذا حذفنا زال ذلك الأثر، وتعاقب على الاسم أثر آخر، فينجر ذلك الاسم بسبب الحذف والإضافة وهذا التغير في الإضافة اللفظية، فالمعنوية لا تغير فيها؛ لأن المعنى ثابت في الاسم ــ في كلتا الحالتين ــ ولم يستفد الأسلوب من ذلك التغيير غير الخفة المقصودة من اللفظ؛ كأن اللاحقتين ــ النون والتنوين ــ على الرغم من حذفهما في اللفظ منويتان في المعنى، فبقيت الدلالة المعنوية تبعا لذلك. وإن كانت الإضافة لفظا، فجاءت الصفات نكرات حملا على الشرط في لفظ (كل).

وقد وضح الجرجاني ما جاء في البيت تعليقا على مراد سيبويه بأن "اسم الفاعل إنما يعمل لمشابهة الفعل، فلا يكون ــ إذا عمل ــ إلا نكرة، ولا يجوز فيه

(١) الكتاب ١/ ٨٣ .
(٢) السابق ١/ ٨٤ .

الإضافة الحقيقية، كما لا يجوز ذلك في الفعل، وإنما تجيء فيه الإضافة لفظية من حيث إنه اسم منون، فيحذف منه التنوين، ويضاف إلى ما انتصب به، والمعنى على ثبات التنوين .... والبيت الذي أنشده من أبواب الكتاب، ووجه الدلالة منه قوله: (بكل معطي رأسه)؛ لأن التقدير: بكل مُعْطٍ رأسَه، ألا ترى أن ما بعده نكرة وهو قوله: (ناج)، ولو كانت الإضافة معنوية لوجب أن يجوز: (بكل المعطي رأسه الناجي) وذلك لا يقوله أحد؛ لأن (كلا) في نحو ذا الموضع يقع بعده المفرد النكرة، ليكون بمعنى الجمع، كقولك: جاءني كل رجل، ولا يقع بعده المعرفة المفردة ألبتة. لا تقول: جاءني كل الرجل الذي عرفت، و(معطي) هنا معتمد على موصوف في التقدير، كأنه قال: (بكل بعير معطٍ رأسه)، لابد من ذلك لأن الضمير في (رأسه) يعود إليه، وكذلك الضمير المستكن في (معط)"[١].

وهو مراد ابن بري في قوله: "حذف التنوين وهو يريده، ولذلك لم يتعرف بإضافته إلى المعرفة، فوصف بالنكرة"[٢].

وقد نبه إلى ذلك سيبويه ــ مستشهدا بنفس البيت ــ واضعا الأصول والقواعد لتلك النكرة إذا وصفت، فتصير مع صفتها كالاسم الواحد، كما في المثال الذي مثل به في قوله: (مررت برجل ظريف قبل) مؤكدا أنك "لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف، فهو نكرة، وإنما كان نكرة؛ لأنه من أمة كلها له مثل اسمه .... واسمه يخلطه بأمته حتى لا يعرف منها"[٣].

فذكره هذا إنما يؤكد أن النكرة لا تنعت إلا بنكرة ــ وإن خصصت بالوصف أو الإضافة، فتخصيصها لا يخرجها عن حيز التنكير، والإضافة للتخفيف ليس إلا،

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥١٦ .
(٢) شرح شواهد الإيضاح/ ١٢٣ .
(٣) الكتاب ١/ ٢١٠ .

فمن ثم جاءت الصفات لقوله (معطي) مع كونه مضافا، لكنه بقي على ما عليه من التنكير، وإن أريد معنى التنوين.

والبحث يرى أن حذف التنوين مع إرادته في النية على المعنى ــ كما نص سيبويه ــ معللا أن العرب يستخفون، فيحذفون النون والتنوين ولا يتغير من المعنى شيء وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم(١).

كما يرى أن هذا الكلام قد يكون مرادا في بيت الشاعر، وكذا في الباب الذي تحدث عنه صاحب الكتاب نحوا وقاعدة موجهة في بابها.

أما القول على عمومه ــ بين تنوين اسم الفاعل وحذفه للإضافة ــ وإن كان استخفافا كما قالوا فهذا يحتاج إلى معاودة نظر.

فحذف التنوين ــ وإن كان مرادا في المعنى ــ هو من باب العدول عن الأصل. إذ الأصل في عمل اسم الفاعل التنوين؛ لدلالته على العمل الفعلي ــ لجريانه مجرى الفعل ــ وهي دلالة تجدد وحدوث ــ لا ثبوت واستمرار ــ والذي يوضح ذلك هو سياق الكلام.

فالعدول عن التنوين إلى الإضافة التي تفيد انتهاء وقوع الفعل في الزمن الماضي واستمرار الوصف منه إنما هو لفائدة هي اكتساب اسم الفاعل المضاف العمل الفعلي في الزمن الماضي ــ وإن كان مستمرا ــ لدلالة التأكيد على أنه قد وقع.

وأما ما نص عليه سيبويه من كون العرب تحذف التنوين استخفافا دون تغير في المعنى فكذلك يحتاج إلى إعادة توجيه في ضوء نظرية السياق اللغوي ــ وكل كلام يؤخذ به من خلال سياقه ــ وبخاصة أن النحاة وضعوا لعمل اسم الفاعل شروطا بدون نظر إلى دلالته، فالمعلوم أن تغير المعنى وعدم تغيره إنما يحمل

(١) راجع نص كلام سيبويه في الكتاب ١/ ٨٣، وقارنه بما ذكره في١/ ٢١١ .

على تغير التركيب، وإعراب الكلام ، ولو لم يختلف المعنى لما اختلف الأسلوب ــ ونظم الكلام في التركيب ــ بين التنوين والإضافة، فكل عدول عن أسلوب إلى آخر يصحبه عدول عن معنى إلى آخر.

فإذا كان التركيب الإضافي ــ في الأصل ــ يفيد الوصف الثابت المستمر مع تحقق وقوع الفعل واستمراره، وكان تركيب تنوين اسم الفاعل العامل يفيد التجدد في الحال أو الاستقبال، فإن عدول اسم الفاعل عن ذلك التنوين إلى الإضافة أرى أنه ادعاء بتحقق وقوع الفعل واستمراره. هذه واحدة.

أما الأخرى، فإن الإضافة تزيل ثقل التنوين، فيخف اللفظ بحذفه[١]، كما يخف بإضافة الوصف إلى معموله، وهذا ما أكده ابن يعيش في أثناء حديثه عن الإضافة اللفظية، وهي: "إنما تضاف لضرب من التخفيف، والنية غير الإضافة"[٢].

وإن كان يمكننا التوفيق بين ما قرره سيبويه عن العرب، وبين ما يراه البحث من الاتجاه الدلالي، فذلك يتوجه إلى أن التنوين ــ وإن حذف ــ منوي، فيحمل وجه التركيب على أصل المعنى، فيبقى المعنى بعد حذفه كما كان قبل الحذف.

(١) ويرى الدكتور/ مهدي المخزومي أن التخفيف ليس غرضا ترتكب الإضافة من أجله. راجع ذلك في كتابه (في النحو العربي ــ قواعد وتطبيق/ ١٧٨).

(٢) شرح المفصل ١/ ١٢٦، وقارن بما ذكره في ١/ ١١٩ من نفس الباب (المجرورات) وراجع: الخصائص ١/ ٢٤٩، وشرح الكافية للرضي ١/٢٨٠، والنحو الوافي ٣/ ٣٢ .

المسألة السادسة: (قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع):

وجاء الكلام عن ذلك فيما استشهد به سيبويه في "باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه. وذلك قولك: هذا الضاربُ زيدًا، فصار في معنى: هذا الذي ضرب زيدًا، وعمل عمله؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين[١]".

وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ وهو وجه الكلام. وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم: هذا الضاربُ الرجل، شبهوه بالحسنِ الوجهِ وإن كان ليس مثله في المعنى، ولا في أحواله إلا أنه اسم[٢] .... وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله ... وقال المرار الأسدي:

أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ∴ عليه الطيرُ تَرْقُبُه وُقُوعَا[٣]

---

(١) فكما يدخل النون والتنوين على الاسم الجاري مجرى الفعل، كذلك تدخل عليه الألف واللام إلا أن دلالة دخولها هنا خصصته بتقييد زمنه للماضي فقط، إضافة إلى ما فيها من معنى الموصول. فـ(الضارب) في معنى: الذي ضرب. ذلك الموصول الحرفي مع ما بعده ركبا لفظا واحدا له دلالته التي يتم بها معناه، كما أن الموصول الاسمي لا يتم معناه إلا بصلته فصارتا بمنزلة التنوين مع الاسم، ولذا منعت الإضافة. راجع: شرح السيرافي على الكتاب ٣٧/٢ وما بعدها.

(٢) أما (الضاربُ الرجل) فشبهوه بـ(الحسن الوجه) من حيث جر فاعل الصفة المشبهة بها؛ للزوم معناها، وقصد ثبوته، وجاءت الصفة مقرونة بالألف واللام ــ وكذلك معمولها ــ فلذلك حسن جره ــ أي المعمول ــ بإضافتها إليه، وعلى ذلك حمل جر (الضاربُ الرجل)، نظرا إلى معنى المضي وقصد الثبوت، فقيد ذلك بوقف النظر إلى المعنى. راجع: شرح التصريح ٨١/٢، ٨٥ .

(٣) البيت من الوافر في مجموع شعره (ديوان غير مطبوع) من قصيدة أولها:

رأيت ودونها هضبات سلمى ∴ حمول الحيّ عالية منيعا

وقبل بيت الشاهد:

أنا الخزمي خَلَّى الناسُ بيني ∴ وبين الهذر بذخا أو بليعا

وبعد بيت الشاهد:

علاه بضربة بعثت بليل ∴ نوائحه وأرْخَصَت البُضُوعا

وبيت الشاهد جاء بنصب (بشرا) في هذا المجموع، وجاء في الكتاب ٩٣/١، وشرح شواهده للأعلم ٩٣/١، والنكت ١/ ٤٠٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٣٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٠٦، والأصول لابن السراج ١/ ١٣٥، والتبصرة/ ١٨٤،=

سمعناه ممن يرويه عن العرب وأجرى (بشرا) على مجرى المجرور؛لأنه جعله بمنزلة ما يكف منه التنوين"[١] انتهى كلام سيبويه.

فعلى كلام من ترضى عربيتهم جاء شاهده في إضافة (التارك) إلى (البكري) تشبيها بـ(الحسن الوجه) فهو نظيره في الإضافة ــ وفيه الألف واللام على تقدير الانفصال ــ وإن لم يكن مثله في المعنى.

وعليه أجرى (بشر) مجرى (البكري) ــ وإن لم يكن في (بشر) الألف واللام ــ فأشبهه من حيث الاسمية ــ لكنه لما بعد عن الاسم المضاف جاز فيه ذلك الإجراء عند سيبويه ــ بالجر على البدلية، أو عطف البيان ــ أخذا بما سمعه عن العرب.

وجاء الكلام عن المبرد بنصب (بشر) حملا على محل (البكري) كأنه قال: أنا ابن الذي ترك بشرا.

وعلى ذلك كانت تخطئته سيبويه في قوله بالجر، لأن جواز (أنا ابن التارك البكريّ) بالجر، إنما هو تشبيه بـ(الضارب الرجل) فمجيئوه بـ(بشر) مجرورا على البدلية يصير مثل: (أنا الضارب زيدا) وهذا لا يجوز فيه إلا النصب على القياس، وهذا معنى كلام السيرافي: "..... فإذا قلت: (هذا الضارب الرجل)، وما

=والبديع لابن المعتز ١/ ٥١٣، والكافي في الإفصاح ٣/ ١٠١٥، ١٠٢٠، وشرح الأبيات المشكلة/ ٩١، والبسيط ٢/ ٢٩٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٤، والتذييل والتكميل ١٠/٣٤٥، ٣٥٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٧/ ٣٣٨٣، وشرح التصريح ٢/١٣٣، وشرح الأشموني ٣/ ٨٧، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٢٢ بجر (بشر).

أما عند البغدادي في الخزانة (٤/ ٢٨٤)، (٥/ ١٨٣، ٢٢٥)، فجاءت روايته بنصب (بشر) كما في المجموع، وعليه رواه المبرد ــ كما ذكر ــ.

وجاء في الأصول ١/ ١٣٥ بلفظ (عكوفا) بدل (وقوعا).

ومراد الشاعر بقوله (بشر): أنه يعني: بشر بن عمرو بن مرثد، من بكر بن وائل ومعنى: (ترقبه): تنتظر خروج روحه، إذ الطير لا يقع على القتيل، وبه رمق. يقول: إن أباه قد صرع رجلا من بكر، فوقعت عليه الطير وبه بقية حياة، فجعلت ترمقه حتى يموت لتتناول منه.

(١) الكتاب ١/ ٩٣ .

كان فيه الألف واللام من المفعولات جاز جره ــ وإن كان القياس النصب .... وإنما جاز الجر تشبيها بالحسن الوجه إذا كان في (الوجه) الألف واللام.."[١].

هذا وقد قال: "وقد أجاز سيبويه: (هذا الضارب الرجل وزيدٍ)، و(هذا الضارب الرجل زيدٍ) على عطف البيان، وإنما جاز في الاسم الثاني الجر ــ وإن لم يكن فيه ألف ولام؛ لأنه تابع للاسم الذي قبله ولم يل اسم الفاعل وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع"[٢].

وذكر البغدادي ــ نقلا عن النحاس أن المبرد قال في الكتاب الذي سماه (الشرح) أن قوله: (أنا ابن التارك بشر) عطف بيان، ولا يكون بدلا، لأن عطف البيان يجري مجرى النعت سواء (ألا ترى بيان ذلك في باب النداء تقول: يا هذا زيدٍ، وإن شئت (زيدا) على عطف البيان فيهما، وإن أردت البدل قلت: زيدٌ)[٣].

وقد يرد ما قاله المبرد بالرواية سماعا عمن يوثق به من العرب ــ كما ذكر سيبويه ــ ولا سبيل إلى رد رواية الثقة. كما يمكن رده بالقياس أخذا بالقاعدة(يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع)[٤].

فإن وُجِّه الكلام على الإضافة إلى ما فيه الألف واللام. و(بشر) ليس فيه الألف واللام، فيمكن القول بأن تلك الإضافة على التشبيه ــ لا التعريف ــ لأن اسم الفاعل قد تعرف بالألف واللام ــ ولا التخفيف؛ لأن النصب أخف من الجر. هذا كله على مذهب البصريين.

أما الكوفيون ــ وعلى رأسهم الفراء ــ فقد أجازوا فيما بعد اسم الفاعل من هذه الصورة النصب والخفض مطلقا ــ دون نظر إليه تعريفا أو تنكيرا[٥].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٨ وما بعدها.
(٢) السابق، وراجع: الكافي في الإفصاح ٣/ ١٠١٥، ١٠٢٠ .
(٣) راجع: خزانة الأدب ٤/ ٢٨٤ .
(٤) راجع: النكت ١/ ٤٠٤ (هـ ٢).
(٥) راجع: الأصول لابن السراج ٢/ ٣٠٨، والتذييل ١٠/ ٣٤٥، ٣٥٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٧/ ٣٣٨٢، وشرح التصريح ٢/ ١٣٣، وشرح الأشموني ٣/ ٨٧، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٢٢ .

ونخلص من هذا إلى أن:

١ – عموم القاعدة يقتضي أن (ما جاز أن يكون عطف بيان قد يجوز أن يكون بدلا) إلا إذا كان:

ــ محلى بأل كما في مثالهم: (يا أخانا الحارث)[١].

ــ عطفا على مجرور بإضافة صفة مقرونة بأل، وهو غير صالح لإضافتها ــ كما في بيت الشاهد عند سيبويه، ففي الحالتين يتعين العطف ويمتنع البدل.

٢ – اسم الفاعل المعرف بالألف واللام لا يجوز في معموله المعرف بالألف واللام أو المضاف إلى المعرف بها إلا الخفض عند البصريين.

٣ – أجاز الكوفيون في مثال (هذا الضارب الرجل زيد ــ زيدا) الخفض والنصب كائنا ما يكون. وعليه، فالبدلية عندهم جائزة[٢].

٤ – الشاهد في بيت المرار ــ على ما يفهم من كلام سيبويه جواز إجراء (بشر) على (البكري) عطف بيان أو بدلا، وإن لم يكن فيه ألف ولام، وذلك لبعده عن الاسم المضاف، كما أنه تابع ــ وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع.

٥ – من منع البدلية في بيت الشاهد فكلامه محمول على أن البدل على نية تكرار العامل فيكون في تقدير مستقل، ومتى امتنع إحلال التابع محل متبوعه تعين العطف وامتنعت البدلية، إذ لا يجوز مباشرة(بشر)لـ(التارك) والمفضي إلى الممتنع ممتنع.

---

(١) لأن عطف البيان لابد أن يوافق متبوعه تعريفا وتنكيرا، فإن جعلت (الحارث) بدلا لزم تقدير مباشرته لحرف النداء ــ وذلك ممتنع ــ فتعين نصبه هنا؛ لأن متبوعه منصوب، ولو كان تابعا لمنادى مضموم لجاز نصبه على الموضع، ورفعه على اللفظ ــ حملا على المفرد.

(٢) وتبعهم في ذلك الفارسي. راجع: شرح الأبيات المشكلة/ ٩١، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٢٣، هامش رقم ١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٧/ ٣٣٨٠.

المسألة السابعة: (إجراء المصدر المحلى بأل مجرى المضارع في العمل):

واستشهد سيبويه على ذلك ببيت المرار الأسدي، فقال في: "باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه. وذلك قولك: (عجبت من ضربٍ زيدًا) فمعناه: أنه يضربُ زيدًا .....[(١)]٠

وتقول: (عجبت من الضرب زيدًا) كما قلت: (عجبت من الضاربِ زيدًا) تكون الألف واللام بمنزلة التنوين...."[(٢)] وقال المرار الأسدي:

لقد عَلِمَتْ أولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي ∴ كَرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا[(٣)]

.....

وشاهده: نصب (مسمع) بـ(الضرب)[(٤)]٠

---

(١) فالمصدر هنا محمول على تقدير (أنْ) المنوية مع الفعل الذي أخذ منه المصدر٠

(٢) الكتاب ١/ ٩٩ ٠

(٣) البيت من الطويل نسبه سيبويه للمرار الأسدي، وهو في مجموع شعره من قصيدة أولها هذا البيت وبعده:

وما كنت إلا السيف لاقى ضريبة ∴ فقطّعها ثم انثنى فتقطعا

ونسبه الغندجاني في فرحة الأديب/ ٣ لمالك بن زغبة الباهلي من قصيدة البيت أولها وبعده:

ولو أن سيفي لم يَخُنِّي صَبيَّه ∴ لغادرت طيرا تعتفيه وأضبعا

وبيت الشاهد ورد في الكتاب ١/ ٩٩، وشرح شواهده للأعلم ١/ ٩٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٤٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٦٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس / ٦٧، والنكت ١/ ٤١١، والمقتضب ١/ ١٥٢، والإرشاد في علم الإعراب/ ١٩٦، والكافي ٣/ ١١١٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٦/ ٢٨٤٢، وخزانة الأدب ٨/ ١٢٩، واختلفت رواية الشاهد في البيت بين سيبويه وبين السيرافي والأعلم وابن يعيش. فالرواية عند سيبويه بلفظ (كررت) وعند السيرافي ٢/ ٤٨، والأعلم في شرح الشواهد ١/ ٩٩، وفي النكت ٤١١/١ بلفظ (لحقت) وجاء على ذلك احتجاج ابن يعيش في شرح المفصل ٦/ ٦٤ وأنها في الكتاب بلفظ (لحقت) بدل (كررت)٠

و(كَرَرْتُ) من الكَرِّ، مصدر : كَرَّ عليه يكُرّ كَرًّا وكُرُورًا وتَكْرَارًا، وكَرَّ على العدو يَكُرُّ، والكَرُّ: الرجوع على الشيء. عن اللسان (كرر ١٣/ ٤٦)٠

و(أَنْكَل): من نَكَل عنه ينكل ــ بكسر الكاف وضمها ــ نكولا: نَكَص، ونَكَل الرجل عن الأمر يَنْكُل نُكُولا: إذا جبن عنه. (اللسان نكل ١٤/ ٣٥٦)٠

(٤) قال الأعلم في شرح الشواهد ١/ ٩٩ (ويجوز أن يكون بـ(لحقت) والأول أولى لقرب الجوار، ولذلك اقتصر عليه سيبويه) وكذا قال في النكت ١/ ٤١١ فراجعه٠

وقول الأعلم هذا ربما يكون أخذا من كلام السيرافي في شرح الكتاب ٤٩/٢، فقد قال: (ويجوز أن يكون منصوبا بـ(لحقت) كأنه قال: لحقت مسمعا فلم أنكل عن الضرب)٠

فالناصب له عند سيبويه ــ ومن تبعه ــ المصدر (الضرب)؛ لدخول الألف واللام عليه بدلا عن التنوين الذي يوجب النصب فيه، فهي معاقبة له[١].

وعلى ذلك لم يجز الجر عنده في البيت، كما جاز في (الضارب الرجل) حملا على (الحسن الوجه). إذ لو جاز ذلك لكان وصفا له وتخصيصا، وليس هذا حد الكلام عنده، وإن كان الخليل يرى ذلك جائزا قياسا[٢].

وذكر الأعلم أن من النحويين[٣] من ينكر عمل المصدر فيه؛ لوجود الألف واللام فتخرجه بذلك عن شبه الفعل، وعلى ذلك فنصبه بإضمار مصدر آخر نكرة منونا[٤] .

وما ذكره الأعلم ــ ونسبه البغدادي للمبرد والسيرافي ــ لا وجه له. فكلام المبرد صريح في عمل المصدر منكرا ومعرفا ــ وهو رأي سيبويه قبله[٥].

---

(١) وإنما كانت المعاقبة من باب أن المنون فيه شبه بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة فحمل عليه المعرف وإن كان المنون أكثر عملا .

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١١٦ وما بعدها أن من النحويين من يزعم أن العمل بعد المقترن بالألف واللام بفعل مضمر، فيقدر: ضربت مسمعا. ثم قال: (... وهذا مع ما فيه من التكلف مردود).

ويظهر من ذكره ذلك أن الذين قالوا بالنصب بفعل مضمر يمنعون عمل المصدر المعرف بالألف واللام ــ كما هو عند الكوفيين والبغداديين ــ فما ظهر بعد المصدر المعرف من معمول منصوب فالعامل فعل يفسره المصدر. واستحسنه ابن السراج ــ من البصريين ــ قال في الأصول ١/ ١٣٧ (وقال قوم إذا قلت: أردت الضرب زيدا؛ إنما نصبته بإضمار فعل؛ لأن الضرب لا ينتصب وهو عندي قول حسن) وراجع: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان صـ٣١٣ .

(٢) قال في الكتاب ١/ ٩٩ (ومن قال: (هو الضاربُ الرجل) لم يقل: (عجبت له من الضرب الرجل)؛ لأن (الضارب الرجل) مشبه بـ(الحسن الوجهِ)؛ لأنه وصف للاسم، كما أن (الحسن) وصف، وهو ليس بحد في الكلام، وكان ينبغي في قياس من قال: (الضارب الرجل) أن يقول: الضاربُ أخي الرجل ... وكان الخليل يراه).

(٣) يريد: المبرد والسيرافي ــ كما ذكر صاحب الخزانة. وذلك ما فهمه من قول المبرد في المقتضب ١/ ١٥٢، ومن قول السيرافي في شرح الكتاب ٢/٤٩ كأنهما منعا عمل المصدر المعرف، فجعلا النصب على تقدير حذف الجار، وراجع خزانة الأدب ٨/ ١٢٩ وقارن بما ذكره ابن الحاجب في الكافية وشرحها للرضي ٢/ ١٩٦ وما بعدها.

(٤) كأنه أراد: عن الضرب ضرب مسمعا. وهو ظاهر كلام المبرد في المقتضب ١/١٥٣ في قوله: (أراد: عن ضرب مسمع، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة، فعمل عمل الفعل).

(٥) راجع: الكتاب ١/ ٩٧ .

وجعل أبوعلي الفارسي النصب بالمصدر على رواية (كررت) [١] في البيت ثم تساءل: هل يكون على أنه أراد: إنني كررت على مسمع فلم أنكل عن الضرب، فلما حذف الجار والمجرور وصل (كررت) إلى (مسمع) فنصب؟ ..... وإن كان تحفظ عن ذلك بأنه ــ أي الذي ذكره ــ لا يحمل عليه ما وجد مندوحة عنه[٢] وقد وجدت ــ وهي المصدر ــ فنصب به.

كأنه يرى منع النصب بالفعل هنا، وإن أجازه غيره[٣].

والبحث يرى فرقا بين روايتي بيت الشاهد.

فعلى رواية سيبويه (كررت) لا يكون النصب إلا بالمصدر، لأن الفعل لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف الجر.

أما رواية (لحقت) فيجوز النصب بالفعل وبالمصدر، وإنما كان النصب بالمصدر هنا على أنه من باب الإعمال، لما عليه من القرب بالمعمول، واتصاله به ــ وإن جاز النصب بالفعل، إلا أنهما لم يستويا في العمل. ولما كان إعمال

---

(١) وكذا قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦/ ٦٤ وإن كان يرى أن الناصب (لحقت) لا (كررت) على ما قاله في رواية البيت.

(٢) الإيضاح العضدي/ ١٦١، وجاء في الحاشية من نفس الصفحة (في حاشية الأصل: نصب (مسمعا) بـ(الضرب) وفيه الألف واللام، وقد بينا أن ذلك سائغ جائز، فإن قلت: فهلا نصبت بـ(كررت) قلنا: كررت لا يتعدى بنفسه وإنما يتعدى بحرف جر يقال: (كررت عليه) ولا يقال: (كررته) فإن قلت: قد يتسع بحذف حرف الجر .... فهل حملت هذا البيت على هذا، فيكون التقدير: كررت على مسمع؟

فالجواب أن هذا لا يحكم به ما وجد عنه مندوحة، وقد وجدنا عنه مندوحه وهو الضرب فنصبته به، ولا يحتاج إلى هذا الحذف والاتساع).

وعلى هذا سار ابن بري، قائلا به، وأن الناصب عنده المصدر (الضرب) أو الفعل (لحقت) ــ إن كانت روايته كذلك ــ وعليه ــ فالنصب على رواية (كررت) لا يكون إلا بـ(الضرب).

(٣) والنصب بالفعل جائز هنا عند السيرافي، وإن كان عليه الإضمار في العامل الثاني ــ وهو المصدر، وهذا على تقدير: فلم أنكل عن ضربه أو الضرب إياه. وإنما أجاز السيرافي ذلك؛ لأن المفعول كالفضلة المستغنى عنه. يحذف مع الفعل كما يحذف مع المصدر، ذكر ذلك البغدادي في خزانة الأدب ٨/ ١٣٠ وما بعدها.

الأول لا يكون إلا بعد الإضمار في الثاني ــ وذلك في العاملين المستويين في العمل أو المتقاربين نحو (ضربت وقتلت)، ولما كان إعمال المصدر المعرف بالألف واللام ضعيفا[١]، كان اختيار عمله هنا في المفعول لقربه واتصاله، وإن كان الفعل يفضله بقوة العمل[٢].

(١) المصدر إن كان معرفا بأل، فإعماله قليل في السماع ضعيف في القياس؛ لبعده عن شبه الفعل بدخول أل، بخلاف المصدر المضاف فإعماله أكثر. أما المجرد من أل والإضافة ــ وهو المنون ــ فإعماله أقيس. راجع: شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٩٦، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٣/٢ .

(٢) راجع: شرح السيرافي على الكتاب ٢/ ٤٨، وتوجيه اللمع لابن الخباز/ ٥٢٠، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٣/ ١١١٤، وشرح شواهد الإيضاح/ ١٣٧، وخزانة الأدب ٨/ ١٣٠ .

المسألة الثامنة: (إضافة (بعد) إلى (ما) ورفع ما بعدهما):

جاء في باب "الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ..... ونظير (إنما) قول الشاعر (وهو المرار الفقعسي):

أعلاقةً أمَّ الوُليّد بَعْدَما ∴ أفنانُ رأسكَ كالثَّغَام المُخْلِسِ[١]

جعل (بعد ما) بمنزلة حرف واحد، وابتدأ ما بعدها"[٢].

كأن سيبويه جعل (ما) كافة لـ(بعد) عن الإضافة لما بعدها مباشرة، وبقول سيبويه قال المبرد[٣] وابن الشجري[٤] وابن عصفور[٥] والعكبري[٦].

وأنشد الرضي بيت المرار شاهدا على أن (ما) مصدرية ــ خلافا لمراد سيبويه. قال: (وهو الحق)[٧] . وذكر ابن هشام أن كونها مصدرية هو الظاهر لأن فيه بقاء (بعد) على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت[٨].

وهذا الذي يراه الرضي وابن هشام هو رأي الأعلم ــ وتبعه فيه ابن خلف ــ كما ذكر البغدادي، وأن (بعد) لا يليها الجمل، وإنما جاز ذلك لأن (ما) وصلت بها لتتهيأ للجملة بعدها.. و(ما) مع الجمل بعدها في موضع جر بإضافتها إليها. والمعنى: (بعد شبه رأسك بالثغام المخلس) فـ(ما) مع ما بعدها بمنزلة المصدر. كأنه لم يمنع مصدريتها[٩].

---

(١) سبق تخريج البيت في المسألة الثالثة.
(٢) الكتاب ١/ ٢٨٣ .
(٣) راجع: المقتضب ٢/ ٥٤ ــ ٤/ ١٥٧، والكامل ١/ ٢٤١ .
(٤) راجع: الأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٢ .
(٥) راجع: شرح الجمل ١/ ١٨١ .
(٦) راجع: شرح اللمع ١/ ١٥٢ .
(٧) راجع: شرح الكافية ٢/ ٣٨٦ .
(٨) راجع: مغني اللبيب ١/ ٣٤١ .
(٩) راجع: خزانة الأدب ١١/ ٢٣٢ .

وممن قال بمصدريتها وجعلها أولى من كونها كافة ابن مالك؛ لأنها: إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر بإضافة الظرف ــ كما في البيت ــ ولم يصرف شيء عما هو ثابت له، كما أن النظر يقتضي مصدريتها؛ لكثرة استعمالها ــ وهذا ما يفهم من كلام الأعلم السابق، وهو وصلها بالجملة الاسمية.

وقال ــ أي ابن مالك ــ: "فمن مواقع (ما) المصدرية: النيابة عن وقت واقع ظرفا، والوقت الواقع ظرفا يضاف إلى جملة اسمية، كما يضاف إلى جملة فعلية، فإذا وصلت (ما) بكلتا الجملتين حين وقوعها موقع ذلك الوقت سلك بها سبيل ما وقعت موقعه، فكان الحكم بجواز وصلها بجملة اسمية راجحا على الحكم بمنعه، هذا على تقدير عدم ذلك مسموعا"(١).

هذا؛ وإذا ثبت وصل (ما) المصدرية النائبة عن الظرف بجملة اسمية، لم يستبعد وصلها بها إذا لم تكن نائبة عن ظرف.

أما القول بعملها كافة، فالمفهوم والمراد أنها كفت (بعد) عن الإضافة إلى الاسم بعدها بالمباشرة، إذ لا يقال: بعد أفنان رأسك، كما لا يقال: بعد جاء زيد، على أن ما بعدها مضاف إليها، فهذا لا يصح.

وإنما جاءت (ما) مع لفظ (بعد) مهيئة لإيلائها الجملة التي هي بعدها في محل جر بإضافتها إليها، أي: إلى لفظ (بعد) فلم تضف بعد إلى (أفنان) وحدها(٢)،

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٢٨، وراجع: الأعلم على الكتاب ١/ ٥٩، والنكت ١/٣٥٠، والتذييل والتكميل ١/ ١٥٥ .

(٢) حكمت القاعدة النحوية بأن ما بعد الظرف مضاف، وهذا معيار وضعه النحاة لعلة شبه الحرف من جهة المعنى، وحاجته لإتمام معناه للمضاف إليه. فلو وقع بعد الظرف اسم مرفوع أو جاء بعده فعل، فعلينا أن نبحث العلة الموجبة لذلك. ولذا قال النحويون في بيت المرار ــ محل الدراسة ــ إن (بعد) مكفوفة عن العمل بدخول (ما) عليها فكفت اللفظ عن الإضافة إلى الاسم وحده وكذلك الفعل، وهيأت ذلك اللفظ للإضافة إلى الجملة كلها، كأن الكف للمفرد والتهيئة للتركيب.

إنما أضيفت بأسرها فلما كانت (بعد) وغيرها مما يحمل عليها من الظروف لا يأتي بعد جملة، جاءت (ما) معها كما كانت مع (قل) و(رب)، وابتدأ ما بعدها، فصيرتها من الألفاظ التي يبتدأ ما بعدها.

وقد حمل سيبويه هنا شيئا على شيء، فجعل (ما) مع (بعد) مهيئة لمجيء الجملة الابتدائية بعدها، كما أن (ما) إذا دخلت على الأحرف الخمسة الناصبة الاسم الرافعة الخبر ألغتها، وكفتها عن عمل النصب فيما بعدها، فجعل (ما) مع (بعد) نظيرتها مع (إنَّ).

وذكر البغدادي عن أبي علي الفارسي أن (ما) وإن حكم بعملها كف ما وليته عن العمل فيما بعده فإن ذلك لا يعجبه، وأن (بعد) في بيت المرار على أصل معناها من اقتضاء الإضافة إلى شيء، وهو في المعنى مضاف لما بعده، كأنه قيل: بعد حصول رأسك أشمط كالثغام المخلس[١].

والبحث يرى أن ما ذكره البغدادي ليس مراد أبي علي، فقد جاء عنه قوله: "..... وتكون كافة للعامل عن عمله، نحو التي في قوله ــ تعالى ــ: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٢] و﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٣] وكالتي في قول الشاعر:

..... بعدما ∴ أفنانُ رأسِك كالثَّغام المُخْلِسِ

فـ(ما) قد كفت (إن) و(رب) و(بعد) عن عملها[٤] وكذا قال: "....وأما دخولها على الاسم، فقد دخلت على الأسماء التي هي ظروف، ودخولها عليها على ضربين. أحدهما: أن تمنع الاسم عمله، وما كان يحدثه من الإضافة قبل

(١) راجع: خزانة الأدب ١١/ ٢٣٢ .
(٢) من الآية رقم/ ١١٠ من سورة الكهف ومن الآية رقم ١٠٨ من سورة الأنبياء، ومن الآية رقم ٦ من سورة فصلت.
(٣) من الآية رقم ٢ من سورة الحجر .
(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ١/ ١١ وما بعدها.

دخولها عليه. وتقع بعد الاسم جملة لا يعمل فيها الاسم ..... ألا ترى أن (بعد) إن كانت تضاف إلى اسم تعمل فيه الجر فدخلت (ما) وكفتها عن ذلك، ووقعت بعدها جملة من مبتدأ وخبر لم تعمل فيها...." [١].

وهذا مفهوم كلام المبرد إذ قال: ".... فلولا (ما) لم يقع بعدها إلا اسم واحد، وكان مخفوضا بإضافة (بعد) إليه. تقول: جئتك بعد زيد"[٢].

وذكر جامع العلوم مثل ذلك. قال: "واعلم أن (ما) الكافة تدخل الأسماء فتكفها عن العمل، وتدخل الأفعال أيضا فتكفها عن عملها، وتدخل الحروف كذلك ــ أما دخولها الأسماء فنحو قولك: (بعدما خرج زيد)، و(بعدما زيد خارج) و(قبل ما ضرب زيد) و(قبل زيد ضارب) فـ(بعد) الذي هو الاسم كان جارا، وكان يجر ما بعده، فيقال (بعد خروج زيد). ثم لما دخل (ما) عليها كفه عن الجر، وكان ما بعده جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل. فالمبتدأ والخبر قوله:

أعلاقةٌ أم الوليدِ بعدما ∴ أفنانُ رأسِك كالثَّغَام المُخْلِس

..... [٣].

فدخول (ما) هنا لم يغير الكلام عن وجه معناه، وإن غير العمل فيه.

(١) البغداديات/ ٢٩٢ .
(٢) الكامل ١/ ٣٤٢ .
(٣) شرح اللمع للباقولي/ ٨٠٤، وما بعدها.

المسألة التاسعة: مجيء خبر (عسى) مجردا من (أن) (*):

واستشهد سيبويه ببيت المرار في أثناء ذكره أن العرب لم يستعملوا المصدر مع (عسى) في موضع الخبر، كما لم يستعملوا الاسم الذي يقع موقعه(١) جريا على الأصل في اقتران بالفعل معه، وأما ما جاء عن بعضهم من نحو (عسى يفعل) فمحمول على (كاد يفعل) في أصل خبرها. قال في: "باب من أبواب (أن) التي تكون والفعل بمنزلة مصدر ..... واعلم أنهم لم يستعملوا (عسى فعلك)، استغنوا بأن تفعل عن ذلك ..... ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه (يفعل) في (عسى) و(كاد)، فترك هذا؛ لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء(٢) ، واعلم أن من العرب من يقول: (عسى يفعل) فـ(يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: (عسى الغوير أبؤسا) (٣) فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان) ..... وقال(٤):

(*) سبق البحث في المسألة ودرسها وما يتعلق بشاهدها وغيره في أثناء دراسة شعر (سماعة بن أشول النعامي الأسدي)، بما يغني عن إعادته هنا، وراجع صـ من البحث.

(١) وذلك لأن خبر (عسى) لا يكون اسما، بل يشترط كونه جملة فعلية فعلها مقرون بأن.

(٢) يرى البحث أنه لا ينبغي أن يحمل كلام سيبويه على العموم؛ لاقتضاء قياس النحاة عدم مجيء خبر (عسى) مجردا عن (أن) في غير الشعر، فإن استعمل مجردا عن (أن) في الشعر فهذا من باب الضرورة، وإن جاء في غيره فبالحمل على (كاد) لشبهها بها من جهة المقاربة في المعنى.
وراجع صـ من البحث.

(٣) سبق الكلام عن المثل في صـ من البحث.

(٤) البيت من الوافر، لم ينسبه سيبويه في الكتاب ١/ ٤٧٨ ولا الأعلم في شرح شواهده ٤٧٨/١، ولا في النكت ٢/ ٤١١، ولا السيرافي في شرح الكتاب ٣٨٨/٣، ولا ابن جني في المحتسب ١/ ١١٩، ولا ابن مالك في شرح التسهيل٢٤/١، ولا البغدادي في خزانة الأدب٣٢٨/٩ .
أما ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٣ فقد نسبه للمرار بن سعيد الأسدي وذكر قبله:

تخبأ معْشَرُ الشعراء مني ∴ كما اختبأت من القمر النُّجُومُ

وما ذكره محققو الكتب السابقة وغيرها فعلى غير وجهه. إذ نسبوا البيت لهدبة ــ وليس في شعره ــ فحملوا لفظ (وقال) الواردة في كلام سيبويه عطفا على قوله (قال هدبة) والبيتين السابقين له أما بيت الشاهد هنا فلا.

فأمـــا كـــيِّسٌ فنجـــا ولكـــن ∴ عَسَـــى يَغْتَـــرُّ بـــي حمـــقٌ لئـــيمُ(١)

= وأما ما ذكره ابن السيرافي في نسبته للمرار فعلى غير الوجه كذلك ــ وربما يكون رآه ــ إذ ليس في شعر المرار المجموع سوى قصيدة واحدة من بحر الطويل.

هذا؛ وقد قام الدكتور/ نوري حمودي القيسي بجمع ما تبقى من شعر المرار ــ نشره في مجلة المورد العراقية ــ المجلد الثاني ــ العدد الثاني/ ١٥٥ ــ ١٨٤، ولم أجد فيه سوى قصيدته التي هي من بحر الطويل، وأبيات أخر ليس منها ولا من بحرها بيت الشاهد.

(١) الكيس ــ بتشديد الياء ــ خلاف الأحمق، وبتخفيفها خلاف الحمق، وذكر ابن منظور عن أبي العباس ــ لعله ثعلب ــ أن الكيّس: العاقل. والرجل كيّس مُكيَّس ــ بضم الميم وتشديد الياء وفتحها، أي: ظريف.

و(يَغْتَرُّ) من: غَرَّه يَغُرُّه غَرًّا وغُرُورًا فهو مَغْرُور: خدعه. و(اغْتَرَّ): قبل الغُرُور، وهو الباطل.

و(حَمِقٌ) و(أَحْمَقٌ) بمعنى واحد، وهو: قلة العقل. من (حَمِق ــ بالكسر ــ يَحْمَق حُمْقًا فهو حَمِقٌ)، و(الأحمق) الذي لا ملاوم فيه ينكشف حمقه سريعا فتستريح منه ومن صحبته. وحقيقة الحمق: وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه.

و(لئِيمٌ): دَنِيءُ الأصل، شحيحُ النفس. و(قد لُؤُم الرجل يلؤُمُ لُؤْما فهو لَئِيم من قوم لِئَام ولُؤَمَاء)، و(اللُّؤْم) ضد العِتْق والكرم.

راجع لسان العرب، مواد (حمق ٤/ ٢٢٦) و(غرر ١١/ ٢٩) و(كيس ١٣/١٤٢)، و(لأم ١٣/ ١٥٣).

ومعنى البيت ــ على ما ذكره ابن السيرافي ــ أن الشعراء إذا ضموا إلي وقيسوا بي، كانوا بمنزلة النجوم إذا ضمت إلى القمر. يريد: أنهم يخفون ويصغر شأنهم إذا حضر المرار أو ذكر فأما الكيس منهم فإنه لا يتعرض لي ولا يطمع في مساواتي، ومن طمع في مساواتي منهم أو مقاربتي، فإنه أحمق. راجع: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٤ .

مضرس بن ربعي الأسدي(*)

حذف الياء من الاسم المنقوص في الضرورة

استشهد سيبويه ببيت الشاعر على جواز حذف الياء من الاسم المنقوص في الشعر ضرورة. في بابين من الكتاب.

الأول: (باب ما يحتمل الشعر) قال: (اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما هي أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا(١) ..... وقال:

فطِرْتُ بمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ ∴ دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا

الثاني: (باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفهما)... وجاء فيه: "..... إلا أن يضطر شاعر، فيحذف، كما يحذف ألف مُعَلَّى، وكما حذف فقال الشاعر:

وطِرْتُ بمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ ∴ دَوَامِي الأيدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا(٢)

(*) مضرس بن ربعى بن لقيط بن خالد بن نضلة بن الأشتر بن جحوان بن فقعس بن طريف بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ابن خزيمة الأسدي. اختلف في طبقته، فذكر المرزباني أن له خبرا مع الفرزدق، وجاء عند البغدادي أنه جاهلي، وهذا غير صحيح لما ذكره المرزباني. راجع ترجمته في: معجم الشعراء/ ٣٦٢، والمؤتلف والمختلف/ ١٩١، والموشح/٣٩٠ وما بعدها، والمعاني الكبير/٧٠٧، وخزانة الأدب٥/٢٢، والأعلام٧/٢٥١.

(١) الكتاب ١/ ٨ .

(٢) البيت من الوافر ورد في الكتاب ١/ ٩ ــ ٢/ ٢٩١، وشرح شواهده للأعلم ١/٩، والنكت ١/٢٣٦، والإنصاف ٢/ ٥٤٥، والخصائص ٢/ ٢٧١ ــ ٣/١٣٥، والموشح/ ١٣٣، ودرة الغواص/ ٧٥، وسر صناعة الإعراب/ ٥١٩، ٧٧٢، والمنصف ٢/ ٧٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٧٢، وعبث الوليد/ ٢٢٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة/ ٢١، ٤٣، ١٤٣، وما يحتمل الشعر من الضرورة/ ٢٧٠ (غير منسوب).

وهذه أجدر أن تحذف في الشعر) [١].

وشاهده عنده في البابين: حذف الياء من (الأيدي) فاكتفى بالكسرة دليلا عليها مع وجود الألف واللام، وإضافة اللفظة إلى ما قبلها حملا لها على لفظها مفردة غير مضافة.

هذا؛ وإن كان إيراده في الباب الثاني إضافة إلى ما ذكره في الباب الأول، فقد جاء به شاهدا مؤيدا حذف الياء والواو إذا اتصلتا بهاء الضمير محركة ــ حملا للوصل على الوقف ــ كما جاز حذف ألف المقصور إذا اضطر إلى ذلك.

وقد أجاز بعض النحويين حذف الياء في مثل هذا، احتجاجا بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الاسم الواحد[٢]، وهذا على طريق الاتساع عندهم. وإن كانت هناك ضرورة.

قال القزاز: "... وتقلب هذا المعنى، فتحذف شيئا لعدم غيره، وربما حذفته وذلك محذوف أيضا، كما كان أولا، كقولهم: قاض والقاضي، فإذا أدخلت الألف

= وورد في ضرائر الشعر/ ١٢٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦١، وما بعدها، وشرح شواهد الشافية ٤/ ٤٨١، وشرح شواهد المغني للسيوطي/ ٥٩٨، ولسان العرب (ثمن ٣/ ٤٣)، و(جزز ٣/ ١٣٩)، و(يدي ١٥/ ٣١٠) منسوبا لمضرس بن ربعي الأسدي.
والذي رأيته في شعر مضرس (مجموع غير مصنف) بلفظ:

فطرت بمنصلي في يعملات ∴ خفاف الوطء يخبطن السريحا

وكذا في شرح شواهد الشافية ٤/ ٤٨١ .
وعليه فلا شاهد فيه في هذا الموضع.
و(المنصل: السيف) و(يعملات: واحدتها يَعْمَلَة، وهي القوية على العمل) و(السريح. واحدتها: سريحة، مشتقة من التسريح، وهي الناقة الخفيفة السريعة) عن اللسان مواد (نصل ١٤/ ٢٧٤) و(عمل ١٠/ ٢٨٤) و(سرح ٧/١٦٣ وما بعدها ــ بتصرف).
والمعنى: أنه قام بسيفه في نوق له فعقرها، وقد حفين من السير فدميت أخفافهن فأنعلن السريح كأن جلودا أو خرقا شدت على تلك الأخفاف.

(١) الكتاب ٢/ ٢٩١ وما بعدها.
(٢) وهذا ما يفهم من كلام السيرافي في شرح الكتاب ١/ ٢١٥ وما بعدها.

واللام منعت التنوين، فعادت الياء، وإذا سقطت دخل التنوين فحذفت الياء... وأنشدوا:

فطرت بمنصلي ..... ∴ دوامي الأيد

فقال: (الأيد) والوجه أن يقول: الأيدي؛ لأن الياء تثبت مع دخول الألف واللام، فلما اضطر حذف الياء مع وجودهما، وذلك أنه أدخلهما على محذوف، وأبقاهما على الحذف...."(١).

وقال أيضا: "ومما يجوز له ــ [أي: للشاعر] أن الياء تحذف مع التنوين في قولك: قاض ..... وللشاعر أن يحذفها مع غير التنوين، كأنه يتوهم أن ذاك الحذف أصل فيها ..... ومثلها حذفها مع الألف واللام، كما قال الشاعر ــ وذكر البيت.

فقال: الأيد، وهو يريد: الأيدي، ولكنه توهم أنه أدخل الألف واللام على محذوف، فأبقاه على حذفه"(٢).

ولما كانت الألف واللام ــ وكذلك الإضافة يعاقبان التنوين جاز الحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه، فكما تحذف الياء في (أيد) مع التنوين، كذلك تحذف مع الألف واللام. والذي سوغ الحذف كذلك ــ غير ما سبق ــ الاجتزاء بالكسرة عن تلك الياء، كما يجتزأ بالضمة عن الواو كذلك إذا حذفت، فإن كل ياء أو واو يسكنان ــ وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور، فإن العرب تحذفهما وتجتزئ بالضمة عن الواو وبالكسرة عن الياء(٣).

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة/ ٩٩.
(٢) السابق / ١٩١.
(٣) راجع في ذلك: ضرائر الشعر لابن عصفور/ ١١٩، ومعاني القرآن للفراء ١١٨/٢.

وقد حذفت العرب الياء في مواضع من الكلام كثيرة لا تبلغ أن تكون فيها ثقيلة ــ فيكون الثقل سبب الحذف ــ واكتفى فيها بالكسرة عن الياء، وقد أجازوا ذلك، واستحسنوه(١).

أما حمل سيبويه الكلام في شاهد البيت على الضرورة، فذلك لأنه شعر، ولما كان الشعر كلاما موزونا، قد تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرجانه عن صحة الوزن ــ وذلك يحيله عن طريق الشعر ــ فاستجيز فيه ما لا يستجاز في غيره وقد ذكر السيرافي أن "الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام؛ لتقويم الشعر، كما يزيد لتقويمه"(٢).

وأنكر كثير من الناس على سيبويه قوله بذلك في الضرورة معتمدين أن مثل ذلك الحذف قد جاء كثيرا في القرآن في غير رؤوس الآي، وقد قرأ به عدد من القراء في مثل قوله ــ تعالى ــ: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ﴾(٣) و﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾(٤) و﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾(٥) و﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾(٦) و﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾(٧) فالقول

(١) راجع: المنصف لابن جني ٢/ ٧٣ .
(٢) راجع: شرح السيرافي على كتاب سيبويه ١/ ١٨٩، ٢٠٥ .
(٣) من الآية رقم ١٧ من سورة الكهف.
(٤) من الآية رقم ٩ من سورة الرعد. جاء في البحر ٦/ ٣٥٨: (وأثبت ابن كثير وأبوعمرو في رواية: ياء (المتعال) وقفا ووصلا، وهو الكثير في لسان العرب، وحذفها الباقون وصلا ووقفا؛ لأنها كذلك رسمت في الخط، واستشهد سيبويه بحذفها في الفواصل ومن القوافي، وأجاز غيره حذفها مطلقا. ووجّه حذفها مع أنها تحذف مع التنوين وإن تعاقب التنوين فحذفت مع المعاقب إجراء له مجرى المعاقب).
(٥) من الآية رقم ١٥ من سورة غافر.
(٦) من الآية رقم ٣٢ من سورة غافر. وفي البحر ٩/ ٢٤٤: (... وقرئ: التلاق والتناد بغير ياء). وفي ٩/ ٢٥٦ (.. وقرأت فرقة: التناد ــ بسكون الدال في الوصل أجراه مجرى الوقف، وقرأ ابن عباس والضحاك وأبوصالح والكلبي والزعفراني وابن مقسم: التناد ــ بتشديد الدال، ومن ند البعير إذا هرب. وقال ابن عباس وغيره في التناد ــ خفيفة الدال: هو التنادي).
(٧) من الآية رقم ٦ من سورة القمر. وفي البحر ١٠/ ٣٥: (...وحذفت الواو من (يدعُ) في الرسم اتباعا للنطق، والياء من (الداع) تخفيفا أجريت أل مجرى ما عاقبها وهو التنوين، فكما تحذف معه حذفت معها.

بالضرورة غير ملزم، لأن ما جاء في القرآن، وقرأت به القراء لم يدخل مثله في ضرورة الشعر(١).

ورد السيرافي وابن عصفور ما أنكروه، بأن حذف الياء في مثل هذا ليس عند جميع العرب، فبعضهم تكلم بحذفها والأكثر على إثباتها، وإنما مراد الكلام عند سيبويه أن الذين من لغتهم إثبات الياء يحذفونها للضرورة تشبيها بالتنوين إذ كانت الألف واللام والتنوين يتعاقبان(٢).

وعلى هذا يرى البحث أن الضرورة ليس الحذف مرهونا بها على وجه العموم، إذ إنه لما كانت الحركة تعاقب الحرف وتدل عليه، ولما كان بعض العرب ينطق بحذف الحرف لدلالة حركته عليه، كان ذلك بمثابة المطرد عند من تكلم به، فنطقوا المنقوص محذوف الياء مع الألف واللام، كما نطقوه حال إفراده ــ غير مضاف ــ وليس فيه ألف ولام.

أما من أثبت الياء ــ وهم أكثر العرب ــ فالحذف عندهم ضرورة، إما على التشبيه بالتنوين، لتعاقبه مع الألف واللام والإضافة، وإما حملا على حذف ألف المقصور في الشعر إن اضطر لذلك، وإن كان من أقبح الضرورات(٣).

---

(١) راجع: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢١٥ وما بعدها.

(٢) راجع: السابق ١/ ٢١٥، وضرائر الشعر لابن عصفور/ ١١٩، وشرح جمل الزجاجي ٥٧٩/٢.

(٣) وإنما كان حذف الألف من المقصور ــ حملا على المنقوص ــ من أقبح الضرورات؛ لأن الألف خفيفة لا تستثقل كما لا تستثقل الياء والواو، وكذلك الفتحة لأنها من الألف. وراجع: شرح شواهد الكتاب للأعلم ٢/ ٢٩٢.

معروف الدبيري(*)

(جواب الطلب بين الجزم والرفع) (١)

أنشد سيبويه له بيتا شاهدا على مسألة جواز جزم جواب الأمر ــ وهو من أنواع الطلب ــ ورفعه.

قال في: "باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض.. فأما ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتك، وما انجزم بالنهي فقولك لا تفعل يكن خيرا لك.... وإنما انجزم هذا الجواب، كما انجزم جواب

(*) لم أجد له ترجمة فيما وقفت عليه من كتب التراجم، وكل ما جاء في خبره أن الجاحظ أنشد له شعرا في كتابه (الحيوان) ١/ ٢٦٨ في باب (أكل لحوم الناس وما قيل في ذلك من الشعر) قال: (وقال معروف الدبيري في أكلهم لحوم الناس:

إذا ما ضِقْتَ يوما فقْعَسِيًّا ∴ فلا تَطْعَمْ له أبدا طعاما
فإن اللحم إنسان فدعه ∴ وخير الزاد ما منع الحراما

والبيتان في كتاب البخلاء/ ٢٣٧ له أيضا.

(١) تردد الجواب بين الجزم والرفع إنما هو مبني على إرادة الفاء وقصد الجزاء؛ لما في (الفاء) من دلالة التسبب المتضمن معنى الجزاء.

ولذا كان اشتراط النحاة للجزم في جواب الطلب شرطين. أحدهما عام ــ وهو قصد الجزاء كما في (أطع ربك يدخلك الجنة)، فإن لم يكن قصد، وجب الرفع ــ إما على الوصف، كما في قوله ــ تعالى ــ: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ مريم/ ٥، ٦ برفع (يرثني) صفة بعد النكرة. وإما على الحال ــ كما في قوله ــ تعالى ــ : ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ المدثر/ ٦ فجملة (تستكثر) حال من فاعل (تمنن) المستتر. وإما على الحال أو الاستئناف كما في قوله ــ تعالى ــ: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا﴾ طه/ ٦٩ فتحتمل الحالية كما تحتمل الاستئناف على تقدير: فهي تلقف) هذا كله على الرفع لعدم قصد الجزاء.

وأما الشرط الخاص، فإن كان الطلب نهيا، فيقيد بتقدير (إن) الشرطية وحدها قبل (لا) الناهية؛ لصحة المعنى، كما في (لا تعص تدخل الجنة) كأن الكلام: إن لا تعص بمعنى: إن تطع ــ على الشرط العكسي.

وإن كان الطلب غير نهي، فيقيد الشرط الخاص بصحة تقدير (إن) وفعل الشرط قبل الجواب. فإن لم يصح تقديرهما لم يجزم الجواب ــ وإن كان الكسائي أجازه في نحو: (أسلم تدخل النار) على تقدير: إن لم تسلم تدخل النار. وفيه تكلف ظاهر حيث قدر (لم) بين (إن) والفعل ليصح له المعنى.

إن تأتني بإن تأتني[١]؛ لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء[٢]، كما أن إن تأتني غير مستغنية عن آتك. وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن فلذلك انجزم الجواب .....

.....وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقا بالأول، ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنيا عنه.....[٣] وقال معروف:

[و][٤]كُونُواكَمَنْوَاسَىأخاهبنفسِه ∴ نعيشُ جميعًا أو نموتُ كِلانا[٥]

هذا كلام سيبويه، وشاهده على روايته أنه لم يجعل الفعل (نعيش) جوابا للأمر (كونوا) فرفعه، كأنه يقول: أنتم إخواننا فكونوا مواسين لنا نعيش جميعا أو نموت كلانا. يريد: حَيَّيْ كنانة وأسد.

هذا على قول الخليل الأول ــ كما ذكر سيبويه ــ كأنه قال: كونوا هكذا إنا نعيش جميعا، وهذا على تقدير: إننا ــ ولولا ذلك لجزم ــ أو على أنه خبر مبتدأ، كأنه قال: نحن نعيش. وعلى هذا يكون خبر (كونوا) جملة (كمن واسى).

---

(١) وهذا دليل على أن الجواب ينجزم بـ(إن) وفعل الشرط ــ كما هو ظاهر من كلام سيبويه. قال السيرافي في شرح الكتاب ٣/ ٣٠٠ (وهذا من سيبويه مسامحة في اللفظ واتساع).

(٢) وهذا مفهوم كلام النحاة من اشتراطهم الشرط العام ــ وهو قصد الجزاء.

(٣) الكتاب ١/ ٤٤٩، وما بعدها.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في نسخة الكتاب ١/ ٤٥١ (بولاق) ولا في ٣/ ٩٧ نسخة (هارون) وقد أثبته السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٢/ ١٠٤، وأرى أن بها يستقيم معنى البيت فضلا عن استقامة بحره.

(٥) البيت من الطويل ورد في الكتاب ١/ ٤٥١، وشرح شواهده للأعلم ٤٥١/١، والنكت ٣٧٠/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٩٧ منسوبا لمعروف الدبيري. ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٤ لصفوان بن محرث الكناني وقبله:

بني أسد أغْنُوا سليما لديكم ∴ ستُغْنِي تميم عنكم غطفانا
وكونوا كمن آسى أخاه بنفسه ∴ نموت جميعا أو نعيش كلانا

ثم قال: (.... والذي رأيته في شعره: (فنحيا جميعا أو نموت كلانا) ولا شاهد فيه على هذا الإنشاد).

وجاء البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس/ ١٦٩، وكذا في التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي ٢/ ٢٠٤، والجمل لابن شقير/ ٣٤٨ بلا نسبة.

أما على قول الخليل الثاني، وهو أن (نعيش) محمول على (كونوا)، فتصير جملة (نعيش) خبر (كونوا)، وعليه فجملة (كمن واسى) لغو غير مستقر[١].

وهذا معنى قول سيبويه: "... وزعم الخليل أنه يجوز أن يكون نعيش محمولا على كونوا"[٢].

وظاهر كلام الخليل ــ كما ذكر السيرافي، ونقله عنه الشيخ هارون ــ أنه يمنع من ذلك؛ (لأن الواو في (كونوا) للمخاطبين، ليس للمتكلم فيها شيء وقولك (نعيش) للمتكلم ومعه غيره، فكيف يجوز أن يكون ما للمتكلم خبرا عن المخاطب من غير ضمير عائد إليه ... وقد تقبل أصحابنا ما قاله الخليل وما اعترض فيه بشيء أحد علمته منهم .... وإذا حمل هذا على معناه احتمل وذلك أن يكونوا قوما اجتمعوا فتواصوا بالتآلف وترك الفرقة، فيكون متكلمهم إذا أوصاهم بشيء فهو داخل معهم فيه فلا فرق بين أن يأمرهم وهو في المعنى داخل معهم، وبين أن يكون لفظ الأمر لنفسه، وهم معه، فيصير قوله: (كونوا) كقوله: (لنكن)، وإذا قال: (لنكن نعيش جميعا) فـ(نعيش) خبر، فهذا محمول على معناه...)[٣].

فالرفع على أن الكلام الثاني في البيت غير معلق بالكلام الأول، ولذا ابتدأه مستأنفا مستغنيا به عن الأول.

(١) راجع: التعليقة على كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٥، وشرح الجمل لابن شقير/ ٣٤٨.
(٢) الكتاب ١/ ٤٥١ .
(٣) شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣/ ٣٠٣، وراجع: الكتاب ٣/ ٩٧ (هارون) هامش رقم ٢، والنكت للأعلم ٢/ ٣٧٠ .

أما الجزم ــ والبحث يرى جوازه في غير الشعر ــ فعلى أن يتضمن الكلام معنى (إن)، فيكون الكلام الثاني معلقا بالكلام الأول غير مستغن عنه، وعليه يكون الجزاء مرادا[١] .

وهذا ما نلحظه في كلام سيبويه إذ قال ــ بعد تمثيله لما انجزم في جواب الطلب ــ: "وإنما انجزم هذا الجواب، كما انجزم جواب إنْ تأتني بإن تأتني؛ لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء) [٢].

كأنه يريد: أن جواب الطلب هنا ينجزم بإضمار شرط، وإن الأفعال التي تظهر بعده إنما هي ــ كما ذكر الأعلم ــ ضمانات يتضمنها الآمر والناهي والمستفهم، وليس ذلك على إطلاقه، إنما تتعلق تلك الضمانات بمعنى: (إن كان) أو (إن وجد) يكون الضمان والعدة، وإن لم يوجد لم يجب .

فإذا قلت: (ائتني آتك) لم يلزم الآمر أن يأتي المأمور إلا بعد أن يأتيه[٣]، فوجب أن يكون التقدير: ائتني إن تأتني آتك. وهكذا يكون التقدير في جميع ما ينجزم جوابه من هذا الباب ــ وإن كان لا يتكلم بهذا ــ لأن لفظ الطلب يغني عن ذكر الشرط بعده[٤].

(١) كأنهم حذفوا حرف الجزاء مع ما عمل فيه؛ لأن في بقية الكلام دليلا عليه. قال أبوعلي: (الشرط في هذا الباب يحذف، لدلالة ما قبل الجزاء عليه). التعليقة على كتاب سيبويه ٢٠٢/٢، وراجع: الأصول لابن السراج ١٥٨/٢، ١٦٢ .
(٢) الكتاب ١/ ٤٤٩ .
(٣) وهذا معنى كلام الخليل: إن يكن منك إتيان آتك. الكتاب ١/ ٤٤٩ .
(٤) راجع: النكت ٢/ ٣٦٥ وما بعدها ــ بتصرف يسير .

مغلس بن لقيط الأسدي(*)

(اسم كان وخبرها معرفتان)(**)

أخذ سيبويه بيت الشاعر شاهدا على مسألة مجيء اسم كان وخبرها معرفتين مبينا جواز جعل الأول اسما والثاني خبرا أو الأول خبرا والثاني اسما ــ تقديما وتأخيرا ــ وهذا راجع للمتكلم في بيان ما يريد الإخبار به أو عنه، فيقدم ما هو به أعنى وأهم، وذلك لاستواء الاسمين تعريفا.

جاء بيان ذلك عنده في "باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد .....

واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تشغل به (كان) المعرفة؛ لأنه حد الكلام؛ لأنهما شيء واحد(١) .... تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر ..... فالمعروف هو المبدوء به، ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة .....

..... وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار أيهما ما جعلته فاعلا

(*) مغلس بن لقيط بن حبيب بن خالد بن نضلة الأسدي، شاعر جاهلي، أكثر شعره في رثاء أخيه أطيط، وله هجاء في بني عامر، وفخر قليل، شعره بدوي في معانيه وأخيلته. متين التركيب، شديد الأسر، وافر الغريب، أورد البغدادي قصيدة له من جيد الشعر. قيل: إنه سعدي لا أسدي. ترجمته في: معجم الشعراء/ ٣٩١، والأعلام ٧/ ٢٧٥، وخزانة الأدب ٣١١/٥ وما بعدها.

(**) راجع المسألة في: المقتضب ٣/ ٢٢٢ ــ ٤/ ٨٨، ١٢٧، ٤٠٧، والإيضاح/ ٩٩، وجمل الزجاجي/ ٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٩/١، ٤٠٢، والبسيط في شرح الجمل ٧١٤/٢، ٧١٧، وشرح الجزولية للأبذي ٢٦٤/١، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٧٥، والتذييل والتكميل ٤/ ١٨٧ ــ ١٩٧، وتوجيه اللمع/ ١٠٧، ١٣٧، وشرح ابن يعيش على المفصل ٩٥/٦، وتعليق الفرائد ٣/ ٤٧، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٢/ ٩١٩ ــ ١١٢٩/٣، ١١٣١، ١١٤٠، وهمع الهوامع ١/ ٣٢٥، وحاشية يسن ١/ ١٧٢، وحاشية الصبان ١/ ٢٠٩، وابن الطراوة النحوي/ ٢٥٢ (رسالة).

(١) الكتاب ١/ ٢٢، وراجع شرح السيرافي ١/ ٣٠٧ .

رفعته ونصبت الآخر[١] ..... وذلك قولك: (كان أخوك زيدا) و(كان زيد صاحبك) و(كان هذا زيدا) و(كان المتكلم أخاك) ... ومثل ذلك قوله ــ عزوجل ــ ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾[٢] و﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾[٣] وقال الشاعر[٤]:

وقد عَلِمَ الأَقْوامُ ما كان داءَها ∴ بثَهْلانَ إلا الخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُها[٥]

وإن شئت رفعت الأول[٦] .... وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع"[٧][٨].

---

(١) الكتاب ١/٢٤، وراجع الأصول لابن السراج ١/٦٦، والنكت ١/٢٧٤، والمقتصد ١/٤٠٣ .

(٢) من الآية رقم ٢٥ من سورة الجاثية.

(٣) من الآية رقم ٨٢ من سورة الأعراف.

(٤) هو: مغلس بن لقيط، كما سيأتي.

(٥) البيت من الطويل، ورد غير منسوب في الكتاب ١/ ٢٤، وشرح السيرافي ١/٣٠٨، وشرح شواهد الكتاب للأعلم ١/٢٤، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦/٩٦، والجبال والأمكنة/٤٥ .
ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٨ لمغلس بن لقيط.
والبيت في ديوانه (ضمن مجموعة شعراء العصر الجاهلي ــ غير مصنف ولا مطبوع) وجاء بعده بيت آخر هو:

رَمَى رَمْيَةً لو قُسِّمتْ بينَ عَامِرٍ ∴ وعبسٍ بَغِيْضٍ لاسْتَحَشَّ شَرِيدُها

والضمير في (داءها) إلى الجماعة التي اجتمعت في خصومته وقتله، وذلك أن حصينا والقعقاع ابني خليد أكلا بكرة لسويد بن زيد بن عاصم الفقعسي فطلبهما بنولقيط وعقر بعض بني لقيط فرسا لخليد.
وقيل: إن الضمير عائد إلى الخيل التي عقرت، لأنه فعل فعلا أدى إلى عقرها. و(ثهلان) جبل. وأيضا: موضع بالبادية (عن اللسان ــ ثهل ــ ٣/٥٠).

(٦) فيكون الكلام: ما كان داؤها إلا الخزي.

(٧) وهي قراءة الحسن كما في البحر ٥/ ١٠١ وجاء فيه أيضا في ٩/ ٤٢٣ (وقرأ الجمهور: حجتهم ــ بالنصب؛ والحسن وعمرو بن عبيد وزيد بن علي وعبيد بن عمير وابن عامر فيما روى عنه عبدالحميد وعاصم فيما روى هارون وحسين عن أبي بكر عنه (حجتهم) ــ يريد بالرفع ــ أي: ما تكون حجتهم؛ لأن إذا للاستقبال وخالفت أدوات الشرط ..... إلى آخر ما قال).

وكذا قرأ الحسن وابن أبي إسحاق آية النمل: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾ ٥٦، وقرأ أيضا الحسن وسالم الأفطس آية العنكبوت: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾ ٢٤ بالرفع في كل ذلك. راجع البحر ٨/٢٥٥، ٣٥١ .

(٨) الكتاب ١/ ٢٤ .

وشاهد البيت عند سيبويه مجيء اسم كان معرفة، وكذلك خبرها، فنصب (داءها) وجعله خبر (كان) ورفع (الخزي) وجعله اسما ــ تقديما وتأخيرا ــ فهما معرفتان يصلح كل واحد منهما أن يكون اسما وأن يكون خبرا.

وتقديم المنصوب وتأخير المرفوع مع هذه الأفعال محمول على تقديم المفعول وتأخير الفاعل ــ إن كانا معرفتين ولا لبس ــ وإنما جاز مثل ذلك في باب (كان)؛ لأن المرفوع والمنصوب فيه لشيء واحد، وإن كان يختلف عنه في الأفعال الأخرى نحو (ضرب) ونظائرها، فإن المرفوع والمنصوب فيه لشيئين مختلفين[1].

فإذا قلت: ضرب زيد محمدا كان المرفوع غير المنصوب فهما شيئان مختلفان ــ وإن عرفا ــ وجاز تقديم المنصوب على المرفوع إذ لا لبس في ذلك.

بخلاف ما لو قلت: ضرب زيد رجلا، فإنهما وإن كانا لشيئين مختلفين إلا أن الأولى إبقاء المرفوع في مكانه لعدم تساويهما في درجة التعريف. وإن خصص المنصوب.

أما لو قلت: كان زيد قائما، فالوجه أن ترفع (زيدا) وتنصب (قائما)؛ لأن (زيدا) و(قائما) شيء واحد. و(زيد) معرفة و(قائم) نكرة. وحد الكلام أن تخبر عمن يعرف بما لا يعرف؛ لأن الفائدة في أحد الاسمين، والآخر معروف لا فائدة فيه، والذي فيه الفائدة هو الخبر، فالأولى أن يجعل المعروف اسما، والمنكور خبرا؛ لتتم الفائدة.

---

(١) قال السيرافي في شرح الكتاب ١/ ٣٠٧: (إن قال قائل: إذا كان الاسم والخبر جميعا معروفين فما الفائدة؟ قيل له: الاسم المعروف قد يعرف بأنحاء منفردة، وقد يعرف بها مركبة، فزيد معروف بهذا الاسم منفردا وأخوك معروف بهذا الاسم منفردا، غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر. ألا ترى أنك لو سمعت بزيد، وشهر أمره عندك من غير أن تره لكنت عارفا به ذكرا أو شهرة. ولو رأيت شخصه لكنت عارفا به عيانا، غير أنك لا تركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذي رأيته إلا بمعرفة أخرى بأن يقال لك: هذا زيد ونحوه من المعارف).

وهذا قائم على نظرية (الترتيب) في الجملة الاسمية ــ من حيث التعريف والتنكير[١] ــ أو ما يمكن أن نسميه بـ(مراتب التركيب)٠

فالأول: الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة في مثل (زيد مجتهد)٠

والثاني: أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين في مثل (عمرو أخوك) فـ(متى كان الخبر عن المعرفة معرفة، فإنما الفائدة في مجموعهما)[٢]٠

والثالث: أن يكون المبتدأ والخبر نكرتين، ولا يجوز إلا إذا بني الكلام فيه على فائدة، فإن تصدر بنفي، كما في مثل (ما فيها رجلٌ) و(ما أحد في الدار) حسنت فيه النكرة٠

والرابع: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا لا يجوز إلا على قلب ما وضع له الكلام٠

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأنه:

١ – إذا اجتمع مع (كان) معرفة ونكرة، فاسمها المعرفة، وخبرها النكرة، كما كان في جملة المبتدأ والخبر قبل دخولها٠

٢ – إذا كان الاسم والخبر معرفتين، جعلت أيهما شئت اسما لها والآخر خبرها، وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه ــ وعليه جاء شاهده في البيت محل البحث، وإليه ذهب المتقدمون، وبه أخذ أبوعلي[٣] والزجاجي[٤]. ومن المتأخرين ابنا طاهر وخروف وابن عصفور[٥]٠

---

(١) راجع في ذلك كلام ابن هشام في مغني اللبيب ــ باب ما يعرف به الاسم من الخبر ــ ٥٢٣/٢، وقارن بما ذكره أبوحيان في التذييل والتكميل ٤/ ١٨٧ ــ ١٩٧، وابن الخباز في توجيه اللمع/ ١٠٧، ١٣٧ ٠

(٢) الأصول لابن السراج ١/ ٦٦، وراجع: الإيضاح للفارسي/ ٩٩، والمقتصد ٤٠٣/١ ٠

(٣) راجع: الإيضاح/ ٩٩ ٠

(٤) راجع: الجمل/ ٤٥ ٠

(٥) راجع: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٩٩، ٤٠٢، وهمع الهوامع ٣٢٥/١ ٠

وقد تأول بعض النحويين كلام سيبويه وأبي علي، فقالوا: إذا كانت إحداهما قائمة مقام الأخرى، ومشبهة بها، فالخبر ما تريد إثباته ــ وإن كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها والمخاطب يعرفها والنسبة مجهولة جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر ــ وإن لم يستويا في رتبة التعريف جعل الأعرف منهما الاسم والآخر الخبر.

وقال بعضهم: إذا كان أحد الاسمين أعم من الآخر، فالأعم هو الخبر.

وزعم ابن الطراوة أن ما يراد إثباته يكون هو الاسم والآخر خبرا عنه[1].

والبحث يرى توجيه كلام سيبويه ــ ومن تبعه ــ على أن الاسمين لما استويا في التعريف استويا في جعل أحدهما اسما والثاني خبرا، ولا تأويل ــ بناء على ما يريده المتكلم من توجيه خبره وإثبات فائدته في ذهن سامعه ومخاطبه.

(١) راجع: ابن الطراوة النحوي/ ٢٥٢، وهمع الهوامع ١/ ٣٢٥ وما بعدها، ٣٧٦ وما بعدها، وحاشية الصبان ١/ ٢٠٩.

مليح بن عُلاَّق(*)

ـ (أو) غير الاستفهامية

ـ دلالتها على أحد الأمرين في الحال وفي الكلام معنى الشرط

وجاء الكلام عن ذلك عند سيبويه، مستشهدا عليه ببيت الشاعر ــ ولم ينسبه ــ فقال في: "باب أو في غير الاستفهام ..... وتقول: لأضربنه ذهب أو مكث. كأنه قال: لأضربنه ذاهبا أو ماكثا، ولأضربنه إن ذهب أو مكث...(١)وقال:

ولستُ أُبَالِي بَعْدَ يَومِ مُطَرَّفٍ ∴ حتوفُ المَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتِ(٢)

وشاهده: مجيء (أو) في غير الاستفهام عاطفة لبيان الدلالة على أحد الأمرين في الحال، وفي الكلام معنى الشرط على تقدير: مكثرة أو مقلة أو إن أكثرت أو أقلت، ففيها معنى المجازاة.

هذا، وإن كان الفعل الماضي صح وقوعه حالا هنا، فهذا لا يسوغ في كل موضع.

وفي البيت دليل على جواز مجيء الفعل بعد (أو) مجردا عن الاستفهام بعد (لا أبالي) كما جاز بعد (سواء) على تقدير حرف الشرط. ونقول:

(*) مليح بن علاق بن طريف القعيني الأسدي، من بني أعيا، يعرف بابن أم علاق الأعيوي. ترجمته في: معجم الشعراء/ ٥١٢، وجمهرة الأنساب/ ١٨٤، ونهاية الأرب/ ٢٦٤ .

(١) الكتاب ١/ ٤٨٩ وما بعدها.

(٢) البيت من الطويل. لم ينسبه سيبويه في الكتاب ١/ ٤٩٠، وكذلك ورد غير منسوب في شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٤٣٤، ٤٣٩، وشرح شواهد الكتاب للأعلم ١/ ٤٩٠، والأمالي النحوية لابن الحاجب/ ٧٤٧، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٧٦، وخزانة الأدب ١١/ ١٦٩ وما بعدها.

ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٩ لمليح بن علاق القعيني، وبعده بيت آخر، والبيتان يرثى فيهما ابنه. ورواية البيتين عنده:

ألا لا أبالي بعد يوم مطرّف ∴ حتوفُ المنايا أكثرت أو أقلّت
لعمري لئن أمست ركابُ مُطرفٍ ∴ تعفت لقد كانت أُهِيْنَت وذلّتِ

و(حتوف المنايا) الحتوف جمع الحتف، وهو الموت، والهلاك. يقال: مات فلان حتف أنفه أي: بلا ضرب ولا قتل. وقيل: إذا مات فجأة. عن اللسان (حتف ٤/ ٣٠) .

ـ (أو) قال عنها سيبويه: "وأما أو فإنما يثبت بها بعض الأشياء وتكون في الخبر، والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحد"[١] فلم توضع في أول أمرها للاستفهام كما وضعت (أم) إنما هي عاطفة أحد الشيئين، فتكون في الخبر، والاستفهام يدخل على ذلك الخبر.

ويفهم من ذلك أن (أو) تزول عن الاستفهام و(أم) لا تزول عنه[٢]، وزوالها عن معنى الاستفهام جائز مع (لا أبالي) جوازه مع (سواء) ويكون الكلام محمولا على المجازاة[٣].

وإلى هذا أشار السيرافي قال: ".... وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام جاز عطف أحدهما على الآخر بأو...فإن الكلام محمول على معنى المجازاة"[٤].

وعلى هذا الحمل جاءت قراءة ابن محيصن: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٥] على أن (أو) ليست للتسوية؛ إذ ليس هناك استفهام بالهمزة[٦].

---

(١) الكتاب ١/ ٤٨٢ .

(٢) (أو) و(أم) يشتركان في وقوع الاستفهام قبلهما. إلا أن (أو) تفترق عنها في أنه إذا وقع قبلها الاستفهام صح أن يكون بالهمزة وبغيرها، وأنها ــ أو ــ لا تتقدر مع الهمزة، بخلاف (أم).
هذا إذا كانت (أو) في الاستفهام، أما إذا كانت في غيره، فتكون للعطف بين الشيئين أو الأشياء، وما يأتي تحتها من معان إنما هو مستفاد من سياق الكلام، لا منها.
وقد ذكر النحاة تلك المعاني التي أوصلها المتأخرون منهم إلى اثني عشر، والتي يعنينا منها هنا ــ حملا على كلام سيبويه في بيت الشاهد ــ مجيئوها للشرط ــ وبه قال ابن الشجري وغيره.
وراجع في ذلك: الكتاب ١/ ٤٨٩، والأمالي الشجرية ٢/ ٣١٩، ورصف المباني/ ٢١٢، والأزهية للهروي/ ١٢٠، ومغني اللبيب ١/ ٧١ وما بعدها (بحاشية الدسوقي) وحاشية الأمير ١/ ٦٥ .

(٣) راجع: المنتخب الأكمل في شرح الجمل للخفاف ٣/ ٧٤١ وما بعدها.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٤٣٤، ٤٣٩ .

(٥) من الآية رقم ٦ من سورة البقرة. وراجع قراءة ابن محيصن وتوجيهها في: المحرر الوجيز ١/ ١٠٧، والحجة لأبي علي ١/ ٢٦٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٧٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٤، والمحتسب ١/٥٠، والبحر المحيط ١/ ٤٧، وجواهر الأدب/ ٢٨، ومغني اللبيب بحاشية الأمير ١/ ٤٢ .

(٦) جاء في تعليق الفرائد للدماميني ١/ ١٧٧ وما بعدها (فإن قلت: فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه ... قلت: وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة. قال: فإذا قلت: سواء علي قمت أو قعدت، فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما علي سواء، وعليه فلا= =تكون سواء

وصرح الرضي بمثل كلام السيرافي، فقال: "ويجوز بعد سواء ولا أبالي أن تأتي بأو مجردا عن الهمزة"(١).

وكذا إن قصد معنى التسوية في الشرط في غير لفظي سواء وما أبالي، فالغالب التصريح بأو في موضع (أم) بلا همزة استفهام قبلها نحو (لأضربنه قام أو قعد) إذ المقصود: إن قام أو قعد فلأضربنه.

ويبين الرضي علة عدم إرادة الاستفهام وأن الكلام على الشرط بأن بين لفظي سواء ولا أبالي وبين معنى الهمزة وأم المتصلة جامعا ومناسبا، وهو التسوية فهي التي جوزت الإتيان بهما بعد اللفظين ــ بتجريد الهمزة وأم عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى إن وأو، وعلى هذا فيجوز ــ بعد سواء ولا أبالي ــ أن تأتي بأو مجردا عن الهمزة نحو (سواء علي قمت أو قعدت) و(لا أبالي قمت أو قعدت) بتقدير حرف الشرط.

وبيان تلك العلة مفهوم من كلام ابن الحاجب قبله، فقد ذكر أن (أو) تستعمل مع الهمزة ومع غير الهمزة لأحد الأمرين. تقول في الاستفهام أقام زيد أو قعد؟ مستفهما عن أحدهما. وتقول في غير الاستفهام: قام زيد أو قعد مثبتا أحدهما.

قال: ".... وإذا استعملت (أو) مع ما في حيزها من لفظ الجملة ضمنا فشرطها أن لا يكون قبل الأولى همزة استفهام.... ويجب أن تكون (أو) باقية على معناها في إثبات أحد الأمرين ... لأن المراد مع (أو) بالحالين إثبات أحدهما..." (٢).

خبرا مقدما، ولا مبتدأ فليس التقدير: قيامك وقعودك سواء، أو سواء علي قيامك أو قعودك، بل سواء خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر)أ.هـ.

وقارن بما ذكره الدسوقي في حاشيته على مغني اللبيب ١/ ٤٤ .

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٣٧٦ .

(٢) الأمالي النحوية لابن الحاجب/ ٧٤٤ .

وعلى هذا كانت نظرته في بيت مليح ــ وهو شاهد سيبويه ــ فلا يجوز فيه إلا الإتيان بأو ــ من غير همزة؛ لأنه لما أعطي (أبالي) مفعولها وجب أن يكون ما بعدها المذكور في موضع الحال، فيصير المعنى: ما أبالي حتوف المنايا مكثرة أو مقلة وهذا معنى (أو). ولو جاء بأم لفسد المعنى، وذلك من وجهين: أحدهما: أن المعنى يكون على تقدير: ما أبالي حتوف المنايا كثرة وقلة وذلك غير مستقيم في مقصود الشاعر، والآخر: أن يكون المعنى على تقدير: ما أبالي حتوف المنايا كثيرة وقليلة، وذلك فاسد أيضا؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع الحالين، فوجب استعمال (أو) [١].

كل هذا يراه البحث مفهوما من كلام سيبويه: "وتدخل أو على وجهين. على أنه يكون صفة ... وعلى أنه يكون حالا، كما في (لأضربنه ذهب أو مكث) أي: لأضربنه كائنا ما كان، فبعدت (أم) ههنا حيث كان خبرا في موضع ما ينتصب حالا، وفي موضع الصفة"[٢].

وعلى هذا فإن (أو) في غير الاستفهام تكون لأحد الحالين أو الأحوال، كما تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، وبه جاء الشاهد، فـ(أو) لأحد الأمرين على حد قوله: (لأضربنه ذهب أو مكث)، كأنه يريد: لا أبالي في الحالين، كثرة من أفقد أو قلته، كذلك إن أكثرت أو أقلت، فلست مباليا. وذلك لأن ما بعد (أو) وكذلك ما قبلها إنما أتى بعد تمام الكلام، فهو إخبار على وجه الشرط، لذا ناسبته (أو).

وإن كان الخليل يزعم جواز تقدير الهمزة و(أم) في المثال، فإنه على خلاف مفهوم سيبويه، فإنه أرادها ــ هنا ــ في الخبر، وأرادها الخليل في الاستفهام، وهنا يفترق المعنى مع (سواء) و(لست أبالي) و(ما أبالي).

(١) السابق/ ٧٤٧.
(٢) الكتاب ١/ ٤٩٠.

لأن الكلام في الاستفهام يكون على معنى (سواء على هذان)، فالذي بعدها يكون بمنزلة خبر المبتدأ، والذي بعد (لست أبالي) و(ما أبالي) في موضع المفعول، فيناسبه في الكلام (أم)٠

وربما يكون مفهوم الكلام عند سيبويه أن الخطاب في هذا المقام ــ وإن كان استفهاما فإنه مستمد من الخطاب الإخباري بجعل الاستفهام استخبارا ــ والخبر يحمل مضامين زمانية ومكانية وحالية وسببية يبحث الاستخبار والاستفهام عن كشفها بما في الكلام من دلالات، لذا حول الكلام إلى المخاطب الذي هو عنصر من عناصر الكلام ليخبره أنه مستفهم ــ لا أنه يريد تحول الاستفهام إلى الخبر الحقيقي؛ لأنه إنشاء يحمل معاني يبحث عنها المستفهم ويعلمها المخاطب٠

وبهذا يكون المراد عنده اجراء مقاربة بين الهمزة ــ مع أم ــ في الاستفهام ومع (أو) في غيره وبين (إن) في الشرط، مبينا أن الهمزة إنما تدخل على الأفعال في الاستفهام؛ لما في الأفعال بعدها من معان مجهولة عند المتكلم معروفة معلومة عند المخاطب فيستفهم المتكلم عنها. كذلك الشرط مع (إن) إنما الأصل فيه الفعل؛ لما تحمله (إن) من دلالات احتمالية يوجهها المتكلم إلى المخاطب، وكما أن همزة الاستفهام يليها الأفعال ــ لأنها المجهولة ــ فكذلك الشرط، والأفعال هي التي تدل على الاحتمال، بخلاف الأسماء فإنها دالة على معان ثابتة٠

منظور بن مرثد(*)

إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة(١)

استشهد سيبويه ببيت الشاعر ــ ولم ينسبه له ــ على جواز تضعيف آخر الكلمة ــ في الوصل جريا على أصل تضعيفها ــ إذا وقف عليها ــ حملا للوصل على الوقف ــ وذلك ضرورة ــ وإن حملت على القليل من الكلام عند بعض العرب.

جاء ذلك عند سيبويه في "باب الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف ..... ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي(٢) (سَبْسَبًّا) يريد: السَّبْسَب، و(عَيْهَلَّ) يريد: العَيْهَل؛ لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف اتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك ..... قال رجل من بني أسد:

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلِّ(٣)

(*) منظور بن مرثد بن فروة بن نوفل بن نضلة بن الأشتر الأسدي. يقال له: منظور بن حية ــ وهي أمه ــ شاعر مقل. ترجمته في: الشعر والشعراء / ٣٠٣، والموشح / ٣٧٤، وشعراء الحماسة للتبريزي ٣/ ٩١، والمرزوقي/ ١١٥٨، والأعلام ٧/ ٣٠٨ .

(١) راجع في المسألة كتب الضرائر أمثال: ضرائر الشعر/ ٥١، وما يجوز للشاعر في الضرورة/ ٨٨، وسيبويه والضرورة الشعرية/ ٢٠٩ ــ ٢١١ .

(٢) وهذا خاص بالقوافي المطلقة.

ومعنى الوصل هنا: إطلاق القافية، وإطلاقها بأربعة أحرف. الألف الساكنة المفتوح ما قبلها من الروي، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها والهاء الساكنة أو المتحركة ــ وحركتها نفاذ ــ ولا يكون شيء من الحروف وصلا غير هذه الأحرف الأربعة (الألف والياء والواو والهاء) وجاز ذلك فيها؛ لأنها حروف ليست أصلية إنما تتولد عن حركات الإعراب، وألحقت بها الهاء ــ شبها ــ لأنها زائدة مثلها، وتجيء خلفا عن الألف إذا وقف عليها.

(٣) البيت من الرجز، وردت نسبته هكذا في الكتاب ٢/ ٢٨٢، وشرح شواهده للأعلم ٢/ ٢٨٢، والنكت ٣/ ٢٨٣، وشرح شواهد الشافية ٤/ ٢٤٦، وورد بلا نسبة في البديع لابن الأثير ٦٦٣/٢، وتهذيب الألفاظ/ ٤١٢، وسر الصناعة ١/ ١٧٨، وشرح شواهد الشافية/ ٢٤٨، وشرح القصائد السبع الطوال/ ٥٠، والمحتسب ١/ ١٠٢، ١٣٧، ١٤٩، ٢٧٦، والمسائل=

وشاهده فيه: أنه شدد اللام من (عيهل) ــ وهي محركة من أجل القافية، وأنها مطلقة، تحركت وأتبع حركتها الوقف عليها، وهذا ضرورة. قال الأعلم: (ليعلم أنه متحرك في الوصل) (١).

قال الأخفش: "اعلم أن الجزء إذا تم بحرف الروي لم يكن فيه إلا لتقييد .... وهذا الذي لا يجوز إطلاقه يجوز فيه المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم والخفيف والثقيل ..... فجاز هذا كما يثقلون ما ليس بثقيل قال الشاعر:

أقــولُ إذْ خَــرَّتْ عَلَــى الكَلْكَــلّ
ببــــازل وجنـــــاء أو عيهـــلّ

يريد (الكلكل) و(العيهل) ... فثقل، لأن قوما من العرب يقولون: هذا خالــدٌّ فيثقلون في الوقف، وأجازوه في الإطلاق، جعلوه كأحرف تزاد في الكلام مثل مــا يلحق من الياء للمد مما لم يكن في الكلام..."(٢).

وقال ابن جني ــ بعد أن ذكر البيت: "فإثبات الياء مع التضــعيف طريــف، وذلك أن التثقيل من أمارات الوقف، والياء من أمارات الإطلاق، فظاهر هذا الجمع

=العسكريات/ ١٠١، والمعاني الكبير ١/ ٢١٨، والمنصف ١/ ١١، والنوادر/ ٢٤٨، وشرح اللمع للباقولي/ ٥٢٥، ٥٩٦، والعمدة ٢/ ٢١٢، وابن يعيش ٩/٦٨، وضرائر الشــعر/ ٥١، وما يجوز للشاعر/ ٦٥، والصحاح (عهل) ٥/١٧٧٩، ومقــاييس اللغــة ٤/ ١٧٣، وخزانــة الأدب ٤/ ٤٩٤ ــ ٦/١٣٥ .

ونسبه ثعلب في مجالسه ٢/ ٥٣٦ ــ ضمن قصيدة طويلــة للدبيريــة، وورد منســوبا لمنظور بن مرثد الأسدي في أراجيز العرب/ ١٥٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧٦، واللسان (عهل) ١٠/ ٣٢١، وورد منسوبا لمنظور بن مرثد ولغيره في سفر السعادة/ ٧٢٤ وما بعدها، و(البازل) الناقة المسنة الغليظة. و(الوجناء) الغليظة الشديدة. و(العيهل) والعيهلة: السريعة.
راجع: اللسان (بزل ٢/ ٨٠) و(عهل ١٠/ ٣٢١) و(وجن ١٥/ ١٦٠).

(١) شرح شواهد الكتاب للأعلم ٢/ ٢٨٢ .
وجاء البيت عند الأنباري شاهدا على أن (البازل) يطلق على المؤنــث بغيــر علامــة تأنيث، بدليل وصفها بــ(وجناء)، كأنه رد على كلام الكوفيين. وانظر المسألة بتمامهــا فــي كتابه (الإنصاف) ٢/ ٧٥٨ ــ ٧٨٢ .

(٢) القوافي للأخفش / ٩٣ (بتصرف يسير).

بين الضدين، فهو إذا منزلة بين المنزلتين. وسبب جواز الجمع بينهما أن كل واحد منهما قد كان جائزا على انفراده، فإذا جمع بينهما فإنه على كل حال لم يكلف إلا بما عادته أن يأتي به مفردا، وليس على النظر بحقيقة الضدين .... فتضادهما إذا إنما هو في الصنعة لا في الطبيعة....)[١].

ووضح هذا بما ذكره من أن (الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير، فإن من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل، فيقول في الوقف: (هذا طلحت) و(عليه السلام والرحمت). وقد قلبوا هذا الأمر فأجروا الشيء في الوصل على حد مجراه في الوقف... وعلى هذا قالوا في الوصل سبسباً وكلكلاً)[٢].

إلا أنه ذكر البيت في (المحتسب) [٣] شاهدا على شذوذ إجراء الوصل مجرى الوقف في النثر، محتجا به على قراءة الزهري ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾[٤] موجها إياها على أنه أراد التخفيف ثم نوى الوقف فثقل، وأجرى الوصل مجراه مع بقاء التثقيل ثم قال: "وفي هذا شذوذان. أحدهما: التثقيل في الوقف. والآخر: إجراء الوصل مجرى الوقف؛ لأنه من باب ضرورة الشعر"[٥].

ويفهم مما ذكره ابن جني أن هذا بابه الشعر لا النثر كما نص عليه أستاذه الفارسي في أثناء حديثه عن البيت وأن الأصل استعمالهما بالتخفيف فلما أراد البيان قدر الوقف عليه، فضاعف، "وهذا ينبغي أن يكون في الوقف دون الوصل؛ لأن ما يتصل به في الوصل يبين الحرف وحركته فمن ذلك من قال في الوقف: هذا خالدُّ فإذا وصل قال: هذا خالدٌ ــ كما ترى ــ ويضطر الشاعر فيجري الوصل

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٦١ .
(٢) سر صناعة الإعراب/ ١٥٩ (بتصرف).
(٣) ١/ ١٠١ .
(٤) من الآية رقم ١٠٢ من سورة البقرة (وقراءة الزهري: بين المرّ وزوجه) بفتح الميم وتشديد الراء.
(٥) المحتسب ١/ ١٠٢، وراجع قوله كذلك في نفس الكتاب ١/ ١٣٧، ٢٧٦ .

بهذه الإطلاقات في القوافي مجرى الوقف .... وهذا لا ينبغي أن يكون في السعة"[١]، إنما يكون في ضرورة الكلام ــ وإن كان الزمخشري لم يجعله مختصا بها، إنما هو عنده في السعة من الكلام سواء اضطر إلى ذلك شاعر أو لم يضطر[٢].

فقد يكون وصلا ، كما يكون وقفا[٣].

أما ابن هشام فجعل مثل ذلك كثيرا في الشعر قليلا في الكلام. فقال: "قد يعطى الوصل حكم الوقف، وذلك قليل في الكلام كثير في الشعر"[٤].

ووضح شارحه ذلك بأن الشعر محل خروج عن القياس[٥].

وخلاصة القول:

إنه لم يختلف أحد ممن تعرضوا لهذا البيت شرحا وتفسيرا فيما جاء من أجله الشاهد عند سيبويه، وهو: إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة.

فالأصل في المضعف أن يكون ساكنا؛ وتضعيفه إنما هو لبيان حركة الوصل فإذا صار متحركا كان المتكلم مستغنيا عن الدلالة على الحركة؛ إذ هي محسوسة، لكن العرب جوزوا في القوافي خاصة بعد تضعيف الحرف الساكن أن يحركوا المضعف؛ لقصد الإتيان بحرف الإطلاق؛ لأن الشعر موضع الترنم والغناء وترجيع الصوت ولاسيما في أواخر الأبيات، فلما جاز لهم في الشعر أن يحركوا لأجل

---

(١) المسائل العسكريات/ ١٠١ .

(٢) راجع كلام الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ٩/ ٦٦ ــ ٦٨، وقارنه بما في نفس الكتاب ٩/ ٨٢ .

(٣) وقد عد الباقولي حمل الوصل على الوقف من الأمور المستثناة في بعض اللغات فجاء عنه في شرح اللمع/ ٢٢٥ (... وهذه الوجوه كلها أعني: قلب التنوين واوا أو ياء في المرفوع والمجرور والإشمام والروم وتشديد الحرف ونقل الحركة أشياء تسقط في الوصل إلا أن يكون في بعض اللغات يحمل فيه الوصل على الوقف).

(٤) أوضح المسالك ٤/ ٣٥٢ .

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٤٦ .

المجيء بحرف الإطلاق ما حقه في غير الشعر السكون جوزوا تحريك اللام المضعف في قوله (عيهلّ) مع أن حقه السكون لأجل حرف الإطلاق، فثقل اللام وكسر، وإنما هذا شيء تفعله العرب في الوقف ليدل على أن الحرف الذي تقف عليه كان محركا؛ لأن المدغم لا يكون ساكنا إذ كانا حرفين أحدهما ساكن فيستحيل أن يكون الآخر ساكنا، فلما اضطر الشاعر أجراه في الوصل مجراه في الوقف[1].

(١) راجع: شرح الشافية للرضي ٢/ ٣١٦ ــ ٣١٨ بتصرف، وقارن بما ذكر في نفس الكتاب ٤/ ٢٤٦ ــ ٢٥١، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٠٨ ــ ٨١٠، وما يجوز للشاعر في الضرورة/ ١٣٧، ١٨٨ وما بعدها.

نقادة الأسدي(*)

(مجيء المصدر حالا) (١)

ذكر سيبويه بيته شاهدا على جواز وقوع المصدر حالا، وإن لم يكن قياسا، فجاء في: "باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقع فيه الأمر، وذلك قولك: لقيته صبرا، ولقيته فجاءة ومفاجأة ..... وليس كل مصدر ــ وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالا ..... ومثله قول الراجز:

ومَنْهَلٍ وَرَدتُه التِقَاطَا(٢)

أي: فجاءة. واعلم أن هذا الباب أتاه النصب كما أتي الباب الأول، ولكن هذا جواب لقوله: كيف لقيته ..."(٣).

وحمل سيبويه الكلام هنا على جواب (كيف) الدالة على الحالية، إنما هو المفهوم من المعنى المراد بين السامع والمتكلم، إذ الحالية في الكلام الموجه

(*) هو: نقادة ــ بكسر النون ــ بن عبدالله. وقيل: نقادة بن خلف. وقيل: نقادة بن سعد. وقيل: نقادة بن مالك، معدود في أهل الحجاز. سكن البادية. ترجمته في: الاستيعاب/ ١٧٨، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٤٢١ .

(١) راجع المسألة في: المقتضب ٣/ ٢٣٤، والأصول ١/ ١٦٣، والإيضاح لأبي علي/ ٢٠٠، والإنصاف ٢/ ٣٦٢، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢١٠ .

(٢) شطر بيت من الرجز، ورد غير منسوب في الكتاب ١/ ١٨٦، وشرح شواهد الأعلم ١٨٦/١، والنكت ١/ ٥٣٣، وشرح السيرافي على الكتاب ٢٥٩/٢، والعقد الفريد ٣/ ٧٦، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٥/ ٢٢٦٧ .

وجاء في شواهد القرطبي ١/ ٣٩١، وتهذيب إصلاح المنطق/ ١٨٣، ٢٤٧، وتاج العروس (لقط) ٢٠/ ٨٢، والنوادر لأبي مسحل الأعرابي ١٥٨/١ منسوبا لرجل من بني مازن. وفي فصل المقال/ ٥٠٧، ٥٠٨ منسوبا لأبي محمد الفقعسي. وقيل:منسوبا لعبدالله بن ربعي بن خالد الحذلمي الفقعسي الأسدي. وجاء في اللسان (فرط ١١/ ١٦٢) و(لقط ٢٢٣/١٣) منسوبا لنقادة الأسدي. ومعنى: (وردته التقاطا) مفاجأة من غير إرادة أو قصد. قال ابن عبدربه: قال أبوزيد: .... فإن لقيته فجأة من غير أن تريده قلت: لقيته نقابا، ولقيته التقاطا، إذا لقيته من غير طلب) العقد الفريد ٣/ ٧٦ .

(٣) الكتاب ١/ ١٨٦ .

مبنية على أن المصدر في موضع الفاعل، فجاز حمل الكلام عليها وإن لم يكن قياسا.

فعلى هذا جاء شاهده، والمعنى عنده: وردته ملتقطا أي: مفاجئا. فوقع المصدر موقع الحال على غير قياس واطراد، وإنما صح وروده بناء على ما استعملته العرب فيه؛ فهو من باب وضع الشيء في غير موضعه(١).

هذا ما ذهب إليه سيبويه.

أما الأخفش، فقد أجازه في كل موضع دل عليه الفعل، فأجاز (أتانا سرعة) كأنه منصوب بفعل مضمر، على أن تلك المصادر مفاعيل مطلقة قبل كل واحد منها فعل مقدر هي مع ذلك الفعل في موضع الحال(٢).

وإلى هذا ذهب المبرد(٣)، وابن السراج(٤)، وأبوعلي الفارسي(٥)، ونسبه أبوحيان إلى الكوفيين(٦).

قال المبرد: "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده، فيكون حالا لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه، وذلك قولهم: لقيته صبرا، إنما تأويله: صابرا أو مصبرا، وكذلك: جئته مشيا: التقدير: أمشي مشيا .....

ولو قلت: جئته إعطاء لم يجز؛ لأن إعطاء ليس من المجيء، ولكن: جئته سعيا، فهذا جيد؛ لأن المجيء يكون سعيا" (٧).

---

(١) كما أن باب (سقيا) لا يطرد فيه القياس. وراجع شرح السيرافي ٢/ ٢٥٧، وما بعدها.
(٢) راجع: الإنصاف ٢/ ٣٦٢، وشرح ابن يعيش ٢/ ٦٠ ــ ٣/ ١٢٢، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢١٠، وشرح الأشموني ٢/ ٦١، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٢٣٠، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٨.
(٣) في المقتضب ٣/ ٢٣٤، ٢٦٨، ٢٦٩ ــ ٤/ ٣١٢.
(٤) في الأصول في النحو ١/ ١٦٣.
(٥) في الإيضاح/ ٢٠٠.
(٦) في التذييل والتكميل ٩/ ٤٤.
(٧) المقتضب ٣/٢٣٤، وراجع: شرح الكافية الشافية ٢/٧٣٦، وارتشاف الضرب ٣/١٥٧٠.

وكلامه صريح في أن المصدر المنكر يقع ــ قياسا ــ حالا إذا كان نوعا من فعله سواء كان ذلك الحال مؤولا بالوصف ــ اسم الفاعل ــ أو مفعولا مطلقا لفعل محذوف.

وجاء مثل ذلك عند ابن السراج في قوله: ".... واعلم أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال، فتغني عنها، وانتصابها انتصاب المصادر نحو قولك: (أتاني زيد مشيا) فقولك: مشيا قد أغنى عن (ماش) و(يمشي) إلا أن التقدير: (أتاني يمشي مشيا) فمن ذلك: قتلته صبرا، ولَقِيته فُجَاءَة ومُفَاجَأة، وكِفَاحا ومُكَافَحة، ولَقِيتُه عَيَانا، وكلمته مُشَافهة ....." [(١)].

وكذلك القول عند أبي علي، فقال ــ بعد أن ذكر أمثلة على ذلك: "....فالقول أن هذه الأشياء ليست أحوالا، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه ... فالفعل هو الحال في الحقيقة، وهذه الألفاظ دالة عليه، ويدل على صحة ذلك أن المضمرة لا تقع أحوالا في شيء؛ لأنه لا دلالة فيها على لفظ الفعل، كما أن في ألفاظ المصادر دلالة عليها ...." [(٢)].

وقد ذهب الكوفيون إلى مثل ذلك ــ كما ذكر أبوحيان ــ قال: "...واختلف النحويون في تخريج هذه الكلم المسموعة، وما أشبهها من المسموع، فذهب الكوفيون والأخفش والمبرد إلى أنها مفاعيل مطلقة، ثم اختلفوا.

فقال الكوفيون: إنها منصوبة بالأفعال السابقة، وليست في موضع الحال؛ لأن (أعطيت) في موضع (نقدت)، و(قتله) في موضع (صبره) و(طلع بغته) في معنى (بغت بغتة) [(٣)].

(١) الأصول في النحو ١/ ١٦٣ .
(٢) الإيضاح/ ٢٠٠، وراجع: المقتصد ١/ ٦٧٩ وما بعدها.
(٣) التذييل والتكميل ٩/ ٤٤ وما بعدها، وراجع: ارتشاف الضرب٣/ ١٥٧١ .

وقيل: إن الأصل في ذلك على حذف مضاف، فالتقدير في (أتيته ركضا) و(قتلته صبرا): ذا ركض، وذا صبر، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه ــ واختار ذلك الصفار في شرح الكتاب، وجاء عن بعض النحويين تقدير هذا المضاف المحذوف من لفظ الفعل، كأنه قال: أتيته إتيان ركض، ولقيته لقاء فجاءة"[(١)].

هذا؛ ويمكن القول بعدم التأويل والتقدير على ذلك إن قصدت المبالغة بأن يجعل المتكلم نفسه ركضا.

وكلام الكوفيين ــ على هذا ــ مردود؛ إذ هو خلاف المفروض؛ لأن الكلام إنما يكون ما معه يفهم به الحال، وبهذا تخرج مسألة اختلافهم من هذا الباب.

هذا؛ وقد رأى السيرافي جواز نصب (مَشْيًا) و(فُجَاءَةً) ونظائرهما على المصدر من غير أن يقدر فعلا[(٢)].

قال ابن يعيش: "وهو قول، إلا أن كونه لم يرد إلا نكرة يدل على ضعفه، إذ لو كان مصدرا على ما ادعاه لم يمتنع وقوع المعرفة فيه"[(٣)].

وصواب القول في ذلك ما رآه سيبويه، وإليه ذهب؛ لأن قول القائل: (أتاني زيد مشيا) يصح ــ كما ذكر السيرافي ــ أن يكون جوابا لقائل: كيف أتاكم زيد؟ وكذلك: كيف لَقِيتَ زيدا؟ فتقول: فجاءة، إنما تقع للحال، فكأنه قال: مفاجئا.

---

(١) راجع: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٥/٢٢٦٨ .

(٢) في شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٥٨: (.... والذي عندي أنه يجوز أن تنصب (مشيا) و(فجاءة) على المصدر من غير الوجه الذي ذكره أبو العباس، وهو أن تجعل (أتى) في معنى: مضى إليّ، ويكون (مشيا) مصدرا له. وكذلك: (لقيته فجاءة) كأنه قال: فاجأته مفاجأة، على نحو ما تقدم من المصدر الذي من غير لفظ الفعل المذكور، كقولهم: تبسمت وميض البرق، وما أشبه ذلك).

(٣) شرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ٦٠ .

ولو كان على ما قال المبرد: أن الناصب للمصدر الفعل المضمر، وأن ذلك الفعل المضمر في موضع الحال، لجاز أن نقول: أتانا زيد المشي، وهو لا يجيز هذا، وعلى قياسه يلزمه ذلك.

فليس قوله بصحيح؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغي أن يجيز ذلك في كل مصدر له فعل ــ غير مقتصر على ما سمع ــ كما أن ما أجازه في ما ورد من أمثلة على ذلك لا يمكن تفسيره بالفعل؛ لأن القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على الفجاءة، ولا الإتيان على الركوب[1].

وهذا كله ليس على القياس المطرد في كلام العرب، إنما بني على ما سمع عنهم واستعملوه ــ إذ هو من باب وضع الشيء في غير موضعه، فإن الحال لما كان خبرا في المعنى، وصاحبه هو المخبر عنه، كان حق الحال أن تدل على ما يدل عليه صاحبها، وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالا؛ لئلا يلزم الإخبار بالمعنى عن الذات. وأما ما ورد عن العرب من ذلك فمسموع محفوظ ولا يقاس.

ومن ذلك المسموع: (صبرا ــ فجاءة ــ مشيا ــ سعيا ــ سرا ــ علانية ــ خوفا ــ طمعا ــ جهارا) ومثله ما جاء في بيت الراجز ــ نقادة ــ عند سيبويه (التقاطا). وغير ذلك من مصادر وقعت حالا، فتلك المصادر إنما هي بمنزلة المصادر الواقعة نعتا نحو (رضا ــ عدل ــ صوم ــ زور) في عدم القياس عليها، وإن كان وقوع المصدر حالا أكثر من وقوعه نعتا[2].

(١) راجع: شرح السيرافي على الكتاب ٢/ ٢٥٨، وشرح الكافية الشافية/ ٦٧١.
(٢) راجع: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢١٠، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٥/٢٢٦٧ .

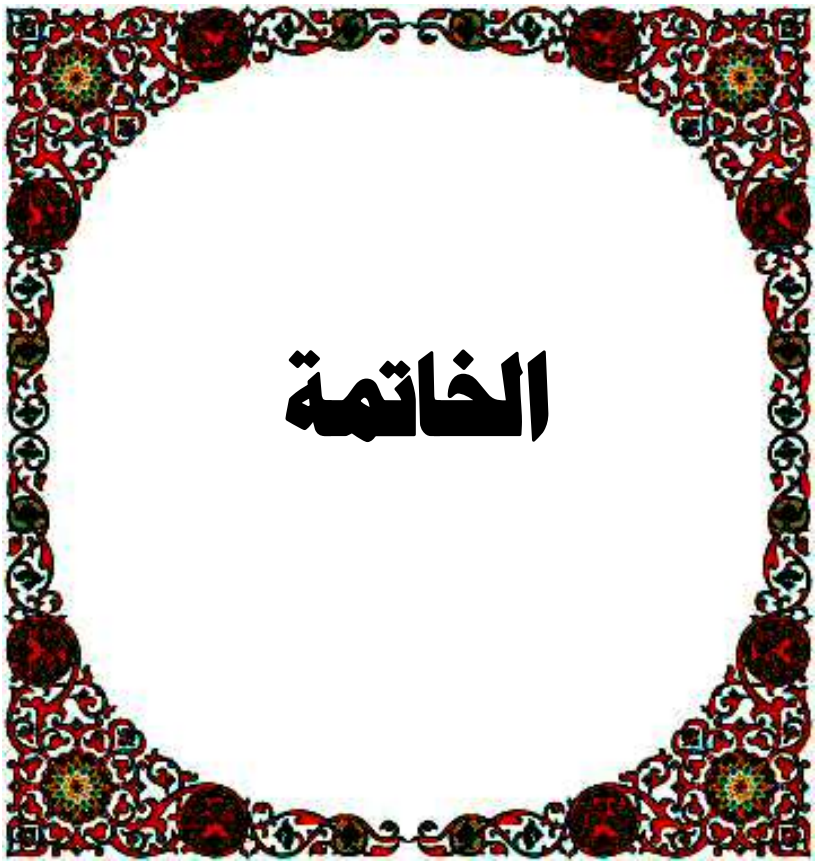

الخاتمة

خاتمة البحث

الحمد لله متم النور، متمم الأمور، والصلاة والسلام على خير خلقه، البشير النذير، وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الحشر والنشور .. وبعد

فقبل أن ينفد مداد القلم من الكتابة فيما هو من خير العلوم والحكم، انتهى البحث إلى بعض المهمات والنتائج، ومما انتهي إليه ما يأتي:

ـ الشاهد الشعري: إثبات كل حكم لغوي نحوا وصرفا وصوتا ودلالة ـ إفرادا وتركيبا ـ إلى العربية؛ إذ ورد في كلام العرب المحتج بكلامهم في إثبات الأحكام الإعرابية والتصريفية ـ قاعدة واستعمالا في صور المنطوق به عنهم شعرا ونثرا ـ والشعر حافظ ذلك كله.

ـ معيار صحة ما يحتج به هو: ثبوته في كلام من يوثق بفصاحته،وما قعد له النحاة ليس إلا قوانين مستنبطة من كلام هؤلاء الموثوق بهم.

ـ ينبغي أن نفرق بين ما يرتكب للضرورة، وما يؤتى به على السعة والاختيار إذ الضرورة ليست قانونا عاما نركن إليه لإثبات أمر يجوز اطراحه.

ـ الضرورة رخصة سائغة للشاعر يلجأ إليها متى احتاج إليها وجدها شريطة ألا يؤدي ذلك إلى خطأ أو لحن.

ـ رفع الاسم ونصبه بعد (أما) في باب الاشتغال جائز ـ والرفع جيد ـ والنصب كثير، وليس شيء يوجب تخصيص أحدهما كما في بيت بشر بن أبي خازم:

فأما تميمُ تميمُ بنُ مُرٍّ ∴ فألفاهم القوم رَوْبَى نيامًا

ـ القول بالتقديم والتأخير أولى من القول بالعطف على اسم إن قبل الاستكمال لما في ذلك من فائدة الاهتمام بأمر المقدم كما في بيت بشر أيضا:

وإلا فـــاعلموا أنَّـــا وأنـــتم ∴ بغـــاةٌ مـــا بقينـــا فـــي شـــقاق

ـ قد يكون الرفع على القطع أولى من النصب أو الجر إذا حمل الكلام على المعنى لزيادة فائدة كما في بيت الحذلمي:

سِـــقْبَانِ مَمْشُـــوقَانِ مَكْنُـــوزَا العَضَـــل

ـ حذف الواو من ضمير الغائب وبقاء حركة ما قبلها دليلا عليهـــا لغـــة بعـــض العرب ـ فلا يصح دخوله في باب الضرورة على عمومه ـ ودليل ذلك بيـــت حنظلة بن فاتك:

وأيقن أنّ الخيلَ إن تَلْتَـــبِسْ بـــه ∴ يكـــن لفســـيل النخـــل بعـــدهْ آبـــر

إذ ليست الضرورة عامة، وقد يصح أن تنطق قبيلة بلسان غيرها.

ـ يجوز رفع ما حقه النصب، إذا أريد الإخبار به ـ حكاية ـ كما في بيت الربيع الأسدي:

على حين أن كانت عُقَيْـــلُ وَشَـــائِظًا ∴ وكانـــت كـــلابٌ خَـــامِري أمَّ عـــامِرِ

ـ إذ جرت الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها جـــاز فـــي إعرابهـــا الرفـــع والنصب، وهذا مرهون بما يعنيه المتكلم من المعنى، ودليل هذا اختلافهم فـــي إعراب (فاها لفيك) من بيت أبي سدرة:

فقلـــت لـــه: فاهًـــا لفيـــك فإنهـــا ∴ قلوص امرئ قَارِيكَ ما أنـــت حـــاذِرُه

ـ ما ينصب على الشتم يجوز رفعه على إرادة الابتداء، ودليل ذلك ما جـــاء فـــي بيت سماعة بن أشول:

حِضَجْرٌ كـــأمِّ التـــوأمين توكـــأت ∴ علـــى مِرْفَقَيْهـــا مســـتهلةَ عاشـــرِ

ـ الأصل في خبر (عسى) أن يقترن بأن، فإن جاء مجردا فبالحمل على (كاد)، فلا يحمل على عمومه وإن كان لغة بعض العرب، وعلى ذلك كان بيت سماعة:

عسى اللهُ يُغْنِي عن بلادابنِ قادرٍ ∴ بمنهمرٍ جَوْنِ الربابِ سَكُوبِ

ـ حذف الضمير عند الوقف في الشعر قبيح ـ وإن كان ضرورة ـ إلا إذا أريد الترنم وقد يجوز حذفه حملا على الحروف التي ليست أصلا في الكلام بيانا لما يوجبه النحو من حكم اللفظ بآخر الكلمات إذا وقف عليها أو وصلت بغيرها بصرف النظر عن حكم ذلك عروضيا، وهذا ما رآه البحث في بيت ضرار بن الأزور:

وأعلمُ علمَ الحقّ أن قد غَوَيْتُم ∴ بني أسدٍ فاستأخروا أو تَقَدَّمُ

ـ يقدر المضاف المحذوف في مثل: (لا أمية) ونظائرها بما يناسب المعنى وما يليق بالكلام، ولا يضر في ذلك عدم التعرض لنفي المنكر، فسياق الكلام دال على المقصود. فعلى ذلك جواز الأخذ برأي من يعمل (لا) في المعرفة، وقد رآه البحث في بيت ابن الزبير:

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ ∴ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلادِ

ـ الملازمة تثبت التعريف والمفارقة وشيوع الصفة تبقى اللفظ على تنكيره وإن كانت العلمية فيه دالة على جنسه. وقد رأى البحث ذلك في بيت أبي عطاء السندي:

مقدمةً فَزًّا كأن رِقَابَهَا ∴ رقابُ بناتِ الماءِ أَفْزَعَهَا الرعدُ

ـ إذا جاءت الصفة المشبهة مجردة عن أل ومعمولها كذلك فالوجه الخفض، إما على وجه الاختصار وإما على التقدير في المعنى، ودليل ذلك بيت عمرو بن شاس:

ولا سَـيِّئِي زِيٍّ إذا مـا تلبسـوا ∴ إلى حاجـة يومـا مُخَيَّسـة بُـزْلا

ـ حسن النصب وقبحه في جملة (إنّ) محمول على ما يحسن في الابتداء ويقبح، فما يجيء بعد (إن) محمول عليه، وعلى هذا القانون وجه سيبويه النصب في بيتي عمرو بن شاس:

كلابيـــةً وبريـــةً حنثريـــةً ∴ نأتك وخانـت بالمواعيـد والـذمم

أناسا عدَّي علقت فـيهم وليتنـي ∴ طلبتُالهوىفيرأسذِيزَلَـقٍأَشَـم

ـ جمع (فُعْلة) المضمومة الفاء الساكنة العين يجـوز فـي عينهـا ـ جمعـا ـ الإسكان والفتح والإتباع ـ إما على سبيل التناوب وإما على أنه سماع تداخلت فيه مستويات لهجية في باب لغوي واحد ـ وإن لم يكن خاضعا لقياس، وهـذا ما توصل إليه البحث في بيت عمرو بن شاس:

ولمـا رأونـا باديـا رُكَبَاتِنَـا ∴ عن موطن لا نخلط الجـد بـالهزل

ـ حركة لام الاستغاثة الكسر فإن دخلت على المنادى ـ مفتوحة ـ كانت لمعنـى التعجب وهذا تفسير سيبويه لمعناها في بيت قران الأسدي:

لخطابُ ليلـى يَـا لَبُـرْثُنَ مـنكم ∴ أدل وأبقـى مـن سُـلَيْك المقانـبِ

ـ قد يجري القول مجرى الظن في لغة بني أسد ـ كما هو الأصل عند بني سليم ـ وعلى ذلك جاء بيت الكميت بن زيد:

أجُهَّـالاً تقـول: بنـي لـؤي ∴ لعمـرو أبيـك أم متجاهلينـا

ـ إذا كان الاستثناء مفرغا، وتكرر المستثنى، جاز رفع أحدهما ونصـب الآخـر على حسب ما يوجهه تصحيح اللفظ، ويشهد لذلك بيت الكميت بن زيد:

فمـا لـيَ إلا اللهُ لا ربَّ غيـره ∴ ومـالي إلا اللهَ غيـرك ناصـرُ

ـ إذا جاز تأنيث فاعل المذكر، وحذف تاء التأنيث من الفعل، حمل ما يشبهه عليه إذا كان الفاعل مؤنثا مجازيا. وذلك على المعنى، كما في بيت الكميت بن معروف:

وما زلتُ مَحْمُولاً علـى ضَـغِينة ∴ ومُضْطَلَعُ الأضغان مـذ أَنَـا يـافعُ

ـ جواز عمل الفعل الأول أو الثاني في المعمول ـ في باب التنازع ـ مشروط بعدم نقض المعنى، وليس لأسبقية الأول أو قرب الثاني ـ وهذا في النثر. فإن جاء في الشعر إعمال أحدهما ـ توجيها للقافية ـ دون الآخر كان من باب الضرورة ودليل ذلك بيت المرار الأسدي:

وقد نَغْنَي بهـا ونَـرَى عصـورا ∴ بهـا يَقْتَـدْننا الخُـرُدَ الخِـدَالا

ـ رأى البيانيون أن ترجيح النصب على الرفع ـ في باب الاشتغال ـ وإن كانا جائزين محمول على إفادة التخصيص والتأكيد حسب موضع تقدير الفعل المحذوف، ويرجع ذلك إلى القرائن في الكلام.

ـ قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، فليس كل ما يعرب عطف بيان يجوز إعرابه بدلا. وهذا ما نتج عنه خلاف النحاة في إعراب (بشر) في بيت المرار:

أنا ابـنُ التـاركِ البكـريِ بشـرٍ ∴ عليـه الطيـر ترقُبُـه وقوعـا

ـ إذا دخلت (ما) على لفظة (بعد) كفتها عن العمل من حيث الإضافة ـ غير مؤثرة في معناها ، كما في بيت المرار:

أعلاقـةً أمَّ الوُلَيِّـد بَعْـدَمَا ∴ أفنـانُ رأسِـكِ كالثَّغَـامِ المُخْلِـسِ

هذا جهد المُقِلّ فيما نظر وارتأى
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

المصادر والمراجع

القرآن الكريم٠

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. تحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل ــ القاهرة ــ ١٩٨٧م٠
- الاحتجاج بالشعر في اللغة ــ الواقع ودلالته ــ تأليف الأستاذ الدكتور/ محمد حسن حسن جبل ــ دار الفكر العربي ــ القاهرة ــ ١٩٨٦م٠
- أدب الكاتب، للصولي. عني بتصحيحه الأستاذ/ محمد بهجت الأثرى ــ بيروت ــ ١٣٤١هـ٠
- أدب الكاتب، لابن قتيبة. تحقيق الأستاذ الشيخ/ محمد محيى الدين عبدالحميد ــ القاهرة ١٩٦٣م٠
- أراجيز العرب. تأليف سماحة السيد/ محمد توفيق البكري الصديقي ــ الطبعة الأولى ــ القاهرة ١٣١٣هـ٠
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو. تأليف الشيخ/ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي. تقديم وتحقق الدكتور/ عبدالرازق عبدالرحمن السعدي ــ الطبعة الأولى ــ العراق ١٩٩٠م٠
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي. تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/ رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور/ رمضان عبدالتواب ــ الطبعة الأولى ــ مكتبة الخانجي ــ القاهرة ١٩٩٨م٠
- إرشاد الأريب لمعرفة الأديب، لياقوت ــ صححه مرجليوث ــ المطبعة الهندية بالموسكي ــ الطبعة الثانية ١٩٢٣م٠

- الإرشاد إلى علم الإعراب . تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبداللطيف القرشي الكيشي. تحقيق ودراسة الدكتور/ عبدالله علي الحسيني البركاتي، والدكتور/ محسن سالم العميري. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ــ جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ــ ١٩٨٧م.
- الأزهية في علم الحروف ــ للهروي ــ تحقيق/ عبدالمعين الملوحي ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ــ الطبعة الثانية ــ ١٩٨١م.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي. تحقيق الدكتور/ طه محسن ــ العراق ــ ١٩٨٢م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبدالبر. تحقيق/ علي محمد البجاوي (د.ت).
- أسرار العربية، لابن الأنباري. تحقيق/ محمد بهجت البيطار ــ دمشق ــ ١٩٥٧م.
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام، لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي. تحقيق/ سيد كسروي حسن ــ دار الكتب العلمية ــ الطبعة الأولى ــ ٢٠٠١م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي. راجعه وقدم له الدكتور/ فايز ترحيني ــ القاهرة ــ ١٩٨٤م.
- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين ــ الخالديان ــ تحقيق الدكتور/ السيد محمد يوسف . لجنة التأليف والترجمة ــ القاهرة ١٩٦٥م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني. تحقيق الأستاذين/ عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد البجاوي ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

- إصلاح المنطق، لابن السكيت. تحقيق الأستاذين/ أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون ــ القاهرة ١٩٤٩م.
- الأصول في النحو، لابن السراج. تحقيق الدكتور/ عبدالحسين الفتلي ــ الأردن ــ ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن (لجامع العلوم) المنسوب للزجاج تحقيق الأستاذ/ إبراهيم الأبياري ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٥م.
- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) تأليف/ خيرالدين الزركلي ــ دار العلم للملايين ــ بيروت ــ الطبعة الخامسة ١٩٨٠م.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني (طبعة ساسي المغربي) د.ت.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني. تحقيق الدكتور/ إحسان عباس والدكتور/ إبراهيم السعافين، والأستاذ/ بكر عباس ــ دار صادر ــ بيروت ــ الطبعة الثالثة ٢٠٠٨م.
- الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب: معاني القرآن وإعرابه للزجاج) لأبي علي الفارسي تحقيق الدكتور/ عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم ــ مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ــ دبي ٢٠٠٣م.
- الإفصاح، للفارقي . تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغاني ــ ١٩٧٤م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور/ مصطفى السقا، والدكتور/ حامد عبدالمجيد ــ القاهرة ــ ١٩٨١م.
- الأمالي، لأبي علي القالي ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة ١٩٧٥م.

- أمالي الزجاجي. تحقيق وشرح الأستاذ/ عبدالسلام هارون ــ بيــروت ــ ١٩٨٧م٠
- الأمالي الشجرية، لابن الشجري. د.ت٠
- أمالي المرتضي، تحقيق الأستاذ/ محمد أبوالفضل إبــراهيم ــ القــاهرة ــ ١٩٥٤م٠
- الأمالي النحوية، لابن الحاجب. تحقيق/ هادي حسن حمودي ــ بيروت ــ ١٩٨٥م٠
- الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ فخــر صــالح قــدارة ــ بيروت ــ ١٩٨٩م٠
- إملاء ما من به الرحمن، لأبي البقاء العكبري ــ بيروت ــ ١٩٧٩م٠
- إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي. تحقيق الأستاذ/ محمــد أبوالفضــل إبراهيم ــ القاهرة ــ ١٩٥٠م٠
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد ، دراسة وتحقيق الدكتور/ زهير عبدالمحسن سلطان ــ مؤسسة الرسالة ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٩٦م٠
- الأنساب، للسمعاني. تحقيق/ عبدالرحمن بن المعلمي اليماني، وآخرين ــ الطبعة العثمانية ــ دائرة المعارف العثمانية ــ حيدر آباد ــ ١٩٧٧م٠
- أنساب الأشراف، للبلاذري. تحقيق الدكتور/ محمــد حميــد الله ــ معهــد المخطوطات العربية بالاشتراك مع دار المعارف ــ مصر٠
- أنساب الأشراف، للبلاذري. تحقيق الدكتور/ سهيل زكار، والدكتور/ رياض زركلي ــ دار الفكر ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٩٦م٠

- الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف، لابن السيد البطليوسي ــ تحقيق الدكتور/ محمد رضوان الداية ــ طبعة دار الفكر ــ ١٩٨٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ــ تحقيق الأستاذ/ محمد محيى الدين عبدالحميد ــ القاهرة ١٩٨٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ــ لابن هشام الأنصاري. تحقيق الأستاذ/ محمد محيى الدين عبدالحميد ــ بيروت ــ د.ت.
- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي. دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد ابن حمود الدعجاني ــ دار الغرب الإسلامي ــ الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي. لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود ــ القاهرة ١٩٦٩م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني ــ وضع حواشيه/ إبراهيم شمس الدين ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
- البحث الدلالي في كتاب سيبويه ــ دكتورة/ دلخوش جار الله حسين دزه يي ــ دار دجلة ــ الأردن ــ الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي ــ دار الفكر ــ بيروت ــ ١٩٩٢م.
- البخلاء ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ــ حقق نصه وعلق عليه/ طه الحاجري ــ دار المعارف ــ الطبعة الخامسة ــ د.ت.
- البديع في شواذ القراءات، لابن خالويه. مكتبة المتنبي ــ القاهرة ــ د.ت.

- البديع في علم العربية. لابن الأثير. تحقيق ودراسة الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين ــ معهد البحوث العلمية ــ مركز إحياء التراث ــ جامعة أم القرى ــ مكة ــ الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع. تحقيق الدكتور/ عياد الثبيتي ــ بيروت ــ ١٩٨٦م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري. تحقيق الأستاذ/ طه عبدالحميد طه ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة ــ ١٩٨٠م.
- البيان والتبيين، للجاحظ. تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام هارون ــ القاهرة ١٩٦٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي ــ طبعة الكويت ــ الطبعة الثانية.
- تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري. تحقيق الأستاذ/ أحمد عبدالغفور عطار ــ بيروت ١٩٥٦م.
- تاريخ الأمم والملوك، للطبري. اعتنى به/ أبوصهيب الكرمي ــ طبع بيت الأفكار الدولية. د. ط. ت.
- تاريخ اليعقوبي ــ طبعة ليدن ــ ١٨٨٣م.
- التبصرة والتذكرة، للصيميري، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى ــ ١٩٨٢م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري (بهامش الكتاب) ــ المطبعة الكبرى الأميرية ــ بولاق ــ ١٣١٧هـ.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق الدكتور/ السيد تقي عبدالسيد ــ القاهرة ــ ١٩٨٦م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام. تحقيق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي ــ دار الكتاب العربي ــ الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- التذكرة السعدية، لمحمد بن عبدالرحمن العبيدي . تحقيق الدكتور/ عبدالله الجبوري ــ ليبيا ــ ١٩٨١م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي. تحقيق الدكتور/ عفيف عبدالرحمن ــ بيروت ــ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان. تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي ــ دار القلم ــ دمشق ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٩٧م.
- تراجم المؤلفين التونسيين. تأليف الأستاذ/ محمد محفوظ ــ دار الغرب الإسلامي ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٩٨٢م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري . طبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة. د.ت.
- تعدد روايات الشاهد الشعري وأثره على القاعدة النحوية (بحث) إعداد الدكتور/ رياض يونس السواد ــ كلية التربية ــ جامعة ذي قار (بحث منشور بمجلة آداب البصرة) عدد ٥٦ لسنة ٢٠١١م.
- تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي. اختصار أبي المرشد سليمان بن علي المعري. تحقيق الدكتور/ مجاهد محمد محمود الصواف، والدكتور/ محسن غياض عجيل ــ دار المأمون للتراث ــ دمشق ــ بيروت ــ ١٩٧٩م.

- تهذيب تاريخ ابن عساكر، لابن بدران الحنبلي ــ المكتبة العربية ــ دمشق ــ الطبعة الأولى ١٩١١م٠
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري ــ تحقيق الأستاذ/ إبراهيم الإبياري ــ القاهرة ١٩٦٧م٠
- توجيه اللمع، لابن الخباز (شرح كتاب اللمع لابن جني) دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور/ فايز زكي دياب ــ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ــ الطبعة الثانية ٢٠٠٧م٠
- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي. تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن علي سليمان ــ القاهرة ١٩٧٦م٠
- التوطئة، لأبي علي الشلوبيني ــ تحقيق الدكتور/ يوسف أحمد المطوع ــ الكويت ــ ١٩٨١م٠
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، للنيسابوري ــ تحقيق الأستاذ/ محمد أبوالفضل إبراهيم ــ القاهرة ــ ١٩٦٥م٠
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ــ بيروت ــ ١٩٥٢م٠
- جامع البيان في تفسير القرآن، لابن جرير الطبري ــ دار الحديث ــ القاهرة ــ ١٩٨٧م٠
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد . تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ــ بيروت ــ ١٩٨٧م٠
- الجمل في النحو للزجاجي . تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد ــ مؤسسة الرسالة ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٨٤م٠

- الجمل في النحو، لابن شقير. تحقيق ودراسة/ علي سلطان الحاكمي ــ جامعة الملك عبدالعزيز ــ السعودية. د.ت.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري ، ضبط وكتب هوامشه الدكتور/ أحمد عبدالسلام ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٨٨م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري. حققه الأستاذان/ محمد أبوالفضل إبراهيم، وعبدالمجيد قطامش ــ دار الجيل ــ بيروت ــ الطبعة الثانية ــ ١٩٨٨م.
- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم. تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون ــ دار المعارف ــ الطبعة الخامسة ــ د.ت.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي. شرح وتحقيق الدكتور/ حامد أحمد نيل ــ مكتبة النهضة المصرية ــ ١٩٨٤م.
- حاشية الأمير على مغني اللبيب ــ دار إحياء الكتب العربية ــ عيسى البابي الحلبي ــ د.ت.
- حاشية الخضري على ابن عقيل ــ القاهرة ــ ١٢٥٠هـ.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ــ مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني ــ القاهرة ــ د.ت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ــ دار إحياء الكتب العربية ــ عيسى البابي الحلبي ــ القاهرة ــ د.ت.
- حاشية يسن العليمي على التصريح ــ دار إحياء الكتب العربية ــ عيسى البابي الحلبي ــ القاهرة ــ د.ت.

- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي. تحقيق الأستاذ/ علي النجدي ناصف وآخرين ــ القاهرة ــ ١٩٨٣م٠
- الحروف، لأبي نصر الفارابي. حققه وقدم له وعلق عليه/ محسن مهدي ــ دار المشرق ــ الطبعة الثانية ١٩٩٠م٠
- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي. تحقيق الدكتور/ مصطفى إمام ــ القاهرة ــ الطبعة الأولى ١٩٧٩م٠
- الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق وشرح الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون ــ الطبعة الثانية ١٩٦٥م٠
- خزانة الأدب، للبغدادي. تحقيق وشرح الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون ــ مكتبة الخانجي ــ القاهرة ــ الطبعة الرابعة ١٩٩٧م٠
- الخصائص، لابن جني. تحقيق الأستاذ/ محمد علي النجار ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة ــ ١٩٨٦م٠
- خطط الكوفة وشرح خريطتها، لماسنيون، ترجمة المصعبي ــ مطبعة العرفان ــ صيدا ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٣٩م٠
- الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة، لحمزة بن الحسن الأصفهاني. تحقيق/ عبدالمجيد قطامش ــ دار المعارف ــ القاهرة ــ ١٩٧١م٠
- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ــ القاهرة ــ ١٣٢٨هـ٠
- ديوان أحمد شوقي. تحقيق الدكتور/ أحمد الحوفي. مطبعة نهضة مصر ١٩٨١م٠
- ديوان الأخطل . نشره أنطون صالحاني ــ بيروت ١٨٩١م٠

- ديوان الأعشى الكبير. شرحه وقدم له الأستاذ/ مهدي محمد ناصر الدين ــ بيروت ١٩٨٧م.
- ديوان امرئ القيس. ضبطه وصححه الأستاذ/ مصطفى عبدالشافي ــ بيروت ١٩٨٣م.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي. عني بتحقيقه الدكتور/ عزة حسن ــ وزارة الثقافة والإرشاد ــ دمشق ١٩٦٠م.
- ديوان بني أسد. جمع وتحقيق الدكتور/ محمد علي دقة ــ دار صادر ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- ديوان تميم بن مقبل. عني بتحقيقه الدكتور/ عزة حسن ــ دار الشرق العربي ــ بيروت ١٩٩٥م.
- ديوان حسان بن ثابت. تحقيق الدكتور/ سيد حنفي حسنين ــ القاهرة ــ ١٩٨٣م.
- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت. تحقيق الدكتور/ نعمان محمد أمين طه ــ القاهرة ــ ١٩٨٧م.
- ديوان الحماسة لأبي تمام برواية الجواليقي . تحقيق الدكتور/ عبدالمنعم أحمد صالح ــ العراق ــ ١٩٨٠م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى. شرحه وضبطه الأستاذ/ علي فاعور ــ بيروت ــ ١٩٨٨م.
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ــ تحقيق الأستاذ/ عبدالعزيز الميمني ــ القاهرة ــ ١٩٦٠م.

- ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق وشرح الدكتور/ حسين نصار ــ مكتبة مصطفى البابي الحلبي ــ القاهرة ــ الطبعة الأولى ١٩٥٧م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي. تحقيق/ محمد جبار المعيبد ــ وزارة الثقافة والإرشاد ١٩٦٥م.
- ديوان علي بن الجهم. تحقيق/ خليل مراد ــ وزارة المعارف ــ السعودية ــ الطبعة الثانية ــ ١٩٨٠م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة ــ الطبعة الأولى ١٩٧٨م.
- ديوان الفرزدق ــ شرحه إيليا الحاوي ــ دار الكتاب اللبناني ــ بيروت ١٩٨٣م.
- ديوان الكميت بن زيد، جمع وتقديم الدكتور/ داود سلوم ــ بغداد ــ ١٩٦٩م.
- ديوان الكميت بن معروف الأسدي. صنعه الأستاذ الدكتور/ حاتم صالح الضامن ــ دار صادر ــ بيروت . د.ت.
- ديوان المتنبي بشرح عبدالرحمن البرقوقي ــ القاهرة ــ ١٩٣٠م.
- ديوان مغلس بن لقيط الأسدي (ضمن مجموع شعراء العصر الجاهلي) (د.ط)، (د.ت).
- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق الأستاذ/ محمد أبوالفضل إبراهيم ــ دار المعارف ــ القاهرة ــ الطبعة الثانية. د.ت.

- ديوان أبي النجم العجلي ــ تحقيق الدكتور/ محمد أديب جمران ــ طبع مجمع اللغة العربية ــ دمشق ــ ٢٠٠٦م.
- ديوان أبي نواس، رواية حمزة الأصفهاني، وأبي بكر الصولي، تحقيق/ ايفالد فاغنر، وغريفور شولر ــ دار الكتاب العربي ــ برلين ــ بيروت ــ الطبعة الثانية ٢٠٠١م.
- ديوان الهذليين ــ القاهرة ــ ١٩٦٥م.
- الرسالة، لمحمد بن إدريس الشافعي ــ تحقيق وشرح الأستاذ/ أحمد محمد شاكر ــ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ــ القاهرة ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٣٨م.
- رسالتان في اللغة للرماني. تحقيق/ إبراهيم السامرائي ــ دار الفكر للنشر والتوزيع ــ عمان ــ الأردن ــ الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي. تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط ــ دار القلم ــ دمشق ــ الطبعة الثانية ١٩٨٥م.
- رغبة الآمل من كتاب الكامل. تأليف/ سيد بن علي المرصفي ــ مطبعة النهضة ــ مصر ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٢٧م.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لأبي منصور الأزهري. تحقيق/ شهاب الدين أبوعمرو ــ دار الفكر ــ ١٩٩٤م.
- زهر الآداب وثمر الألباب، للحصري القيرواني. تحقيق الأستاذين/ زكي مبارك ومحمد محيى الدين عبدالحميد ــ دار الجيل ــ الطبعة الرابعة.

- زهر الأكم في الأمثال والحكم. تأليف الحسن اليوسي ــ تحقيق الأستاذين/ محمد حجي ومحمد الأخضر ــ دار الثقافة ــ المغرب ــ الطبعة الأولى ١٩٨١م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، للسخاوي. تحقيق الدكتور/ محمد أحمد الدالي ــ دار صادر ــ بيروت ــ الطبعة الثانية ١٩٩٥م.
- سمط اللآلئ، للوزير أبي عبيد البكري الأونبي. نسخه وحققه/ عبدالعزيز الميمني ــ سلسلة الذخائر ــ الهيئة العامة لقصور الثقافة ــ القاهرة ٢٠٠٩م.
- سيبويه والضرورة الشعرية. تأليف الدكتور/ إبراهيم حسن إبراهيم ــ مطبعة حسان ــ الطبعة الأولى ــ القاهرة ــ ١٩٨٣م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس. تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه والمفصل، لعفيف الدين ربيع بن محمد بن منصور الكوفي (مخطوط ــ رقم ١٠٦٤ بني جامع ــ معهد المخطوطات العربية) نسخة مصورة.
- شرح أبيات سيبويه والمفصل، لعفيف الدين ربيع بن محمد بن منصور الكوفي (رسالة) تحقيق ودراسة الدكتور/ إبراهيم علي إبراهيم بركة ــ دار العلوم ــ القاهرة ١٩٨٣م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ــ تحقيق الدكتور/ محمد علي سلطاني ــ دار العصماء ــ دمشق ــ الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

- شرح أبيات المغني. صنفه عبدالقادر البغدادي . تحقيق/ عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ــ دار المأمون للتراث ــ دمشق ــ ١٩٧٨م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. تحقيق الأستاذ/ محمد محيى الدين عبدالحميد ــ نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي ــ الطبعة الثانية ١٩٣٩م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم. تحقيق الدكتور/ عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ــ بيروت ــ د.ت.
- شرح ألفية ابن معطي، للموصلي. تحقيق ودراسة الدكتور/ علي موسى الشوملي ــ مكتبة الخريجي ــ الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل. لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن السيد والدكتور/ محمد بدوي المختون ــ القاهرة ــ ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل لناظر الجيش (تمهيد القواعد بشرح تسهيل القواعد) لمحمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش. تحقيق الدكتور/ علي فاخر وآخرين ــ دار السلام ــ القاهرة ٢٠٠٧م.
- شرح الجزولية للأبذي ــ الجزء الأول (رسالة دكتوراه) إعداد/ سعد حمدان محمد الغامدي، وإشراف الدكتور/ محمد إبراهيم البنا ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة أم القرى ١٤٠٦هـ.
- شرح الجزولية للأبذي ــ الجزء الثاني ــ رسالة ماجستير . إعداد/ معتاد بن معتق بن عاقل الحربي. وإشراف الدكتور/ سعد ابن حمدان الغامدي ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة أم القرى ــ ١٤٢٤هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، إعداد الدكتورة/ سلوى محمد عمر عرب ــ معهد البحوث الإسلامية وإحياء التراث ــ جامعة أم القرى ــ ١٤١٩هـ.

- شرح جمل الزجاجي، لابن الضائع ــ الجزء الأول ــ (رسالة دكتوراه) تحقيق/ يحيى علوان حسن البلداوي ، إشراف الدكتور/ فايز زكي دياب ــ كلية اللغة العربية ــ القاهرة ــ ١٩٨٦م (نسخة مصورة بمكتبتي)٠
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ــ تحقيق الدكتور/ صاحب أبوجناح ــ العراق ــ ١٩٨٢م٠
- شرح جمل الزجاجي، لابن هشام الأنصاري. تحقيق الدكتور/ علي محسن عيسى مال الله ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٨٥م٠
- شرح ديوان امرئ القيس، للأعلم. عني بتصحيحه الشيخ ابن أبي شنب ــ الجزائر ــ ١٩٧٤م٠
- شرح ديوان جرير، شرحه وقدم له الأستاذ/ مهدي محمد ناصر الدين ــ بيروت ــ ١٩٨٦م٠
- شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء العكبري. تحقيق الأساتذة/ مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري، وعبدالحفيظ شلبي ــ دار المعرفة ــ بيروت ــ د.ت٠
- شرح شافية ابن الحاجب، لخضر بن عبدالرحمن اليزدي (رسالة ماجستير) تحقيق الدكتور/ الطنطاوي جبريل، بإشراف الأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز علي صالح رضوان ــ كلية اللغة العربية بالقاهرة ــ ١٩٩٠م (نسخة مصورة بمكتبتي)٠
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ــ مع شرح شواهده للبغدادي ــ تحقيق الأستاذ/ محمد نور الحسن وآخرين ــ بيروت ــ ١٩٨٢م٠
- شرح شذور الذهب لابن هشام ــ القاهرة ــ ١٩٦٥م٠

- شرح الشواهد الكبرى، للعيني. تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر وآخرين ــ دار السلام ــ القاهرة ــ الطبعة الأولى ٢٠١٠م.
- شرح شواهد الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تأليف عبدالله بن بري، تقديم وتحقيق الدكتور/ عيد مصطفى درويش ــ مراجعة الدكتور/ محمد مهدي علام ــ مجمع اللغة العربية ــ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ــ القاهرة ــ ١٩٨٥م.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي ، تصحيح الشنقيطي ــ طبعة الخانجي ــ المطبعة البهية بمصر، د.ت.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي ــ علق على حواشيه/ أحمد ظافر كوجان ــ لجنة التراث العربي ــ د.ت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين عبدالحميد ــ دار التراث ــ القاهرة ــ الطبعة العشرون ــ ١٩٨٠م.
- شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر المجريطي القرطبي. تحقيق الدكتور/ عبدربه عبداللطيف ــ مطبعة حسان ــ الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- شرح القصائد السبع الطوال، لابن الأنباري ــ تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون ــ القاهرة ــ ١٩٦٣م.
- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي. دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق الدكتور/ عبدالمنعم أحمد هريدي ــ مركز البحث العلمي وإحياء التراث ــ جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ــ د.ت.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي. تحقيق/ أحمد حسن مهدلي ــ علي سيد علي ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ــ ٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه، لعلي بن عيسى الرماني ــ المجلد الأول (رسالة دكتوراه) تحقيق ودراسة/ محمد إبراهيم يوسف شيبة ــ إشراف الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ــ ١٤١٥هـ.
- شرح اللمع، لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي. حققه/ عبدالمجيد تركي ــ دار الغرب الإسلامي ــ الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- شرح اللمع، للأصفهاني. تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد إبراهيم أبوعباة ــ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ــ ١٩٩٠م.
- شرح اللمع، لابن برهان العكبري. تحقيق الدكتور/ فائز فارس ــ الكويت ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٨٤م.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، للعسكري. تحقيق الأستاذ/ عبدالعزيز أحمد ــ طبع مصطفى البابي الحلبي ــ القاهرة ــ ١٩٦٣م.
- شرح المرزوقي على حماسة أبي تمام. تحقيق الأستاذين/ أحمد أمين وعبدالسلام محمد هارون ــ القاهرة ــ ١٩٥١م.
- شرح المشكل من شعر المتنبي ــ لابن سيده (د.ط)، (د.ت).
- شرح المعلقات السبع للزوزني ــ القاهرة ــ ١٩٧٩م.
- شرح المفصل، لابن يعيش ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ د.ت.

- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي بتفسير أبي رياش أحمد ابن إبراهيم القيسي ــ تحقيق الدكتور/ داود سلوم والدكتور/ نوري حمودي القيسي ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ الطبعة الثانية ــ ١٩٨٦م.
- شعر بني أسد في الجاهلية ــ دراسة فنية ــ تأليف الدكتور/ أحمد موسى الجاسم ــ دار الكنوز الأدبية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٩٥م.
- شعر زهير بن أبي سلمى، شرحه وضبطه الأستاذ/ علي فاعور ــ بيروت ــ ١٩٨٨م.
- شعر عبدالله بن الزبير الأسدي جمع وتحقيق الدكتور/ يحيى الجبوري ــ دار الحرية للطباعة ــ منشورات وزارة الإعلام ــ العراق ــ ١٩٧٤م.
- شعر عمرو بن شأس الأسدي. الدكتور/ يحيى الجبوري ــ دار القلم ــ الكويت ــ الطبعة الثانية ــ ١٩٨٣م.
- شعر الكميت بن معروف الأسدي ــ دراسة موضوعية فنية (رسالة ماجستير) إعداد: صباح إيليا كبرو القس . إشراف الأستاذة الدكتورة/ هدى شوكت بهنام ــ قسم اللغة العربية ــ كلية التربية ــ الجامعة المستنصرية ــ بغداد ــ ٢٠١٠م.
- شعر مضرس بن ربعي الأسدي. ضمن كتاب (شعراء أمويون) د.ط/ د.ت.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لمحمد بن علي السلسيلي تحقيق الدكتور/ الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي ــ دار الفيصلية ــ مكة المكرمة ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٨٦م.
- الصلة، لابن بشكوال، تحقيق الأستاذ/ إبراهيم الإبياري ــ دار الكتاب المصري ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٨٩م.

- ضرائر الشعر، لابن عصفور . تحقيق/ السيد إبراهيم محمد ــ القاهرة ــ ١٩٨٠م.
- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام . شرح الأستاذ/ محمود محمد شاكر ــ القاهرة ١٩٨٠م.
- ابن الطراوة النحوي . تأليف/ عياد بن عيد الثبيتي ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة أم القرى ــ مكة ــ ١٩٧٧م.
- عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، لأبي العلاء المعري. صححه محمد عبدالله المدني وقدم له الأمير/ شكيب أرسلان والدكتور/ محمد حسين بك هيكل ــ مطبعة الترقي ــ دمشق ــ ١٩٣٦م.
- العقد الفريد، لابن عبدربه الأندلسي. شرحه الأستاذ/ أحمد أمين وآخرون ــ القاهرة ١٩٥٢م.
- العمدة في محاسن الشعر ونقده، لابن رشيق القيرواني. تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين عبدالحميد ــ دار الجيل ــ الطبعة الخامسة ــ ١٩٨١م.
- العين ، للخيل بن أحمد، تحقيق الدكتور/ مهدي المخزومي والدكتور/ إبراهيم السامرائي ــ العراق ــ ١٩٨٠م.
- غناء الأريب في فهم مغني اللبيب، لمحمد مهدي بن علي سفر القزويني. (رسالة) تحقيق عبدالله بن مبارك بن عبدالله. إشراف الدكتور/ محمد بن عبدالرحمن بن محمد العمار ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الإمام محمد بن سعود ــ ١٤٢٥هـ.
- الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، للبعلي. تحقيق الدكتور/ ممدوح محمد خسارة ــ الكويت ــ الطبعة الأولى ــ ٢٠٠٢م.

- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي، لابن جني، تحقيق الدكتور/ محسن غياض ــ مطبعة الجمهورية ــ بغداد ــ ١٩٧٣م٠
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي ــ الغندجاني (د.ت) (د.ت)٠
- الفرق بين الأحرف الخمسة، للبطليوسي ــ تحقيق الدكتور/ علي زوين ــ وزارة الأوقاف والشئون الدينية ــ العراق ــ ١٩٧٦م٠
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري. حققه وقدم له الدكتور/ إحسان عباس والدكتور/ عبدالمجيد عابدين ــ دار الأمانة ــ بيروت ــ ١٩٧١م٠
- فقه اللسان. تأليف السيد كرامت حسين الكنتوري ــ طبعة لكهنؤ ــ الهند ١٩١٥م٠
- في النحو العربي ــ قواعد وتطبيق ــ تأليف الدكتور/ مهدي المخزومي ــ بيروت ــ ١٩٨٦م٠
- القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس ــ تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن بن إبراهيم المطروردي ــ كلية التربية ــ جامعة الملك سعود ــ ١٩٩٢م٠
- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد. علق عليه الأستاذ/ محمد أبوالفضل إبراهيم ــ المكتبة العصرية ــ بيروت ٢٠٠٨م٠
- الكتاب لسيبويه ــ المطبعة الأميرية (بولاق) ١٣١٦هـ٠
- الكتاب لسيبويه ــ تحقيق وشرح الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون ــ الخانجي ١٩٨٨م٠

- كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي ــ مكتبة الخانجي ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ــ رتبه وضبطه وصححه/ مصطفى حسين أحمد ــ دار الريان للتراث ــ الطبعة الثالثة ــ ١٩٨٧م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ــ طهران ــ ١٣٨٧هـ.
- كشف المشكل في النحو، لابن حيدرة (علي بن سليمان) ــ تحقيق الدكتور/ هادي عطية مطر الهلالي ــ بغداد ــ ١٤٠٤هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري. تحقيق الدكتور/ غازي مختار طليمات ــ دار الفكر المعاصر ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٩٥م.
- لحن العوام، لأبي بكر الزبيدي ــ تحقيق وتعليق وتقديم الدكتور/ رمضان عبدالتواب ــ المطبعة الكمالية ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٦٤م.
- لسان العرب، لابن منظور ــ دار صادر ــ بيروت ــ الطبعة الثانية ٢٠٠٣م.
- لسان الميزان، لابن حجر، اعتنى به الشيخ/ عبدالفتاح أبوغدة ــ مكتبة المطبوعات الإسلامية ــ دار البشائر ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية. تأليف الدكتور/ عبده الراجحي ــ دار المعرفة الجامعية ــ ١٩٩٦م.

- لهجة قبيلة أسد ــ تأليف الأستاذ/ علي ناصر غالب ــ الشئون الثقافية العامة ــ بغداد ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٨٩م.
- المؤتلف والمختلف، للآمدي. تصحيح وتعليق الأستاذ/ ف. كرنكو ــ مكتبة القدسي ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الثانية ــ ١٩٨٢م.
- ما تبقى من أراجيز الحذلمي. جمع وتحقيق وشرح الدكتور/ محمد جبار المعيبد ــ بغداد ــ الطبعة الأولى ــ ٢٠٠١م.
- ما تبقى من شعر المرار . جمع الدكتور/ نوري حمودي القيسي ــ نشر مجلة المورد العراقية ــ المجلد الثاني ــ العدد الثاني ــ ١٩٧٢م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز. تحقيق الدكتور/ رمضان عبدالتواب، والدكتور صلاح الدين الهادي ــ الزهراء للإعلام العربي ــ القاهرة ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٩٢م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي . تحقيق وتعليق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي ــ دار المعارف ــ الطبعة الثانية ١٩٩١م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج. تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة ــ مكتبة الخانجي ــ الطبعة الثانية ــ ١٩٩٤م.
- مجالس ثعلب ــ شرح وتحقيق الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون ــ دار المعارف ــ الطبعة الرابعة ــ ١٩٨٠م.
- مجالس العلماء ، للزجاجي. تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون ــ القاهرة ١٩٨٣م.

- مجمع الأمثال، للميداني. تحقيق الدكتور/ جان عبدالله توما ــ دار صادر ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
- مجمع الأمثال، للميداني. تحقيق الأستاذ/ محمد أبوالفضل إبراهيم ــ القاهرة ــ ١٩٧٩م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني. تحقيق الأستاذ/ علي النجدي ناصف، وآخرين ــ لجنة إحياء التراث ــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ القاهرة ــ ١٩٦٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده ــ تحقيق الأستاذ/ مصطفى السقا وآخرين ــ القاهرة ــ ١٩٥٨م.
- مختار الأغاني في الأخبار والتهاني ، لابن منظور ــ المطبعة السلفية ــ مصر ــ د.ت.
- المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه. تأليف/ محمد خليفة الدناع ــ دار النهضة العربية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- مختصر شواذ القراءات، لابن خالويه. عني بنشره/ برجشتراسر ــ القاهرة ــ د.ت.
- المخصص، لابن سيده (ط/ الأميرية) دار الطباعة الكبرى الأميرية ــ نشر دار الفكر ــ بيروت ــ ١٩٧٨م.
- المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي ــ تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن ــ دار البشائر ــ الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- المذكر والمؤنث، للأنباري. حققه/ الشربيني شريدة ــ دار الحديث ــ القاهرة ٢٠٠٧م.

- المزهر في علوم اللغة، للسيوطي. شرحه وضبطه الأستاذ/ محمد أحمد جاد المولى ــ وآخرين ــ بيروت ١٩٨٦م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي ــ تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي ــ دار القلم ــ دمشق ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٨٧م.
- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور/ محمد الشاطر أحمد محمد ــ مطبعة المدني ــ القاهرة ١٩٨٢م.
- المسائل العضديات. لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور/ علي جابر المنصوري ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٨٦م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحوي. دراسة وتحقيق/ صلاح الدين عبدالله السنكاوي ــ إحياء التراث الإسلامي ــ وزارة الأوقاف والشئون الدينية ــ بغداد ــ ١٩٨٣م.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي. تحقيق/ مصطفى الحدري ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ــ د.ت.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل. تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات ــ مركز البحث العلمي وإحياء التراث ــ جامعة الملك عبدالعزيز ــ مكة المكرمة ــ ١٩٨٠م.
- المستقصى في أمثال العرب، لمحمود بن عمر الزمخشري ــ منشورات دائرة المعارف العثمانية ــ حيدر آباد ــ الطبعة الأولى ١٩٦٢م.
- المستوفى في النحو، لابن فرخان، تحقيق الدكتور/ محمد بدوي المختون ــ القاهرة ــ ١٩٨٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ــ دار صادر ــ بيروت ــ ١٣١٣هـ.

- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف للشيخ محمد عليان (بهامش الكشاف) رتبه وضبطه/ مصطفى حسين أحمد ــ دار الريان للتراث ــ القاهرة ــ الطبعة الثالثة ١٩٨٧م٠
- مشكل إعراب القرآن ــ لمكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن ــ بغداد ــ ١٩٨٧م٠
- معاني الحروف للرماني ــ تحقيق الدكتور/ عبدالفتاح شلبي ــ القاهرة. د.ت٠
- معاني القرآن للأخفش. تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة ــ القاهرة ١٩٩٠م٠
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج. تحقيق الدكتور/ عبدالجليل شلبي ــ القاهرة ١٩٨٨م٠
- معاني القرآن للفراء. تحقيق الأستاذ/ محمد علي النجار وآخرين ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م٠
- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة الدينوري ــ تحقيق المستشرق/ سالم الكرنكوي ــ دار النهضة الحديثة٠
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي. تحقيق الأستاذ/ علي محمد البجاوي ــ دار الفكر العربي (د.ط) (د.ت)٠
- معجم البلدان، لياقوت الحموي ــ القاهرة . د.ت٠
- معجم الشعراء للمرزباني. تحقيق/ عبدالستار أحمد فراج ــ القاهرة ــ د.ت٠

- المعمرون والوصايا، لأبي حاتم السجستاني. (د.ط) (د.ت)٠
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري. تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد ــ المكتبة العصرية ــ صيدا ــ بيروت ــ ٢٠٠٥م٠
- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. تأليف الدكتور/ جواد علي ــ نشر دار الساقي ــ الطبعة الرابعة ــ ٢٠٠١م٠
- المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق وشرح الأستاذين/ أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون ــ القاهرة ــ ١٩٧٩م٠
- المقاصد الشافية (شرح الخلاصة الكافية لابن مالك) للشاطبي. تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن العثيمين ــ معهد البحوث العلمية ــ مركز إحياء التراث ــ جامعة أم القرى ــ الطبعة الأولى ٢٠٠٧م٠
- مقاييس اللغة، لابن فارس. تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون ــ القاهرة ١٩٦٩م٠
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني . تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان ــ بغداد ــ ١٩٨٢م٠
- المقتضب . صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق الأستاذ الشيخ/ محمد عبدالخالق عضيمة ــ لجنة إحياء التراث ــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ وزارة الأوقاف ــ جمهورية مصر العربية ــ ١٩٩٤م٠
- المقتضب من كتاب جمهرة النسب لابن الكلبي. تأليف ياقوت الحموي. تحقيق الدكتور/ ناجي حسن ــ الدار العربية للموسوعات ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٩٨٧م٠

- المقدمة، لابن خلدون ــ طبعة باريس ــ ١٨٥٨م.
- مقدمة ديوان عبيد بن الأبرص (لايل) ضمن ديوان عبيد ــ تحقيق وشرح الدكتور/ حسين نصار ــ مكتبة مصطفى البابي الحلبي ــ القاهرة ــ الطبعة الأولى ١٩٥٧م.
- المقرب، لابن عصفور. تحقيق الأستاذين/ أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ــ بغداد ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٧٢م.
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور. تحقيق الدكتور/ فخرالدين قباوة ــ مكتبة لبنان ناشرون ــ الطبعة الثامنة ــ ١٩٩٤م.
- الممنوع من الصرف في اللغة العربية. تأليف الدكتور/ عبدالعزيز علي سفر ــ كلية الآداب ــ جامعة الكويت ــ الطبعة الأولى ــ ٢٠٠٠م.
- المنتخب الأكمل على كتاب الجمل، لمحمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف (رسالة دكتوراه) إعداد/ أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله ــ إشراف الأستاذ الدكتور/ إبراهيم بركات ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ١٩٩١م.
- المنصف (شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني) بتحقيق الأستاذين/ إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ــ وزارة المعارف العمومية ــ مكتبة مصطفى البابي الحلبي ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٥٤م.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية. تأليف/ عبدالأمير محمد أمين الورد ــ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٩٧٥م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي (طبعة أضواء السلف) ــ تقديم/ سيدني جلاذر ــ أمريكا ــ ١٩٤٧م.

- الموشح للمرزباني. تحقيق الأستاذ/ علي محمد البجاوي ــ القاهرة ــ د.ت.
- نتائج الفكر، للسهيلي. تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا ــ مكة المكرمة ١٩٨٤م.
- النحو الوافي. تأليف الأستاذ/ عباس حسن ــ دار المعارف ــ الطبعة الثامنة ١٩٨٧م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري. أشرف على تصحيحه/ علي محمد الصباغ ــ القاهرة ــ د.ت.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم. دراسة وتحقيق الأستاذ/ رشيد بلحبيب ــ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ــ المملكة المغربية ــ ١٩٩٩م.
- نهاية الإرب في فنون الأدب للنويري. تحقيق الدكتور/ مفيد قميحة وآخرين ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري. تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد عبدالقادر أحمد ــ دار الشروق ــ ١٩٨١م.
- النوادر، لأبي مسحل الأعرابي. عني بتحقيقه الدكتور/ عزة حسن ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية ــ دمشق ــ ١٩٦١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي. تحقيق/ أحمد شمس الدين ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	٤٠٩
٢	مشكلة البحث ودوافعه	٤١٢
٣	الدراسات السابقة	٤١٣
٤	توطئة البحث:	٤١٧
٥	الدراسة	٤٢٥
٦	الخاتمة	٦٢١
٧	المصادر والمراجع	٦٢٧
٨	فهرس الموضوعات	٦٥٦